

بَيِّنَاتُ الْإِضْبَاحِ

للشيخ حسن بن علي الشرنبلال رحمته

٩٩٤-١٠٦٩ هـ

بتحشية الشيخ محمد اعزاز علي رحمه

١٣٠٠-١٣٧٤ هـ

المسقى

بَيِّنَاتُ الْإِضْبَاحِ

طبعة جديدة مصححة ملونة

مكتبة الشريفة

كراتشي، باكستان

بِالْأَضْبَحِ

للشيخ حسن بن علي الشهرستاني

٩٥٠ ١٠٢٩ هـ

بتحشية الشيخ محمد اعزاز علي

٣٠٠ ١٣٤٩ هـ

المسقى

بِالْأَضْبَحِ

طبعة جديدة مطبوعة





اسم الكتاب :

288

عدد الصفحات :

150 روپیہ

السعر :

1431ھ - 1430ھ

الطبعة الأولى :

مکتبہ ابن عباس

اسم الناشر :

حسبہ شوہرہ علی فخریہ (مستطعة)

Z-3، فورسز بنگلوز، طان جوہر، کراچی، پاکستان.

+92-21-7740738

اتصال :

+92-21-4023113

اتصال :

al-bushra@cyber.net.pk

البرید الإلكتروني :

www.ibnabbasaisha.edu.pk

الموقع على الإنترنت :

مکتبہ البشرى، کراچی۔ +92-321-2196170

بطلب من :

مکتبہ الحرمین، اردو بازار، لاہور۔ +92-321-4399313

المصباح، 11 اردو بازار، لاہور۔ 042-7124656-7223210

بک لینڈ، نئی پلازہ کالج روڈ، ماہر پور۔ 051-5773341-5557926

دارالاحسان، نزد قصبہ خوالی، ڈار پشاور۔ 091-2567538

مکتبہ رشیدیہ، سرگئی روڈ، کوئٹہ۔ 0333-7825484

وایضاً یہ حد عند جميع المكتبات المنبوبة

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد، فإنه علم الفقه جليل الشأن، عظيم المكانة، فهو مع الإخلاص مفتاح معادة الآخرة والدنيا، فلولاه لما صحت العبادات ولا تمت المعاملات، ولا تقرب العباد والزهاد، أو تعامل التجار والصناع؛ وأما أهمية وعظم فضله اعنى به الشفاء لكل الاعتناء، وبثبوتها في تدوينه ثم في تذييله وتذييله جهلاً عظيماً، حتى وصل إليها سهلاً بسيطاً مهذباً مرتباً.

ومن الجهود التي بذلت لتهديب الفقه وتسهيل ضبطه تأليف المتن الذي هي بمثابة نصاب النياب؛ ولقد صنف فقهاء المذاهب الأربعة متوناً، بذلوا في تقييد عباراتها قصارى جهودهم، حتى أصبحت تلك المتن أساس مذهبهم ومرجعاً ومعتمداً للدارسين والمؤلفين؛ لإيجازها وسهولة حفظها. ونسألتنا لطيفة سابقة في تأليف مثل هذه المتن منذ عهد الإمام محمد بن الحسن الشيرازي رحمه الله، وقد كثرت شراحها ودارسوها، ومن الكتب الأساسية للدارسي علم الفقه في مدارسنا الإسلامية كتابنا هذا نور الإيضاح للشيخ الفقيه الحديث حسن بن علي الشيرازي رحمه الله، وهو من أهم الكتب المنهجية في فقه العبادات، سهل الحصول، وما زال يدرس في مدارسنا النظامية بكل اهتمام، ونرى طلاب مدارسنا الدينية مكبين عليه بكل شوق ورغبة، رغم الطاعة المحرمة القديمة.

وإننا - بإذارة مكتبة البصري - قد عزمنا على طباعة جميع الكتب المؤلفة، مراعيين في ذلك منطلقات عصرنا الراهن، وتقييداً لعزماً وتحقيقاً ففعلنا خطوبنا مطبوعة طباعة نور الإيضاح وإخراجها في نوبه الجديد وطباعت القاهرة، وكل ذلك بفضل الله وتوفيقه، ثم بجهود إخواننا الذين بذلوا مجهودهم في تضييده وتصحيحه، وكذلك في إخراج هذه الصورة الرائعة، فجزاهم الله كل خير، ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا الجهد المتواضع، ويجعله في ميزان حسناتنا، إنه صحيح بحسب.

مكتبة البصري

كراتشي باكستان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يسمى معه ما كان من لوازمه، صناعة على كل مقصد ثلاثة أشياء: غلبة، وإعداد، وإزالة على ما في آخر منتج منتج كتابه هذا، وعدم المسئلة في غيرها؛ لغو حديقها، والمعرفة أصولها، الفرقان. وأبعد أن يفسد قد انتقلت على خبر كسبته الأولى، والاختلافات في منسبها لثمة. ذلك إما أن يكون حلاً أو إحصاء، وعلى كل ما أن يكون حلاً أو إحصاء، وعلى كل ما أن يكون مفسد أو مؤخر، وأقول أن يكون فعلاً، لأن لأخص في العمل لأفعال، وما عمل من الأعمال كالقصد، وبسم القصد فهو نظير العمل على الأفعال، وأن يكون حلاً، لأن كل شئ في نفسه غير ما حصل، التسمية ما لا بد، والاسماء إنما قال: "بسم الله الرحمن الرحيم" كان القصد التسمية، ولا كل ذلك قال: "بسم الله الرحمن الرحيم" كان القصد، ولكن وأما يكون مؤخر، أي بعد القصد أي فسر إيراد إلى حوصه به من قصد الشركة إلى الحكم، فالقصد به فرد على من يقصد من الشئ حين أنه يقصد بسماء الحكم، وإليه تعالى وهذا هو الظاهر، أو فسر قلب إلى حوصه به من قصد خلاف الحكم، فالقصد به فرد غير من يقصد من الحكم، أنه يقصد بسماء به غير لا يسمي وهذا بعيد، أو فسر معين إلى حوصه به من يتردد في الحكم، فالقصد بعين من يقصد بسماء به يتردد ويثبت على يقصد بسماء تعالى أو باسم غيره، وهذا بعيد أيضاً.

فأشبه عدي بن يقطين، فمؤدبه حسب هذا فزع من الميراث، فأعطيت من أبي الأولى أو يكون حاشاً، ونعم الحركة
 جميع الأتاني بطلاعه على تقدير: ثنائي، غير أن حركة حاشية: الأولى، ومما لا يستبعد أن الحاشية على وجه التبرك
 والأولى جعلها للمصاحبة على الوجه المذكور: لأن جميعها للاستعانة، وهم أن سمعته إلى أنه عشي: وفيه إيماناً بآية
 بولس أنس: عبد الله، أن الله في البشر، وبه ثبت على اسمه تعالى كقولك: لله، وهو: عبد.

الثانية: الاسم: ومعه ما كان على معنى: وهو مشتق عند النحويين من السمع - وهو لعمري لأنه يعلق مسند - فأما أنه يندرج في سائر فصول فمقتضى ما ذكرناه من كون أوله باني عمدة الإرسال في توبعلائه انشراحه، ومنه: وزنه: فاع، وعند النحويين من رسم بغير علم، لأنه علاءة على مسند، وإنما فما ذلك، ولا يخفى أن المسند - وهي العلامة - كما اشتهر، لأن الاشتقاق عندهم من الأفعال، فأما أنه عندهم بوزن فاعل، فمقتضى ما ذكرناه من كونها المفعلة، فصار وزنها: فاعل، فهو من الأسماء المفعولة الأعوان على الأول، ومن الأسماء المفعولة لفعل دور وعرض عنها المفعلة: فصار وزنها: فاعل، وهو علم على الذات الواجب الوجود، غير علم شخصي عزلي، وليس فيه غلبة أصيلة لا شبيهة ولا مدبرة، أما العلم كتحفيفه فهو أن سبق للملكي استعداد في غير لغز الذي عصب عليه، كالسهم ياب اسم لكل كركب يسي ثم علب على الترتيب بين استعداد في غيره، وأما الغلبة المتدبرة فهي أن لا سبق للملكي استعداد، في غير لغز الذي عصب عليه فكان بقدر ذلك، كالأمة فإنه لم يستعمل في غيره، ولخط الخطالة ليس فيه شيء من ذلك على المحققين، والربعة وأحاصنة، "الرحم" والرحم، وسبجي الكلام عليها.

الحمد لله رب

= ثلاث النعم، والثاني: معناه التعم بدقائقها، وجمع بينهما إشارة إلى أنه سمي طلب النعم الخفية والحفية منه تعالى، وخرج بقولنا: "غالباً" نحو حذر وحافوا، فإن الأول أبلغ من الثاني؛ لأن الأول صفة شبيهة وهي تدل على الدوام والاستمرار، والثاني اسم عاقل لا يدل إلا على تصاف شيء بشيء ولو مرة، واعلم أيضاً أن الرحمن والرحيم صفتان مشبهتان بيننا للمبالغة من مصدر "رحم" بعد تزيينه مسرة اللزوم، أو نقله من فعل بالكسر إلى فعل بالضم، فلا يرد ما يقال: إن الصفة المشبهة لا تصاغ من التصدي، و"رحم" متعد: فإنه يقال: رحمتك قد.

الحمد لله. لم يقطعها على السلسلة: إشارة إلى استقلال كل منها في حصول التبرك به. وقال "في" الحمد لله بما للاستغراق أو التحسُّس أو العهد، و"اللام" في "قد" إما للاستحقاق أو للاختصاص أو للملك، والأولى أن تكون "أي" التحسُّس و"اللام" للاختصاص، فالسبب حينئذ: حسن الحمد مختص بالله، ويلزم من اختصاص المحسِّ اختصاص الأفاض؛ إذ لو خرج فرد منها لغيره خرج المحس في ضمنه، فهو في قوة أن يدعى أن الأفراد مختصة بالله ببليل اختصاص آخر من فهو كدعوى شيء بغيره، فالدعوى هي اختصاص الأفراد، والبيئة هي اختصاص الجنس، والمشهور أن جملة اختصته حرية لفظاً تشابيهية، ومعنى: ويصح أن تكون حرية لفظاً ومعنى؛ لأن "الإنبار بالحيد حمد فيحصل الحمد بها وإن قصدها الإخبار، وأركان الحمد خمسة: حامد، ومحمود، وعمود، وعمود عليه، وصيغته، فإذا قلت: زهد عام؛ لكونه أكرمك، فأنت حامد، وزهد محمود، والعمود محمود به، وعمود عليه، والصيغة هي قولك: زهد عام، والمحمود به والمحمود عليه قد يختلفان تعدياً كما إذا قلت: زيد أكرمك؛ لكونه أكرمك، فاحصوه به أكرم من حيث أنه جنس الصفية، والمحمود عليه أكرم من حيث إنه صامت على الحمد. واعلم أن أفضل الحمد "الحمد لله حمداً يوالي نعمة ويكفي مزيداً" فلو حلف أو نذر لمحمد الله بأفضل الحمد بربك، وما لم يأت به انصرف اقتصاراً على ما بدأ به الله كتابه العزيز. (حاشية الباجوري)

رب: اسمه رباً بناء على أنه اسم فاعل فعلت ألف وأدغمت الياء في الياء، ويصح أن يكون صفة منبهة فلا حذف، وهو من الترية، وهي تبليغ الشيء حالاً صلاً إلى الحد الذي أراده المرئ، ويخص المولى بـ"ال" - وهو الرب - بالله، بخلاف المضاف لغير العاقل كما في قولهم: رب العار، وأما المضاف للعاقل فهو مختص كما يدل عليه ما ورد في صحيح مسلم: "لا يقل أحدكم: 'ربي' بل سيدي ومولاي" أي لا يقل أحدكم على غير الله تعالى: "ربي" بل سيدي ومولاي، ولا يرد قول سيدنا يوسف عليه السلام: "ربي" أي الله تعالى. (يوسف: ٢٧) لأن ذلك مختص بزمانه كالسجود لله تعالى، فكان ذلك حالاً في شريعته، وقد أتى الرب لمعان نظمها بعضهم في قوله:

رب محط مالك وممر مررب كثير الخير والمولى للنعم

العالمين، والصلاة والسلام.....

- وثالثنا المعبود - حاتم كسرنا - ومصطلحا والمصاحب ثابت القدم
وإمامنا والمسيّد - احفظ فهدى - معان: كنت للرب عاذح لمن نظم

(حاشية الباجوري: ممدوح)

العلمين! اعلم أن ههنا ألفاظ لا بد من سرغتها، فالأول: اسم جمع، وهو اسم دال على الجماعة كدلالة المركب على أجزائه كقولهم ورعط، والثاني: الجمع، وهو ما دل على الأسماء الخمسة كدلالة تكرار الواحد بحرف الحظف كالربيع في قولك: "شجرة الربيعون" فإنه في قوة جاء زيد وزيد ورديد، والثالث: اسم الجنس الفردي، وهو ما دل على اللاحقة بلا قيد، أي من غير دلالة على قلة أو كثرة كماء وترديد، والرابع: اسم الجنس الجمعي، وهو ما دل على اللاحقة بقية الخمسة كحجر إذا عرمت هذا فاعلم أن في "العالمين" بفتح اللام، اختلافاً، فذهب بعضهم مثل ابن مالك وأمثال إلى أنه اسم جمع محض، فمن يظن لا جمع، وحقره، حاتم" بفتح اللام، ودليله أن العام اسم عام لما سوى الله، والجمع محض من يظن، فليزم أن يكون المنفرد أصح من جمعه وهو باطل، والتحقق أن العالمين جمع العالم؛ لأن كما يطلق على ما سوى الله يطلق على كل جنس، وعلى كل نوع وصف، فيقال: حاتم لاس وعالم الجن وعالم الملك، وهذا الإطلاق يصح جمعه على عالمين، لكنه جمع غ يسود الشرع؛ لأنه يشترط في المنفرد أن يكون مطلقاً أو صفة، وعالم ليس بعلم ولا صفة، وقيل: إنه جمع استوفى الشرع؛ لأن العالم في معنى الصفة؛ لأنه علامة على وجود خلقه، وقد نصر على ذلك جماعة منهم شيخ الإسلام في شرح المشافى، ودليل ابن مالك وأتباعه كما يظن كونه جمعا يظن كونه اسم جمع؛ لأنه لا يصح أن يكون كل من الجمع واسم الجميع أحصى من مفرده، فما هو جوابهم فهو جواب غيرهم.

والصلاة: اعلم أن الصلاة ههنا هي المأمور بها في حق: "أمرنا أن نصلي عليك، فكيف نصلي؟" فقال: "قولوا: اللهم صل على محمد وآل محمد" لا مطلق الصلاة، والفرق بينهما أن مطلق الصلاة معناه الرحمة، والصلاة المأمور بها مذهبها طلب الرحمة لألفا من مخلوق، وبالصلاة كقولها مأموراً!! لا يحصل امتثال الأمر، وتكون أم من غيرها، وقيل: معناها العطف. [حاشية الطحطاوي: ١٢]

والسلام: هو معنى التسليم - وهو الصحة - أو معنى السلامة من شوائب، وأتى المصنف بالسلام؛ لكونه من تلك الأسماء التي يرون كراهة بزيادة الصلاة، فإهم رأوا كراهته بشروط ثلاثة: الأول: أن يكون ماء، بخلاف ما إذا كان من خشب، فإنه حقه، الثاني: أن يكون في غير المأورد، أما فيه فلا يكره الأفراد، فثبت: أن يكون من غير داخل الحجرة الشريفة، أما هو يقتصر على السلام، قال بعضهم: وإثبات الصلاة والسلام في صدر الكتب والرسائل حدث في زمن ولاية بني هاشم، ثم مضى الفصل على استحبابه.

على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله الطاهرين، وصحباته أجمعين، قال العبد
 الفقير إلى مولاه الغني أبو الإخلاص حسن الوفاي الشربلالي الخنفي: إنه التمس مني
 بعض الأجلاء - عاملنا الله وإياهم بلطفه الخفي - أن أعمل مقدمة في العبادات،
 فنقرب على المبتدئ ما تنبت من المسائل في الطولات، فاستعنت بالله تعالى، وأحيت
 طالباً للثواب، ولا أذكر إلا ما جزم بصحته أهل الترجيح من غير إطناب، ومحيته
 "نور الإيضاح ونجاة الأرواح"، والله أسأل أن ينفع به عباده، ويندم به الإفادة.
 لا ينسى الأرواح
 لم ينسوا به للمعسر
 الانفتاح واقع

سيدنا: [أي سيد جميع المخلوقات] مأخوذ من ساد فومه يسودهم سادته من باب كتب، والاصم السود وبالضم
 وهو الحمد والشراف، والسيد: الرئيس والكرام والمالك، وأصل "سيد" سيروا، أحصوا الوافو والباء، وسبب إحصائهم
 بالسيكون، فلبث الموا بقاء، ولما مضت بهاء في البهاء نصار مهتداً. [حاشية الطحطاوي: ٩] محمد: قيل: هو في التسمية
 سابق على أحمد، قال ابن القيم ومن عداها حصصه بكذا، إن من الله هدى الإحسين أن يسمى بأحدهم، أحد قبل
 زمانه بكذا مع ذكرها في الكتب القديمة والأسم السابقة، ومع أمسا من الأعلام للفتوة، فلم يقع ذلك لأحد قبله أصلاً،
 أما أحمد فبالانفاق، ومما محمد فعلى الأصح كما ذكره الشهاب في "شرح الشفاء". [حاشية الطحطاوي: ١٠]
 خاتم: آخر كل شيء ولجأته وآخر القوم. آله: المراد بالأل ههنا سائر أمة الإجابة مطلقاً، وقوله بكذا: أن أحمد
 كل تقي حل على التقوى من لشرك؛ لأن المقام للدهاء. [حاشية الطحطاوي: ١١] وصحباته: جمع صاحب،
 وهو عند جمهور الأصوليين من طاعت صحبته منبه، مدة بليت معها إطلاق صاحب فلان عرفاً، بلا تحديد في
 الأصح، ولذا صح فيه عن الواقف اتفاقاً، إذ يقال: يس صاحباً، بل وقد وارتحل من سائقته، وقيل: لا يشترط.
 [حاشية الطحطاوي: ١٢] الشربلالي: الأصل شربلولي، نسبة لقربة تحاه صف لهاها وإقليم الترفية سواد مسر
 المحروسة، يقال لما شربلولة واشتهرت النسبة إليها بلطفه الشربلالي. [حاشية الطحطاوي: ١٤]
 الأجلاء: جمع جليل كطبيب وأطباء وحبيب وأحباء، بمعنى الأصقاء. طالباً: طالب من الضمير للمعروض المتصل.
 ومحيته: انقضى راجع إلى مقدمة مؤولة بتأويل الكتاب. ينفع: التفعيل ليعال الخير إلى الغير.

كتاب الطهارة

الماء التي يجوز التطهير بها سبعة مياها: ماء السماء، وماء البحر، وماء النهر، وماء
البئر، وماء ذاب من الثلج، والبرد، وماء العين.
ماء العين جمع

كتاب الكتاب والكتابة لغة الجمع، وأطلق الكتابة على هذه القوش؛ لما فيه من جمع حروفها بعضها إلى بعض، واصطلاحاً: طائفة من المسائل الصعبة، اعتبرت مستقلة، شملت أنواعاً كهذا الكتاب؛ فإن فيه طهارة الوضوء، وطهارة غسل، والطهارة بالماء، والطهارة بالتراب إلى غير ذلك، أو تم تشمل ما لم يكن تحتها باب ولا فصل ككتاب الملقط واللفظ والأيق، ونغفون، وإنما زعمنا قوله "اعتبرت"؛ ليدخل نحو الطهارة، فإنها من أنواع الصلاة إلا إنها اعتبرت مستقلة، أي اعتبرها للمعبر به مستقلة بحيث لا يتوقف تصور ما فيه على شيء، فإنه لم يحد [حاشية المحطوي على مرآتي الفلاح: ١٨]

الطهارة: [منع الماء أنصح من نسيها [حاشية المحطوي]] قدمت الطهارة على الصلاة؛ لكونها شرطاً وهو مقدم. [مرآتي الفلاح: ١٨] الطهارة بفتح الطاء مصدر طهر الشيء بمعنى نظفناه، وبكسرهما الألة كذاة والخراب، ونسبها اسم لما فصل بعد التطهير. [مرآتي الفلاح: ١٨] يجوز: أريد بالمحذوف الصحة؛ لئلا يرد ما يرد على ظاهر العبارة من أن الماء المشكوك للغير - كذا إذا أحرزه في حب وغیره - إذا نوباً غير المالك به لا يجوز، أي لا يحل به الوضوء، ولكنه يصح أي يترتب عليه صحة الصلاة.

وماء البحر: التخصيص عليه دفعاً نظراً لعدم جواز التطهير به؛ لأنه مرئي من كونه طهوراً، فبعض أصحابنا ومن القوم من كره الوضوء من البحر نطقاً، لحديث ابن عمر: "أنه قيل: قال: لا يكسب البحر إلا حياض أو معتبر أو علف في سبيل الله، فإن تحت البحر موت، وإن تحت الأرض نقره به أبو حنيفة، وكان ابن عمر لا يرى جواز الوضوء به، ولا الفصل عن حنيفة، وكذا روي عن أبي هريرة. [حاشية المحطوي: ٢٠]

وماء النهر: قد تحرك، وهو محرم الماء. ذاب من الثلج: احتراز به عن الذي يلوب من المنع؛ لأنه لا يطهر، بسبب في الشتاء ويجمد في الصيف عكس الماء. [مرآتي الفلاح: ٢١]

والنهر: بفتح الناء الواحدة والراء المهملة. ماء العين: [وهو الذي يجر من الأرض لازديده في داخلها] اعلم أن الإضافة في هذه النماء لشعره لا للتفديد، وتنفرد بين الإضافة صحة إطلاق نماء على الأول دون الثاني؛ لأنه لا يصح ما يدل على النور: هذا ماء من غير قيد بالنور، بخلاف ماء غيره؛ لصحة إطلاقه فيه.

[أقسام المياه]

ثم المياه على خمسة أقسام: طاهر مطهر غير مكروه: وهو الماء المطلق، وطاهر مطهر مكروه: وهو ما شرب منه الهرة ونحوها، كان قليلاً، وطاهر غير مطهر: وهو ما استعمل لرفع حدث أو لقربة كالوضوء على الوضوء بنيتة، ويصير الماء مستعملاً يتحدد انفصاله عن الخسار، ولا يجوز ثماء شجر وغيره يخرج بنفسه من غير عصر في الأظهر. ولا ثماء زائ طبعه بالطبخ أو غلبة غيره عليه.

ماء المطلق وهو الذي لم يخالطه شيء غير الماء الخلق، أي الأكلية، أو شربية بدون نقص. [أمر في الفلاح: ٢٢] قليلاً [أمر في الميزان والكفر بياناً بالتفصيل] طاهر إذا لم يخالطه شيء من غير الماء الخلق. [حاشية الخططاري: ٢٢] غير مطهر للحدث لا سجدة الخفيفة. وهو المسمى في هذا على سبيل ما أعلوا قوله إذا توبت أحدث وبوى الوضوء برقع أحدث وثابت الوضوء، وإذا توبت غير الخسار، ونوى الوضوء مع الخسار، أو إذا عاده توباً لم يأن لتبع الحدث، لأن ارتفاع الحدث فرج نيته ولكن يثبت التبرؤ من طبعه، وإذا توبت أحدث ولم يبر الوضوء رافع الحدث ولا يثبت، وفي هذه الصور الثلاث يكون الماء مستعملاً، أما إذا توبت غير الحدث، ولم يبر الوضوء لا يكون ماء مستعملاً ولا يبر.

أو نحوه. هي على ما يثبت عليه ولا ثواب إلا بالنية [حاشية الخططاري: ٢٢] كالوضوء أح: عطفه الخبيث، وهو بعد باختلاف المجلس، فبه إذا أخذ المجلس بكرة الوضوء التي، فلا يكون ثاباً، لكن مستعملاً، لأن لم يبر بالذنن عبادة شرع التبرؤ منه، وإلا فلا يبر.

ويصير أح: أي بعد ثماء مستعملاً وقت ربه من العصر وقت الاستعمال من غير موقوت، واختار الخططاري وجعل مشيخ طبع أنه لا يستعمل إلا إذا استصر، وتظهر فائدة اختلاف فيما إذا فصل يوم استمر فقط على غير آخر، وأخرى غيره من غير أن يابسه، يعني ما قبله الطبخ لا ينجس غسل ذلك العصر بذلك الماء، وسي قول الخططاري: لا ينجس [حاشية الخططاري: ٢٣]

شجر الزينة مطلقاً، أي لا يظهر احتراقه عند قبل أنه يجرى فاقصر نفسه، لأنه ليس له روحه ولا حصر تأثير في شيء الجسد، وصحة نفي الاسم عنه. [أمر في الفلاح: ٢١] صفة وهو لينة والسلاوي والأرزاء والأشجار بالطبخ، فده أنه لو قفر وصفت ماء سحر المصنوع أو نافعاً، يكون صحيحاً الذي به ليس، ولم يذهب رقة الماء، فإنه يجوز للشرب به. [مناقب الخططاري: ٢٤]

[مسألة شعبة اخاء]

والغلبة في مخالطة الجاهلات بهجراح الماء عن رفته وسيلانه، ولا يضر نعيم أو صافه
كلها بجماد كزغفراء وفاكهة وورق شجر.

والغلبة في المائعات بظهور وصف واحد من مائع له وصفاً فقط، كاللبن له اللون
والنظعم ولا رائحة له. وبظهور وصفين من مائع له ثلاثة كالحل. والغلبة في المائع
الذي لا وصف له كالماء المستعمل، وماء النورد المنقطع الرائحة تكون بالوزن،
فإن اختلط بطين من الماء المستعمل برطب من المطبق لا يغير به الوضوء، وبعبارة
جاءه والرائحة: ماء نجس وهو الذي حلت فيه نجاسة.....

والعلية شروع في تفصيل العلة في صورة فضائفة، فإن العلة مختلفة باختلاف المحلوظ بقدر طبعه وقدرته حتى أنه لا يترى من ثوب، سبلاته، بأن لا يميل على الأعضاء مثل سيلان الماء، ولا يظن أنه لا يمدح جوار الوضوء به، كالكفا، لو حاله شيء ظاهر بدون طبعه، فاحضد، جدد الماء وكل مسائل جمود كعنى صلب وعظ ضد دس في كفته، كصاحبه، جميع المواتك، لا التمر والعنب والزمان فقط، وخصه واحد مثل الملوي فقط، أو العظم فقط، ولا يحدنه صده تشبه.

كائنات. فإن لم يوجد جازم البوصلة، وإن وجد أحدهما لم يخر، كما لو كثر الخائفون وصف واحد فظهر بوجهه كقبض الطير والفرع من داهما لا يخلف إلا في المظهر، وكذا المورد فمن لا يخلف إلا في المخرج، زمر في المصاح (وحيث لا يحفظه) كالحل، لا يكون وطعمه وريح، تأتي بصين منها منظر، معا صحة البوصلة، والموجود منها لا يضر لقله. (زمر في المصاح: ٦٤) كائنات المستعمل، فإن بالاستعمال لم يتغير في طعم ولا لون ولا ريح، وإذا اعتبرا الغلبة بالوزن فهذا تعدد التمييز بالبوصلة، لقلته. (زمر في المصاح: تصديق)

إفاء المستعمل إلى ماء الورد الذي انقطع وتجمد. وبذلك: وهو ما لو كان رطلان من الماء المطلق، ورطل من ماء الشمس أو ماء الورد انقطع الزائدة على ما هو موجود. وإن استوى ماء المطلق والمقيد لم يذكر حكمه في ظاهر الزاوية وقال: التذبح: حكمه حكمه المعلوم سبحانه. (مرآة العالج)

خاصةً: أرعده ودفعه، فنياً أو معنويةً [أصغفها نخيح وهي مفدة عبر قس الأرواث: علان بحاسة الماء بوقوع نجاسة فيه علة في عرف قس الأرواث إذا وقع في الأمار. (مقدمة الطحطاوي)

وهو ما شرب منه الكلب، أو الخنزير، أو شيء من سباع البهائم كالضفدع ^{فيه قلب كلب} والذئب. ^{في جوف} والثالث: مكرهه استعماله مع وجود غيره، وهو سؤر الهرق، ^{لا كراهة فيه} والدجاجة المخلاة، وسباع الطير كالصفر والشاهين والحدأة، وسواكن الببؤب ^{تستلها} كالغارة لا العقرب، والرابع: مشكوك في طهوريته، وهو سؤر البغل والحصار، ^{لا كراهة في سؤرها} فإن لم يجد غيره نوضاً به وتيمم، ثم صلى. ^{من أقسام الماء النجس}

من سباع [ج]: الخنزير به عن سباع الطير. والثالث: من أقسام الماء النجس. استعماله: أطلقه فشم على ما إذا استعمال في الطهارة، أو الشرب، أو الطبخ مع وجود غيره. الخنزير به عما إذا لم يجد الماء فلا يجوز التيمم إلى التيمم مع وجوده. لأنه طاهر [مرآتي الفلاح: ٣١]

الهرق: أطلقها وهي مقيدة بالألفاظ لسقوط حكم النجاسة اتفاقاً بطله الصوف، وأما إذا كانت الهرقة ربة فسورها بغيرها بعد علة الطواف فيها أنخلالة التي يجوز في الغافرات ولم يعلم طهارة مفارها من عاتق، فذكر سؤرها لذلك، مؤيد لم يكن كذلك فلا كراهة فيه بأن حُتت فلا يعمل بمفارها تغلر. [مرآتي الفلاح: ٣٢] وسباع الطير هي الطيور التي تصيد بمفارها.

وسواكن الببؤب: التي لا يوجد فيها دم سائل. مشكوك: قال ابن أمير حاج: هذه التسمية لم ترو عن سماع أصلاً، وبما وقعت كثير من المتأخرين، فسماه بعضهم مشكوكاً وبعضهم مشكولاً، ورامهم بذلك: اتوقف في كونه مزبلاً أخذت، فقلوب: يجب استعماله مع التيمم عند عدم الماء المطلق احتياطاً: يخرج عن العهد بغير، وليس معنى الجهل بحكم الشرع، كما فهمه أبو طاهر اللباني فأكثر هنا التمسك، لأن الحكم فيه معلوم، وهو ما ذكرناه والقول بالتوقف في مثل هذا لا يرضى الأدلة دليل العلم وخلافه الخ. [حاشية الطحطاوي: ٣٢]

وتيمم: [قال زمر: ولا يجوز البدأة بالتيمم (الزبني)] عطف بالواو المبدية لفظ الاحتماع، ليفيد التحيز في التقديم، والأفضل تسليم الماء ليخرج عن الخلاف، ولمراعاة وجود صورة الماء. [الشلي على تبين الحقائق: ١١٤، حاشية الطحطاوي] ثم الخ. أي ما تمّ ليفيد أن الصلاة بعد فعلها، وهو الأفضل. فلو صلى بعد كل طهارة الصلاة صح مع الكراهة، ولا يبرح التكرار لأنه لم يعمل بغير طهارة من كل وجه، بل من وجه دون وجه. [حاشية الطحطاوي: ٣٣]

فصل [في التحري في الأواني والاثياب]

لو انحلط أوانٌ أكثرها طاهر تحرياً للتوضؤ والشرب، وإن كان أكثرها نجساً لا يتحرى
 لا للشرب، وفي الثياب المختلطة يتحرى، سواء كان أكثرها طاهراً أو نجساً.

وصل [في أحكام الأباز وتطهيرها]

تسرح البئر الصغيرة بوفرء نجاسة وإن قلت من غير الأرواث كقفزة دم أو خر،
 وينوقع خنزير ولو خرج حياً ولم يصب فيه الماء، ويموت كلب أو شاة أو آدمي
 فيها، وبانتفاخ حيوان ولو صغيراً، ومائتا دلو لو لم يمكن ترصيدها.....

أوان مرفوع طاعة، وعذمة ورفع ضمة مقدرة على الماء التدفئة، لانهاء النجاسة، وأحسة الأواني فعل به
 كما 'أجران' [حاشية الضحطوي: ٣٤] تحرى [إخ: ماضي من التحري، وهو تعريض الترسيع] وأخذ لتسرح الطاهر
 عن غيره، [حاشية الضحطوي: ٣٥] لا يتحرى. بل يسم كمن عدم الماء.

وفي الثياب [إخ: أي في الثياب] يشاء به بعضها بحس ورسها طاهر، ولم يميزه فحكمه التحري، سواء قد أكثر
 منها حساً أو طاهراً، يتحرى [إخ: لأنه ٦ حلق] تقرب في ستر العورة، وإنه يحمي العورة، [أمراني العلاج: ٤٤]
 تسرح الشتر: أي يسرح ماؤه، لأنه من إسناد الفعل لا الشتر وإزالة الماء الغالب عليه، فسطاً للمبالغة في إخراج خر
 ماء، فهو من مغلغل اسم محل إزالة الغالب فيه، [أمراني العلاج: ٣٦] وحاشية الضحطوي [

الضحطوي: وهي ما يؤخذ من الشتر] [أمراني العلاج: ٣٦] وإن قلت نجاسة بحس قبل الماء،
 وإن لم يضره أثره، [أمراني العلاج: ٣٦] يموت [إخ: يموت كلب في الشتر، ولا يقبل بوفرء النكت، كما قال
 في النكت: لأن النكت يمر عبر العين على الصحيح، فإذا لم يموت وخرج حياً ولم يسل منه الماء لا يحس.
 [أمراني العلاج: ٣٦] غلاف تفسير: لأن يمر بين شفاة أطلقها وهي مقلدة إذا كانت كثيرة في الحلق، أما
 إذا كان ولد الشاة صغيراً جداً كان حكمه حكم المرأة [حاشية الضحطوي: ٣٦]

ومائتا دلو [إخ: أي أسلو التوسط الذي يستعمل في الشتر أكثر الأحياء] أي إذا وجب. روح الخس وم يمكن
 مراعاة، يكونها معياً يسرح مائتا دلو، وهو مروي عن محمد، أمي بما شاهد في بعضه، لأن أبازها كثيرة الماء،
 مجاورة دجدة. [تبيين الخطأ: ١٠٠/١]

وإن مات فيها دجاجة أو حرة أو نحوها لزم نزع أربعين دلوًا، وإن مات فيها فأرة ^{ولم تنح} أو نحوها لزم نزع عشرين دلوًا، وكان ذلك طهارة للبشر والدلو والرشاء ويد المستقي، ^{ككسور} ولا تنحس البشر بالبحر والروث والختي، ^{بعد خروج ما وقع بها} إلا أن يستكره الناظر، أو أن لا يخلو دلو ^{ككسور} عن بعة، ولا يفسد الماء بخروء حمام وعصفور، ^{لغيره من الجمل والمخار} ولا يموت ما لا دم له فيه كسمك ^{بحر لا بحر} وضفدع وحيوان الماء وبق وذباب وزنبور وعقرب، ولا يوتغ آدمي وما يؤكل ^{أي ما في السمكة} لحسه إذا خرج حيا ولم يكن على يده نجاسة.

سرح الخ: والسرح إما بحر بعد إخراج ما وقع بها من النجاسة، فإن السرح قبله لا يفيد لأنه سب النجاسة، إلا إذا تعدل إخراجها كنجاسة أو حرة نجسة تغفر إخراجها أو نيس، فيسرح الغدر الواجب، وتطهر الخشية والحرة تبعاً لطهارة البحر. [حاشية المحطوي: ٣٨ مع تصرف] أو عي: وتستحب الزيادة إلى خمسين أو ستين. [مرآة العلاج] وكان ذلك الخ: لأن نجاسة هذه الأشياء كانت نجاسة الماء، فتكون طهارتها بطهارته نقيًا للخرج، كطهارة دن الخمر غسلها. [مرآة العلاج]

والدلو: بناءً يستفي به من البحر: البحر: ولا فرق بين أمار الأمصر والعلوات في الصحيح، ولا فرق بين الرطب واليابس، والصحيح والتكسر في ظاهر الرواية [مرآة العلاج: ٣٨] بالبحر: وجع الإبل والغنم والبعال، والختي: كسر الماء. واحد الأختاء للبشر. [مرآة العلاج: ٣٨] الخ: اعلم أن الأصل أن البشر لا تنحس بوقوع البحر وغيره إلا أن يكون الواقع كثرةً، وينظروا في الفاصل بين القليل والكثير، وتقل: فتلات كثرة، وروي عن أبي حنيفة أن الكثير ما يستكره الناظر، والليل ما يستقله، وعليه الاعتماد، وتقل: الكثير ما يحل في ربه الماء كله، وتقل: ما لا يخلو عنه كل دلو عن بعة، [الزيلعي يهدف بزيادة بحر، حمام، البحر، بالفتح واحد البحر، القسم]

ولا يموت: أي ولا يحس الماء ولا المصاصات فيه أي في الماء أو الماتح. وهو قيد إضافي، سئل لو مات خارجه وألقي فيه يكون حكمه كذلك. [مرآة العلاج: ٤٠ حاشية المحطوي] وصحده الخ: [بالكسر] ودال مهملة مكسورة] أضفه وهو مفيد بالبحري، فإن كان الضفدع برياً يفسد الماء إذا كان له دم ساكن، وهو ما لا منزلة له بين أصابعه، وحيوان الماء: الحد الفاصل بين ثاني والثالث: أن الثاني ما لا يحس في عمر الماء، والثالث ما لا يحس في غير الماء، واشتغل فيما يحس فيه الماء فقال قاضي حازن في شرح الجامع الصغير: إنه يفسد. [حاشية المحطوي: ٤٠]

آدمي: ولو جنياً، أو حاصلاً، أو نفساً انقطع دمها، أو كثراً. [حاشية المحطوي: ٤١] نجاسة: أراد بها نجاسة شديدة، فلا ينظر إلى ظاهر اشتغال آبوها على أصابعها. [مرآة العلاج: ٤١]

ولا يرفوع بغل وحمار وسباع طير ووحش في الصحيح، وإن وصل لعاب الواقع إلى الماء أخذ حكمه. ^{مبداً} ووجود حيوان ميت فيها ^{مبداً} ينحسها من يوم وليلة، ^{مبداً} ومتنفع من ثلاثة أيام ^{مبداً} وليالها إن لم يعلم وقت وقوعه.

فصل في الاستنجاء

يلزم الرجل

مبداً

ولا يلزم أي لا يفسد الماء برفوع بمل وحمار فيه، ولا يصير مشكوكاً؛ لأن مد هذه الحيوانات طمراً لأنها مخلوقة لنا استعمالاً، وإنما تصير نجسة بالموت. [حاشية الطحاوي: ٤١] الصحيح: [سبب طهارة أبقاها] وقيل: يجب لسرح كل الماء إطلاقاً لرطوبتها بملها. [مرامي الفلاح: ٤١] أخذ حكمه: [أهلهة ونجاسة وكراهة] أي يكون الماء في حكم اللعاب، فإذا كان لعاب الواقع طمراً فإلّا طمراً، وإن كان نجساً طمراً، غير أن وإن كان اللعاب مكروهاً فإلّا مكروهاً، وقد علمته في تفصيل السابق للأبار.

ووجود حيوان يلزم: أي إن وجد حيوان ميت في الشر، ولم يعلم وقت موته، فيحكم بنجاسة البئر من يوم وليلة إن لم ينفع، ومنه ثلاثة أيام وليالها إن تنفع، وهذا عند الإجماع احتياطاً، قيد بـ"الحيوان"؛ لأن غيره من السمات لا يتأثر فيه التفصيل ولا الخلاف، بل يحكم بنجاسة البئر من وقت الوجدان فقط. والمراد: الحيوان الدموي غير المائي، وفيد به "علم العلوي" لأنه إن علم أو ظن فلا إشكال، ويعتبر الحكم من وقته بلا خلاف، واعتنه أن قوله: "نجسها" يعني به في حق الرضوء، حتى يلزمهم إعادة الصلاة إذا توضؤوا منها، وأما في حق غيره فإنه يحكم بنجاستها في الحال من غير إسناد؛ لأنه من باب وجود النجاسة في الثوب حتى إذا كانوا غسلوا الثياب بحالها لا يلزمهم إلا غسلها على الصحيح.

من يوم يلزم: إعادة سطوت تلك المدة إذا توضؤوا منها وهم محدثون، أو اغتسلوا من جنباً، وإن كانوا متوضئين أو غسلوا قبل لا عن نجاسة، فلا إعادة إجماعاً. [مرامي الفلاح: ٤١] وقوله: الأول أن يقول: "وقت موته" يدل "وقت وقوعه". فصل: لا يخفى حسن تقديمه على الرضوء. [حاشية الطحاوي:] الاستنجاء: [هو من أقوى سنة الرضوء] [حاشية الطحاوي:] هو قلح النجاسة بنحو الماء، ومثل القلع الثقيل بنحو الحجر. [مرامي الفلاح: ٤١] وهو في اللغة: مسح موضع المني أو غسله بماء مطلقاً، والنحو: ما يخرج من البطن. [حاشية الطحاوي: ٤٢] يلزم: عمر بالألزام؛ لأنه أقوى من الواجب؛ لغزوات الصحة فوائده، لا بدوات الواجب حتى كان تركه من الكفاية. [مرامي الفلاح: ٤٣، حاشية الطحاوي:] الرجل: ولا تحتاج المرأة إلى الاستبراء فقد كور الرجل لاتساع مجلها وقصره، بل تصير قليلاً ثم نستحي. [مرامي الفلاح: ٤٣، حاشية الطحاوي:]

الاستبراء حتى يزول أثر البول، ويضمن قلبه على حب عاداته، إما بالمشي أو التمشيح أو الاضطجاع أو غيره. ولا يجوز له الشروع في الرضوء حتى يضمن يزوال رشح البول.

والاستحمام سنة من لحسن يخرج من المسئلة ما لم يتجاوز الشرج، وإن تجاوز وكان
 فقدر الدرهم وحب إزائه بالماء، وإن زاد على الدرهم فخرض غيبه.....

الاستعداد. علم أن الفرق بين الاستعداد والاستعداد. فالاستعداد هو القوة التي لا يظهر على أحد يومه على الفخر. العلم أن الفرق بين الاستعداد والاستعداد. فالاستعداد هو القوة التي لا يظهر على أحد يومه على الفخر. العلم أن الفرق بين الاستعداد والاستعداد. فالاستعداد هو القوة التي لا يظهر على أحد يومه على الفخر.

[illegible][illegible]

ويفترض غسل ما في المخرج عند الاغتسال من الجنابة والحيض والنفس ^{الاستحباب} وإن كان ما في المخرج قميلاً، وأما يستنجي بمجر منق ونحوه، والغسل بالماء أحب، والأفضل ^{من الماء في الغسل} الجمع بين الماء والحجر، فيمسح ثم يغسل، ويجوز أن يقتصر على الماء أو الحجر، ^{مع تركه} والنسبة إنقاء المح، والعدد في الأحجار مندوب لا سنة مؤكدة، فيستنجي بثلاثة أحجار ندبا إن حصل التطهير ^{في الغسل} تاماً دونها.

وكيفية الاستنجاء أن يمسح بالحجر ^{الأول} من جهة التقدم إلى حلف، وبالثاني من خلف إلى قدام، وبالثالث من قدام إلى خلف إذا كانت الحصى مذابة، وإن كانت غير مذابة ^{مذابة} يبتدئ من خلف إلى قدام، والثالثة تبتدئ من قدام إلى خلف خشية تلويث فرجها، ^{تستحب استكمالها}

ويفترض إذا غسل سائر الجسد، غسل ما في المخرج قميلاً كان أم كثيراً، بقي ما عليه الشحامة من غير غسل، ولا تضع العمل، فإن كنت ما قال ما يظهر أن ما سبب من أن الاستنجاء من غير غسل، قد اقتصر هو تقدم الاستحباب لا منه، غسل أي إلة ما في المخرج نفسه بده ^{الطهر} [أما في المصطوي ومرافق الملاح]

منق: أن لا يكون حشاً كالأجر، ولا أنس كالصخر [أما في الملاح: ٤٥] أحب [أي من الحجر وحده] لغرض الطهارة من غير غسل، وبغسله على الوجه الأكمل، لأن الحجر منق، ويقال مع بدء غسله في ظهوره [أما في الملاح: ٤٥] والأفضل أن يغسله قبله الأفضل في كل زمان، قيل: جمع بينهما في زمانه أما في الزمان الأول فدهم كانوا يعرفون [أما في المصطوي: ٤٥]

يقتصر الخ. والاقصير على الماء فقط، فإن في العمل في الاستحباب أن الحجر من الاقتصار على الحجر، وإن دونهما، ولكن يغسل الماء وإن تعدت لغسل.

إنقاء الخ. أنه المقصود، لو لم يحصل الإنقاء ثلاث يرد عليها بحمد، لكونه هو المقصود، ولو حصل الإنقاء بواحد واقتصر عليه، كان كذا ذكر [أما في الملاح: ٤٦]. حاشية المصطوي: لا سنة مؤكدة، لا ردد من التحير لقوله يقول: كمن استحضر غيره، من هل فقد حس، ومن لا فلا خرج، لأنه لا تعامل الأولين، يقال على من وجوب الاستحباب، وعلى من وجوب العدد عند [المصطوي ومرافق الملاح: ٤٦] كانت، عند عدم الإزالة سبباً ومثلاً، يبتدئ، لكونه جامع في التطهير

ثم يغسل يده أولاً بالماء، ثم يذلت الخمل بالماء يباضن إصبع أو إصبعين أو ثلاث
 إن احتاج، ويصعد الرجل إصبعه الوسطى على غيرها في امتلاء الاستنجاء، ثم
 يصعد بصره ولا يقتصر على إصبع واحد، والفرقة تصعد بصرها وأوسط أصابعها
 مع ابتداء خشية حصول اللذة، ويبلغ في التنظيف حتى يقطع الرائحة الكريهة،
 وفي إرخاء المثعدة إن لم يكن صائماً فإذا فرغ غسل يده ثانياً ونشف مئعدته قبل
 القيام إن كان صائماً.

فصل [في ما يجوز به الاستنجاء، وما يكره به، وما يكره فعله]

لا يجوز

إن احتاج إلى ثلاث أصابع في الاستنجاء، ومراعي العلاج [وإن لم يخرج ولا غرضاً من يده
 الطهور، ولا يزيد عن الثلاثة لأن السبورة تسع ١٤، وتسع الطاهر غير مبرورة لا يجوز، في المثعدة
 - أشية الصمغاطوي: ١٧] ويصعد، وذلك لاعتدائه لأحسن من غير شوح على صماء [مرافي العلاج: ١٧]
 وهي طرقة بعض مشايخ، ونذري عليه عاتقه أنه لا يصعد من يرفعها حمداً [حاشية الصمغاطوي: ١٧]
 يصعد الوسطى، هي من الأصابع من جن قصير وسنة، بصره، ما بين الوسطى والخصب.

يقطع الرائحة بإخ آى عن الخن وعن إصبعه التي استنحى ١٤، لأن الرائحة أكر لاحت، فلا طهارة مع بقائها
 إلا أن يبقى، واليس عنه عاقرون [حاشية الصمغاطوي: ١٨]، ولم يغسل يده لولا الصمغ بموجبه إلى أن أي
 حتى يذهب القذ الطهارة بشي أو عنه فطير، وفيه بقدر في حتى لا يفسد سبع أو ثلاث، وفيه في
 لإحليل ثلاث، وفي المثعدة خمس، وفيه سبع، وفيه عشر. [مرافي العلاج: ١٨] وفي إرخاء الخ إلتا جمع
 في إرخاء المثعدة، يترك ما في الفرج من الإصاكن. [مرافي العلاج: ١٨]

إن لم يكن بإخ، وإن كان صائماً لا يبلغ في إرخاء المثعدة، فعلاً لمسوم عن الصماء [مرافي العلاج: ١٨]
 ويشهد [تلا محمد، مئعدته شيئا من الماء] أي بحرقه، أو ببقه البصرى مرة بعد أخرى إن لم تكن حرقه
 [حاشية الصمغاطوي ومرافي العلاج: ١٨] لا يجوز: قال نكامل: إنما يستحب بالماء إذا وجد مكان يستريح به،
 ولو كان على شط نهر ليس فيه سرة أو مستنحى بالماء، قالوا: بصره، وكفى ما يفعله سواهم المصابين بالبقاة
 فضلاً عن شاطئ النهر. (شني)

كشفت العورة للامسحاء، وإن تجاوزت النحاسة مخرجها وزاد المتجاوز على قدر

الدرهم لا تصح معه الصلاة إذا وجد ما يزيد، ويحتاج لإزالته من غير كشف

لعورة عند من يراه، وبكره الاستنجاء بعظم وطعام لأدمي أو أيماني، وجوه...
 وفورث أيضا يجمع للإسراء لا تروى عن غيره

كشفي إبح: قال العلامة نوح: المعجى لا يكشف عبورته عند أحد للاستحياء، فإن كشفها جار فاسقاً، لأن كشف الشيعة حرام، ومركب الخمر باقى، سواء كان المص عازراً للمعجى أو لا، وسو زاد على المدرهم أو لا، ومن فهد من عازم غير هذا، هذا [حاشية الضحطامي: ٤٤]

وزاد إلى: المعتز في منع الصلاة ما جاور المخرج من النجاسة، حتى إذا تمكن المزارع عن المخرج قدر الشربة، وضع ثيابه في المخرج، يرد عليه لا يفتح الصلاة ولا يغيب غسله؛ لأن ما على المخرج ساقط العود، ولهذا لا يكره تركه، ولا يضم إلى ما في جسد من النجاسة، فثبت العود للمجاور فقط، ممن كان أكثر من قدر الشربة، منع، وبلا خلاف، وهذا عند أبي حنيفة، يكره أن يمسف يداه، وعند محمد إذا كان يضر مع موضع الاستنجاء، حتى إذا كان الموضع أكثر من قدر الشربة منع عبده ورجل غسله، وكذا يضم ما في المخرج إلى ما في جسد من النجاسة عنده، فحاصله: أن المخرج كالباطن عندهما حتى لا يعتمد ما فيه من النجاسة أصلاً، وهذه كاستخراج.

[بين الحلقين ٢١١/١]

فقد المدهم. [وربما في الشجدة، وساحة في المتعة (مرفق الفلاح)] وبدا لم يرد إلا ما مضى لنا في المخرج ولا يضر تركه لأن ما في المخرج سابقه الأعيان [مرفق الفلاح: ٤٩] لا تصحح إلخ: لأنه يجب الاستحسان بقاء إذا حثرت الحاجة المخرج: لأن ما على المخرج من الحاجة إنما اكتفى به غير إلقاء الضرورة ولا ضرورة في متناول ويجب غلبه، والله، وما لم يباين وكان حياً يجب الاستحسان الماء لم يجرى. حصل المتعة لأهل الجاهلية، وكلها منصوص بالنقصان ما ذكرنا. [نسخة غفران: ٢١١٦]

إذا وجد الخ: أي عدم صحة الصلاة مشروط بشرطين الأول: وجود مزق في الحجاب المتجاوز على قدر قدره، والثاني: إمكان إزاعه من غير كشف المجرى عند أخذه، أما الأول: فإنه عند عدم وجود المزق تصلح الصلاة مع تحبير، ولا يعيد الصلاة في صلواتها مع التحسين بعد ما وجد اناء لعدم الغيرة على المزق، وأما الثاني: فلا كراهة، لعدم حرام بعينه في ترك طهارة التحسين، إذا لم يمكن إزاعها من غير كشف.

وَبَشَّالٌ: احتيال بالكسر، احتيار بالخيف. من يراد: أطلقه وهو مفيد كـ: بخرم عليه جماعة، «لو تمت الهوسية والطين
 ووجهها للغير» لأنه لما حرم عليه وطلوها حرم عليه نظره إني عورفت، وكذا نظرهما إليه إذ منى حرم لوجهه
 حرمت اللوام: زلا ما استوفى كذا رتبة الخفض والخصف: [حاشية الطحطاوي: ١٤]

وإن زرقه، وإنه م، وزج، ح، وحص، وشيء محترم كخرقة دجاج وقطن، وبانيد
 البني إلا من عذره، ويدخل الخلاء برجله اليسرى، ويستعيذ بالله من الشيطان
 الرجيم قبل دخوله، ويجلس معتمدا على يساره، ولا يتكلم إلا لضرورة، ويكره
 تحريك استقبالي القبلة واستدبارها، ولو في التبان، واستقبال عين الشمس والقمر
 ومهب الريح، ويكره أن يقول أو يتغوط في الماء، والظل، والجحر، والطريق، وتحت
 شجرة مشرفة، والبول قائما إلا من عذره، ويخرج من الخلاء برجله اليمنى، ثم يقول:
 الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني.

الأم من عذره أن لا يستحي إلا مع أهله، أو مع أهله ولو استحي منه لأحد أو مع أهله (يحيى)
 الخلاء، فمدد، والبراد به بيت القوط (مرابي العلاج ٥٠) قبل دخوله أطلقه وهو مفيد عما إذا كان مكان ممتدا
 فذلك، وإن كان غير ممتد، كالحجر، يستعيذ عند نزول القروح كحشر ضاب سدا جل كبسه، القوق، وبن
 سي ذلك أثر به في عصبه أو شامه. [حاشية الطحطاوي: ٥١]
 ويتعدى إلخ (أه أسهل حرج حارج، وروح ممدد، برجله اليسرى علاج ٥٠) ومكره إلخ، ويستثنى من
 ندمع ما بن ١٢ أنه فريح غلب عن يمين السيف أو شامه، ومن الاستعمال والاستدبار لا يكرهه، للضرورة، وإذا
 اضطر إلى أحدهما ينبغي أن يختار الاستدبار، لأن الاستعمال ألحق، فهو كمن ألقى على كعبيه، كذاه قسطنطين
 حاشية الطحطاوي. ٥٢] عجز إلخ فيه ما سيجر إشارة إلى أنه لو كان في مكان سري، ولم يكن بينهم
 نراى منه لا يكره خلاف الفسقة، وقد ذكره الاستفاد، هذا أنه لا يكره سدا بهما [حاشية الطحطاوي: ٥٣]
 والفعل، أي يكره أن يقول أو يتغوط في سمن، أراد به الفضل الذي يجلس فيه أخص، والخرقة مفيدة بما إذا كان
 موسع الظل مباحا، وأما إذا كان محكما فهو كمن يكره فيه قضاء الحاجة مع غيره، وإن كان في الظل الذي
 يحس فيه الناس، لأنه لا يرفع فيه إلا عاهه به، والجحر، جسم المسكن سكان الماء، الحرق في الأرض
 والجحر. [حاشية الطحطاوي: ٥٤] والطريق، وأما رطلاته أن يكون في الطريق، ويجوز مطلقا، ولو كان في
 الماء منها الأذى، أي عروج الماء، المرفقة عصبها (مرابي العلاج) وعافاني، أي بقاء حاشية العلماء
 الذي لو أذيت كله أو خرج ليكون ممتد الفحل.

فصل في الوضوء

أركان الوضوء أربعة، وهي فرائضه الأولى: ^{أي في أحكامه} غسل الوجه، وحده طولاً من مبدأ ^{أي من فوق العينين} ^{أي من تحت العينين} مرفق إلى أسفل الذقن، وحده عرضاً ما بين شحمتي الأذنين، والثاني: غسل ^{بجانب} يديه مع مرفقيه، ولثالث: غسل رجليه مع كعبيه، والرابع: مسح ^{بجانب} راسه. ^{على غير مطلق} ^{طريقه} ^{طريقه}

[سبب الوضوء وحكمه]

وسببه استباحة ما لا يحل إلا به، وهو حكمه التذنيوي، وحكمه الأخروي الثواب ^{ثواب} ^{كثيرة} ^{وسبب} في الآخرة.

الوضوء: فمع على الفعل؛ لأن الله قدسه عليه، [إراني لعلاج: ٥٦] ولأن حره به، وكثرة الاحتياج إليه. [إراني العلاج وحاشية الطحطاوي] فرائضه: المرض فسد: قطعي، وهو ما ثبت دليل قطعي موجب العلم بالدين، ويكفر صاحبه وطى، وهو ما ثبت دليل قطعي، لكن فيه شبهة، ومسمى عتقاً، وهو ما يثبت الجواز بونه. وحكمه كالأول: غير أنه لا يكفر صاحبه، فلو نظر فيه إلى أصل الفعل والشيء كان من الأول، وإن ظهر إلى التذمير كان من الثاني. [حاشية الطحطاوي: ٥٦]

غسل الوجه: الفسد: إسهاله الماء على المحل يجب بظاهر، وإنه مطران في الأمرج، ولا تكفي الإسهالة بغيره. [إراني علاج: ٥٧] مبدأ: أي من أول أعلى الجبهة أي سواء كان به شعر أم لا، وأشار به إلى أن الأعم والأصنع والأقرع والأنزع ممن غسل نوحه مبداً ذكر [إراني علاج: ٥٧] [حاشية الطحطاوي] مرفقيه: بكسر الميم وفتح الفاء، وشه: [حاشية الطحطاوي] مع كعبيه: وهما العظام المرفعان في جانبي القدم. مسح: هو لغة: إمرا اليد على الشيء، وشرعاً: إصافة اليد إلى المثلثة العضد والبرمعة غسل غصبره لا مسح ولا يبل أحد من عضو، وإن أصابه ماء أو مطر قدر المخصوص أمراً. [إراني علاج: ٦٠]

وسببه: السبب، ما أنقضى إلى الشيء من غير تأثير فيه، فخرج به العلة كالغسل، فإنه علة مؤثرة في من السكاح [إراني علاج: ٦٠] وهو أي حل الإقدام على الفعل متوجهاً. [إراني علاج: ٦١]

الآخرة: مفيد بما إذا كان الوضوء مقبولا

[شروط وجوب الوضوء]

وشروط وجوبه: العقل، والبلوغ، والإسلام، وقدرة على استعمال الماء النكافي،
 ووجوب الحدث، وعدم الحيض، والنفس، وضيق الوقت.

[شروط صحة الوضوء]

وشروط صحته ثلاثة: عموم البشرة بالماء الطهور، وانقطاع ما ينافية.....

وشروط الشرط ما يخرج من عدم العلم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم. [حاشية الحططاوي: ٦١]
 العقل: فلا يجب على المجنون، ولا على النسي، ولا على الكافر. [مرآتي للعلاج: ٦١] وقدرة: أي قدره المكلف
 على استعمال الماء الطهور لكي يجمع لأعضاء مرة، مرة شرعاً لوجوب الوضوء، من قدر عمو المكلف، أو قدر
 المكلف، على الماء، ولكن لم يفتقر على استعماله بأن كان الماء في منكه ولكنه مريض، أو قدر للمكلف على
 استعمال الماء، ولكن الماء غير طهور، أو قدر المكلف على استعمال الماء الطهور لكنه لا يكفي لجميع أعضائه مرة
 مرة، لا يجب عليه الوضوء، وبني أن يقيد الماء بكونه غير محتاج إليه للعطش وغيره، فإن الماء المحتاج إليه للعطش
 مشغول بخاصة، ولا يعمل بالحاجة كاستخدام الكفاي لجميع الأعضاء ولو مرة واحدة.

ووجود الحدث: فلا يلزم الوضوء على الوضوء. [مرآتي للعلاج: ٦١] وضيق: فإن الوضوء لا يجب وجوباً
 مضيقاً ما دام الوقت موسعاً، وإذا ضيق الوقت يجب الوضوء وجوباً مضيقاً، واعلم أن شروط وجوب الوضوء،
 كلها، وقد انحصرت هذا الشروط في واحد، هو 'قدرة المكلف على الطهارة بماء'. الوقت: اعلم أن الوضوء
 لا يجب وجوباً مضيقاً بمجرد دخول وقت الصلاة ما لم يقصر وقتها، فحسب يجب الوضوء بهذا الشرط
 الوجوب المضيق.

وشروط صحته: في 'حاشية الأشباه' للحموي: شرط الصحة في العبادات عبارة عن سلبوط القضاء بالفعل،
 [حاشية الحططاوي: ٦١] ثلاثة: ويرجع هذه الثلاثة لواحد: هو عموم المظهر شرعاً البشرة. [مرآتي للعلاج]
 عموم: حتى لو بقي مقدار مفرق بارء لم يقسم الماء من المبروض نفسه، لم يصح الوضوء. [مرآتي للعلاج: ٦١]
 لبشرة: فلو بقي من البشر شيء ولو كان شعراً أو شاربين، لا يصح الوضوء.

وانقطاع ما ينافية إلخ: أي ما لم ينقطع ما ينافية الوضوء، لا يصح الوضوء، فلو توثبت الحائض أو انفسه قد
 انقطاع حيزها أو نقاسها لا بعد بالوضوء، أطلقه وهو مقيد بما إذا انقطع على تمام العلاء، وكذا انقطاع حدث
 مقيد بمخال الوضوء، لأنه يظهر بول وسيلان بعض لا يصح الوضوء.

من حبس ونفس وحدث، وزوال ما يمنع وصول الماء إلى الجسد كشع وشحم.
أي من غير أي من غير

فصل [في تمام أحكام الوضوء]

يجب غسل ظاهر اللحية الكثية في أصبح ما يقع به، ويجب إيصال الماء إلى بشرة
 اللحية الخفيفة، ولا يجب إيصال الماء إلى المسترسل من الشعر عن دائرة الوجه،
 ولا إلى ما تنكس من الشفتين عند الانضمام، ولو انضمت الأصابع أو طال الظفر
 فعطى الأظفار، أو كان فيه ما يمنع الماء كعجين وجب غسل ما تحته، ولا يمنع الدرن
 وحرء البراغيث ونحوها، ويجب تحريك الخاتم الضيق، ولو ضره غسل شقوق
 رجليه جاز إمرار الماء على الدواء الذي وضعه فيها.....

وزوال ما يمنع الخ: أي وزوال المانع عن وصول الماء إلى الجسد كحرم صحة الوضوء، فلو غسل الماء حتى وجده
 وغدا مع لثقه فمما لا يصح وضوءه ما لم يزل، وهذا على حرم الشحم لا على كونه كشع: قيد به لأن بقاء
 دسوة ثوب ونحوه لا يمنع لعدم الخلل [مرافي الفلاح: ٦٢] وشحم وكعبه تسلك والخيز المنصاع بخاف.
 وحاشية الطحطاوي: ظاهره أنه لا يمتد إلى أنه لا يمتد غسل ما تحت الخفيفة انغليا من سات الشعر.
 حاشية الطحطاوي: ٦٢ [اللحية الكثية: وهي التي لا ترى شرفها] [مرافي الفلاح: ٦٢]

في أصبح ما إل: وزجر عما قبل من الإكتمال، فلهذا أو بعده أو مسح كلفا ونحوه. [مرافي الفلاح: ٦٢]
 ولا يجب إل: أي لا يجب عمله ولا مسح ولا خلاف، بل هو من مسحه. [حاشية الطحطاوي: ٦٢]
 ولو انضمت: يجب لا يصل الماء نفسه إلى ما بينها. [مرافي الفلاح]

طال: منع وصول الماء إلى ما تحته. [مرافي الفلاح] الدرن: أي وسخ الأظفار، سواء الثروي والنصري في
 الأصح. فيص الغسل مع وجوده. [مرافي الفلاح: ٦٢] ولو ضره: وإن ضره إمرار الماء على الدواء مسح
 عنه، وإن ضره أيضا تركه، وإن كان لا يضره شيء من ذلك تعين بقدر ما لا يضره حتى لو كان يضره الماء
 الجارح دون الحار، وهو قادر عليه كونه استعمال حار. [حاشية الطحطاوي: ٦٢] جاز إل: علم أنه على حذر
 إمرار الماء على الدواء إلا أنه يرد على رأسه فشقاق، فإن ردت تعين غسل ما تحت الزند كما في أمر المد الحارح
 ومنه في الشرح عن "فتوى" نكر يعني أن يغسل بعد الضرر. [حاشية الطحطاوي: ٦٣]

والاستنشاق ثلاث غرفات، والمبالغة في المضغظة والاستنشاق لغیر الصائم وتحليل
اللحية الكفة بكف ماء من أسهلها، وتحليل الأصابع، وتليث القبل، واستيعاب
الرأس بالمسح مرة. ومسح الأذنين ولو بحاء الرأس، وكذلك، والولاء، والنية.....

والاستنشاق هو لغة من الشفط: جلب الماء وعمود مريح الألف. فيه، واسطلاحاً: إيصال الماء إلى الحلق، وهو
من ذلك من الأنف، فأما أن المحدث مريح الألف ليس شوطاً فيه شرعاً [مرآة العیال وحاشية الطحطاوی: ٢٩]
والمبالغة: قال الإمام حواهر إمامه في المسحطة المرفوعة وهي تردد الماء في الحلق، وفي الاستنشاق أن يحدث
الماء نفسه إلى ما قصد من أنفه. قال في المحرر: وهو الأولى. [حاشية الطحطاوی: ٣٠]

لغیر الصائم. فديعه، فإن الصائم لا يباح في المسحطة ولا في الاستنشاق حنية إحداهما الصوم. ولو كان الصوم
صوم نفل وتحليل اللحية هو تمرق الشعر من جهة الأسفل إلى فوق، ويكون بعد غسل الوجه ثلاثاً بكف
ماء فونه: "كف" متعلق بـ"يكون" فنذر [مرآة العیال، حاشية الطحطاوی]

الأصابع: وكيفية في اليدين: إدخال بعضهما في بعض، وفي الترحيل: بإصبع من يده، أيكنى عنه إدخال في الماء
المغري وعمود. [مرآة العیال: ٣١] وتليث: وفي المحرر: لعدة تكرار المصبرات لمستوعبات لا تغرفات،
والمرء الأولى فرض، واشتد بعدها ستان مؤكداً على الصحيح. [حاشية الطحطاوی: ٣١]

القبل: فديعه: لأن مسح لا يس تكراره عدداً [مرآة العیال، حاشية الطحطاوی: ٣٢] وكيفية: أن يمسح
من كل واحدة من اليدين ثلاث أصابع على مقدم رأسه، ولا يمسح الإبهام والمسحفة، وهذا كعبه يتدهما إلى
القدم، ثم يمسح كعبه على لوح رأسه ويدهما إلى القدم، ثم يمسح ظهر أذنه بإبهامه وباطنها مسحته، هكذا في
"استسقى" [ألفية: ١٩/١] ومسح الأذنين: بأن يمسح ظاهرهما بالأطراف، وداخلهما بالسائتين، وهو
المحذر كما في "المفراج"، ويحصى الحصى في جمرتهما ويحرقهما، [حاشية الطحطاوی: ٣٣]

والولاء: هو بكسر الواو: الشاة بنفس الأضواء من حجاب الدائق مع الاستدال حيث ورسا، ومكانه: فلو كان شاة
يشرب الماء، أو كان الحرق شاة، أو كان المكان حراً بحيث الماء سوبداً فلا بد أن يركب، ولو كان طرماً لا يمسح
إلا في مدة مستطيلة وأن في الوضوء لا يكون أناء للولاء. [حاشية الطحطاوی ومرآة العیال: ٣٣]

والنية: وهي أناء: سرم الماء على القدم، واسطلاحاً: توجه القلب لإيجاد غسل سراً، ووقتها بعد الاستماع،
لحكون جميع طعة غرة، وكيفيةها: أن يروي رجع الحدث أو إقامة الصلاة، أو ينوي الوضوء أو انطال الأمر،
وعنها غلب، فديعه: أن يجمع بين فعل غسل وثلاث استسقى الشدح [مرآة العیال: ٣٣]

والترتيب كما نص الله تعالى في كتابه، والهدأة بالميامن ورؤوس الأصابع، ومقدم الرأس، ومسح الرقبة لا الخلقوم، وقيل: إن الأربعة الأخيرة مستحبة.

نعم، وعمل أهل مكة

فصل [في آداب الوضوء]

من آداب الوضوء أربعة عشر شيئاً: أحدها: أن يكون مرتفعاً، واستقبال القبلة، وعدم الاستعانة بغيره، وعدم اتكاله بكلام الناس. وأجمع بين نية القلب وفعل الإنسان، والدعاء بالمأثور، والتسمية عند كل عضو،

في كتابه: فيه ثلث آيات حالية عن الدلالة على ذلك، وإنما جاء التخصيص من قوله تعالى: [أحاشية الطحطاوي: ٧٣] البدأة: أي هي ثلاث أشياء: الماء والمغزاة، وتسلية اليد، وتباعد يمين عن يمينه خلاف يسيرة في البدن، وإرجاء اليد عن اليد، فمغزاة: أي عضو من أحد كفيه، فلا يسلط فيه اليدين، والعضوان المسحوران كالأيديين. والخبر عائدة مسجهاً معاً [أحاشية الطحطاوي ومرامي العلاج: ٧٤]

لا شيء من مسح الخلقوم، بل هو بدعة إمامي العلاج: [٧٥] الأربعة: أي ثلثي أولها للبدن، وثلثي إمامي العلاج: [٧٤] في آداب: عرفت بأنه وضع الأيدي موضعها، وقيل: الخصلة العبيدة، وقيل: الورع، وفي شرح الهداية: هو ما دله النبي ﷺ مرة أو مرتين، ولم يوجب عليه، وحكمها نقول: صحتها، وعدم يلوم على تركه، وأما السنة: فهي التي وجب عليها شيء، لا مع تركه ولا غير مرة أو مرتين، وحكمها الثوب، وفي تركها لغت لا عقاب. [إمامي العلاج: ٧٥] أربعة عشر: يعني للحصر بل يد عليها ثوباً، [أحاشية الطحطاوي: ٧٤]

مرتفع: حفظاً لنياب عن الماء المستعمل عند الاستعانة، قال الكرسي: لا ركعة في الماء، ولا يقاب: خلاف الأولى، وساق هذا حديث دالة على أن النبي ﷺ فعله، وصحف ما يدل على الكراهة، وهي كان يسير على وضوءه بغيره ثوباً، وفعله فافر من كبار التابعين. [أحاشية الطحطاوي: ٧٤]

بالمأثور: أي المأثور من النبي ﷺ والنصحاء والتابعين. [إمامي العلاج: ٧٥] عمل كل عضو: أي لئلا يترك أحد من كل عضو وصحة، وكذا التسمية، فقوله: "عند" متعلق بكل من الدعاء بالمأثور والتسمية، فيقول: "بسم الله" عند التسمية: بسم الله، اللهم آمين، على ثلاثة لغات: زكرك، وحركك وحسن عبادتك، وعند الاستنشاق: بسم الله، اللهم آمين، راحة الشرا، وعند غسل نية: بسم الله، اللهم آمين، وهي بسم الله، وسورة الحمد، وعند غسل اليمن: بسم الله، اللهم آمين، كافي بمجيء وحاشيها، وسورة الحمد، وعند غسل اليسرى: بسم الله، اللهم لا يفتي كافي بشماله. ولا من وراءه يفتي. وعند مسح رأسه: بسم الله، اللهم أعطني تحت ظل عرشك يوم *

وللمداومة عليه، وللوضوء على الوضوء، وبعد غيبة وكذب وخيعة وكل خطيئة،
 وإشهاد شعر، وفهقهة خارج الصلاة، وغسل ميت وحمله، ولوقت كل صلاة، وقيل غسل
 الجذابة، وللجنب عند أكل^{لأنه يذهب صوره} وشرب وتروم ووطء، ولغضب، وقرآن، وحديث وروضة،
 ودراسة علم، وأذان، وإقامة، وحطبة، وزيادة النبي ﷺ، ووقوف بعرفة، وللسمي بين الصفا
 والمروة، وأكل لحم جزور، وللخروج من خلاف العلماء، كما إذا ميس امرأه.
^{عمره} ^{أكله} ^{لحمه} ^{جزور} ^{خروج} ^{من خلاف العلماء} ^{كما إذا ميس امرأه}

فصل في نوافض الوضوء

ينقض الوضوء اثنا عشر شيئاً: ما خرج^{بأنه يخرج}.....

ولمعرفة أطلقة وهو ما لا يملكه أو أذى بالأولى فإنه مقصود من مشروعية الوضوء، وأما إذا لم يوجد أحد من هذه فلو وضوء على الوضوء، وبعد بالوضوء، فإن الغسل على الغسل، والتيمم على التيمم يكون عيناً [مرقي الفلاح وحاشية الطحطاوي: ٨٣] وبعد عينة العينة أن تذكر أحداً مما يكره، ولا تسمى عينة إلا إذا كان صادقاً فيها، وأما إذا كانت كذباً فيها، فالمراد: وهو أنه من العينة، وكذا يكون بالوضوء، تكون بغترة من كل ما يفهم منه المقصود، وكما يحرم ذكرها باللسان يحرم اعتقادها بالقلب، واستماعها

[مرقي الفلاح وحاشية الطحطاوي: ٨٣] وكذب: هو احتلاق ما لم يكن، ومرقي الفلاح [مرقي الفلاح: ١٤] عند أكل الخ، اعلم أن وضوء الحب وصوبه، أحدهما: الوضوء بين التيممات وعند النوم، وثانيهما: الوضوء عند زيادة أكل وشرب، فالمراد بالمراد به الشرعي في قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والجمهور، وأما الثاني فلهذا به المرعي، والسطر في حاشية الطحطاوي، وأما أيضاً أن الأكل والشرب يدرى ما ذكر سبب للفهر، فإنه ليس بشيء خارج.

وللخروج الخ أي الوضوء مطلوب، يخرج به من الخلاف بين العلماء، ويعتقدون أنهما عوار صلاته وغيرها من شيء شرطها الوضوء، كما إذا من المرأة الأخصية بعد ما ترواً وصلى من غير أن يترواً بعد المس، فصلاة وإن كانت صحيحة عندنا لكن عند بعضهم لا تصح، فيستحب له الوضوء لتكوين صلاته صحيحة بالاعتقاد.

امرأة، أطلقة وهو مطلق بما إذا كانت المرأة مشبهة غير محرمة، فإن من تخمرة أو غير مشبهة لا يفسد الوضوء اتفاقاً. [حاشية الطحطاوي: ٨٤] يقتضي: أعلم أن الغضب لا يضرب إلى الأخصية كغضب المرأة يرد به إبطال تأثيرها، وإذا أضيق، إل المعاني كلوصو، مراد به: يخرجها عن إقامة المطلوب، والطلب من الوضوء، متباعدة الصلاة ونحوها. [مرقي الفلاح وحاشية الطحطاوي: ٨٦]

من السيلين إلا ربح القيل في الأصح، ونقصه ولادة من غير روية دم، ونحاسة
سائلة من غيرهما كدمه، وفيه، وقىء طعام أو ماء أو غث أو مرء إذا ملا الفم،
وعر ما لا ينطق عليه الفم إلا سكنه. عسى الأصح. ويجمع معرق الشيء إذا أخذه
سبه، ودم غلب عسى البراق، أو سواد، ونوم.....

[illegible][illegible][illegible]

لم تستمكن فيه المقعدة من الأرض، وارتضاع مقعدة نائم قيل انتباهه، وإن لم يسقط في الظاهر، وإغماء، وجنون، وسكر، وفهقهة بالغ بفظاف في صلاة ذات ركوع وسجود ولو تعمد الخروج بها من الصلاة، ومن فرج يذكر منتهى بلا حائل.

وهو ما ذكره صاحب

بركة التوبة

- على هيئة السجود بأن كان راعياً يظه عن صدره مائياً عصبه عن جنبه، وإذا نقص وضوءه، واستأخره في الشروع إذا كان يصلي مضطجاً قائماً، فالمصحح أن وضوءه ينقص لما روي، ولعلس مواعيد: تغيل وهو حدث في حالة الاضطجاع، وحصى وهو ليس بحدث عيب، والمغاسل بينهما، إن كان مسح من قبل عده فهو صفيح، وإلا فهو ثقب. (البيان الحقائق: ٥٢، ٥٣)

لم تستمكن ما يصحاح ونورث واستقاء على شفا. (مرآة الفلاح: ٥٠) في الطهارة أي حكم المائض وضوءه مجرد ارتفاع مغلقة قبل ابتداء في الظاهر من المنصب. وإغماء، وهو مرض يربط القوى ويمنع العقل، والجملة: مرض يربط العقل ويمنع القوى. (مرآة الفلاح: ٩١) وجد حكم المائض فيه خلاف، فقيل هو عده في الغد، وهو أن لا يعرف المائض من أثره بعد بعض التشايع، وهو اختيار الصمد اقتضاه، ولمصحح ما قيل عز خمس المائض العلوية: أنه دخل في مشقة تحرك، فهذا سكر بنفسه في الوضوء. [حاشية شافعي على سنن أبي داود: ١٢٨] وفهقهة: الفهقهة ما يكون مسموماً به وطيرته بدو، استقاء أو لا، وانضجك ما يكون مسموماً به دون حرمة، وهو سهل للصلاة دون الوضوء، والتسم ما صوت له، ولا تأثير له في واحد منها. أطلق الفهقهة فاستعمل ما إذا كان عسداً أو سهولاً، وبهذا "الشيخ" فاحترق بها عن الصبي، فإن فهقهة يعني لا تظن وضوءه، وبـ"الفيضاني" فإن فهقهة ناك في الصلاة لا تنقص وضوءه على الأصح، لكن تظن صلاته، وبـ"العلاء" فإن فهقهة بالغ غير ستم خارج الصلاة لا تنقص الوضوء. وبـ"كوكب الصلاة" ذات ركوع وسجود، فاحترق لها من صلاة بجارة وسجدة إلا لونه فإن فهقهة فيها لا تنقص الوضوء.

والمراد - ذات ركوع وسجود - ما إذا كانت الأضلاع ولو لم تكن ذات ركوع وسجود بالغير لتستعمل ما إذا كانت بالإمساك، وأطلق الصلاة فتمسكت ما إذا كانت حكمياً كما إذا فهقه في السجود أو من سببه أحداث. هذا الوضوء عن آخر بين، ولو تعمد الخ. أي إذا فهقه فصل مذكور بعد المائض الأضلاع، ولم يكن إلا لتلايم ينقص وضوءه أو وجوهاً

في تحريم الصلاة، ولكن الصلاة صحيحة تمام وروحه، وبرك واجب السلام لا بعده. (مرآة الفلاح: ٩٢) وهو مخرج الخ. إغماء: فيه إخراج يدعي، على من الشرع بالذكر أو من تذكر بالذكر كسائر مباشرة ثم جاز أو من العرج بالفرج كما في مباشرة الرقيق، أيضاً بلا حائل. نبي المائل سطحاً، وهو صيد تحول فتح حرارة الجسد، علا يرد عليه حائل يوقن لا يسمع الحرارة، فإن فوسم، ينقص في الحالين، سواء لم يكن حائل أصلاً أو كان وفقاً لا يسمع الحرارة.

فصل [فيما لا ينقض الإيضوء]

عشرة أشياء لا تنقض النكاح: ظهور دم لم يصل عن محله، وسقوط لحم من غير
ميلان دم كالمعرق الملبس الذي يقابل له: رشته، وخروج دودة من جرح وأذن
وأنف، ومس ذكر، ومس امرأة، وقبيح لا يملأ القم، وقبيح يبلغه ولو كثيرا، وتمايل
فائم احتمل زوال مقعده، ونوم متمكن ولو مستقلا إلى شيء ثم أزيل ^{من الأرض} سقط على
الظاهر ^{من الأرض} فيهما، ونوم عسل ولو راكعا أو ساجدا على جهة السنة، والله الموفق.

فصل [في] ما يوجب الاغتسال

يفترض الفصل بواحد من سبعة أشياء: خروج المني إلى ظاهر الجسد، إذا انفصل عن

لم يكن مصارع يزود - في من سأل يسأل. كالتعرق المادي. نسبة إلى المدينة الشريفة؛ لكونه عاد، وهي بلدة يظهر في سطح الجبل تدور عن عرق يخرج كالماء شيا عتيبة. (الشيعة للجامعة) ٩٣ رشتة: مرضى مورو. والفرج فيه المديدان مثل الحارط من لرحل. ذكر: وهو قيد لتلقي، فإن من الدم والفرج في ذلك من أبعك، أطلقه المفضل - إذا كان تذكرو من غير الناس أو من بعده، وما إذا كان المضمون مشغلي أو لا، وما إذا كان نفس ساطع الكف أو بعير، يشهوه أو لا، وينسب فخر به إن كان مشغلا غير ناء.

والقول مستند: من الاستناد وهو الاعتماد على الشيء إلى شيء: كحفظ وزارة ومصادفة. فهما أي في فاعلين: وهذه والتي قلها، مصل: وإذا نام كذلك خارج الصلاة لا ينقصه وضوءه في الصحيح [أرقى الملاح: ٩٤] صحبة النبي: أي صفته المنزلة وهي أن يندى صبحه وبجاء يظنه عن خفضه، قبل النوم يكونه على الصفة المنزلة من الصلاة، فإنه إنما يركي على سعة الركوع والسجود المنوبة انقص وضوءه

الغسل. هو المضم من لاغسله، وهو غسل الجسد التام، واسم لسانه الذي يقسم به قضاء والمضم هو الذي اصطاح عليه فقهاء أو أكثرهم، وإن كان فتح مضم وأظهر في اللغة، وقصوه غسل البدن من خنافة وجبض وقام، أو الجسد به. [مراتي الفلاح: ٩٥] المني. بكسر الميم مثله الماء، وقد تسكن، وهو ماء أبيض لين مكسر يذكر بحروجه شبه راحة الظلم، ومين امرأة، رفيق أصفر؛ فتر عتسلت بختانة ثم حوس منها من بدون شهوة إن كان أصفر، أذيت النفس، ولا فلا. [حاشية تطحطاوي: ٩٦]

مقره بشهوة من غير جماع، وتوازي حشفة وقدرها من مقصوعها في أحد مبلي
آدمي حي، وإنزال المني بوطه ميتة أو بهيمة، ووجود ماء

مغزوة أي، مغزلي: وهو الصلب والفرائب. ومغزى الفلاح مشهورة، وإن قلنا: لم يقل فلاح مشهورة بدق
كما هو المشهور عندهم فلنا: أغبر اشتراط الشهوة عن دفع للارتماء، قال المصنف: قد وعاء دق يعني
د دق، وهو صب فيه دفع غير جماع، أنشده شمس ما إذا كان خروج المني من ذكر أو نظر أو عت أو
حرام، ولو بأول مرة لسوغ في الأصح، وميل لا يجب الفسل بالاحتلام لأن مرة لبلى؛ لأنه حار مكلفاً بعده،
والغنية تقول: "البلى" للاحتلام، وهذا يفتق البلى أو أو من غير إرسال ثم أرسله يجب الفسل من غير دفع
ولو كانت أول مرة.

توازي أي إذا تورط حشفة في قبل أو دمر من آدمي حي إن كان الذكر مثلاً، وإن كان رأس الذكر مقطوعاً وغاب
فلس الحشفة في واحد منهم ينقض الوضوء، وأما وهو مغز، أي: يدعيب الحشفة كالهاية فإنه إذا غاب لم يسل منه أو
قل من فترها من المقطوع، لم يجب الفسل كما في التهتات، والمشفة كما في "الفاوس": ما عود الحذف، وسرد
في حار رأس ذكر، احتراز به عن الصرع من جملة الإلصاح، آدمي: احتراز به عن ذكر طيهشها، احتشبه: احتراز به عن
ذكر لا يشبهه والذكر المقطوع، "حي" احتراز به عن ذكر الميت، والسعة يوجب عنها توازي حشفة المرافق الفسل
آدمي: أي إذا كان توازي الحشفة في أحد مبلي حي، فقوله "آدمي" احتراز به عن كلبهاة والنية، وأطلق
قوله: "حي" وهو مفيد أنه يجب الفسل بالجماع في هذه الأشياء، ولا ببعض الوضوء، وبما
يلزمه فسل ذكره، كما في "تفتحاتي" من "الوافض" ودخل في قوله: "حي" ما لمع ماله صفيرة تشبه
ولم يغصها، وأما صارت من جماع في الصحيح.

إنزال المني إلخ: شرط الإسراء؛ لأن مجرد الطهارة لا يوجب نفس ولا يقص الوضوء، [حاشية المصنف: أي
ومغزى الفلاح: ٩٩] وجود ماء إلخ: أي من موجد الفسل وجود ماء، وبقية بعد الإضمار من (مغز)،
وحاصل مسألة اليوم ثمانية عشر وجهاً كما في "مبصر"، لأنه إذا لم يتغير أنه من أو مدي أو ودي، لو شك في
الأول مع الثاني، أو في الأول مع الثالث، أو في الثاني مع الثالث، فهذا شك، وفي كل منهما إما أن يتذكر
اجتماعاً أو لا، هبت: ألتما عتس، فيجب الفسل اتفاقاً فيما إذا شك أنه من تذكر اجتماعاً أو لا، وكذا فيما
إذا نيق أنه مذي ويتذكر الاحتلام، أو شك أنه من أو مذي، أو شك أنه من أو مذي، أو شك أنه مذي أو
ودي ويتذكر الاحتلام في الكل، ولا يجب الفسل اتفاقاً فيما إذا يقن أنه ودي مطلقاً، تذكر الاحتلام لو لا، أو
شك أنه مذي أو ودي ولم يتذكر، أو نيق أنه مذي ولم يتذكر، ويجب الفسل عند ما لا عند أي، برسم عما
إن شك أنه من أو مذي، أو شك أنه من أو ودي، ولم يتذكر اجتماعاً، والمراد ما شغل هنا غلة النظر؛
لأن حقيقة هذين معتدلة مع الوضوء. [حاشية الطحطاوي: ٩٩]

رفيق بعد النوم إذا لم يكن ذكره منشراً قبل النوم، ووجود بطل ظنه متباً بعد إفاقته من سكر وإغماء، وبقيض، ونقاس، ولو حصلت الأشياء المذكورة قبل الإسلام في الأصح، ويفترض تفصيل الميت كتابة.
وجو غافر المولى

فصل: عشرة أشياء لا يغتسل منها

ملذي

لم يكن ذكره إلخ شرط عدم انقضاء الذكر. لأن انتشار سبب للملذي، فيحل عليه، ولم يفعل من النوم مضطجاً وغيره كغيره. وقال ابن أمير حاج: الشبهة للمذكورة لبعضه من أن غير عدم وجوب غسل إذا قام عائداً أو قاعداً، أما إذا لم مضطجاً فيجب غسل. سواه كذا ذكره منشراً قبل النوم أو لا تعرفه غير ما عرفت.

الموتى، والكل على الإطلاق؛ إذ لا يظهر بهما خلاف [أشبه الطاهر عتوي ومرافق الانلاج: ٩٩]

ووجود بطل: أي إذا أماني السكران من سكره أو الأعمى عليه من إغماءه، فوجد على شيء أو نومه بطلاً وظن أنه ميت، يفترض عليه الغسل (محمد إمام غني) ظنه ميتاً؛ بخلافه إذا كان ميتاً فإنه لا غسل عليه. [حاشية الطحطاوي: ١٠٠] وبقيض أي يفترض لغسل بنشاط حيض أو عسر، لأن الغسل هنا كما تقدم شرطاً

لا أستاذ، وإذا أضرمت الحرب بينهما لم يسل، والخمر هو لا الخروج [حاشية الطحطاوي: ١٠٠]

قبل الإسلام. أعلم أن الكافر إذا أسلم جدد فقيه رويته، في رواية لا يجب لأنه ليس عائداً بالطريق، فصار كالنكاح إذا صاحبت وظهنت ثم أسلمت، وفي رواية: يجب عليه لأن وجوب الغسل بإزالة الصلاة وهو عدها عائداً، فصار كالنكاح، وهذا لأن صحة شهادة مسلمة بعد إسلامه فيها شبهة، فكانت لها، فيجب الغسل كما في النبي احتقن [٧٤/١] وقال العلامة الشلي: ينبغي أنه يقول: يعرض الغسل؛ لأن قوله ملان. يجوز أن قلنا: سباً عائداً راجع (الثالثة: ٦) شامل له لا محالة، وفيه شبهة؛ قال أستاذ: غير الأئمة الذين: وقول من قال: لا يجب؛ لأن الكفار لا يخطئون بالشرايع غير سيده؛ فإن سب الغسل بإزالة الصلاة، وإزاداً إليها مسلمة، ولأن صحة الشهادة مستندة عند الإسلام، فيعطي لها حكم الإسلام حتى لو سقطت هذه الذكوة ثم أسلمت لا غسل عليها لتعلق استدامة الانقطاع، فلما لم أسلمت حائضاً، ثم سمعت وجب عليها غسل. [الشلي على نين الخلقاني: ٧٤/١]

تفصيل: وهو بشرط غلظ الغسل الميتة؛ انقضاء لها شرط الاستعداد للحروب عن مكنت لا لتحصيل شهادته. [حاشية الطحطاوي: ١٠٠] الميت: أطلقه وهو مفيد ما إذا كان ميتاً غير معروف بما يسقط عمله كالميتي

والجسد، وما إذا لم يكن حتى يشكك، فإن الميتي قبل يسب، وقبل يغسل في ثيابه، الأول أولى

ملذي. وهو يصح أنهم يسكون لزال الشهادة. وكسرهما مع تخفيف البناء وهو أخص كالأول، وتثنيدها، =

وودي، واحتلام بلا بلل، وولادة من غير رؤية دم بعدما في الصحيح، وإيلاج بحرقه مانعة من وجود اللذة، وحقنة، وإدخال رصبع ونحوه في أحد السبيلين، ووضوء بميمية أو ميمية من غير إنزال، وإصابة بكر لم تزول مكارمها من غير إنزال.

فصل [في بيان غسل]

بضرع في الاغتسال أحد عشر شيئاً: **غسل الفم**، والأنف، واليدان مرة، ودخل ^{في} قلفة لا ^{يغسل} عسري فسخها، وسرة، وثقب غير منصوب، ودخل المضمفور من شاعر ^{بصبي} ثم حل مطلقاً.

والمراد من الفم، ما يخرج عنه الشهوة ولا شيء ولا يمشيه غيره، ولا يمشيه غيره، وهو أنف في الفم من الرضاعة، ويضم في ما بين الشاهق والحق، فالحق والحق، (مر في العلاج: ١٠٠) وودي، إذا كان الماء الغسله وتغلبت النار، وهو ماء، أيضاً كغيره، لا تنفعه، يغسل فيه، وقد يفسد (إبراهيمي العلاج: ١٠١) واحتلامه، وأمره به كغيره في الغسل، (إبراهيمي العلاج: ١٠٢)

في الصحيح، وهو عروضة من الماء، وعلى الإمام: يغسل المضمفور، مع جلوه، من بين يديه، ثم يغسله، (إبراهيمي العلاج: ١٠١) وإيلاج، أي إدخال إبرة، ما يخرجها، فخرج من وجود الماء.

وجود اللذة، البصر عن شدة غش، وإذا قيد تقدم وجود سريرة، وتعمد مثارها، (أخوية للصحتوي: ١٠١) وجود تخشبه، غير مصدع من نحو حبة، (إبراهيمي العلاج: ١٠١) وإصابة، أي ثقب، لا يغسل الاغتسال، حياح مرارة، كما يغسل لا تزول كغيرها، ولا يروى الجمع، أحد عشر، ولكنه يرجع إلى واحد، وهو عسري الماء، ثم من أحد ما خرج، ولكن حدث للمفسر، (إبراهيمي العلاج: ١٠٢)

غسل الفم، أي دخول مائعة فيها، فلا يمشيه على الفم، وشرب الماء، عاقبة، يغسل الفم، لا يغسل (أخوية للصحتوي: ١٠١) وأنف، (عظمة، ماء على أنف) وبه يخرج الماء، إذا كتمها، لا يدخل، لأنه كالحق، بل قلت: لا حاجة إلى ما ذكره الأنف، وإنما بل يكفي ذكره، فقد كانا فيهما، فوقع الملاحظة، فصار ذلك مستنداً عند الإمامين، ذلك، ويشافعي، (أخوية لا يكره حادها، (إبراهيمي العلاج: ١٠١)

المفارقة، هي المفاصلة، لا عسري، أي شرط عدم الغسل، بل لا يغسل، فهي لا يكره بنفسه، كغسله، (إبراهيمي العلاج: ١٠٢) المضمفور، أي الذي دخل فيه، من بعض، مطلقاً، أو مضمور، مروي الماء، في السبيل، أو لا (إبراهيمي العلاج: ١٠٣)

لا المضمور من شعر المرأة إن سرى الماء في أصوله، وبشرة اللحية، وبشرة الشارب،
والخاجب، والفرج الخارج.

فصل [في سنن الغسل]

يسن في الاغتسال اثنا عشر شيئاً: الابتداء بالتسمية، والنية، وغسل اليدين إلى الرسغين،
وغسل نجاسة لو كانت يانفراتها، وغسل لرجه، ثم ينوضاً كوضوئه للصلاة، فيثلث
الغسل، ويمسح الرأس، ولكنه يؤخر غسل الرجلين إن كان يقف في محل يجمع فيه الماء،
ثم يفيض الماء على بدنه ثلاثاً، ولو انقضى في الماء الجاري، أو ما في حكمه ومكث
فقد أكمل السنة، ويتدبى في صب الماء برأسه، ويغسل بعدها منكبيه الأيمن، ثم الأيسر،
الأولى ^{الأولى} ^{الأولى}

لا المضمور: أي لا يعترض نقص المضمور من شعر المرأة إلخ. [مرئي فلاح: ١٠٣] وغسل اليدين: واعلم أنه
يقال: غسل الجسد وغسل الجنة بضم الفين، وغسل الميت وغسل الثوب بفتحها، وضابطه: أنك إذا أضفت إلى
المسؤول فحنت، وإذا أضفت إلى غيره ضمنت. لو كانت يانفراتها إلخ: أي لو كانت النجاسة على بدنه يفيضها
بألفها، فإن قلت: إن مطلق إزالة القدر الملتصق من النجاسة فرض سواء كانت على بدنه أو غيره، فلم عطفها المشيع من
حسن الاغتسال؟ قلت: المراد أن يزالتها قبل الوضوء والاغتسال هو السنة؛ فلا لزوم لها.

كوضوئه: به إشارة إلى أنه يمسح رأسه، وهو ظاهر الرواية، وروى الحسن عن أبي حنيفة: أنه لا يمسح؛ لأنه لا مائة
فيه؛ لأن الإسالة تقدم للمسح، والصحیح أنه يمسحه. [الجمهورية النيرة: ١٢/١] ولكنه يؤخر إلخ: ب اختلاف
الشافعية، قيل: لا يؤخر؛ لأن عائشة عجزت أخلفت في رديتها صفة حسنة يتكبر. فلم تذكر تأخير فرجلي كما أخرجه
الشيخان، وأكثرهم على أنه يؤخر؛ لحديث ميمونة عظمى، فإن به تنصيصاً على التأخير، قال في "المختار": والأصح
الفصل، وبه يحصل الترتيب. [حاشية لمصطفى: ١٠٤]

ثم يفيض إلخ: وأما كيفية الإنافضة: فقال الحلواني: يفيض الماء على منكبيه الأيمن ثلاثاً، ثم الأيسر ثلاثاً، ثم على
رأسه وعلى سائر جسده ثلاثاً، وفي بعضها يبدأ بالأيسر ثلاثاً، ثم باليمن، ثم بالأيسر، وقيل: يبدأ بالرأس.
[فتاوى على تبيين الحقائق: ١٢٢/١] ولو انقضى: أي الغسل أي بعد ما لبعض واستحسن.
ومكث: أي مكث متعمداً فسر الوضوء والغسل، أو مكث في المطر قدر الوضوء أو الغسل، فإنه يكون ثباتاً
بكمال السنة به.

ويذلك جسده، ويوالي غسله.
أي يغسل ماله

فصل [في آداب الاغتسال ومكروهاته]

وآداب الاغتسال هي آداب الوضوء إلا أنه لا يستقبل القبلة؛ لأنه يكون غالباً مع كشف العورة، وكره فيه ما كره في الوضوء.

فصل [الأشياء التي يسن لها الاغتسال]

يسن الاغتسال لأربعة أشياء: صلاة الجمعة، وصلاة العيدين، ولالإحرام، وللحاج في عرفة بعد الزوال.

ويندب الاغتسال في ستة عشر شيئاً: لمن أسلم طاهراً.....

ويذلك من الحدث وهو إمراؤ اليد على الأضواء مع غسلها. [حاشية الطحطاوي: ١٠٥]
مع كشف العورة: فقد كان مستوراً فلا بأس به. [مرامي الفلاح: ١٠٦] صلاة الجمعة: اعلم أن هذا الاغتسال لليوم عند الحرس؛ بطهراً لمقبلته على سائر الأيام على ما نقله سيد الأنام بذكره. أن الأمان يوم الجمعة. وقال أبو يوسف: هو للصلاة وهو الأصح، وإليه يشير ظاهر الكتاب: لأما أفضل من الوقت، ولأن الطهارة تختص بهاء وغرّة الملامح تظهر فمن غسل يوم الجمعة ثم أحدث وتوضأ وصلى الجمعة لا يكون له فضل من الغسل يوم الجمعة عند أبي يوسف، وعنده يكون به فضل، أو الغسل بعد الصلاة قبل العروب، أو كان يمر لا تحب عليه الجمعة كالمحل البرية والسافر والمرأة والعبد، فإنه لا يسن الاغتسال في حقهم بعده خلافاً للحسن. [نيل الغفاني: ٧١/١]
وفي "الطحطاوي" الغسل لليوم قاله محمد، وبسبه كثير بن الحرس، وذكر في "المقبط" محمداً مع الحرس، وقال أيضاً: وإنما فعل بعد الصلاة ليس بمعتبر إجماعاً.

صلاة العيدين: هذا الغسل سنة للصلاة في يوم أبي يوسف كما في الجمعة، ولليوم عند الحرس، نفسه "الفيصل". [حاشية الطحطاوي ورامزي الفلاح: ١٠٧] وللحاج: حرم سنة الاغتسال استزافاً عن عهده، وكرهه بعد الزوال لبعض زماني الوضوء. طاهراً: [عن حذيفة بن حبيش وهدس] احترز به عن أسلم غير طاهر، فإنه يضره عليه الغسل على المعتدل. [حاشية الطحطاوي: ١٠٨]

ولمن بلغ بالصَّن، ومن أفاق من حنوب، وعند حمامة، وغسل ميم، وفي ليلة براءة،
 ونيلة يغسل إذا رآها، ويدخلون مدينة النبي ﷺ، ولطوفوف، فزادته غداة يوم النحر،
 وعند دخول مكة، ولطوف الزياره، ونصلاه كسوف، واستمقاء، وفزع، وطعمة،
 وريح شديدة.

بالمس: وهو غسل مشرفة سنة على التقين في العلم والمعرفة، واختاره عن طريق الغسل بالاحتلام والإمساك
 والارباب، وعن طريق القصة بالاحتلام، والغسل، وإسجد، وإزالة من الغسل فيها [أرشى لأصلاح وحاشية
 الطهارة، ١٠٠] إلى أفاق الحبل سبعة شتكر عن هذه الإفادة [أحسنه المصنفون: ١، ٨]
 ليلة براءة، وهي فيه الصف من شعبان، سميت بذلك لأنه تعالى ذكره: نكّل مؤمن بالله من ناره كريمة ما
 عليه من الفروق، وإما في من البراءة من النور بعد هذا [أرشى لأصلاح وحاشية المصنفون: ١، ٨]

باب التيمم

[شروط صحته]

يصح بشروط ثمانية: الأولى: النية، وحقيقتها عقد القلب على التيمم، ووقتها عند ضرب يده على ما يتيمم به، وشروط صحة النية ثلاثة: الإسلام، والتمييز، والعلم بما يتيمم به، ويشترط لصحة نية التيمم للصلاة به ثلث ثلاثة أشياء: إما نية الطهارة، أو استباحة الصلاة.....

قال ذكره بعد صلاته لأنه حاشي، وقد عرفت على صح الخلف وإن كان طهارة ثانية، ثبت هذا بكتاب ودفعه بإسناد، وثالثه تأنيء يركب. [حاشي الضحاري: ١٦١]. التيمم هو لغة: المقصد مطلقاً، وأصح به: المقصد إلى المقصود، وشرعاً: مع توجهه وقياض عن مسبب مظهر، والمقصود شرط له؛ لأنه نية. [براهني الفلاح: ١٦١]. ثم اعلم أن اليد لم يكن مشروعةً تغير هذه الكلمة، وإنما شرع رخصتها، والرمضه به من حيث اللغة حيث اكتفى بالصعيد الذي هو الملوذ. وفي لغة حيث اكتفى بشعر أعضاء الوضوء. [حاشية الشارح عن عيين الغفلق: ١٦٢]. صرح هذه: أو عند مسح أعضاء يركب أصابعها الإسلام: أي كون التيمم للتيمم مستمداً. [العمدة إعرار علي] والتمييز: أي كون الشيء مبرراً لفهم ما يتكلم به. [محمد إعرار علي] الطهارة: أصلها فطس من إذا بوى التيمم أحدث الطهارة من الحدث الأصغر أو بوى الغسل، أو بوى التيمم الحس الطهارة من الحدث الأصغر أو الطهارة من نجاسة، قال المؤلف: ولا ينافي التيمم بين الحدث والنجاسة، حتى لو تيمم الحس بريد به فوضوء حار، وذكر المحققين: أن لا بد من التيمم لأن التيمم فيما يقع على صفة واحدة، ويتميز النية كتمسكه بالقرص. وليس صحيحاً: أن الحاجة إلى نية يقع صلاته، فإذا وقع طهارة حارة أو بوى بريد به ما شاء لأن بشرط برهني وجددها لا عبرة. ألا يرى أنه لو تيمم لتعذر جوده له أن يؤدي به الظهور، بخلاف اتصال حيث لا يتأذى إلا بالعين. [شعر الغفلق: ١٦٢].

أو مناصحة: أي بوى بالتيمم أن تكون الصلاة مباحة، أو منصوصة الصلاة مباحة: فتميز وإنشاء: المذنب أو لصبره، ولا مسح للطلب: وصرحوا بأنه لو تيمم بدخول المسجد أو للفرقة ولو من الخسوف، أو منة، أو زيارة القبور، أو دعي الميت، أو الأمان، أو الإقامة، أو الصلاة أو ردة، أو الإسلام لا يجوز الصلاة بالملك التيمم عند عامة المشايخ، إلا من شد، وهو لو يكر من سيد البلخي. [فتح القدر: ١٦٤].

أو نية عبادة مقصودة لا تصح بدون طهارة، فلا يصلي به إذا نوى التيمم فقط
أو نواه لقراءة القرآن ولم يكن جنباً. الثاني: العذر المبيح للتيمم كبعده هبلاً عن ماء
البركة ولو في المصر.....
أصلها

عبادة مقصودة (إخ: وهي التي لا تجب في سنن شيء آخر بطريق اليقين، تكون قد شرعت عبادة تقريباً إلى الله تعالى
كالصلاة، بخلاف المس فنه واجب له طريق التبع للتلاوة، وهو في الحقيقة ليس عبادة ولا يفرق به تيمماً ولا تصح
ولا تحمل بدون طهارة لقراءة القرآن لسحر الحب فعهذه كن للنوى لا يكون إلا صلاة أو جزء للصلاة في حد ذاته، أي
بالنظر إلى ذاته، والفرق أنه جزء في الجملة، وإن كان يتحقق غير مرة نصب أمر كالسجود كقوله: تيمم التيمم
للمصلاة، أو للصلاة الجلوس، أو لصحفة التلاوة، أو لقراءة القرآن، وهو حسب، أو بونه لقراءة القرآن بعد انقطاع حبثها
أو تقاضها، لأن كلاً منهما لا بد منه من الطهارة، وهو عبادة. [حاشية الطحطاوي ومراقي الفلاح: ١١٢]

فلا يصلي به، فتزجج على اشتراط أحد هذه الأشياء الثلاثة، أما عدم صحة الصلاة إذا نوى، فليس فقط، أي
بحرناً من غير ملاحظة شيء مما تقدم، فظاهر، لتفقد الأمور الثلاثة المذكورة، وأما إن تيمم لقراءة القرآن وهو
حدث حدثاً أصحراً ولم يكن جنباً، فلا بد وإن نوى عبادة مقصودة لكنها تصح بدون طهارة لغو الحب.
ومن هنا ظهر أنه إذا نيمس الحب شس المصحف أو دعوى المسجد، أو تعليم الغير لا يجوز به صلاته، أما في
المنصورة الأولى فنفتقد الشرط الأول فيه، وهو كونه عبادة مقصودة، وأما في الثانية: فلا بد دخول المسجد وإن
كان لا يحمل بدون طهارة من الحديث الأكثر إلا أنه ليس بعبادة، وأما في الثالثة: لأن تيمم الغير وإن كان عبادة
مقصودة لكنه فقد فيه الشرط الثالث، وهو كونه لا يصح لمو لا تحمل بدون طهارة.

فقط. أي مجرداً من غير ملاحظة شيء مما تقدم. هبلاً. ضبط بعضهم أميل وتزجج والبريد في قوله:

| | |
|----------------------------|--------------------------|
| إن البريد من التراسخ أربع | وتزجج ثلاث أميال ضموا |
| والنبي الك أي من ساعات قل | والأع أربع أنواع فبدوا |
| ثم التفراغ من الأصابع أربع | من بعدد العشر من الإصبع |
| ست شعيرات مظهر شعرة | منها إلى بطن الأخرى نوضع |
| ثم الشعيرة ست شعيرات فقط | من ظل بطن من فم مرجع |

[مرآتي الفلاح: ١١٤]

ولو في المنصور. أي ولو كان عليه عن ماء ظهور في المصر، وهذا على الصحيح من المذهب، وفي شرح
الطحطاوي أنه لا يجوز التيمم في مصر إلا بخوف موت صلاة عبادة أو عيب ولا يجب من فردد، والحق الأول،
والصحيح بناء على عبادة الأضرار، فليس خلافاً حقيقياً، [حاشية الطحطاوي: ١١٥]

وحصول مرض وبود يخاف منه التلف أو المرض، وخوف عدو وعطش واحتياج
 لعجن لا تطفئ مرفق ولتقد آفة، وخوف فوت صلاة جنازة.....
 ١١٥

عوضي. اعلم أن المريض أربعة أُمُامٍ: من يصوم ظمأً، أو يحرك لاستعماله، وإلّا كان من لا يقدر شيء من ذلك. ولكن لا يقدر على الفعل بعدد فحاله لا يعسر إما بعد من يومه أو لئلا فإنه لم يجد ماء له شيء إجماعاً ولو لم يقدر على طاهر المحدث، وإن وجد الماء أن يكون من أهل طاعته كعبه وولده وأخوه أو لا، فإن كان من أهل طاعته حنث فيه لتنازع على قرر الإمام - ثم على المذاهب - فزواجه مباح وإن لم يكن من أهل طاعته ولم يجد ماء من أهل طاعته فليس عليه قضاءً.

وفلا لا يجوز في الفصول كلها، إلا إذا كان الأحرار كثيرين، وهو ما زاد على ربع درهم، والربع من لا يقدر شيء البوصه، ولا على التيمم لا بنفسه ولا بغيره، قال بعضهم: لا يصح على قيام قول الإمام حتى يقدر على أحدهما، وقال أبو يوسف: يصلي تسليماً ويعبد، وقول محمد: مضطرب. [حاشية الطحاوي: ١١٥]

وبود. بشر إن أنه حرم للمحدث أيضاً حيث لم يتضرر أن يكون شيئاً وهو قول: وهو استباح، والمصحح أنه لا يجوز له التيمم [أي الخفاف: ١١٥/١] وخوف: أي إذا خاف من بركة التيمم أن يفقه عدو إن خرج إلى العذر للموضف (محمد زهير) سيح عدو. أطلق، فشملي ما إذا كان العدو أديباً أو غريباً، وما إذا حافه على نفسه أو ماله أو أهله، وما إذا حافت فاستندت الماء أو خاف اندبوت لمطس الخس، ولا إعادة عليهم ولا على من حسم في السفر. [مراقي الفلاح: ١١٦]

عطش [أي إن خاف من عده ما إن صرفه في التوضف أن يهلكه العطش جاز له التيمم] تطفئه شمل ما إذا حاف حالاً أو ما لا على نفسه أو رفيقه في القافلة، أو داعه إلى كذا ونحوه سقط العساة لعدم الإجماع، ولو لم يكن سقط لعسائه في الإناء، لا يجوز التيمم لأجل الخوف على نفسه. وعلم أن الإجماع إذا عطش وكان عند آخر ماء، فإن كان صاحب الماء محتاجاً إليه لعطفه فهو أولى به، ولا يجب دفعه للمضطر. فإن لم يدفعه أخذ به قهراً، وله أن يقاتله، فإن قتل صاحب الماء فدمه مذكور، وإن قتل الأحرار كان مضطرباً، ويصلي أن يصحب المصغر قيمة الماء. [حاشية الطحاوي: ١١٦]

خوف فوت الحج: أي يجوز التيمم لخوف فوت صلاة الحائز؟ لأنها تعرت ولا خلف. ولأجل أن هذا الباب أن يجوز إلى حاكم لا يزعم أنه عند خوف. قوله كالتوضف: أي التيمم إلى حله وفي ذلك، أو التوضف تحفه مظهر، وما لا خلف، به يشمل له كالعبد، وجلا اجازة صلاة جنازة: قيل لا يجوز التيمم للذي في روية الخس على أي حيفه، لأنه سطر، ولو صلوا له حتى لإعادة، قال صاحب "عبدالله" هو المصحح، وفي ظاهر الرواية يجوز للذي أيضاً، لكن الاعتراض فيها مكروه، ولو لم يتطروء: حال له التيمم، قال مشر الأئمة: هو المصحح [أي الخفاف: ١١٦/١]

أو عيّد ولو بناءً، وليس من العذر خوف فوت الجمعة والوقت. الثالث: أن يكون التيمم بظاهر من جنس الأرض: كالتراب والحجر والرمل، لا الحطب والفضة والذهب. الرابع: استيعاب المثل بالمسح. الخامس: أن يمسح بجميع اليد أو يأكثرها حتى لو ^{بشرط} مسح بإصبعين لا يجوز، ولو كرر حتى استوعب، بخلاف مسح الرأس. ^{ومسح}

محمّد: أي يجوز التيمم لحرف فوت صلاة عيّد بنسائها فإن كان بحيث لو توصّل بركعتيه مع الإمام لا يقيم. [ماشبه الطحاوي: ١٦٧] ولو بناءً أي ولو كان بين ماء حار له التيمم، وصورته: أن يشرع مع الإمام في صلاة العيد، ثم يحدث المحدثي أو الإمام حذر به التيمم للبناء عند أي حصة، وقالوا: إن شرع بظاهره لموصيه لا عبوره التيمم. وإن شرع بغيره بغيره الله به. [ابن القيم: ٣٧٦/٨] وليس من العذر الخ: أي إذا حلف فوت الجمعة بأن يوصّل، أو حلف خروج الوقت في مكان لا يؤمن أن ينقل الطهارة لا يجوز له التيمم به بوصلاً، لأنما هو في بدل، والقوات في بدل كلا قوات. [ابن القيم: ١٠٢٦/١]

مظاهر: أي طيب، وهو الذي لم يمتد نجاسة، ولو رأت يدها أثرها. [إمامي العلاج: ١١٨] من جنس الأرض: أي أنه أن الفاسل بين جنس الأرض وغيره: أن كل شيء يحرف بانهار ويصير واحدًا ليس من جنس الأرض، وكذلك كل شيء يطبخ ويذوب بانهار، وكل شيء تاكله الأرض ليس من جنسها. [زلمي تصريف] لا الحطب الخ: أي لا يصح التيمم نحو المصبت الخ، وهما لطيفة، وهي أن الله تعالى خلق ذرة وطر إليه معطرات ماء، ثم تكلفه من غصن ترابها، ونظف من غصن حواء. وتطعم من غصن ناراً، فكان الماء أصلاً، وذكره المفسرون، وهو منقول عن التوراة، فإذا تعذر الطهارة بالأصن انتقل إلى التبع وتكلم مقامه، والنبات كالشجر وغيره، والمعدن كالحديد وشبهه ليس شيع لهما، وحده حتى يقوم مقامه، ولا للتراب كذلك، وإن هو ترك من العناصر الأربعة، فليس له اختصاص بطبي، منها حتى يقوم مقامه. (العبارة)

استيعاب المثل الخ: [وهو توجهه والبيان في المرقع]. علم أن الاستيعاب شرط في ظاهر الرواية حتى يترك الرمل حائه، والراة سوارها، أو يبرعها، ويخل الأصابع ويمسح جميع بشرة الوجه والشر على نصحيح، وما من العذر والأذن بخلافه أصلاً، وقيل: يكفي مسح أكثر توجهه واليدي. [إمامي العلاج: ١٢٠] أو يأكثرها: أي لما يقوم مقامها كيد غيره. لا يجوز نقه كون المسح بجميع اليد أو يأكثرها.

ولو كرر الخ: أي لا يجوز التيمم ولو كرر المسح بإصبعين حتى استوعب الوجه واليدين؛ لفقد الشرط المذكور من كون المسح لجميع اليد أو يأكثرها بخلاف مسح الرأس. أي حكم مسح الرأس بخلاف للتيمم، فإنه لو مسح الرأس به صحر جزأ مسح، ولا كذلك التيمم.

السادس: أن يكون ضربتين باطن الكفين ولو في مكان واحد، ويقوم مقام

الضربتين إصابة الثراب بجسده إذا مسح بنية التيمم. السابع: انقطاع ما يتأقبه من

حيض أو نفاس، أو حدث، الثامن: زوال ما يمنع للمسح كشمع وشحم، وسببه

وشروط وجوبه كما ذكر في الموضوع. وركنه: مسح اليدين، والتوجه.

ومن التيمم سبعة: التسمية في قوله، والترتيب، والمواصلة، وإقبال اليدين بعد وضعهما

في الثراب وإدبارهما، ونفضهما، وتريح الأصابع، ونادب تأخير التيمم لمن يرجو

الماء قبل خروج.....
لعلة طهر

ولو في مكان آخر، أي ولو كان الصراط في مكان واحد، وهذا على الأصح منذهب عدم ضرورة المكان

مستعملاً: لأن التيمم ما في اليد، ويقوم مقام الضربين إحد: حتى لو أحدث بعد الضرب أو أصابه الثراب،

فمسحه يجوز متى ما قاله الاستصحاب كمن حدث وفي كفه ما يجوز به الطهارة، وعلى ما احتاره خمس

الأسنة لا يجوز لمصلحة الضرب ركن كما لو أحدث بعد غسل عضو. [أرقى الفلاح: ١٢٠] السابع: وهذا الضرب

صحة الوضوء أيضاً كشمع، لأنه يبرئ ما مسح عليه لا على الجسد. [أرقى الفلاح: ١٢١] وسببه أي سبب

التيمم إرادة ما لا يحل إلا بالطهارة. [أرقى الفلاح: ١٢١]

كبد ذكر في الموضوع: وهي ثلاثة: نفس، وخلق، والإسلام، ووجد حدث. وعدم الحيض، والغبار،

وصح الوقت، والفطرة على ما يجوز من التيمم. [حاشية الطحطاوي: ١٢١] وركنه: [ثنية ركني سقط بوم]

للإضافة. وكيفية: أن يضرب يده على الأرض بعقل فما يدر. ثم يرفعهما ونفضهما، ومسحهما ومعه

بميت لا يفي به شيء، ومسح لوتره التي بين السحرين، ثم يضرب يديه على الأرض كذلك، وينصح بها

ذراعيه إلى طرفيها. [تبيين الحقائق: ١٢١/١]

مسح اليدين. في نقل ضربتهما لما حدثت من الخلل من كون ضرب من مسح التيمم. [أرقى الفلاح: ١٢١]

ونفضهما أي تحريكهما ليبرز عنهما الغبار، فخير التيمم أطلق التأخير وهو مفيد، من هو فائد الماء شرعاً في

ظاهر طروية، فإنه بد كان يضر أن بعد الماء قبل من قبل لا يباح له التيمم، لأنه وإن كان عادم ماء لم يفعل لكنه

ليس بمفاد شرعاً، لمن يرجو الماء بالتفريق أنه إذا لم يكن على ضح من وجود الماء في الوقت لا يستحب أن

يؤخر، وتيمم وجب في الوقت المستحب. [حاشية الطحطاوي: ١٢٢]

الوقت، ويجب التأخير بالماء ولو خاف انقضاء، ويجب التأخير بالوعد بالشرب
أو السقاء ما لم يخف انقضاء، ويجب طلب الماء إلى مقدار أربعمائة خطوة إن ظن
قربه مع الأمن، وإلا فلا، ويجب صبه ممن هو معه إن كان في محل لا تشح به النفوس،
وإن لم يعطه إلا بشمن مثله

الوقت: أراد به الوقت المستحب، وهو أول الصف: الأخير من الوقت، في صلاة يدر فأخيرها كما في "المهر"
عنه يقع الأداء في وقت الاستحباب، وميل إلى آخر وقت الحواز، والأول هو الصبح كما في "الموهرة"،
وعلى الأول فلا يحرم العصر إلى تعذر الشمس، وكذا لا يحرم المغرب عن أول وقتها، ومن لا يأمر إلى قبل
صحب الشفق [حاشية الخططوي: ١٢٣] ويجب التأخير. أي يحرم تأخير الصلاة إذا وعد أخذ بالماء وإن
ساف بواحد الصلاة، وعدا عيلاً ما إذا كان الماء موجوداً عند الوائد أو قريباً منه دون ماء فإنه إن لم يوجد
عنده، أو كان بعيداً منه مراً فأكثر لا يجب عليه التأخير: لأن الشرع أباح له الشمن.

بالنوب: أي يجب على عدم الشرب بها، وقد عداً بالشرب أو بالسقاء كجبل وإن لم يؤمر للصلاة كذا في مسألة
الماء، ولكن ما لم يخف انقضاء، وهذا عند الإمام؛ فإن خاف انقضاء تيمم وبسطه، وإلا: يجب التأخير ولو خاف
انقضاء كما بعد الماء. ومضى الخلاف أن القدرة على ما سوى الماء حل تيمم بالمثل، وإما إذا، قال إمامه لا، وإنما
ثبت.. لذلك فو علق، أنه إذا كان يباح، وإلا: ثبت بما ثبتت مما قبله على الله. [حاشية الخططوي: ١٢٣]
طلب الماء: اختلفت مسائل ما إذا طلب بدمه أو بوسوله، والمقدار المذكور لطلب بغيره من حاد طعم، وإن طعمه
في الجهات الأربع وجب الطلب منها، وعند القوس: أن يظن أن ما بينه وبين الماء دون مثل، والبعض يقرب الماء
بكونه نارة برؤية خير، ونارة برؤية حصره، ونارة بغيره. وإلا فلا: أي وإن لم يظن قرب الماء، أو ظنه ولكن
لا مع. ولأنه إن خاف عدواً فلا يطلبه، إمرائي الفلاح: ١٢٤]

إلا ينهي مثله: هذه هي ثلاثة أوجه: إما أن أعطاه نخل فيبت في أقرب موضع من الشرايع شيء من هذا الماء،
أو بالعين اليسرى، أو بالعين العاصمى، هي الوجه الأول والثاني لا يجره فيه؛ لتحقيق القدرة على الماء، فإن القدرة
على البدل قدرة على الماء، فيمنع حوار التيمم كما أن القدرة على من الرتبة تمنع التمكن بالصوم، وفي الوجه الثالث
حار أنه التيمم لوجود الضرر، فإن حرمة مثل التيمم كحرمة صبه، والضرر في نفس مستقط، فكذلك في مثل.

فبد روم لطلب ما إذا أمكن شبعه شمن المثل: يدخل ما إذا أمكن تحصيله أقل من ثلثه الأول، وأغنى في
لروم لطلب ما إذا أمكن تحصيله بزيادة يسيرة، وأخزى به عما إذا أمكن تحصيله بغير فاحش، وهو ما لا يدخل
تحت نفوهم القوس، قال في "فتاوى" وهو ضعف القيمة في ذلك المثل، وروى الحسن بن أبي سبيحة: إذا صبر
أن يشترى ماء بشاري فربما يدره وجهه .. لا ييمه.

لزمه شراؤه به إن كان معه فاضلاً عن نفقته، ويصلي بالتيمم الواحد ما شاء من القرائن والتوافل، وصح تقديمه على الوقت، ولو كان أكثر البدن أو نصفه جريحاً ^{مداً} تيمم، وإن كان أكثره صحيحاً غسله ومسح الجريح، ولا يجمع بين الغسل والتيمم، وينقضه ناقض الوضوء، والقدرة على استعمال الماء الكافي، ومقطوع اليدين والرجلين إذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة ولا يمسح ^{بوجه الأصم}.

لزمه شراؤه إن: أعلم أن شروط لزوم الشراء ثلاثة كما بناء فلا يلزم الشراء لو طلب نعم العاجز، أو طلب لمن اتدل وليس معه، فلا يستند للماء، أو احتاج لتعفته. [مرقي الفلاح: ١٢٥] ويصلي: إن وقت واحد أو أوقات متعددة ما لم يجد الماء أو يحدت [الكفاية] وعند الشافعي: تيمم لكل فرض؛ لأنها طهارة ضرورية فلا يصلي به أكثر من فريضة واحدة، ويصلي به ما شاء من الوافل ما دام في الوقت. ولو تيمم للثقله حاز أن يؤدي به الفريضة، وعند الشافعي: لا يجوز [المحررة الثيرة: ٢٨٨/١]

القرائن: والأركان: إعادته لكل عرض عروفاً من خلاف الشافعي: حيث فإنه لا يصلي به عدة أكثر من فريضة واحدة، ويصلي - ما شاء من الوافل نعم. [مرقي الفلاح: ١٢٥] أكثر إن: أعلم أن الكثرة تعتبر من حيث عدد الأعضاء، في المختار، فلما كان الرأس والوجه واليدين جراحة سولو قلت - وليس بالرجلين جراحة تيمم، ونظم من غيرها في نفس كل عضو، فإن كان أكثر كل عضو منها جرحاً تيمم، وإلا فلا. [مرقي الفلاح: ١٢٥] لا ينبغي أن هذا الخلاف إنما هو في الوضوء، وأما في الفس، فالظاهر اعتبار الكثرة من حيث المساحة [حاشية الطحطاوي: ١٢٦]

البدن: الأولى للمصنف حذف "بدن"، ويقول: ولو كان الأكثر من الأعضاء أو النصف منها جرحاً تيمم؛ ليكون كلامه متناولاً للتصريح والكثرة. [حاشية الطحطاوي: ١٢٦] تيمم: أصله غسل ما إذا كان لجريح تيمم، وهذا على الأصح من المذهب، وقيل: يغسل الصحيح ومسح الجريح. [حاشية الطحطاوي: ١٢٦] أكثر: وإن كان النصف جرحاً والنصف صحيحاً لا رواية فيه، واختلف فيه المشايخ منهم من أوجب التيمم لأنه طهارة كاملة، ومنهم من أوجب غسل الصحيح ومسح الجريح؛ لأنها طهارة حقيقة وحكيمة، فكان أولى. وصح الجريح: أفاد بإضافته أن المسح على الصحيح الاستطاعة، فيمرور يده على المسح إن استطاع، وإن لم يستطع على حرقه، وفي غيره تركه. [مرقي الفلاح: ١٢٦]

الوضوء: لو قال: "ناقض الأصل" لزم الغسل والوضوء لكان أحسن، وأجاب الجمهور بأن المراد بالوضوء الطهارة لعم من أن يكون عن حدث أو حادثة بطريق استعمال الخافض في فضاء مجزئ. [حاشية الطحطاوي: ١٢٦] الكافي: أطلقه فغسل ما إذا كان يكفيه مرة مرة، فلو تلت العمل، وفي الماء قبل إكمال الوضوء، بطل تيممه في الحديث؛ لاحتفاء طهارة التراب بالحديث. [مرقي الفلاح: ١٢٧]

باب المسح على الخفين

صح المسح على الخفين في الحدث الأصغر للرجال والنساء ولو كانا من شيء
 خفيف غير الجلد، سواء كان لهما محل من جلد أو لا.
ولا يلزم فيه اعتدال

[أشروط جوازها]

ويشترط لجواز المسح على الخفين سبعة شرائط: الأول: نيسهما بعد غسل الرجلين،
 ولو قبل كمال التوضوء، إذا أتته قبل حصول نافيض للتوضوء.....

صح إيج. قال يعقوب: وبه يفرض. 'صح' عن أنه إذا ترك المسح فلا بأس عليه، بخلاف التيمم: فإنه فرض عند
 عدم ماء. [الفتاوى على نبيير الحقائق: ١٣٧١] الأصغر: ثبت به تحريرات من الحنفية ونحوها، فإنه لا يصح
 فيها المسح؛ لورود النص بذلك، وصور حافظ الدين في "الكافي" عبارة مسح الحرف، تقريباً لستصعاب ما ذكره ترضاً
 وليس جوازاً، بخلاف ما ذهب إليه أصحابنا، ليس له أن يشقه ويسل سائر حدوده مضطجماً أو ماداً، رجليه على شيء،
 يرفع ويضع عليه. [حاشية الطحطاوي: ١٢٨]

من شيء خفيف إيج. أي يجوز المسح على الخشب إذا كان معلاً أو عصباً أو تحيداً، والجلد: هو الذي وضع الجلد على
 أعلاه وأسفله، وشمل: هو الذي وضع الجلد على أسفله كالحل للقدم، وقيل: يكون إلى الكعب، وأما الخفين فانه ذكر
 قولها، وحكمة: أن يستمسك على الساق من غير ربط، وأن لا يرى ما تحته، وقال أبو حنيفة: لا يجوز المسح عليه،
 ويروى خروج أبي حنيفة إلى فرقة قبل موته بثلاثة أيام، وقيل: بسعة أيام، وعليه القوي. [إنبين الحقائق: ١٥١١]
 وأعلم أن المسألة عن ثلاثة وجوه: إن كانا رقيقين غير معطين لا يجوز مسح عليهما اتفاقاً، وإن كانا نحيرين معطين
 حار اتفاقاً، وإن كانا نحيرين غير معطين فهو محل للاختلاف. [حاشية الطحطاوي: ١٢٨]

عسل الرجلين: أخفقه فشمط من إذا كان العسل حكيماً كحيرة بالرخص أو بإحداهما، مسحهما وليس الخنف،
 مسح حقه: لأن مسح الحيرة كالمسح، [إراقي الفلاح: ١٢٩]، فلو مسح حيرة إحدى رجليه، وليس الخنف
 في إحدى رجليه، لا يجوز مسح عليه؛ لأنه يصير جميعاً بين العسل والمسح. [حاشية الطحطاوي: ١٣٠]

ولو: أي ولو كان العسل في كمال التوضوء. [إراقي الفلاح: ١٢٩] ولو لبسهما بعد الغسل حار المسح؛ لأنه وضوء
 وبرائة، إلا إذا كان متبعاً فلا بد من رعيهما إذا وجد الماء. [حاشية الطحطاوي: ١٣٩] قبل كمال إيج. فلو غسل
 رجليه لمسحهما وأشدت قبل تمام التوضوء، أي من رعيهما. [حاشية الطحطاوي: ١٢٩]

والثاني: سترهما ^{بالتخفين} ^{للتستر} لذلكين، والثالث: إمكان متابعة المشي فيهما، فلا يجوز على حذف من زجاج أو خشب أو حديد، والرابع: حلول كل منهما عن تحرق قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم، والخامس: استمسكهما على الرجلين من غير شدة، والسادس: متعهما وصول الماء إلى الحسد، والسابع: أن يبقى من مقدم القدم قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد، فلو كان فاقداً مقدماً قدمه لا يمسح على خلفه، ولو كان عقبه القدم موجوداً، ويمسح المقيم يوماً وليلة ^{تخرج على ما عليه} وللسافر ثلاثة أيام ولياليها، ^{وملأه} واستدء ^{السناء} ^{السناء} من وقت الحدث بعد لبس الخفين،

السناء والسفر مدة السج

سترهما [لأنه ليس عملاً لغرض المسح ويخترع خلفه (مرآئي الفلاح)] أطلقه وهو مفيد ستر الجوانب فإنه لا يضر نظر الكعبين من أعلى عند قصير المساق، (مرقي الفلاح: ١٣٠) من زجاج: أي مسرع من زجاج إلخ، وما رأينا صفاً مصنوعاً من زجاج أو خشب أو حديد، ولعلهم كانوا يصنعون شيئاً كانح من هذه الأشياء ونحوها، ثم للسألة على سبيل فرض: من أصغر إلخ - إما يعتبر الأصغر إذا انكشف موضع غير موضع الأصابع، وإما إذا انكشف الأصابع نفسها يعتبر أن يتكشف الثلاث أنها كانت، ولا يعتبر الأصغر؛ لأن كل إصبع أصل بنفسها، فلا يعتبر بقوته، حتى لو انكشف الإصبع مع جوارحه، وإما قدر ثلث أصابع من أصغرهما، فهو المسح، فإن كان مع سائرهما لا يجوز المسح. [تبيين الحقائق: ١/١٤٦]

أن يبقى إلخ: فإذا قصعت رجل فلول الكعب حاز مسح خلف الجنب، وإن بقي من دون الكعب أقل من ثلاث أصابع لا يمسح؛ لافتراض غسل الخافي، وهو لا يجمع مع مسح خلف الصحيح. [مرآئي الفلاح: ١٤١] وليلة: أطلقها فسلط، مستقلة أو ماضية، فهو ليس الخفين يوم السبت بعد ما طلع الشمس، حاز له أن يمسح إلى طلوع الشمس من يوم الأحد مع أن الليلة المتوسطة بين يوم السبت والأحد يوم، لأحد لا ليوم السبت؛ فإن قليل مقدم على النهار شرعاً فظهر مما قلنا: إن الإضافة في قوله: "لياليها" لأذن لليلة.

من وقت الحدث إلخ: هذا هو الصحيح، وقيل: من وقت المسح، وبه قال الأوزاعي، وقيل: من وقت المسح، وبه قال أحمد، فهو ليس الخفين للصلاة الفجر، ثم أحدث قبل الزوال، ومسح على الخفين وقت الخروج للصلاة يظهر بعد الزوال، عند الأوزاعي: تمام مدة يوم وليلة طلوع الفجر من الغد، وعنتنا: قبل الزوال، وعند أحمد: بعد الزوال، ومن أطلق مسائل المسح ما في "شرح الترمذي" للتدويري. قلت: وانقسم في مدة مسح قد لا يتمكن المسح إلا من أربع صلوات وقتية بالمسح كمن توضأ وليس عليه قبل الفجر، فلما طلع صلى الظهر وعقد فتر تشهد فأحدث، -

وإن مسح مقيم ثم سافر قبل تمام مدته، أتم مدة المسافر، وإن أقام المسافر بعد ما
يمسح يوماً وليلة نزرع، وإلا يتم يوماً وليلة، وفرض المسح قدر ثلاث أصابع من
أصغر أصابع اليد على ظاهر مقدم كل رجل، وسننه: عد الأصابع مفرجة من رؤوس
أصابع القدم إلى الساق.

[نوافض المسح]

وينفرض مسح الخف أربعة أشياء: كل شيء ينقض الوضوء، ونزرع خفف ولو خرج
أكثر القدم إلى ساق الخف، وإصابة الماء أكثر إحدى القدمين في الخف
ويصلب

• لا يمكنه أن يصلي من ثلث على هذه الأول؛ لأغراض ظهور الحدث في آخر صلاته، مكنها أورده مطلقاً،
وقد يصلي حساً، وقد يصلي بالمسح مثلاً كما أمر مطهر إلى آخر الوقت ثم أحدث ونزها ومسح، وصلى الظهر
في آخر وضوءه، ثم صلى الظهر من العدة في أوله.

والأخ: أي وإن لم يعد المسافر بعد ما مسح يوماً وليلة، بل أقام وقد مسح دون يوم وليلة، يتم يوماً
وليلة. [أراني الفلاح: ١٣١] وفرض المسح: هذا الفرض انعقادي من حيث المحل المسح، عملي من حيث
المقدار. [حاشية الضعطاوي: ١٣١] كل رجل: أي يعتبر فيه ثلاث أصابع من كل رجل على حدة حتى لو
مسح على إحدى رجله مقدار بصبعين وعلى الأخرى مقدار خمسة أصابع لا يجزئه. [تبيين المفاتيح: ١٤٤/١]
أربعة أشياء: وبقي من نوافض الطرق الكبير: وحروج الوقت للمعذور، قتله السد، والحرق الكبر الحلات
بعد المسح داخل في حكم النزرع، وحروج الوقت داخل في انفصال الماء، فذا - والله أعلم - لم يذكرها
المصنف. [حاشية الضعطاوي: ١٣٥]

ونزرع خفف: ذكر لفظ الواحد، ولم يقل: نزرع الخفين؛ ليعيد أن نزرع أحدهما لائقض، فإنه إذا نزرع
أحدهما وجب غسل إحدى الرجلين، فوجد: على الأخرى، إذ لا جمع بين التمسك والمسح، وأعلم أن نزع
الخفين قبل تنقضاء الطهارة التي ليس بها المعين لا يبرره وإن تكرره لأن الطهارة قائمة، والنزع ليس
بحدث. [حاشية الشلبي عن تبيين المفاتيح: ١٤٧/١] وإصابة الماء الخ: كما لو انقل جميع القدم، فيجب طلع
الحف، وغسلها؛ نحرزاً عن الجمع بين التمسك والمسح، ولو تكلف فغسل رجله من غير نزرع الخف. أخرجه عن
الغسل، فلا يطل طهارته، فانضاء الماء. [أراني الفلاح: ١٣٣]

على الصحيح، ومضى لمدة إن لم يخف عذاب ربه من البرد، وبعد الثلاثة الأخيرة غسل رجليه فقط؛ ولا يجوز المسح على عمامة، وقلنسوة، وبرقع، وقفازين.

فصل في الجيرة ونحوها

إذا نزل أو جرح أو كسر عظمه فسله نقره

على الصحيح: هذا ما عني في المسح، حصة ترفية تكون للرملة معها مشروعة، وحري عليه التواضع، ومقتضى من
حالة الكعب، وفوقه نزعها، التحلي، والفاضل نوع أقدمي، وأما على القول بأنه رخصة إسقاط فلا يقتضيه المسح،
ولا يلزم ذلك فضلاً، لأن المسح المقدم بالمسح يسبقه الحنك، من أجل الإلزام، ففي الرجل على طهارة،
من أجل الحنك، وبذلك، فإنه بالمسح، فلا يقع هذا العمل معناه حكمه، لم يزل به حديثه، فلهذا في غير عمله، من
طو مسحه، حقه أو تحت ضمة وهو غير محدث، ثمرة غسل رجله ثانية، قال في التمرحيم: وهو الأقوى، وإليه حجج
الكشاف، والفاضل، في هذا الأمر، بخلافه، وإذا لم يفتوا في شئ من التواضع، (خاصية الضحطوي: ١٣٢)

قال لم يكلف الخُلفاء شيء من ذلك، ذهب رجله كذا أو بعضها لأجل البرد، فهو له الفسخ حتى ينسحب ولا يوفد
 بهذا قول مائة، وضاده أنه لا يخفى السعي وليس كذلك، أروم، رحمه الله، قدّم هذا بأنه مراد
 سحنون، فاقوى، ويصح عليه ما في حقه وسئل رجله إن لم يخف الخُلفاء [أشابة الصحفوني: ١٣٩]
 وبعد الفلانة الخُلفاء من سائر الخُدّاء، والفلان آخر القدر، وحسن المنة [مرافق العلاء: ١٣٥]

فقط: أي ليس عليه إمامة فنية لخصوصية مكانه منسفاً [أمر في علاج: 134] عناية: أطلق عدة الجوار، وهو
معنيته إذا لم تعد إليه منها إلى الأبرار، وم غلب: غلبه، وأثبت: مضطرب، العريض: يصح
الصح، وعليه من عادته أنه «أشجع من غلبته» وغلبوا: فتح قتالهم. مضطرب: مضطرب، هي ما تلفر.
عليه إمامة: رغم أن إماماً روحانية مضطرباً.

ویرقیع. بضم الهمزة مفتوحة وسكون الراء، التهمة وعصم نقادها، ما تشبه المرأة ومهيوذ. [مرآة المصالح ووحشة المخطئين، ١٣٤] فقارین، فقار الحسم والتشديد ما بعض شذیذ، محشواً بقصص، به أزارار یز علیهم بعددین من البرء، تنسب النساء، وتعدو لصیاد من حله أثناء عمال ليعق، فإن قلت: لا حاجة فی ذکر القمارین، فإن المسح لا یسقط علی الأعضاء، ولا یصور علی الأعضاء، ولا بعد عن جدید، وبعد علیها، لا حاجة إل محوهم والمخاض، عدم ظهور المسح علی القمارین، قلت: یصور مسحهما بأن یأمر بفرء، ١٣٥] ویف یغی الأعضاء وهو لا یصور. [مرآة المصالح، ١٣٥]

فصل: اعلم ان النمر على خيرة ذوالك السمجة نظير الخلف من وعوده. وانه ان الجيرة لا تنزف شتتها على وجهه =

أو جبيرة، وكان لا يستطيع غسل العضو ولا يستطيع مسحه، وجب المسح على أكثر ما شدد به العضو، وكفى للمسح على ما ظهر من الجسد بين عصابة المقتصد، والمسح كالتسل فلا يتولت بمدة، ولا يشترط شد الجبيرة على ظهره، ويجوز مسح جبيرة إحدى الرجلين مع غسل الأخرى، ولا يبطل المسح بسقوطها قبل الرد، ويجوز تبديلها بغيرها، ولا يجب إعادة المسح عليها، والأفضل إعادته، وإذا رمد وأمر أن لا يغسل عينه، أو انكسر ظفره، وجعل عليه دواء، وعطكا أو جلطة مرارة، وضره نزعه، جاز له المسح، وإن ضره المسح تركه، ولا يقتصر إلى اليد في مسح الخلف والجبيرة والرأس.

- بخلاف الخف، وإليه أشار الشيخ بقوله: "ولا يشترط إخ"، تأنيها: أن المسح على الجبيرة غير موقت بخلاف الخف، وإليه أشار بقوله: "كلا يتوقت إخ"، تأنيها: أن الجبيرة إذا سقطت عن غير برء لا ينتقض مسح بخلاف الخف، وإليه أشار بقوله: "ولا يبطل إخ"، تأنيها: إذا سقطت عن برء لا يجب عليه إلا غسل ذلك الموضع إذا كان على وضوء، بخلاف الخف حيث يجب عليه غسل الأخرى، وإليه أشار بقوله: "ويجوز مسح جبيرة إخ"، تأنيها: على الجبيرة يستوي فيها الحدث، الأكبر والأصغر بخلاف الخف، وإليه أشار بعدم اشتراط طهارة في مسح الجبيرة، مادام أنها: أن الجبيرة يك استيعابها في رواية بخلاف الخف، فإنه لا يجب استيعابه في رواية واحدة. [تبيين الحقائق: ١٥٢/١]

جبيرة: وهي عصابة من حريرة تلف يورق، وتربط على العضو المكسر. [مرآة المفاتيح: ١٣٤]

غسل العضو: أطلقه فاقاد شرطية عدم استطاعة الفسل مطلقا لا ماء حار ولا ماء بارد، وتقبل: لا يجب استعمال الماء الخار. [مرآة المفاتيح: ١٣٥] كالتسل: أشار إلى أنه ليس يبدل بخلاف المسح على الخفين، ولهذا لا يمسح على الخف في إحدى الرجلين، وبغسل الأخرى، لأنه يؤدي إلى الجمع بين الأصل والبدل، ولو كانت الجبيرة في إحدى رجله مسح عليها، وغسل الأخرى، ولا يكون ذلك جمعا بين الأصل والبدل [تبيين الحقائق: ١٥٢/١] فلا يتوقت إخ: أي لا يتوقت المسح على الجبيرة، لأنه كالتسل لما تحتها على ما تقدم، والغسل لا يتوقت، فكذا هذا. [تبيين الحقائق: ١٥٤/١]

ولا يشترط إخ: أي جاز المسح على الجبيرة ونحوها وإن شدها على غير وضوء، لما قلنا من أن صحة المسح لا يشترط لها شدة على ظهره. ولا يبطل المسح إخ: أي إن لم يكن سقوط الجبيرة ونحوها عن برء لا يبطل المسح. وأمر: أي أمره طبيب حاذق، مسلم، مرزوق. كبس لاصد: بالكية تحفر فيه نصفاء يقال له بالأردية: يته. ولا يقتصر إخ: وفي "جوامع الفقه" للعلاني: يشترط اليد في المسح على الخمين فعمله ككتيهم، إذ كل واحد منهما يدل والأول أظهر، لأنه طهارة بالاء، فلا يقتصر إلى اليد كالموضوء. [تبيين الحقائق: ١٥٧/١]

باب الحيض والنفاس والاستحاضة

يخرج من الفرج حيض ونفاس واستحاضة، فالحيض: دم ينطفئ رحم بالغة لا داء بها ولا حبل، ولم يتنجس من الإياس، وأقل الحيض ثلاثة أيام، وأوسطه خمسة، وأكثره عشرة،
سقطها

يخرج. اعلم أن الدماء للخصبة ثلثة: حيض ونفاس واستحاضة، وقد جعلها بعض المأخذين أربعة فقام هذه الثلاثة، والصانع قاتلوا، والدم الصانع ما نراه قبل وقت البلوغ، وقد صوّف بعضا من أصحابنا أنه لا يترقب عليها أحكام الاستحاضة من كونه طويلا وقصيرا، وهو ما لا ينبغي، لأن دم الاستحاضة بعد دم الحيض بالشوب، وهذا الدم لا يفسد حتى لا يزلغله إذا رأته قبل تمام تسع سنين خمسة أيام، وحقيها بعد تمام التسع نهاية أيام، وظهرت طهرا صحيحا، كانت النجاسة بخلافه بالإجماع، ولم تكن دم استحاضة بعد هذا التثنية [الشفاعة ١٤٢/١]

فالحيض المخرج استمر بمرور "رحم" من الرحم والدماء الخارجة من الحواضات، ودم الاستحاضة وهو دم عرق لا دم رحم، ويقولون: "لا داء بها" من دم النفاس، فإن الغشاء في حكم الزينة حتى تغتسل منه المرأة من النساء، ويقولون: "بالغة" عن دماء الصغرة قبل أن يبلغ تسع سنين، قوله ليس يعتبر في الشرح، وفيه نوع إشكال، فإن ما نراه سمرة استحاضة، وليس بدم رحم صاف، فخرج بقوله "يصفه رحم بخ" فلا حاجة إلى ذكرها، وأجبت تكرار إخراج الاستحاضة، لأن قوله: "لا داء بها" يخرجها كما يخرج الأول، فغيره لا يندون، ولا يكرر دم من الرحم لا لولادة.

رحم هو محل حبة ولد من نطفه، بالغة أي مألقة تسع سنين، هو ما عليه الفتوى، وقيل: يتأني حبسها جدا ببر النفس إلى التسع، وأما ست خمس فلا تحبس إلا ما خارج [عن أبي العلاء وحاشية الطحاوي: ١٣٨] لا داء لها، فعلقه وهو مفيد بداهة نفسي خروج دم سبعة، فإن مرضت مرضا ومسلمت رجها، فادم إخراج من حبها حيض النساء، وهي إفلاته يخرج كونه حبضا، فإن هذا داء.

ولا حيض [الأصل] إنداء من الرحم قبله، لأن عادته الله تعالى حركت أن يفسد مع رحم الحمل، فلا يخرج منه شيء حتى يخرج أو لا يكثر الإياس، قال في الرافعي: هو خمس وخمسون سنة على الميكن به [ص: ١٢٩] وفي النهاية: الإياس يجعل بانفتاح الدم به، لا يصلح لنسب العادة عند سنين منه، وعند أكثرهم عنه خمس وخمسين، والغزوي في زمانه عند الخمسين.

تلافة: وإن قلت: لا يصح الحمل، لأن الحمل ليست من حسن الأيام، فلما هذا على تقدير مصاف أي من أقل الحيض. أيام: اعلم أنه لا يشترط أن يستمر في سرور الدم ثلاثة أو عشرة، لأن ذلك مذهب، فوفيه كل يوم وهو غيبا قليلا تكفي كما في "سراج"، من المعنى وجوده في قول لمدة وأخرها ولم تغل بينهما طهرا، ويحسن أنكن حبضا [حاشية الطحاوي: ١٣٩]

والنفاس: هو الدم الخارج عقب الولادة، وأكثره أربعون يوماً، ولا حد لأقله. والاستحاضة: دم نقص عن ثلاثة أيام، أو زاد على عشرة في الحيض، وعلى أربعين في النفاس؛ وأقل الطهر الفاصل بين الحيضين خمسة عشر يوماً، ولا حد لأكثره إلا لمن بلغت استحاضة.

[ما يحرم بالحيض والنفاس]

ويحرم بالحيض والنفاس ثمانية أشياء: الصلاة، والصوم، وقراءة آية من القرآن، ومسها إلا بغلاف، ودخول مسجد.....
منعها من القرآن

عقب الولادة: ينهي أن يراد في التعريف، يقال: "عقب الولادة من الفرج" فأنها لو ولدت من قبل سُرقت بأن كان بطنها جرح، فانبثقت وعرج الولد منها، تكون صاحبة جرح مثل لا نساء. [حاشية الشنقي على بيان الحقائق: ١/١٦٦] لمن بلغت إلخ: أي بأن اجتناب مع البلوغ مستحاضة فيقدر حيضها بعشرة، وطهرها بخمس عشر يوماً، ونفاسها بأربعين. والصوم: لا يقال: كان ينبغي أن يجوز فصرم مع الحيض كما يجوز مع الجذابة؛ لأن تقول: فكف عن القطرات الثلاثة في اجتناب موجود، يجوز للصوم، وفي الحيض الكف عنها لأجل فصرم لا يوجد؛ لأن الكف عن اجتماع لأجل الحيض لا لأجل الصوم، قلها لا يجوز صومها. [حاشية الشنقي: ١/١٦٦]

وقراءة إلخ: عند ساقه على قصد الثلاثة؛ كما إذا قرأه على قصد الذكر والنساء نحو: بسم الله الرحمن الرحيم أو الحمد لله رب العالمين. لو علم القرآن حرماً حرماً، فلا بأس به بالاتفاق؛ لأجل الصوم، ذكر في "مضبط". [قرون الحقائق: ١/١٦٥] ومسها إلا بغلاف: ويستثنى منه موضع الضرورة؛ لحرف حرق المصحف، أو غرقه، ويحرم ولو كتبه بالخراسية إجماعاً. مروج: ويكره بالكلمة تحريماً، ويرخص لأهل كتب الشريعة أخذها بالكم وبالحدا للضرورة إلا أنفسهم، فإنه يجب الموضوء له؛ والمستحب: أن لا يأخذها إلا بوضوء، ويجوز تغليب أوراق المصحف بحر غلم للقراءة، ولا يجوز له شيء في كآخذ كتب فيه فقه أو اسم الله تعالى أو النبي ﷺ، ولهي عن عمر أنه الله تعالى بايزان، ومثله النبي نعطيه، ومستر المصحف لوطه زوجته استحياء، ولا يرمى براه قلم ولا حشيش المسجد في محل محتمل. [إمراني الفلاح: ١٤٣]

ودخول مسجد: شغل الكعبة دون مملى عبد وحاجة في الأصح، وقيد المنع في "البرر" بأن لا يكون له ضرورة، فإن كانت كذلك يكون باب البيت إلى المسجد، فلا يقال في "البحر": وينبغي أن يقيد بأن لا يمكن -

والطواف، والجماع، والاستمتاع بما تحت القشرة إلى تحت الركبة، وإذا انقطع الدم لأكثر الحيض والنفساء، حل الوطء بلا غسل، ولا يحل إن انقطع لدونه:

= نحو ذلك لا يثبت ولا يمكن في غيره، ولا لا يتحقق الضرورة ولو احتج به تسميم وخرج من سببته زمان، ففسد على استعمال الماء، وكذلك لو دخله وهو تحت ثيابه ذكر، وإن خرج مخرجاً من غير سبب حله، وإن لم يفسد على الخروج لیسم ويست فيه، ولا يجوز له سببه إلا أنه لا يصح ولا يقرأ [حاشية المحقق: ج: ١٤٤] والطواف أي ويحرم على الطوائف الخمسة ولو سلا إلى صبح [مرآة الفلاح: ١٤٥] وحاشية المحقق: [وإجماع] أي ويحرم بالحيض والنفساء الجماع والاستمتاع [مرآة المفاتيح: ١٤٥] فإذا كان المدة بما فوقها بطل الاستمتاع به بوطء أو غيره، ولو ما سفل، وكذلك ما جرى الشبهة والركبة غاطل غير الوطء ولو تطلخ دفع، وتحرم هو الناشئة والنسب ولو قبله، شهوة [حاشية الطهارة: ج: ١٤٥]

وإذا انقطع [ج: حاشية] ما أن ينقطع إتمام التعريف فهو تركه تمام العادة، أو نوبها، ففي الأول يحل وطؤها بمجرد الانقطاع وفي الثاني لا يفرها وإن اعتزل، لا يفسد، وفي الثالث إن اعتزلت أو غصص عليها وقت الصلاة، حتى خرج وقت الصلاة حتى صارت تمام في وقتها حل، وإلا لا، وعلى هذا انفصل غطاط اندوس، إن كان لها عادة فيها فانقطع دهرها لا بدؤها، حتى غضي عادة بالمرح، أو نوبها حل، [ج: حاشية] وفي الوقت الذي ظهرت فيه، أو تمام [ج: حاشية] [فتح القدير: ١٤٥]، اعلم أن الانقطاع في مسألة النفس ليس شرطاً، بل عرج عرج لعادة أو للفتنة مع ما بعده، حتى لو لم ينقطع فأنكم كذلك [حاشية المحقق: ج: ١٤٥]

بلا غسل: ويستحب، أنه أن لا يقرها بين الاعتزال، لأن الاعتزال بعد عشرة أيام كالتي مبررات حلال والطهارة بها هكذا [ج: حاشية] ينبغي على تبيين المفاتيح: [١٦٧] ولا يحل إن انقطع [ج: حاشية] أي لا يحل الوطء إن انقطع نجس والنفساء من المسئلة لدون الأكثر تمام عداً إلا ما حد ثلاثة أشياء فصلها بمولود: أن تفصل [ج: حاشية] ومعنى قولنا: "تمام عداً" أي إن ينقطع الدم حين ما كانت عداً لا أول منها، مثلاً: مسئلة كانت عادتها في حيض خمسة أيام، وفي النفس ثلاثين يوماً، فانقطع الدم بعد خمسة أيام في الحيض، وبعد ثلاثين في النفس، لا يحل له وطؤها إلا ما حد الأشياء المذكورة بعد

وفيدته بقولنا: "استسقاء" احترازاً عن النجاسة، من وطئها قبل سبب الانقطاع قبل المشرقة لأنه لا يفسد في حصها أموره والدون ولا يغير إسلامها بعده، لأن حكمها بخروجها من الحيض، واحتراز بقوله: "لأنه الأكثر عداً" قطعاً للأكثر، فتحكم ما بينه وبينه [ج: حاشية] وإذا انقطع [ج: حاشية] وشوله: "تمام عادتها" فإنه إذا انقطع لدون عداها كما إذا انقطع الدم في الصورة المذكورة أقل من خمسة أيام في النفس، ومن ثلاثين يوماً في النفس، وقد تخلف دم نجس ثلاثة أيام، لا يفرها وإن اعتزل، حتى نجس عادتها، ولكنها تسمى ونسبهم استسقاء.

نساء عاتقها إلا أن تغسل أو تميم ونصي، أو تصير الصلاة ديناً في دعائها، وذلك بأن أتت بعد الانقطاع من الوقت الذي انقطع الدم فيه زمناً يسع الغسل وانحرمة قضا فرفعت،
 ولم تغسل، ولم تيمم حتى خرج الوقت، وتقضي الخائض ونساء الصوم دون الصلاة،
 [ما يحرم بالجنابة]

ويحرم بالجنابة خمسة أشياء: الصلاة، وقرأة آية

أو تيمم: لعن من الأعداء النبوة للبعث الوقت [الح] أثناء وهو قبل ما ورد الذي هو من الأوقات الخمسة؛ فإنه إذا انقطع في وقت الضحى، ولم تغسل بعده، لم تسجد، لا حل وبها حتى يخرج وقت الظهر، تلك الصلاة في دعائها مخروجة؛ لأن ما قبل الزوال وقت، معجل لا مرة خروجها، وإنما إذا انقطع قبل طلع الشمس، أقل من غروبها من الغسل وانحرمة لا حل وطول حتى يخرج وقت الظهر [حاشية المحققين: ١١٧]؛
 وهذا يسع الغسل؛ فلا أحب الصلاة في دعائها، ما لم يترك قدر ذلك من الوقت، وهذا هو حديث قبيل الصبح بأقل من ذلك لا تجربها صوم ذلك اليوم، ولا يجب عليها صلاة العشاء، فكذلك صبح وهي حائض، وتحت عليها إتيانك لها [أنيس المحققين: ١٧٠-١٦١] حتى خرج الوقت، مستحرم خروج الوقت بطل وعاءا، لثابت صلاة ذلك الوقت في دعائها، وهو حكم من أحكام الطهارة. [مدارك القلائع: ١١٧]

وتقضي [الح] أي الحائض ونساء تقضيان الصوم لرد ما من الصلاة، ما قبل هذا هو خاصة بالصوم حال حيضها، لم يمنع، فكيف يجب عليها قضاء، ثم يجب عليها الأداة قضا، ثم من قال من مشايخنا وبهذه ما أنقذت له بغير حديث ولا إشكال، هي قولهم: وإن عصى فارتفعهم من مشايخنا أن القضاء يجب في كل وقت،
 لأنهم قالوا: إن القضاء يكون في كل وقت، والأداة [البحر الرائق: ٣٩٤/١]

نصوم لا يقال: كذا يعني أنه يجوز الصوم مع حيض، كما يجوز مع الجنابة، لأنهم يقولون: لا تك من الطهارة ثلاثة في الجنابة مخرج، ويجوز الصوم، وفي الخبر: لا تك منها لأجل الصوم لا يوجد؛ لأن التكف عن الطهارة فيه لأجل الحيض، لا لأجل الصوم، فأنه لا يكون صومها [رس الرائي: ١]

آية احتفظوا في ما ورد، الآية، معهم من أجل ذلك، وهو قول الكرخي، وصححه صاحب المدافع في "الحسين" وهي حال في شرح الجامع الصغير، والروائي في "فتاوى وقراء في الكافي"، وأما حديث "البدائع" إلى عامة المشايخ، منهم من أنج ما دون الآية، وصححه صاحب "الخلاصة"، ومنه عليه فخر الإسلام في شرح الجامع الصغير، ونسبه الزهني إلى الأقرع، وإسناده يعني إرجاعه الثوري، لأنه لأن الأحاديث لم تنص، ولعل في مقابلة نص مردي [البحر الرائق: ١-٩/١]

من القرآن، ومسحها إلا بغلاف، ودخول مسجد، والطواف.

ويحرم على المحدث ثلاثة أشياء: الصلاة، والطواف، ومسح المصحف إلا بغلاف، ودم

الاستحاضة كرعاف دائم لا يمنع صلاة ولا صوما ولا وطئا.

مما كان له

[أحكام المعلوم]

وتوضأ المستحاضة ومن به عذر، كسلس بول واستطلاق بطن

في السفر

من القرآن: نطق حرية القرآن، فتشمل ما إذا قصد قراءة القرآن أو لم يقصد، وفي "تقيون" لأي ملتبس ولو أنه قرأ
لغاثة على سبيل الدعاء، أو شيئاً من الآيات التي فيها معنى الدعاء، ولم يرت به القراءة، فلا يلزم به، واختاره المحقق،
وذكر في "غاية البيان" أنه المختار، لكن قال المحقق: لا ينبغي هذا وإن روي عن أبي حمزة، [المحرر الرائق: ٤١٠/١]
ومسحها: تعبر المصنف بحس أنها أولى من غير غيره للمسح المصحف؛ بشروط كلامه ما إذا، من لو ما مكثراً عليه
أية، وكذا التمره والحائط، وتبينه بالسورة في "أغنية" القضي، بل امرأة الآية، لكن لا يجوز من المصحف
كله المكتوب، غيره، بخلاف غيره، فإنه لا يمنع إلا من المكتوب. [المحرر الرائق: ٤١٢/١]

بغلاف: وفي تفسير لغلاف اختلاف، قيل: الجلد النضر، وفي "غاية البيان": مصحف مشرر أجزاء مستودع
بعضها إلى بعض من الشريطة، وليست بحرية، وفي "الكامل" والغلاف: الجلد الذي عليه في الأصح، وقيل:
هو المتصل بالخريطة ونحوها، والمتصل بالمصحف مع متى بدخل في بعه فلا ذكر، وصحح هذا القول في
"الغاية" وكثير من الكتب. [المحرر الرائق: ٤١٢/١] ودخول مسجد: أي يحرم بالحاجة دخول
مسجد، فبد المسجد، فخرج غيره كمتصلي العيد والجنائز والمدرسة والمراطة، فلا يمنع، بل من دخولها، وأطلق
المحدثين فتشمل ما إذا كان المحدث للمسك أو للمرور.

ودم الاستحاضة: هو دم غير الحيض ليس من الرحم وعلامة، أنه لا رائحة له. [مرآة المفاتيح: ١٤٨]
وتوضأ: شروخ في طهارة ذوي الأعذار المستحاضة: [أفاد أنه لا يجب عليها الاستنجاء، لوقوع كل صلاة]
من ذات دم ينقص عن كل الخيض، أو راحة أكثره، أو تكبر النفس، أو راحة على عاتقها في انفضاء، أو تجاوز
أكثر مما، والحيض والتي لم تطلع نسيه من. [مرآة المفاتيح: ١٤٨] كسلس بول: قيل: السلس: نسيه اللام
نسي الخارج، وبكسرهما من به هذا المرض، وصاحبه: هو الذي لا ينقطع نشاطه موله للضعف في مثانه، أو
أغلة اللزوجة. [حاشية الطحطاوي: ١٤٩] واستطلاق بطن: أي خربان ما فيه من إطلاق سبب نحن على الحان

فه كسائل الوادي. [حاشية الطحطاوي: ١٤٩]

لوقت كل فرض، ويصلون به ما شاءوا من الفرائض والتواضعات، ويظل وضوء المذنبين بمخرج الوقت فقط، ولا يصير معذورا حتى يستوعبه العذر وقتا كاملا ليس فيه انقطاع بقدر الوضوء والصلوة، وهذه شرط ثبوته،

لوقت كل فرض: [لا بكل فرض ولا بكل] قال في "الملاح": "وقتا تنفي طهارة صاحب العذر في الوقت إذا لم يحدث حدثا آخر، أما إذا أحدث حدثا آخر فلا يقى، كما إذا سال الدم من أحد، مخروجه فوضأ، ثم سال من البحر الآخر، فعنه الموضوع لأن هذا حدث جديد لم يكن موجودا وقت الطهارة، فأما إذا سال منهما جميعا عوضا ثم انقطع أحدهما فهو على وضوئه ما بقي الوقت. [البحر الرائق: ١/٢٣٢] من الفرائض إلخ: لا يراد به المعصية بل يعنون الذنوب والراجح أن معناها ما دام الوقت باقيا عددا. [الغاية: ١/١٥٩]

بمخرج الوقت: أي يظل وضوءهم بمخرج الوقت فقط، وهو قول أبي حنيفة وعمه، وقال زهر: يظل بالدخول فقط، وقال أبو يوسف: يظل بكل واحد منهما، وثمة الخلاف يظهر في موضعين: أحدهما: إذا توضؤوا بعد طلوع الشمس لهم أن يصلوا به الظهر بعدهما، وبعد أبي يوسف ورفق: ليس لهم ذلك، والثاني: إذا توضؤوا قبل طلوع الشمس انقضض صلاتهم بطلوع الشمس بعدهم، وعد زهر: لا تنقض. [تبيين الحقائق: ١/١٨٢]

ثم إذا يظل غروحه إذا توضؤوا على السبيل أو وجد السبيل بعد الوضوء، أما إذا كان على الانقطاع ولم يل عروج الوقت فلا يظل بالخروج ما لم يحدث حدثا آخر أو يسيل. [البحر الرائق: ١/٤٣٤] ثم نعلم أن مشابهة حدث أصابوا انقاص الطهارة إلى عروج الوقت لو دخول له يسيل على النسيء، وإلا فلا تأثير للخروج والدخول في الانقاص حقيقة، وإنما يظهر الحديث السابق عند، ولهذا لا يجوز لهم أن يحسبوا على الخفين بعد ما خرج الوقت، وكذا لا يجوز لهم البناء إذا خرج الوقت وهم في الصلاة، لأن حوارهما عرف بها في الحدث لطريق لا في الحدث السابق، وبمخرج الوقت بعمر الحدث سابق. [تبيين الحقائق: ١/١٨٢]

فقط: أي لا بأحواله، خلافا لغيره. ولا بكل مهلة، خلافا لأبي يوسف حيث ولا يصير: أي من ابتلى بانهصر الوضوء. والصلوة: أطعمها وهي معبودة بالمعروضة، فلا يرد عليه الوقت المهيكل، كما بين الطلوع والبروز: لأنه ولت الصلاة غير مفروضة، وهي العبد والفضي، فلو استوعبه لا يصير معذورا، وكذا لو تسوعه الانقطاع لا يكون بر،

وهذا أي المذكور من الاستيعاب مطلقا - سواء كان حقيقيا بأن وجد العذر في جميع الوقت، أو حكما بأن ينقطع العذر انقطاعا قليلا لا يسع الصلوة والصلوة شرط، لكونه معذورا بذلك.

وشرط دوامه وجوده في كل وقت بعد ذلك ولو مرة، وشرط ^{مستأ}اقتطاعه ^{ومستأ}وعرضه
صاحبه عن كونه ^{مستأ}عتورا ^{مستأ}خلو وقت كامل عنه.

وشرط دوامه: أي حكم العتورين متى إذا لم يمض عليهم وقت صلاة إلا وانزلت الذي لهم يوجد به أثر نيل،
حتى لا تقطع وقتاً كاملاً خرجوا عن كونهم عتورين. فذلك الاستصحاب الخفي والمكسبي

وحرء الذحاج والبط والإوز، وما ينقض الوضوء بخروجه من بدن الإنسان،
 وأما الخفيفة فكبول الفرس، وكذا بولي ما يؤكل لحسه، وحرء طير لا يؤكل، وعفي
 قدر الثرمهم من المغلظة، وما دون ربع الثوب أو البدن [من الخفيفة]

والإوز بالكسر وتنديد قرنا مرتفل. وما ينقض الوضوء الخ. أي يهدى وينقض الوضوء به يد يخرج من بدن
 الإنسان من الحاسة شظيطة. ويستثنى منه الريح، فإنه طاهر على الصحيح، والمراد بالنقض الحقيقي، ويخرج بحر النوم
 والمغشقة، فأما لا يوجع الطهارة ولا تحاسة فكهما من المعنى، وأما ما لا ينقض كقضي الذي لم يدا له، وما
 لم يس من نحو الدم فظاهر على الصحيح، وقيل يحس للثغرات دون الجامدات. [حاشية الطحطاوي: زيادة: ١٥٥]
 فكبول الفرس وهو: الغنم مبالغته، لكن لما كان في أكل لحمة اختلاف صرح به؛ لئلا يتوهم أنه داخل في
 بولي ما لا يؤكل لحسه عند الإمام، فيكون منقلا، وليس كذلك؛ فإنه محقق عندهما، فظاهر عند محمد عند
 كبول ما يؤكل لحسه. [أصح المراتب مع نصير: ٤٦: ١] بولي ما يؤكل الخ. [من النعم الأهلية والوحشية] عند
 يوهنا، لأن روث الخيل والبعل والخير وحتى طير وبر النعم بمباشرة معاصرة عند الإمام، لعدم تعارض النصير،
 وعندهما جميعا لاختلاف، وهو الأظهر لعدم الترتي، وظهره عند آخر. [مرئي للعلاج: ١٥٦] قال لطحطاوي:
 ما عده كتابي "الشهيداني" [حاشية الطحطاوي: ١٥٦]

وعفي [أي هذا الشارع عن ذلك] مراده من العفر صحة الصلاة بدون برئته لا عدم الكراهة، كما في السراج
 موهاج وغيره. إن كانت الحاسة غير نكرة نكرو اتصالها معها إجماعا، وإن كانت أصل وقد دخل في
 اتصالها، نظر، إن كان في الوقت سنة، فالأصل في النجاسة استقبال الصلاة، وإن كانت نجاسة الحاسة، وإن كان
 بعد الماء وبعد جماعة آخرين في موضع آخر فكل ذلك أيضا؛ ليكون مؤدبا للصلاة للنجاسة بغيره، وإن كان في آخر
 الوقت أو لا يترك الحاسة في موضع آخر ينقض على سلامته ولا يقطعها، والظاهر أن الكراهة تحريرا،
 بتحويلهم رفض الصلاة لأجلها، ولا ترغص لأجل الكراهة نفسها. [أصح المراتب: ٤٥٤/١]

فمن الثرمهم: وفيه تفصيل، فإن احساسة المغلظة إن كانت متعسفة؛ فنحو قدر الثرمهم وربما وهو عشرون ذراعا،
 وإن كانت مائعة، فالنحو مساحة، وهو قدر مفر الكف داخل مقاسل الأصابع كما وصفه القنولي، وهو الصحيح.
 وما دون ربع الثوب: أي عفي ما كان من النجاسات أقل من ربع الثوب المصاب إذا كانت النجاسة مائعة.
 واعظم ألمه احتلوا في كيفية اعتبار الربع على ثلاثة أقوال: قيل: ربع طرف لمساحة نجاسة كالبدن ونكح
 والدخيل إن كان المصاب توباً، وربع المص المصاب كبدن والرجل إن كان ندفاً، وصححه صاحب "الشفعة"
 "المعط" والمختار "السراج". وفي "المختار": وحله القنولي، وقيل: ربع جميع الثوب والبدن، وصححه صاحب
 "المسودة"، وقيل: ربع أدنى ثوب غير أنه الصلاة كالتزير. قال الأقطاع: وهذا أصح ما روي فيه من غيره، -

وعوفي رشاش بول كرووس الإبر، ولو ابتل فراش أو تراب نجسان من عرق نائم أو ببل قدم، وظهر أثر النجاسة في البدن والقدم، تنجس، وإلا فلا، كما لا ينجس ثوب جاف ظاهر لف في ثوب نجس رطب لا ينصرف الرطب لو عصر، ولا ينجس ثوب رطب بنشره على أرض نجسة بآيسة، فتندبت منه، ولا يبرح هبت على نجاسة، فأصابت الثوب: **إلا أن يظهر أثرها فيه؛ ويظهر متنجس**
أشياء من كلاله ورواها النجاسة

• لكنه قاصر على الثوب، ولم يقد حكم البدن، فقد اختلف الصحيح كما ترى، انكر ترجيح الأول بأن اعتوى عليه، ونق في "الفتح" من الأحمدين بأن المرد اعتبر ريع الثوب هو عليه، سواء كان ساتراً للجمع لبدن أو أذن ما يجوز فيه الصلاة، وهو حسن جداً، ولم يبل القول الأول أصلاً، أنسح قرأني: ٤٠٣/١، رد المحتار جلد ١. وعوفي: أي بول الناضج قدر وروس الإبر معصراً للضرورة، وبك ابتل الثوب أطلقته فشم ما إذا أصابه ماء ففكر، فإنه لا ينجس غيبه أيضاً، وأصل بوله وبول غيره، وقد برؤوس الإبر؛ لأنه لو كان مثل رؤوس المسنة منج: **البحر الرائق (محاف وتصرف): ٤٦٦/١** وشاش بالفتح ما ترشش من قدم وادمع ونحوه. ولو ابتل إرج: أي إن نام أحد على فراش نجس أو تراب نجس وصار الفراش أو التراب متلاً من سرفه، فومش أحد على الفراش تنجس أو ارتبب. تنجس وصار الفراش أو التراب متلاً من ببل قدمه، وظهر أثر النجاسة في البدن أو القدم، بحكم نجاسة البدن والقدم، وأعلم أن ظهور أثر نجاسة شرط لكل المسائلين، أي مسألة النائم والمشي، وقد النائم الغافي، فإن الحكم في الاستسقاء كذلك. وإلا فلا: أي وإن لم يظهر أثر نجاسة في البدن أو القدم فلا ينجس كل واحد منهما.

كما لا ينجس إرج: فاعلم أنه إذا لم يظهر في غيب جيل الماء والكتس ما شئت، فلا يخلو: إما أنا يكون كل منهما بحيث لو انصرف قطر، وميتل ينحس لطاهر اتفاقاً، أو لا يكون واحد منهما كذلك، وحينئذ لا ينحس الطاهر اتفاقاً، أو يكون لدى هذه الحالة الطاهر فقط، وهو أمر عقلي لا واقعي، أو النجس فقط، والأصح عند الحلبي فيها أن النجاسة بالطاهر لا تنجس، فإن كان حيث لو انصرف قطر نجس، وإلا لا، ويشترط أن لا يكون لأثر ظاهر في النائم، وأن لا يكون النجس متنجساً بغير نجاسة بل بنجس كما في شرح النية: [حاشية الطحطاوي: ١٥٩] **ويظهر متنجس إرج: أطلق النجس فشم ما إذا كان بدناً أو ثوباً، أو أبداً، والنجاسة فشمت كلاله العين غيباً وغيباً.**

ونحوه بالثَّلَث من نجاسة لها حرْمٌ ولو كانت رطبة، ويظهر السيف ونحوه بالمسح،
 كالمسح على الأرض أو غيره. ^{وعليه ما لا ينجس} ^{منه أو غيره}
 وإذا ذهب أثر النجاسة عن الأرض وجفت جازت الصلاة عليها دون التيمم منها،
 ويظهر ما بها من شجر وكلاء قائم بخلافه، ونظهر نجاسة استحالت عنها كإن
 صارت ملحاً أو احترقت بالنار، ويظهر المني الخاف بفركه عن الثوب والبدن،
 ويظهر الرطب بفسله.

من رطب

فصل [في طهارة جلد الميتة ونحوها]

يظهر جلد الميتة بالدبابة الحقيقية كاقترظ،

ونحوه: ترك به كل حنظل لا يسام به، فخرج بالأذن الحايث إذا كان عليه صند أو ملبوشاً فإنه لا يظهر
 إلا بتفصيله، وخرج بالثوب المتفصل؛ فخرج السام. [مرشدة الطحطاوي بتعريفه: ١٦٣]
 ونحوه: كالمرأة والأرأى المعهونه، وإذا ذهب أثر إيج: قيد بالأرض اختاراً عن الثوب والخصم والبدن
 وغير ذلك، فإنها لا تطهر بالحناف، مطلقاً، وأطلق في الحنابلة، ولم يقيد، بالشمس كما قد افترقوا؛ لأن التقييد
 به مبيح على العادة، وإلا فلا فرق بين الحنافة بالشمس والنار والريح والظل، وفيد بالجفاف؛ لأن النجاسة أو
 كانت رطبة لا تطهر إلا بالصل. وإذا بضعف الأثر شدي هو الحطم والقوق والسرج؛ لأنها لو جفت ودعب أثرها
 بالزوجة، وكان إذا وضع لعمد والرحمة لم يجر الصلاة على مكانها. [أنظر الرائق بتصرفه: ١٥٠١]
 دون التيمم إيج: وإنما لم يجر التيمم منها؛ لأن الصلح علم قبل التيمم طاهراً ومطهراً، والتيمم علم دون
 التوضئة، لم يثبت ما يخالف شرعاً أحدهما أي الطهارة، فهي الأخر على ما علم من زوجه، وإن لم يكن ظهوراً
 لا تيمم به. [البحر الرائق: ٤٤٩] وكان صارت: "الكاف" حذرة وجبت على كونه المنعطف.

ويظهر المني: أثنى مسكة المني؛ فحمل فيه وبهنا، وفي طهارة منها بلفك استلام، وللصحيح أنه لا فرق بين مني
 الرجل ومني المرأة، وأطلق في الثوب فحمل الحسد والتسلي، فيظهر كل منهما بالفرق، ومثل ما إذا كان الثوب حائضاً نذ
 إليه، وبه الحنابلة، ولصحيح أن البطانة تظهر بلفك كالطهارة؛ لأنه من أجزاء المني [البحر الرائق تحذف: ٤٤٧/١]
 بهر كنه: حتى يفتت ولا يصر ماء الأثر جده. جلد الميتة: يدخل في عدم نوله جلد القمل، فيظهر بالديار
 خلافاً لحسد في نوله: إن الصلح نجس العين، وعندهما: هو كسائر السباع. [البحر الرائق تحذف]

وبالحكمة كالشرب والشمس، إلا جلد الخنزير وآدمي، ونظير الذكاة الشرعية جلد غم المأكول دون لحمه على ^{جميع أنواع طيب} ^{وصدق الشمس} أصبح ما يقين به، وكل شيء لا يسري فيه اندم لا يحسن بالموت كالشعر وأريش الجذور والقرن والخافر والعظم ما لم يكن به دسم، والجسم نجس في الصحيح، ونافحة المسك طاهرة كالنفس وأكله حلال، ^{تسمى ماله} ^{انقطع} والزيادة صاهر تصح صلاة متطيب به.

والشمس. قال أبو نصر: سمعت بعض أصحاب أبي حنيفة يقول: إذا ظهر ما ليس له عملت الشمس به حمل الفداغ. [حاشية الطحاوي: ١٦٨] جلد الخنزير. إنما قدم خنزير على آدمي في الذكاة لأن موضع موضع إهارة الكونه في بيان المسام، وتأخير الأدمي في ذلك. نفس. (السراج) الشرعية. سراج ما شبع المحرمي قبله، وأحرم صيدوا، وتارك اسمها بعد. [مرآة الفلاح: ١٦٩] أصبح إلخ. حساب التصحيح في طهارة لحم غير المأكول، وشحمه بالذكاة الشرعية، فلا يحتاج إلى الجلد. [مرآة الفلاح: ١٦٩] وكل شيء إلخ. غمه وهو مخصوص بأجزاء الحيوان على الخسبر. [مرآة الفلاح: ١٦٩] دسم. حركة الوردية من طم أو دسم. نجس في الصحيح. وفيه صاهر، لأنه غصه غير صلب. [مرآة الفلاح: ١٧٠] حلال. يمر على حل كنه، لأنه لا يلزم من طهارة الشيء حل كنه، ككفراة ما ظهر لا قبل كنه. [مرآة الفلاح: ١٧٠] والزيادة. نوع من تصورات يعجب من دابة كالسور

كتاب الصلاة

يشتترط لقصرصيتها ثلاثة أشياء: الإسلام والبلوغ والعقل، وتؤمر بها الأولاد لمسح
 بقصرصيتها من ماء
 سنين، وتصر ب عليها لعشر بيد لا بخشعة.

وأسيبها أوقاتها: وتجب بأولي الوقت وجوبا موسعا، والأوقات خمسة: وقت الصبح
 من طلوع الفجر الصادق إلى قبل طلوع الشمس، ووقت الظهر من زوال الشمس
 إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه أو مثله سوى ظل الأوتواء: واختار الثاني
 الطحاوي، وهو قول الصاحبين، ووقت العصر من انتهاء الزيادة على المثل أو المثلين
 إلى غروب الشمس.

كتاب الصلاة: شروع في مفسر حديث مالك النوبختي لقصرصيتها: علم أنه المصغر موعدا: فرض عيب، وفرض
 كفاية، وفرض اثنين: ما لم يكف واحد زمانه، ولا سقط من المصغر بقاها المصغر، كالإكراه والوجود، وليس كفاية
 ما لم يجمع المسلمين زمانه، وبسقط إقامة المصغر من السابق، كإظهار وسادة احمرار، والصلاة فرض عيب
 فرضيتها بالكتاب [فتح القدير: ١٩٦/١] الإسلام فلا يخرج عن كونه والبلوغ فلا يقتصر على سبي.
 موعدا: أي لا يأنى للأحو من غيره الأول والثاني، وكذلك متأخرات الأذى في الوقت [أخوية لمصطفى: ١٧٤]
 الصبح: متأخر بيان وقت المصغر، والاولى أن يبدأ ببيان وقت الظهر، لأنه أول صلاة تؤم بها حرمي مكة،
 إلا أن وقت المصغر وقت ما يختلف في أوله وآخره [بين الحقائق: ٢١٣/١] الفجر الصادق [أموال المصغر
 الضاهر المستطير لا المصغر] حتى الفجر الثاني صادقا، لأنه صدق من المصغر وبه، وهي الأول كائنا كان
 بقية، ثم يبين، ويدفع التبر، ويعلقه الطحاوي، فتألف [بين الحقائق: ٢١٤/١]

زوال الشمس: إجماع في معرفة الزوال روايت: أصحها أن تعبر حسنة مستوية في أرض مستوية، ويعبر عند
 منجر عليها علامة، فإن كان الظل يقص من العلامة فالشمس في زوال، وإلا كان الظل يميل، وتجاوز الخط عليه
 أكد، والى ذلك امتنع عليه من المصغر والظلال، فهو وقت الزوال، كذا في "المنهاج"، [البحر الرقوة: ١٥١/١]
 على المثل: معناه إذا سار ظل كل شيء، فإنه يخرج وقت الظهر منه من وقت المصغر، وعند هذا إن سار ظل
 كل شيء، مثله من وقت العصر، فعلى هذا يكون الاختلاف في أول وقت العصر وآخر وقت الظهر، وهو
 ظاهر الرواية [مكتوبة: ١٩٦/١]

والغرب منه إلى غروب الشفق الأحمر على المنقح به، والعشاء والوتر منه إلى الصبح،
ولا يقدم الوتر على العشاء للترتيب اللازم، ومن لم يجد وفهما لم يجبا عليه،
ولا يجمع بين فرضين في وقت بعذر إلا في عرفة للحاج بشرط الإمام الأعظم
والإحرام، فيجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم، ويجمع بين المغرب والعشاء بتزادفة،
في وقت صغير

الشفق: أصله أنه انقفاؤا على أن تنتهي وقت المغرب إلى الشفق، ولكن احتلوا في قسم الشفق. فقالا: الشفق هو المحمر، والبه يروى رجوع أبي حنيفة، وقال أبو حنيفة: الشفق هو البياض الذي بعد احمراره، وقت المغرب أربعة عشر أي حقيقة من عدهما، ورجع في البحر قول الإمام. والعشاء: أي ابتداء وقت صلاة العشاء والوتر من غروب الشفق على الاختلاف الذي تقدم إلى غيل طلوع الصبح لصداق: لإجماع خليف. [مرآة الفلاح: ١٧٨] لا يقدم الوتر إجماعاً، فحلفه وهو مفيد بالذکر كما هو مذكور في "أبدانية"، فلو قدم الوتر على العشاء ناسياً لا يبعد الوتر، وكذا لو صلى العشاء بعد طهارة ثم دام غمام وتوصلاً وصلى الوتر، ثم تذكر أنه صلى العشاء بغير طهارة، بعيداً دون الوتر فيها

للترتيب اللازم: أي لا يقدم الوتر على العشاء؛ لوجوب الترتيب اللازم بين العشاء والوتر، وهذا جواب عن سؤال مقدره تقريره: لم لا يجوز تقديمه بعد دعاء وقته؟ أجاب بأنه إما لا يجوز؛ لترتيب، لا يكون الوقت لم يدخل، وهذا على قوله، وعلى فرضها؛ لأنه نية للعشاء، وأمر الحلال يظهر فيما هو قدم الوتر عليها ناسياً أو تذكر أنه صلاها فقط على غير وضوء، لا بعيد، عتده، وعندهما بعيد. [رد المحتار: ٣٦١/١]

ومن لم يجد إجماعاً أي من لم يجد وقت العشاء والوتر بأن كان في بلد يطلع الفجر كما تغرب الشمس، أو قبل أن يفسد شفق ثم يتبين عليه لعدم المساء، وهو الوقت. ولا يجمع إجماعاً: أي لا يجوز الجمع بين فرضين في وقت واحد ولو كان لغرض، إلا في عرفة للحاج، لا لغيره. بشرط أن يصلي الحاج مع الإمام الأعظم -أي السلطان أو نائبه- كلا من الظهر والعصر، بشرط الإجماع بجمع، لا حرفة، حال صلاة كل من الظهر والعصر ولو أحرم بعد الزوال في الصحيح، وصحة الظهر، فلو تبين تساهة العادة، وبعد العصر إن دخل وقت العشاء، نهى نوبة شروءه تعبئة الجميع عند الإجماع، أولاً: عرفة، وثانيها: صلاة الظهر، وثالثها: الإمام أو نائبه، ورابعها: الإجماع بالجمع، واحتراز سنو: في وقت من الجمع بينهما فعلاً بأن صلى كل واحد منهما في وقتها، بأن يصلي الأول في آخر وقتها، والثاني في أول وقتها، فإنه جمع في حق الفعل وإن لم يكن جمعاً في حق الوقت، (مرآة الفلاح، حاشية)

المطهراني، فربما يروى فيجمع إجماعاً، فإذا كان واحد وإمامين. [مرآة الفلاح: ١٨٠]

ويجمع إجماعاً، فإذا كان واحد وإماماً واحداً. [مرآة الفلاح: ١٨٠]

وَمِنْ تَحْرِيزِ الْمَغْرِبِ فِي طَرِيقِ مَرْدَلَةٍ، وَيَسْتَحِبُّ الْإِسْفَارُ بِالْفَجْرِ لِلرَّجَالِ، وَالْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي الصَّيْفِ، وَتَعْجِيلُهُ فِي الشِّتَاءِ إِلَّا فِي يَوْمِ غَيْمٍ، فَيُؤَخَّرُ فِيهِ، وَتَأْخِيرُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَغَيِّرِ الشَّمْسُ، وَتَعْجِيلُهُ فِي يَوْمِ الْغَيْمِ، وَتَعْجِيلُ الْمَغْرِبِ إِلَّا فِي يَوْمِ غَيْمٍ، فَيُؤَخَّرُ فِيهِ، وَتَأْخِيرُ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَتَعْجِيلُهُ فِي الْغَيْمِ، وَتَأْخِيرُ الْوُتْرِ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ لَمَنْ يَتَّقِ بِالْإِسْفَارِ.

فصل

ثَلَاثَةُ أَوْقَاتٍ لَا يَصِحُّ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالْمُؤَاجِزَاتِ الَّتِي كُرِّمَتْ فِي الْأُذُنَةِ قَبْلَ دُخُولِهَا، عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ تَرْتَفِعَ،

وَمِنْ تَحْرِيزِ الْمَغْرِبِ (ج) أَيُّ عَلَيْهِ أَنْ يَصْغُبَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ جَمْعُ تَأْخِيرٍ، فَإِنَّ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ فِي طَرِيقِ مَرْدَلَةٍ لَا تُغَوَّرُ صَلَاتُهُ، وَالتَّغْيِيرُ بِطَرِيقِ الْغَدَاةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَلَّاهُ فِي وَفْئِهَا فِي عَرَمَاتٍ لَا تُغَوَّرُ أَيْضًا، الْإِسْفَارُ (ج) لَا يَزِيدُ أَصْلَ الرُّكُوتِ بَيْنَ الْمَسْتَحِبِّ مِنْهُ (ج) نَحْوِ تَحِيَّتِ بَرٍّ أَوْ حَرَجٍ أَوْ بَيْتٍ، ثُمَّ يَبْعِدُ بَهْلَاةً لَوْ مَسَدًا، أَذَاهُ إِطْلَافُهُ أَوْ الْإِسْفَارُ مَسْتَحِبٌّ مُطْلَقٌ صَافٍ كَانَ أَوْ تَخَاذًا إِلَّا فِي مَرْدَلَةٍ لِلْحَاجِّ، ذَلِكَ لِتَعْطِيسِ لِحْمِ أَفْصَلٍ كَحَرَاهُ مُطْبَقًا وَلَوْ فِي عَيْرِ مَرْدَلَةٍ، لَمَاءَ حَافِلِينَ عَلَى السَّرِّ وَهُمْ فِي الظَّلَامِ أَوْ (ج) أَيْضًا الْعَتَاةُ مَعَ رِيَادَةٍ [٣٩٦/١]

وَالْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ أَيُّ عَدَبِ تَأْخِيرِ الظُّهْرِ فِي رِمَانِ الصَّيْفِ وَجَدَهُ أَنْ يَصِلَ قَبْلَ لُذُلٍ، أَلْفَقَهُ عَتَاةً أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَصِلَ بِجَمَاعَةٍ أَوْ لَا، وَيَبِينُ أَنْ يَكُونَ فِي بِلَادٍ حَارَةٍ أَوْ لَا، وَيَبِينُ أَنْ يَكُونَ فِي شَتَاءٍ أَوْ لَا، (الْبَحْرُ الْمُرَاتِي: ١/٤٨٩) وَتَأْخِيرُ الْعَصْرِ أَيُّ عَدَبِ تَأْخِيرِهِ مَا لَمْ يَغَيِّرِ الشَّمْسُ أَلْفَقَهُ مِثْلُ الصَّيْفِ وَشَتَاءٍ وَأَرَادَ بِالتَّغْيِيرِ أَنْ يَكُونَ الشَّمْسُ خَائِفًا لَا تَحَارُ فِيهَا لَيُؤْتِي عَلَى الصَّحِيحِ، فَإِنْ تَأَخَّرَ مَا يَلِيهِ مَكْرُوهٌ (الْبَحْرُ الْمُرَاتِي: ١/٤٩٠)

ثُلُثُ اللَّيْلِ: أَلْفَقَهُ تَأْخِيرُ الْعِشَاءِ مِثْلُ الصَّيْفِ وَشَتَاءٍ، وَجِيلٌ. سَنَحَبُ تَعْجِيلُ الْعِشَاءِ فِي الصَّيْفِ، نَحْلًا تَنْقُلُ الْخَلْعَةَ، وَأَذَاهُ أَنْ تَأْخُذَ إِلَى عَصْفِ اللَّيْلِ لَيْسَ بِمَسْتَحِبٍّ، وَقَالُوا: إِنَّهُ مَرَجٌ، وَإِلَى مَا عَلَيْهِ مَكْرُوهٌ، وَقِيلَ: إِلَى مَا عَدَ ثَلَاثُ مَكْرُوهٍ. (الْبَحْرُ الْمُرَاتِي: ١/٤٩١) الْوُتْرُ: بِمَكُونِ الْهَاءِ وَفَتْحِ الْوَاوِ وَكَسْرِهَا، عِنْدَ شَفْعِ لَمَنْ يَتَّقِ (ج) أَيُّ عَدَبِ تَأْخِيرِ الْوُتْرِ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ إِنْ كَانَ يَتَّقِي مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ يَنْتَهِي لِيَصِلَ، لِيَكُونَ الْوُتْرُ حِمَاً لِقَبْلِ اللَّيْلِ كُلِّهِ، فَإِنَّ لَمَنْ يَتَّقِ مَا لَيْسَ بِهِ الْوُتْرُ قَبْلَ الْوُتْرِ (أَيْضًا الْمُرَاتِي: ١/٤٩٢) فَصَلِّ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُومَةِ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا تَنْهَى كَسَالُ الْعَوَامِ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَفَتْحُ الظُّهْرِ، لِأَنَّهُمْ قَدْ يَتْرَكُونَهَا بِالرَّفَا، وَالْمَصْحُوحَةُ عَلَى نَوَافِ عَتَاهِ أَوَّلَى مِنْ فَرْكِهِ. [مَرْفُوعِي الْعِلَاح: ١/٤٨٦]

أَنْ تَرْتَفِعَ: عِنْدَ لَا تَحَارُ الْحَرْفُ فِي الْعَوْدِ وَهُوَ الصَّحِيحُ. [حَاشِيَةُ الطَّحْطَاوِي: ١/٤٨٦]

وعند استوائها إلى أن تزول، وعند اصفرارها إلى أن تقرب، ويصح أداء ما وجب فيها مع الكراهة كجنازة حضرت، وسجدة آية ثلثت فيها، كما صح عصر اليوم في طاهر مرويها عند الغروب مع الكراهة، والأوقات الثلاثة يكره فيها النافلة كراهة تحريم، ولو كان ما سبب كالغدير وركعتي الطواف، ويكره التفل بعد طلوع الفجر بأكثر من سنته، وبعد صلاته: وبعد صلاة العصر، وقبل صلاة المغرب، وعند خروج الخطيب في صلاة الجمعة أي يوم حتى يفرغ من الصلاة.....

استوائها: التعريف قول من المعير بوقد الزوال، لأن وقت الزوال لا تكرر فيه الصلاة بجملة. [إرد: غدير: ٢٧٧/١] أن تزول: أي يميل إلى جهة الغرب. [إرفقي الفلاح: ١٨٦] وعند اصفرارها: بحيث يقدر اللون على مفاسدها. [إرفقي الفلاح: ١٨٦] كما صح عصر اليوم. أي في آخر رحل صلاة عصر حتى تحمرت الشمس، ثم قام بإدائها يصبح، لأنه إن فات عصر يوم السبت مثلاً، ثم قام قضائها يوم الأحد عند اصفرار الشمس لا تصح؛ لأنها ليست بعصر اليوم، بل عصر أمس. كالغدير. أطلقه وهو مقيد بما إذا تدبراً مطلقاً، ولم يقيد بإيقاعه في وقت من الأوقات الثلاثة المذكورة، وأما إذا تدبر ما يضي وقت انقلاعه مثلاً، فلا يكره.

وركعتي الطواف: وركعتي نحر، ونحو المسجدة. [إرفقي الفلاح: ١٨٨] ويكره التفل إلى أي يكره التفل بعد طلوع الفجر بأكثر من ستة قصود، فبأنه يكره قضاءه لما في "قطعه ية" ولو شرع في منطوق قبل طلوع الفجر، فلما صلى ركعة طبع الفجر، قل: يصح الصلاة، وقبل: ينسأ، والأصح أنه ينسأ، ولا تورب عن سنة تنصر على الأصح، ولو انصر انصر، وقال: "يكره التفل بعد طلوع الفجر بأكثر من سنة، وبعد صلاة العصر" لأخذه عن مطولين [البحر الرائق: ١٠٠] وبعد صلاة العصر: أي يكره التفل بعد صلاة فرض العصر، أضفه متصل بـ إذا تعمرت الشمس أو لا.

وعند خروج الخطيب: قال العلامة الشيرازي، وأما ما يعنه المؤيدون حال الخطبة من الترميز عن الصحابة عند ذكر أسمائهم، ومن الدعاء للصلاة عند ذكره، كل ذلك بأصوات مرتفعة كما هو معتد في بعض صلاة كلمة الروم، وما هو معتاد عندنا أيضاً من صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع تعظيم الغروب والتسليم بذكره اتفاقاً، أطلق "خطيب" على سبعة الحنفية، والشافعية، والمالكية، والحنابلة، والشيعة، والأشعرية، وقوله "من الصلاة" مخرج على سبيل الاستعارة، لأن المصنف قصد أحكام صلاة الجمعة، وإلا فالتفل بعد الخطبة يكرهه إن كان بعدها صلاة، وإلا بعد فروع الخطيب من الجمعة.

وعند الإقامة إلا سنة الفجر، وقبل العيد ولو في المنزل، وبعده في المسجد، وبين
 لكل يوم ومائة
 أي إذا كان فيه
 اجتماع في عرفة ومزدلفة، وعند ضيق وقت المكتوبة، وهذا لغة الأخشين، وحضور
 أي الحضر بأحد
 طعام تنوفه نفسه، وما يشغل البال، ويحل باختياره.
 في الصلاة

سنة الفجر: بشرط الأمن عن موت الجماعة. وقبل العيد: أي بكرة نسر قبل صلاة العيد ولو فعل في
 المنزل، وكذا بعد العيد في صلاة العيد لا في المنزل في اختيار المذهب. [إراقي الفلاح: ١٩٠]
 وهذا لغة الأخشين. أي وبكرة العمل كأنه مرض حال مناعة أحد الأخشين: لبوا، والمناظرة، وكذا الرشح.
 [إراقي فلاح: ١٩١] وما يشغل البال: أي عن استحضار منظمة الله تعالى

باب الأذان

[حكم الأذان والإقامة]

سَنَ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ سُنَّةً مُؤَكَّدَةً لِلْفَرَائِضِ، وَلَوْ بِمَنْفَرَدٍ أَدَاءً أَوْ قَضَاءً، سَفَرًا أَوْ حَضَرًا لِلرِّجَالِ؛ وَكِبَرًا لِلنِّسَاءِ، وَيَكْبَرُ فِي أَوَّلِهِ أَرْبَعًا، وَيُنْتِهِ نَكِيرًا آخِرَهُ كِنَافِي أَنْفَاطِهِ، وَلَا تُرْجِعُ فِي الشَّهَادَتَيْنِ، وَالْإِقَامَةُ مَطْلَةٌ، وَيَزِيدُ بَعْدَ فَلَاحِ الْفَجْرِ: "الصَّلَاةُ حَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ" مَرَّتَيْنِ، وَبَعْدَ فَلَاحِ الْإِقَامَةِ: "لَقَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ" مَرَّتَيْنِ؛ وَيَتِمُّهُنَّ فِي الْأَذَانِ وَيُسْرَعُ فِي الْإِقَامَةِ، وَلَا يَجْزِي بِالْفَرَسِيَّةِ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ أَذَانَ فِي الْأَظْهَرِ، لَا يَجْزِي بِالْمَعْلُومِ، وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَدِّي صَاحِلًا، عَالِمًا بِالسُّنَّةِ وَأَوْقَاتِ الصَّلَاةِ، وَعَلَى رُصُوعٍ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَاكِبًا، وَأَنْ يَجْعَلَ يَصْبِيحُهُ فِي أُذُنَيْهِ، وَأَنْ يَحُولَ بِوَجْهِهِ بَيْنَهُ وَبِالصَّلَاةِ وَسَائِرِ مَاغْلَاغٍ،

باب الْأَذَانَ: مَا كَانَ الْوَقْتُ سَبَّحًا كَمَا مَرَّ قَبْلَهُ، وَذَكَرَ الْأَذَانَ بَعْدَهُ، لِأَنَّهُ بِإِعْلَامِ مَا جُوعَ [أَرَادَ الْفَتْحُ: ٣٨٣/١] سَنَ الْأَذَانَ أَيَّ سَنَ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ لِمَطْلُوتِ الْحَمْسِ، وَالْجَمْعُ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ قُرْبَةً قَرِيبَةً مِنَ الْوَأَحَبِّ حَتَّى أُلْطَقَ بِمَصْنَعِهِمْ عَلَيْهِ الْوُجُوبُ، وَخَرَجَ بِالْفَرَضِ مَا عَدَاهُ، فَلَا أَذَانَ لِلنُّزُلِ، وَلَا لِلتَّيْدِ، وَلَا لِلْحَتْرِ، وَلَا لِلتَّكْسُوفِ، وَالْإِسْقَافِ، وَالْمَرْوِجِ، وَالسَّيْرِ، أَنْفَاطُهُ فُشِّلَ بِهِ إِذَا سَنِيَ مَعْرَدًا، أَوْ مَعَ جَمَاعَةٍ، وَمَا يُدَا مَعْلَى فِي حَضَرٍ أَوْ فِي غَلَاةٍ [الطَّحْطَاحِيُّ: ٤٠٦/١]

وَلَا تُرْجِعُ رَجٌّ: أَيَّ لَيْسَ بِهِ تَرْجِيْعٌ، وَصُورَةُ التَّرْجِيْعِ: أَنْ تَأْتِيَ بِالشَّهَادَتَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَحْفَظَةً، ثُمَّ يَرْجِعُ بَعْدَ قَوْلِهِ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ: "شَهِدَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ عَمَّا إِلَى قَوْلِهِ: "شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"، فَتُكْرَرُ الشَّهَادَتَانِ، فَهَذَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّهَادَتَيْنِ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ، مَرَّتَيْنِ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْفَاءِ، وَمَرَّتَيْنِ عَلَى سَبِيلِ الْجَهْرِ، [فَتْكَافَةُ: ١١٠/١] وَالْإِقَامَةُ مَطْلَةٌ: أَيُّ الْإِقَامَةُ مِثْلُ الْأَذَانِ حَتَّى، وَمَعْنَى: وَضَعَهُ إِلَّا مَا سَنَى، وَالْمَحْضَاةُ: رِمَاةٌ، وَلَا حِلَّ وَلَا تَرْجِيْعَ فِيهَا، [حَاشِيَةُ الضُّطْرَبِيِّ: ١٦٦] وَيَتِمُّهُنَّ وَحْتَهُ أَنْ يَفْعَلَ بِنِ كَلِمَتِي الْأَذَانِ سَكَنَةً تَسْمَعُ الْإِقَامَةَ بِخِلَافِ الْإِقَامَةِ، وَهَذِهِ السَّكَنَةُ بَعْدَ كُلِّ مَكْبُورٍ لَا يَتِمُّهَا.

ويستدير في صومعته، ويفصل بين الأذان والإقامة بندر ما يحضر المأذنون للصلاة مع مراعاة الوقت المستحب، وفي المغرب يسكتة قدر قراءة ثلاث آيات فصار أو ثلاث عطرات، ويثوب كقولہ بعد الأذان: "الصلاة الصلاة" يا مصلين! ويكره التلحين، وإقامة المحدث، وأذانه،

ويستدير (ج) هذا إن لم يكن مع ثلث غنم ما كانت الصلوة منسقة، يستدير وريح رأسه منها ليخص المقصود، وأما إذا أمكن فلا يستدير. [نيل المقاتل: ٢٥٥/١] والصلوة: الغارة، وهي في الأصل منبذ الرعب. [نيل المقاتل: ٥١٣/١] ويفصل بين الأذان (ج) لا خلاف أن وصل الأذان بالإقامة مكره؛ لأن المقصود بالأذان إعلام الناس بحلول الوقت، فإتمام الصلاة مغلطاة، ويحضر المسجد لإقامة الصلاة، وبالوصل يعني هذا المقصود؛ فإن كانت الصلاة ما يطرح عليها سترها كان أو مستحبا بعض يسهل بالصلاة لقوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا" فإنه ثلاثاً، وعن أبي ثعلبة: "من لم يصل بينهما صلاة تصعبه الحضور للصلاة".

وأما إذا كان في ثوب هذه الغنم، مما أن الفصل لابد منه به أيضاً، فكيف الحضور في مقدار، عند أبي حنيفة: "يستحب أن يصل بينهما سكتة فائداً مغفل ما يشكر به من راحة ثلاث آيات فصل، أو أية طويلة"، في رواية عنه: مغفل ما يحضر ثلاث حصوات، ثم يقيم. وعندما يصل بينهما غنمة جيفة، مقدار الحسب بن الخطيب: [فتاوى: ٢٦٥/١]

مع مراعاة (ج) أنه لا بد من التاخير عن الوقت المستحب للذكر مطلقاً. [حاشية الخطيب: ١٩٨/١] ويثوب: التلويح: الدعاء إلى الإعلام بعد إعلام، ورواه بعد الأذان على الصحيح، وعنه في رواية الحسن بن علي بن حكيم بعد الأذان قدر عشرين آية، ثم يثوب، ثم يسكت كذلك، ثم يقيم، وهو نوعان: فدية، وحادث، فالأول: "صلاة خير من النوم" وكان بعد الأذان، إلا أن غنم الكوفة الخشوة بالأذان؛ والثاني: أخذت غنم الكوفة بين الأذان والإقامة "حي على الصلاة" مرتين، "حي على الفلاح" مرتين، وأطلق في التلويح "فأدأه ليس له نطق بخصه، بل يثوب كل به على ما عارفوه، إما بالصحيح، أو بقوله: "الصلاة الصلاة" أو قامت قامت، وقامه أنه لا يخص صلاة، بل هو في سائر الصلوات، وهو احتياط السامع من الزيادة على الصلاة، وأما يقومون عند مزاج الأذان، وبعد التلويح هو مكره في غير المدبر، وهو قول الجمهور. [نيل المقاتل: ٥١٦/١]

التلحين: سره من ثلاث بالتلحين ثبت يؤدونه إلى غنم كسنته، وقد سرحو بأنه لا تخل فيه، وأنحى الصوت لا بأس به من غير تدبير. [نيل المقاتل: ٥٠٨/١] وأذانه: أعلم أن في كرامة أن تغدو، وبين: لما الأولى هي أن أدرك المحدث لا يكره، وهو ظاهر الرواية، قال في "نيل المقاتل" [٥٢٢/١] وهو الصحيح، وثاني: أنه مكره، قال في "مرآة الفلاح" [١٩٩]: "وأنعت هذه الرواية الواقعة بصر المحدث، وهو قوله: "لا يؤذن إلا بعد من روله الزهري في "شرح الكسبي" [٢٤٩/١] وإن صحح عدم كرامة أدن المحدث.

وقال: "صدقت وبررت"، أو "ما شاء الله" عند قول المؤذن: "الصلاة خير من النوم"، ثم دعا بالوسيلة، فيقول: اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمد الوسيلة والفضيلة، وابعدنهما عما عدا الذي وعدته.

وقال صدق إنا أي وفي أذان الصلوة الذي يجب أن يؤذن: "صدقت وبررت"، أو يقول: "ما شاء الله" وما لم يبدأ لم يكن. عند قول المؤذن: "الصلاة خير من النوم" فاحتيا بما يشبه لاستهزاء من الوسيلة: أي كل واحد من المؤذن والمستمع. (الزمعي تصريف الوسيلة هي قصداً وتجمع محو وسائر وسائل، على كل أمر يكون مؤثراً لأمر، لينبغي، وحقيقة الوسيلة إلى الله عز وجل من جهة وسيلة الأعم والأبواب، وتكون مكرمة المحرمية فهي كالمكرمة فلا الراتب، وحاصله. أنه فعل الأمور واختلاف الجهات، والمعاد هنا من رتبة الأذان في طاعة، وهو عاز من إطلاق النسب على المصنف [حاشية المطبوعات: ٢-٥] والفضيلة هي حصة الرئاسة على حذر الخطأ، أو مكرمة أخرى، أو نصر توميله. قال الخطابي في "مقاسد الحسنة" ورواية "الفرج الربيع" كما يبعث من لا حجة له بالنسبة لأصل ما في الدخول، وأما في المساهة في الترخيع الشفاء، [حاشية المطبوعات: ٢-٥]

باب شروط الصلاة وأركانها

لا بد لصحة الصلاة من سبعة وعشرين شيئاً: الطهارة من الحدث، وطهارة الجسد، طهارة الثوب، والمكان من نجس غير معفو عنه حتى موضع القدمين، واليدين، والركبتين، والجبهة على الأصح، وستر العورة، ولا يضر نظرها من جيبه.....
لكنه خلاف الأدب

شروط. جمع شرط مسكون مراد، وهو ثلاثة أنواع: عقلي كالتقويم للتحار، وشرعي كالطهارة للصلاة، وجعلي كالسجود لغيره الطلاق. [حاشية الخططاوي: ٢٠٦] وهو في الشريعة ما يتوقف على وجوده لشيء، وهو خارج عن ماهيته. والأصل كان جمع ركن وهو في اللغة: الجانب الأثني، وفي الاصطلاح: الجزء الذي تتركب الماهية منه ومن غيره. [إرفقي الفلاح: ٢٠٦]

لعلم أن الشروط من حيث هي أربعة أقسام: (١) شرط تعداد لا غير كالتيمم، والتحرية، والوقت، والحطية للصحة. (٢) وشرط اعتقاد ونحوه كالطهارة، وستر العورة، واستقبال القبلة. (٣) وشرط مقام لا غير أي ما يشترط وجوده داخل الصلاة، وهو بوعان أيضاً: وحودي، وعدسي، فالوجودي كالقراءة، عيفاً وإن كلفت ركناً إلا أنها ركن في نفسها شرط لغيرها لوجودها في كل الأركان تقديم، ولهذا لم يجر استعلاف الأبي ولو بعد أدائه فرض القراءة كما في "الدر"، والقسمي كعدم تقدم القندي على إتمامه وعدم عداؤه منتهاة في صلاة مشتركة، وعدم تذكر صاحب الترتيب فائتة. (٤) والقسم الرابع: شرط خروج، وهو الفعلة الأخيرة. [حاشية الخططاوي: ٢٠٧]

سبعة وعشرين: لا يحصر فيها، ومن انحصر على ذكر الشروط السبعة الخارجة عن الصلاة، وعلى التمه الأركان الثلاثة فيها أفراد التعميم. ولا يقتضي تحتاج إلى ما ذكرناه برهانه، فأردنا به ما يليه الحاشية من شرط صحة الشروع، والوقوف على صحتها، وكلها فخر، وعبر بلفظ الشيء الصادق بالشرط والركن. [إرفقي الفلاح: ٢٠٦] والمكان: أي موضع قدميه لو اجدهما إنه مع الأخرى. [الدر المختار: ٢٠٣/١]

واليدين: أي ومن الشروط طهارة موضع اليدين والركبتين على الصحيح، واحتاره الفقهاء أبو حنيفة، وأنكر ما قيل من عدم اقتراض طهارة موضعهما. [إرفقي الفلاح: ٢٠٩] على الأصح: وفي رواية عن الإمام لا يشترط طهارة موضع السجود، أي ما على رواية حواص الاقتصار على الألف في السجود، فلا يشترط طهارة موضع الألف، لأنه أقل من القدم. [إرد المحتار: ٢٠٣/١] وستر العورة: أي طهارة موضعها، لأن الستر مشتمل على حتى إقف، وحتى إقباد حتى لو صلى في بيت مظلم عرياناً وله ثوب طاهر لا يجوز إجماعاً، لأن الستر مشتمل على حتى إقف، وحتى إقباد وإن كان مراعى في الجملة سبب اعتبار، عنهم فحق الله تعالى ليس كذلك، فإن قيل: الستر لا يجب عن الله تعالى لأنه سبحانه يرى المستور كما يرى المكشوف. أجيب بأنه يرى المكشوف تاركاً للأدب والمسنون عتاداً، وهذا الأدب واجب مراعاة عند القدرة عليه. [المحرر الرقيق: ٥٣/١]

وأشرف دليله، واستقبال القبلة، فالملكى ^{المبني} المشاهد فرضه إحسان عينها، ولغير المشاهد جهتها ^{بصفة} ولو عكسة، على الصحيح؛ والوقت، واعتقاد دخوله، والنية، والتحريمه...

واستقبال القبلة: يعني من شروطها استقبال القبلة عند الصلوة. [الشعر الرافق: ٥٥١/١] جهتها: أي صدر المشاهد فرضه إحسانه جهة القبلة، وهو الخائب الذي يدا توجسه إليه الشخص يكون مسائلاً للكمية أو لمكانها، إما اعتقاداً بمعنى أنه لا يفرق بين خط من لقاء وجهه على رؤيته قائمه بين الألف يكون داراً على الكمية أو هواتها، وإما تخريفاً بمعنى أن يكون ذلك معروفاً عن كميته أو هواتها تخريفاً لا تزول به المقامة بالكلية بأن بقي شيء من صحيح توجه مسائلاً لها، لأن المقامة إذا وقعت في مسافة بعيدة لا تزول عما تزول به من الاختلاف لو كانت في مسافة قريبة، وتفاوت ذلك بحسب تفاوت البعد. وتعني المسائلات مع اتصال مناسب لثلاث أبعاد، فهو فرض متلاً مطاً من لقاء وجه المستقل للكمية على التحقيق في بعض الدلائل، وخط آخر ينظمه على زاويتين قائمتين من جانب بمن المستقل وشماله لا تزول قلت لذلك بالانتماء إلى البين والتمسك على ذلك الخط بمراسم كثيرة. [البحر الرافق: ٥٥٢/١]

على الصحيح: ومعنيهم أطلقوا الملكى، ففصل من كان عذبتها ومن لم يكن، حتى لو صلى ملكى في بيت بني أم يصلح بحيث لو أزيلت الممرات يقع استدلاله على شرط للكمية، ثلاث الأواني فإنه لو أزيلت الموانع لا يشترط أن يقع استدلاله على عيون الكمية لا عماله، كذا في الكافي، وهو ضعيف. [الشعر الرافق: ٥٥٦/١] والوقت: قد يؤيد ذكر الوقت في باب شروط الصلاة في عذبة من استنبطت كـ "الحدودي" والمختار، والحدود: أو أكثر من يبلغم الأوقات، ولا أعلم من عدم ذكرهم له إلا، كذا، تصدق بأنه سبب للاختلاف، وظرف للحدوث، وبشرط تلوجوت كما هو مقرر في محله. [أراقي الصلاح: ٢١٥]

واعتقاد دخوله: أي بشرط اعتقاد دخول الوقت، حتى لو صلى وجهه أو الوقت، لم يدخل فظهر أنه كذا، فدخل لا تحريمه، لأنه لما حكم بفساد صلاته بناء على دليل شرعي وهو تحريمه، لا يقف حاله إذا ظهر خلافه، وعما عليه في ديه. [مرقي الصلاح: ١٦٥] والنية: هي في الشرع: قصد الطاعة والتقرب إلى الله تعالى في إيجاد فعل كما في التلويح، وهو يتم فعل الملوامح سواء كان: بجزء أو كلاً [حاشية الطحطاوي: ١١٥]

والتحريمه: أعلم أهم اختلاف أهل هي شرط أو لا، كما في بعض الكتب أنها ليست ركن صلاحاً لعدم، فإنه يقول ماركيبه: لأنها داخل مروض في قيام، مكاتب ركناً كالتلويح، ونظيره أثر الشرة فيما إذا كان حداً للحاجة منعاً فالتأخر عند مراعاة مهارة أو كان معروفاً عن القبلة فاستقبلها، أو مكثوب، العورة فسترها بعمل يسهل، أو شرع في التكبيرة قبل ظهور الزوال، ثم ظهر عند الفراغ، فعندما خور صلاته بوجود الأركان المستحقة للشروط، وعدم الصلوة حالاً بالإجماع

ثم اعلم أن لصيغة التحريمه خمسة عشر شرطاً ذكر الشيخ منها سبعة، وهي أن تكون التحريمه دلاً فاصلاً، والإتيان بالتحريمه قائماً، وإعده تأخير النية عن التحريمه، والتمسك بالتحريمه بحسب يسبح نفسه، ووجه النابعة مع نية أصل -

المقتدي، وتعين الفرض، وتعين الواجب، ولا يشترط التحسين في النقل، والقيام
في غير النقل، والقراءة ولو آية في ركعتي الفرض وكل النقل المأمور، ولم يعين شيء
من القرآن نصحة لصلاته، ولا بفعله المنعوم به باسمه ويصحب، وإن قرأ كره خيراً،

فليقتدي: أي ينبغي أن يلتزم به الجماعة فتمثل الحقيقة، لكن في "المعبر" أن الإمام فاضل حين أنموذجاً في
 ولا يجوز الاعتقاد بالإمام فإنه يجوز أن اجتمعوا فيكون إلا مع الإمام، وهذا هو معنى الإمام ليس بشرط في صحة
 الاعتقاد، بل هو معنى الإمام وهو يعلم أن الإمام هو الذي يجب أن يكون الإمام، لا أن يكون الإمام فإذا عو
 عدهم فيه لا يصح، لأن المعنى لما يرى، وقتئذ "فليقتدي" لأن الإمام بشر في صحة اعتقاد الجماعة به فيه
 الإمام، لأن المعنى في حق منسب، ألا يرى أنه لو حصل أن لا يؤمن أحدًا فضلي وموحي أن لا يؤمن أحدًا فضلي
 حجة جديدة لم يثبت، لأن شرطه استأنس أن يقصد الإمامه ولم يوجد (المعبر المرقوم: ١٤٠٤)

[illegible]

في النفل. أفراد النفل ما بعد النسب. فمثل من أحمر نفل. وكذا المربوب عند عامة الصناع. وهو النفل،
الاحتياطي المبيع، على مرأى من نفلها ما لم يرد أو لا يرد.

والقديم: ربح: أفلته وهو مبيعاً عن رد قدر عاليه. وعلى التوكل: وسعوا. وما يكون بغيانه شرط صفة صلاته
ولا غيره بغيره: فلو غلب عليه القيام أو قدر غيره. وعلى السجود: لا يردده، لكنه يتم في الثانية من الإتمام
باعتدال أو فاعداً: كما لو كان معه خارج يسير في السجود، فله يخرج كذلك. ولو كان حيث لم يتم سلس يردده.
فأما ما يختلف من العبادة مع بعض المصالح: أو يخرج عن الغرض حال القيام وفي السجود لا يحصل شيء من
ذلك يذهب الفعوى. وكذا إن كان تحت لحيه على الإتمام. وقال: لا [سجدة واحدة] (١٢٤)
حد القيام أن يكون تحت إذا مده لا يبارك فيه [منه] (١٢٥)

[illegible]

والركوع والسجود على ما يجد حجمه وتستقر عليه جبهته ولو على كفه أو طرفه ^{أي شانه} نوبه إن ظهر محل وضعه وسجد وجوبا بما صلب من أنفه وجبهته، ولا يصح ^{تكرار المطلوب} الإقتصار على الأنف إلا من عثر بالجبهة، وعدم ارتفاع محل السجود عن موضع القدمين بأكثر من نصف ذراع، وإن زاد على نصف ذراع لم يجز السجود إلا لرحمة ^{والارتفاع أقل من نصف} سجد فيها على ظهر مصل صلاته، ووضع اليدين والركبتين في الصحيح، ووضع شيء من أصابع الرجلين حذو السجود على الأرض، ولا يكفي وضع ظاهر القدم، وتقدم الركوع على السجود، والرفع من السجود إلى قرب القعود.....

والركوع. وهو الانحناء بالظهر والرأس جميعاً، وكذا به تسوية الرأس للعجز. [إمامي الفلاح: ٢٢٨] والسجود. سجدة إما لتعقل موضع لمسه لا الأنف وحده مع وضع إحدى اليدين وأحدى الركبتين وشيء من أطراف أصابع إحدى القدمين على صغر من الأرض، وإلا فلا وجود لها، ومع ذلك اشتمل نصح على الاعتناء بذكره، وقيل لسجود وثباته بالرجب فيه، وتحقيق موضع جميع اليدين والركبتين والقدمين وأصابع الأنف. [إمامي الفلاح: ٢٢٩، ٢٣١] على ما يجد الخ: أي حيث لم يلق لا يتصل رأسه بالذراع كما كان حال الموضع، فلا يصح السجود على القصب والطح وقطن والأرز والدرّة، إلا إذا وجد الخشب. [إمامي الفلاح: حديث المخطوط: ٢٣١] ولو على كفه. أي وضع السجود لو كان على كفه أي الساجد في الصحيح، أو كان السجود على طرف نوبه أي الساجد، ويكره بغير عذر. [إمامي الفلاح: ٢٣١] على ظهر مصل فيه بقبض: أي إذا كان السجود على مصل، فإن انتهى كلامهما أو أحدهما كان لم يكره ذلك السجود عليه مصلباً أو كان في صلاة أخرى، لا يصح السجود. ووضع: وضع إحدى اليدين، وإحدى الركبتين. [إمامي الفلاح: ٢٣٢]

وشبه الركوع الخ: أي وبشروط لمسة الركوع والسجود فنه الركوع على السجود. [إمامي الفلاح: ٢٣٢] ومقتضاه: أنه إذا ركع قبل أن يقرأ أو سجد قبل أن يركع سجدت، وإن كانا في وقت واحد، وفيه من سجود السجود. لوقوع ركع عن ركع سجد للشهر، وهذا يقتضي إيجاب رعاية الترتيب فوق ترتيبه، وبما يقتضيه وأجاب صاحب "جامع الأصول" العلامة ابن قاضي حارث في "شرح التنبيهات" بأن معنى فرضه الترتيب توقف صحة الثاني على وقوع الأول، متى توركع بعد السجود لا يكون السجود معتداً به، فبمره إعادته، ومعنى وجوبه: أن الإحلال به لا يمسح الصلاة بغير أعاده. [حاشية المخطوط: ٢٣٣]

على الأصح، والمرد إلى السجود والقعود الأخير فليس التشهد، وتأخير عن الأركان، وأداؤها مستيقظاً، ومعرفة كعبة الصلاة وما فيها من الخصال المفروضة على وجه غيرها من الخصال المستنونة، أو اعتقاد أنها فرض، حتى لا يتفل بمفروض، والأركان من المذكورات أربعة: القيام، والقراءة، والركوع، والسجود، وقيل: لقعود الأخير مقام التشهد، وباقياها مترابط، بعضها شرط لصحة الشروع في الصلاة، وهو ما كان خارجها، وغيره شرط لدوام صحتها.

على الأصح، وذكر بعض المتأخرين أنه إذا راى جهة من الأرض، ثم أعادها سائت، ولم يسجد، لم يصح. [إمامي الملاح: ٢٢٣] مستيقظاً: إذا أتى أو قام أو سجد قائماً بعد ذلك، وإن طأ منه لواء صح ما صله منه، وفي القدم الأخيرة خلاف، قال في "منه انفسى": إذا لم يعدد بطلت، وفي "مناجى عتايى": يعتد به قائماً، لأنها ليس ركعة. وبما معنى الاسم لا بدلتها اليوم، قسم: وهو قرعة الاختلاف في شرطها، وكتبه [إمامي الملاح: ٢٢٤]

ومعرفة كعبة الخ: أي بشرط صحة أداء المفروض إما بمعرفة كعبته، أي صفة الصلاة، وذلك تعرفه حقيقة لما بهما في من صلاة الصلاة "أي الخصال" أي الصفات الشرعية، أي كونها فرضاً بحيث لا يمتنع ركعتين فيفجر بأربع الظهر، وهكذا باقي الصلوات المفروضة فيكون ذلك على وجه غيرها من الخصال أي الصفات المستوية كالسجود وغيره، وبغيره بمعنى ما قبل الظهر وما بعده، وهكذا، وليس تركه ولا الخطأ أو غير ما انتقلت عنه صلاة الملاح من الفرض مفسدة، مثل اعتقاد وجوبه وسببه أو نحوه، أو اعتقاد انفساني "أي أن ذلك صفات التي يعطى كتباً فرضاً" كاعتقاده أن لأربع في الفجر فرض، وبطلت كل ركعتين بأربعها وبأربع ثلاث، ثم كعد في المغرب معدداً خمسة خمد. [إمامي الملاح: ٢٢٥]

حتى لا ينهل الخ: معنى هذا التفرع أن إذا حكم صحة امرئ في هذه الصورة، لأنه نوى الفرض، سقط عنه، ولا يكون غفلاً، بل نفس ما دام وبه قوة فهداً، ذكر الشيخ بأن ذلك الفرض. [حاشية الفاضل: ٢٢٦] ما كان خارجها، وهو التطاهرة من الحدث وأحدث، وسر العورة، واستقبال القبلة، والوفاء، واليعة، والتحرية [إمامي الملاح: ٢٢٦] وعيونه، كيقاع القراءة في القيام، وركوب الركوع بعد، والسجود بعده، والاستيقاظ [حاشية السمعاني: ٢٢٧]

فصل [في متعلقات الشروط وفروعها]

يجوز لأصلاة على لبد وجهه الأعلى ظاهر والأسفل نجس، وعلى ثوب طاهر وبطائه ^{البدن من ثاقبه} نجسة إذا كان غير مضروب، وعلى طرف طاهر وإن تحرك الطرف النجس بحركته على الصحيح، ولو فنجس أحد طرفي عمامته فالتقاءه وأبقى الظاهر على رأسه ولم يتحرك النجس بحركته جازت صلاته، وإن تحرك لا تجوز، **وفاقده ما يزيل به النجاسة يصلّي معها، ولا بإعادة عليه، ولا على فاقده ما يستر عورته ولو حريراً أو حشيشاً أو طيناً، ...** ^{أو من غير ذلك} **أي ولا بإعادة** ^{أي لا يردن تنم}

لبد. أراد به كل ما كان له حرماً غليظ يصلح للنسب مضمين كحجر ولبة وبساط. [حاشية المطحطاوي: ٢٢٧] نجس: أطلقه فتشمل ما إذا كان النجس نجاسة مائعة أو غير مائعة، أما إذا كانت النجاسة غير مائعة فطاهر، وأما إذا كانت مائعة فلائنه للنجاسة ككتوبير. مضروب: المراد بالمضرب ما كان حوائه مبطلة ووسطه محيطاً مضروباً. [حاشية المطحطاوي: ٢٢٧]

على الصحيح: قال في "المحرر": ولو صبر على بساط وعلى طرف منه نجاسة، فالأصح أنه يجوز كيلاً كان أو صغيراً؛ لأنه بمنزلة الأرض، فلا يصح استعماله للنجاسة، وهو بالطريق الأول؛ لأن نجاسة إذا كانت لا تمنع من وضع الركبتين وطباين فيها أولى. وفي "المخلاصة": ونوبس بساطاً رقيقاً على الموضع النجس وصلّى عليه، إن كان بساط محال يصلح سائراً للمعونة بأنه لا يصعب ما تحته يجوز الصلاة، وإن كانت رطبة فالنهي عليها ثوباً وصلّى، إن كان ثوباً يمكن أن يجعل من حرمة ثوباً يجوز عند محمد بقائه، وإن كان لا يمكن لا يجوز، وكذا ما أئني عليها لبداً فصلّى عليه بجوز. وما انقول: لا يجوز حين ينقي عليه هذا الطرف للطرف الآخر فبعد محزنة ثوبه، وإن كانت النجاسة نجسة جازت، فهي إذا كان يصلح سائراً. [المحرر الرافق: ١/٥٩٦] لا تجوز. لأن المشرع في الترتيب هو العمل، وهو حمله حكماً. [مراعي الفلاح: ٢٣٨]

وفاقده ما يزيل إيج. أي من عدم ما يزيل به النجاسة من الماء واللاع وفترت لا يجب عليه غسل النجاسة، بل يسلّي معها، ثم إذا وجد المزيل لا يجب عليه إعادة ما صلى معها وإن كان الوقت مائفاً؛ لأن ثمة تعالى لا بكلّف حساً إلا وسعها. ولا على فاقده إيج. أي ولا يجب إعادة الصلاة على من فقد ما يستر به عورته ولو كان لستار حريراً وغيره ما ذكره، أفاد أنه لو وسد الحرير ولم يجد غيره ربه الصلاة فيه؛ لأنه مثلي بلتين: كقصد التعريف، وسرمة ليس للحرير، ومعرض الشرّ تعالى من مع لبد في هذه الحالة، ولا إجم عليه، وبأنه عند القدرة على غيره مع صحة الصلاة.

فإن وجده ولو بالإياحة وربعه ظاهر لا تصح صلاته عارياً، وخير إن ظهر أقل من ربعه، وصلاة في ثوب نجس الكلي أحب من صلاته عرياناً، ولو وجد من يستر بعض العورة وجب استعماله ويستتر القبل والظهر، فإن لم يستر إلا أحدهما قيل:

فإن وجده إباح: أي إذا وجد فصل ثوباً ربعه مظهر وصلى عرياناً، لا تصح صلاته، وإن كان أباح ذلك أتوب له أنشط ولم يملكه، إذا وجد ثوباً ربعه فإنه إن لم يجد تصح صلاته عارياً، ولا يجب عليه إعادتها ولا تأخيرها عن الوقت، قال في "البحر": ويأتي أن التيمم الإعادة عند إذا كان المصلي شبع من العباد، كما إذا عصب ثوبه لما صرحوا به في "أبواب النجس" أن الشح من الماء إذا كان من قبل العباد، يلزم الإعادة، وبعبارة أخرى فإنه إن لم يكن ربعه مظهر أقل من الربع، فهو بخير من أن يغطي عارياً أو يستره ثوبه كذا سيحى بعد ذلك، وإن كان أكثر من الربع مظهر فحكم بعدم صحة صلاته بالأولى، فلو أن الإياحة التي أعطاه أحد ثوباً لا يطرد السبيل، بل الانتفاع به مثلاً، فإنه لم أعطه أحد على سبيل التمسك فحكم بعدم جوازها بالأولى.

واعلم أن الفرق بين الإياحة وتقليم الثوب لا يقع له إلا الانتفاع بالثوب الشيء، ولا بد من في ملكه، والتمسك لا يدخل الشيء في ملكه، مثل الإياحة مع عدم تضييقه فإنه يخبره التمسك به، ولا يجوز أن يهيمه أحدهم لأنه لم يخلقوه، ولم يملكهم صاحب المشرق، ولا يجوز أن يأخذ منه شيئاً ويعدده إلى بيته من غير إذن من المضيف، وإن فعل شيء، ومثل التيمم كمال لم يملكه، فإنه يجوز للغير أن يتصرف فيه تصرف مالك من المسح وحده والإياحة ونحوها.

ولو بالإياحة أما إذا لم يمسح له في ثوب مذكور عليه، فيدلي عرياناً لعدم حاد الانتفاع به، بخلاف مسوح شرعي، [حاشية المصنف: ٢٢٨] لا تصح صلاته إلا، ولا يجب أن يمسح، إذا لم يجد ما يزيل به النجاسة ولا بد بقلها، فإنه يجب في الضرورة، وحسب استعماله، خلاف ما إذا وجد ماء يكفي، فمن الأفضل أن يمسح به، ولا يجب استعماله، [نسخ المصنف: ٥٢٩، ٦]

وخير إن ظهر الخ. حاشية: أنه ما جاز بينه يغطي فيه، وهو الأفضل، ويرى قد يسأل: فإذا قلنا لا يمسح بالركوع والسجود، وهو يابى في الفصل لما ذهب من ستر العورة المطلقة، ثم قلنا عرياناً ترك ركوع وسجود، وهو قد غلبنا في السجود، أن ستره أوجبه، وطاهر نقابة، منه، فإنه قال في الذي لا عهد ثوباً، فإن صلى قائماً سراً لأن في العمود ستر العورة المشظفة، وفي القيام أداء، هذه الأركان، فمبطل إلى أيها شاء، قال الربيعي، ولو كان ثوباً حائراً حلة فقيام لما استفاد هذا الحكم، [حاشية المصنف: ٢٣٩] نجس الكلي، بمرور على أنه تمت نوحه، من الإيضاح المطلة، قل: قال في "المهر"، والظاهر أن الخلاف في الأولوية، [حاشية المصنف: ٢٤١]

يستر الدبر، وقيل: القبيل، وندب صلاة العاري جالساً بالإيماء ماداً^١ رجله نحو القبلة، فإن صلى قائماً بالإيماء أو بالركوع والسجود صحت، وعورة الرجل ما بين السرة^٢ والخصية^٣ الأذن، ومتهى الركبة، وتريد عليه الأمانة البطن والظهر، وجميع بدن الحرة عورة إلا وجهها وكفها^٤ وأقدامها، وكشف ربع عضو من أعضائه.....

جالساً: أظن في الصلاة قائماً، فتشمل ما إذا كان حراً أو قبيحاً في رت أو محرم، وهو الصحيح كما يشهد به مية فصولي، ومن المتابع من حصة الظهر، ثم في القليل يعني قائماً لأن طلبة أهل نسر عورته. قال في المحرمات: وهذا ليس بمحرم. [البحر الرائق: ٥١٧/١] ماداً وحله إخراج اليد في أمانة النفس، بعدد كما يفرض في الصلاة، حتى هذا يختلف في الرجل والمرأة، فهو يخرجه، وهي تتركه، وفي المحرمات: بعدد وجهه إلى المرأة ويضع يده على عورته العظيمة، والذي يظهر ترجيح الأول، وأنه أولى أنه يحصل به من الثالثة في السرة ما لا يحصل بالقبلة المذكورة مع حكم هذه صفة عن فعل ما ليس بأول، وهو ما يرجعه إلى قبلة من غير ضرورة. [البحر الرائق: ٥١٧/١]

صح إذا كان القيام جائزاً لأنه وإن ترك فرض السرة فقد كمل الأركان الثلاثة، وبه حاشية إلى تكليفها، كما في "البدائع"، وأفاد أن يكون يعني أنه لا صور الإيماء قائماً لأن غيب ترك فرض السرة إذا كان لأحد تكليف الأركان الثلاثة، ونزوي له قائماً بخلافه، معنى وجه التكامل مع أن القيام إنما شروع لتحصيها عن وجه التكامل على ما صرحوا به في صلاة نرى أنه لم يفر عن القيام دون الركوع والسجود، أو ما فاد، وسقط عنه القيام. [البحر الرائق: ٥١٧/١]

وعورة الرجل إخراج أظن الرجل وتشمل ما إذا كان حراً أو عبداً، وأشير إلى أن الصبي ليس كذلك، قال في "المعجم": الصبر حداً لا تكبر له عورة، ولا من يخطر إليها ومسهل، وأفاد أن المرأة ليست بعورة ولا ركبة عورة، لأنه الأمانة في اللباس، خلاص المرأة، كذا في "الصحيح" فلهذا أظنوها يشمل العدة والذرة والتكسية والمستحاضة وأن المرأة، وهددها المستحاضة، والمرأة المستحاضة: مغتصبة المص، وأمر المستحاضة الموهوبة إذا أفضها فرائض وهو مفسر، فهي حرة تعاقب. [البحر الرائق: ٥١٧/١]

إلا وجهها: [أظن كلامه الشعر المنصرح به]. [البحر الرائق: ٥١٧/١] وأعلم أنه لا ملازمة بين كونه ليس بعورة وخوارج النظر إليه، بل نظر مبط هذه عتية مشهورة مع انتهاء العورة، ولهذا حرم النظر إلى وجهها ووجه الأرملة إذا ضل في مشهورة ولا عورة، كما في "شرح اللغة"، قال مستنداً: جميع المرأة المشاة من كشف وجهها بين فرجها ورماتها للعتة. [البحر الرائق: ٥١٧/١] وكشف ربع عضو: أظن المكشوف، وهو مذهب، إذا كان قدر أدنى، وكفى حد في يوسف، فحد محمد بن أحمد أدنى الركن حقة، والبخاري قول أبي يوسف بحد للاعتناء.

العورة يمنع صحة الصلاة، ولو تفرق الانكشاف على أعضاء من العورة، وكان جملة ما تفرق يبلغ ربع أصغر الأعضاء المنكشفة منع، وإلا فلا، ومن عجز عن استقبال القبلة لمرض أو عجز عن النزول عن دابته أو خالف عدوا، فقبلته جهة قدرته وأمنه، ومن اشتبهت عليه القبلة، ولم يكن عنده مخير ولا مخرب نحري،
أو شبه حرق
أو مكان للهجرة من من فحرج

العورة: ففضل ما إذا كانت العورة غليظة أو خفيفة من الرجل أو المرأة، وأردنا بالعبطة: القتل والدمر وما حوّل، والخبيثة: ما عدا ذلك، وهذا التقسيم بالنظر إلى النظر، وإلا فالحكم في الصلاة واحد ينع إيج. والمنع مقيد بما إذا وجد استبان لما دون ربعه، فإنه إن لم يجد الصغر أصلاً أو وجد لكنه ليس بظاهر إلا أقل من ربع، فلا يمنع صحة الصلاة، واعلم أن الركبة مع الفخذ عضو واحد في الأصح، وتكتب طوافاً مع ساجد، وأهوا بالفرقة ما من رأسها. وبهذا الفكر، فإن كانت باهياً فهو ينع تصددها، والذكر بالفرقة، والأثنين فلا ضمهما إليه في التسجيع، وما بين السرة والعمامة عضو كامل بحوائش البدن، وكل ثبة عورة، والذكر بالثبة: في المباح.

تفريق الانكشاف: كانكشاف شيء من روج المرأة، وشيء من ظهرها، وشيء من فخذها، وشيء من ساقها حيث يجمع لمح حواجز الصلاة، لأد طابع في العورة انكشاف الفخذ المباح. [البحر المرقوم: ٥٣٧/١] مع: أطلق اشنع، وهو مقيد بما إذا طرأ زمن الانكشاف بقدر أداء ذكر. [أمرني الفلاح: ١٤٤]

والإفلا: أي وإن لم يبلغ ربع أصغرها أو بلغ ولم يصل زمن الانكشاف ولا يمنع الصحة للضرورة، سواء أفعي والتغير [أمرني الفلاح: ٢٤٣] أو خالف [إيج. أطلق الحدود، ففضل ما إذا حاذى على الماء أو على دمه أو على مائه أو على ثباته. [أمرني الفلاح: ٢٤٣] حدوداً: أطلق للعدو، ففضل ما إذا كان أدنياً أو سبياً. جهة قفلوله إيج. فهو لف وفشتر مرتب، فقبله الماسح جهة القدرة، وقبله الخافض جهة الأمن، حتى أنه لم يخاف أن يراه العدو إن بعد، صلى مصطحباً بالأيدي إلى جهة أمنه.

ومن اشتبهت إيج. أي إذا عجز عن تعرف القبلة بأن انضمت أعلامها وتزكم الظلام وتضام الغمام لزمه التحري، وهو بذل الجهود قبل التقبيل، فبالاشتبه، لأنه لو صلى في انصرافه إلى جهة من غير شك ولا غم، إن تبيّن أنه أصاب أو شك أكثر رأيه أو لم يظهر من حاله شيء حتى ذهب عن الموضع فضلاته جارية، وإن تبين أنه اعطأ أو كان أكثر رأيه فعليه الإعادة.

وقيد منزله: لو لم يكن إيج. فأناد أنه لو قدر حتى تعرف القبلة بسؤال لا يحير التحري، وأردنا بالمخير من هو من أهل المكان أو من له علم، وقيد بعونه: ألا عجز! فإنه لا يجوز تحري مع وضع الحارب: لأن ركنها في الأصل يحق، وقيد بالتحري: لأن من صلى عن اشتبهت عليه بلا عجز فعليه الإعادة، إلا أن عليه سد الفراغ أنه أصاب: لأن ما انفرد به غيره بشرط حصوله لا تحصيله.

على سررة، وضم الأتف للجهة في السجود، والإتيان بالسجدة الثانية في كل ركعة قبل الانتقال لغيرها، والاطمئنان في الأركان، والقعود الأول، وقراءة التشهد فيه من القعود ^{السرور} بعد الصحيح، وقراءته في المجلس الأخير، والقيام إلى الثالثة من غير تواضع بعد التشهد، والفظ ^{السرور}.

وضم الأتف إلخ: لا يجوز الصلاة بالانصراف على الأتف في السجود على الصحيح ما لم يكن بالجهة عذر. [مرآة الفلاح: حاشية الطحطاوي: ٢٤٩] لغيرها. أي لغير السجدة من باقي أعمال الصلاة فإن قلت يسجدوا ولو بعد القعود الأخير أو بعد السلام قبل تكليهما ثم يعيد القعود وطريق الإتيان بها آء إذا تذكرها بعد السلام أو قبله بعد القعود أنه يسجد المتركوك ثم يعيد القعود والتشهد. وبأنه لم يسجد لغيره ثم يقرأ. وبشهادة لأن القعود إلى السجدة العلية يرفع القعود والتشهد، وكذا السجدة الثالثة، فلم يعد القعود وسجد بمجرد من السجدة بطلت الصلاة لترك القعدة الأخيرة وهي فرض، بخلاف سجود السهو فإنه يرفع القعود فقط، حتى لو سلم مجرد، لعدمه ولم يفتد صحت الصلاة، ولكنه يكره لتركه التشهد، وهو واجب. [مرآة الفلاح وحاشية الطحطاوي: ٢٤٩]

والاطمئنان في الأركان: وهو التأصيل في الأركان بتسكين الجوارح في الركوع والسجود حتى تظلمش مدافسه في الصحيح [مرآة الفلاح: ٢٤٩] وبسفر كل عضو في محله بقدر تنبيهة كما في انتهائي. [حاشية الطحطاوي: ٢٤٩] والقعود الأول: أراد بالأول غير الآخر لا يفرد السابق، بل لو أتى به السابق لم يفهم حكم القعدة الثانية التي هي ليست الأخيرة؛ لأن القعدة في الصلاة قد تكون أكثر من اثنين، فإن السجود ثلاث في الرباعية بقدر ثلاث فعدت. كل من الأولى والثانية والجب، والثالثة هي الأخيرة وهي فرض. [المحرر الفرائي: ٥٧٧/١] وقراءة التشهد: يسجد لغيره ثم يقرأ بعضه كذلك، وقوله: "أي الصحيح" متعلق بكن من القعود والتشهد، وهو احتراز عن قول يستقيها أو سجد التشهد وحده، وأهل صاحب الكتاب إنما لم يأت بالتثنية ولم يقل: "أو فاشهدان" للإشارة إلى أن كل تشهد يكون في الصلاة فهو واجب، سواء كان اثنين أو أكثر. [المحرر الفرائي: ٥٧٨/١]

عمر تواضع: حتى لو زاد عليه مقدار أدرك ركعتي سجدتها يسجد للسهو، لتأخير واجب القيام الثالثة. [مرآة الفلاح: ٢٥١] قال المصطفاوي: قوله: "تقدير إلخ" على الصحيح، ويروى ما إذا قال: اللهم صلي على محمد، ولم يذكره في الترحيب شاعراً عما يوجب المنع من ذكر الصلاة عنه ^{كذلك} وقوله: "سأب" احتراز من عيب الصلاة بكونه مكروماً غيراً. [حاشية الطحطاوي: ٢٥١] ولفظ السلام إلخ: لم يذكر الله للاختلاف المراجع فيه، فقل: لفظ تسليم مرتين واجب، قال المصطفاوي: وهو الأصح، وقيل: الثانية سنة كما في التمتع. [حاشية المصطفاوي: ٢٥١] وقيل: قوله: "لفظ تسليم" إشارة إلى أن الالتماس به تيمناً وبمباراة بسبب واجب، وإنما هو سنة. [المحرر الفرائي: ٥٧٨/١] ثم الخروج من الصلاة بسلام واحد عند العامة، وقيل: هما كما في "جمع لأمر"، فلو اقتضى به بعد لفظ -

ولو ترك السورة في أولي تعشاء قرأها في الآخرين مع الفاتحة جهرا، ولو ترك الفاتحة لا يكرهها في الآخرين.

فصل في سننها

وهي إحدى وخمسون: رفع اليدين للتحريمة خذاء الأذنين للرجل والأمة، وخذاء المتكئين للحرف، ونشر الأصابع، ومقارنة إحرام المقتدي لإمامه، ووضع الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت مرته،

= لا يحررهما إذا جهر به، بل حدث حد حتم، وهو الصحيح؛ لأن الإمام تحتم عليه الحذقة، فاسترد أول، فرد بقوله: "لمحا يحرر" جهرا الإمام، وبه إشارة إلى أنه إذا قاته صلاة يحرر فيها يحو المفرد كمن كان في الوقت، و جهرا أصلا، لأن الغناء ينكمي لأدب، فلا يحتمه في الوصف، وقوله: "كاستنفل باليل" يعني ما انفرد، لأن التواضع أشاع العرائض، وهذا ينبغي في توفيق الجليل ولو كان إماما. [تبيين أخطاء ملخصا: ٣٧٦]

ولو ترك الخ: أي ولو ترك السورة في ركعة من أولي المغرب أو في جميع أولي العشاء عند أو سهوا، قرأ السورة وجوبا على الآخرين من العشاء والثالثة من الفجر مع الفاتحة جهرا، هما على الأصح، يقدم الفاتحة ثمقرأ السورة، وهو لأشبه [حاشية لطلحطاوي: مرافق الفلاح: ٢٠٤]

لا يكرهها الخ: أي لو ترك الفاتحة في الأوليين لا يكرهها في الآخرين عند، ويحسد السهو، لأن فريضة الفاتحة في التضع لشد مشروعة، فإذا قرأها مرة وقعت عن الأداء؛ أي لم يبق لكونها في محلها، ولو كرهه حاتف المشروع، خلاف السورة، فإن التضع شيء ليس مضافا أداء، فحاز أن يقع قضاءه، أنه بكل قضاء [مرغبي افلاح، تبين الخلفا: ٣٦٩] سبها: الخلو أن ترك السنة لا يوجب صلاة ولا جهرا، بل يوجب لو حاشا غير مستحب، وهو أن الإساءة لكون من الكراهة التحريمية. [حاشية لطلحطاوي: ٢٥٦] ونشر الأصابع: وكيفيته لا يصح كل الصب، ولا يرفع كل للرفع، من تركها على خطا مشورة [مرغبي افلاح: ٢٤٧]

ومقارنة إحرام الخ: لكن بشرط أن لا يكون فاعدا من الله أو من أكمل قبل فرائض الإمام منه، فلو رفع من قوله: "الله" مع الإمام أو بعده، وخرج من قوله: "الله" قبل فرائض الإمام منه لا يصح شروعه في أظهر الروايات، على الأصح. [حاشية لطلحطاوي: ٢٥٧] ووضع الرجل الخ: أي يضع على اليكفية المذكورة، كما فرغ من التفكير فلا إحرام ولا إحسان، لا كما فعله جهل زمانا، فهم يملكون اليدين بعد تكبيرة لإحرام =

وصفة الوضع أن يجعل باطن كف يمينه على ظاهر كف اليسرى بحيثاً بالمخمس
حاشي على
 والإهام على الرسغ، ووضع المرأة يديها على صدرها من غير تحيق، والثناء.

والسجدة

= ثم يصومها، ويجب أن يعلم أن هذه أربع مسائل، أحدها أنه هل يضع يده اليمنى على اليسرى في الصلاة أم لا؟
 والثاني: كيف يضع؟ والثالث: أين يضع؟ والرابع: متى يضع؟ أما الأول: فيصير قول من ذلك الثلاثة: أنه أن
 يضع يده اليمنى على اليسرى، وأما صفة الوضع، وهي المسألة الثانية، فهي الحديث المروي عن عبد الله بن
 حبيب عن علي بن عبد الله بن مسعود، وثمسين أكثر من مسائل الجميع، منها ما يضع باطن كف يمينه على ظاهر
 كف اليسرى، ويجعل بالمخمس والإهام على الرسغ، ويكون سجداً بالخشدين، وأما موضع الرسغ، وهو مكانه
 مثله، فالأفضل عندما تحت السرة، ثم في ظاهر اليد، لا يجب الاعتناء بها القيام، ويروي عن محمد بن عبد الله بن
 النخعي، وابن عباس عن أنس بن مالك، وهي مسألة الرابعة، عند محمد بن عبد الله بن مسعود، فإنه قال: فإذا
 أريد في السجدة، وفي ظاهر اليد، كما يكف يديه بعد التكبير بعد [الكفاية مختصاً: ٢٤٩/١]

على الرسغ، بسط يمينه أمامه على الأرض، وحاشية الضحاوي: ووضع المرأة يدها على ظهرها، ولا يخرج
 في السجدة، هذه، وهذا أقوالاً لا يخرج عنها، من كعبها عند الركوع، وترفع يديها حيناً، مخبياً، ولا يخرج
 أصابعه في الركوع، انتهى في الركوع، فلا لا حيث يقع الركوع، فلا يرفع على ذلك، وأنه أمر هذا، وذلك
 برأيهما، يمينها، وذلك بطنها، فحدها في السجود، وأنه في كل مرة، بأن تحبس يديها، أي
 اليسرى، وعرج كثر، فيها من اجاب المؤن، ويقع فحدها من بعضها، وتعمل السجدة اليمنى من السجدة
 الأكبر، ولا تاج الرجل، ونحوه جماعة، ونحو الإمام، ومسلم، ولا ظهر في موضع الظهر، ولا يستحب في
 خلفه إلا سجد، والضعف في المخمس، [مناشئة الضحاوي: ٢٤٩]

والثناء: اعلم أن الثناء يأتي في كل فعل، فالمعنى ما في قوله من يشرح لإمام في الصلاة مضطراً، سواء كان
 سيوفاً أو ماركاً في حالة المجر، أو لا، [في اللغة: بلوى: ٢٥٩] والضعف أن قال الأصلي: أعوذ بالله من
 الضيق ثم يموت، وهو أمر أن يسمي وحدها من كثير، وهو المحار حيناً، وهو قول الأكثر من أصحابنا،
 أنه الخوف من معذرة الحق، وهذا يضعف ما اختره في الفتاوى من أن الأولى أن يقول: ألتجيد بالله ليواني
 الذي يعني لأن الله، ثم من الاستعداد بصيغة التوكيد من الاستعداد، وأستعد ما عارها متباعدة، بخلاف "أستود"،
 فيه من العود لا من الاستعداد، ومما به كما في فتح القدير أن لفظة "أستعد" ضد العود، وقوله: "أعوذ"
 مثل مطابق مقصود، أما قوله من اللفظ مهمل، [بحر الرائق: ٢٤٩]

للقراءة، والتسمية أو كل ركعة، والتأمين، والتحميد، والإسراء بها، والاعتدال
عند التحريمة من غير طأطأة الرأس، وجهر الإمام بالتكبير، والتسميع، وتفريج
القدمين في القيام قدر أربع أصابع، وأن تكون السورة المضرومة للقائفة من طوال
الفصل في الفجر والظهر، ومن أوسطه في العصر والعشاء، ومن قصاره في المغرب
أو كان قتيماً، ويقرأ أي سورة شاء به. كان مسافراً.....

للقراءة يعني أن يعود من القراءة، فيأتي به كل فريضة للفرائض؛ لأنه شرع له صلاته عن وسواس الشيطان،
يكون نعالاً، وهو قول أبي حنيفة، وعبد الله بن مسعود، هو سبع وثلاثون، وقاعدة الخلاف في ثلاث مسائل:
أحدها أنه لا يأتي به المقلد عند ذلك لأنه لا فريضة عليه، ويأتي به غيره؛ لأنه يأتي بالثناء، ثم يبدئ الإمام
بأي فاتحة بعد التكبيرات الواردة في الركعة الأولى عندهما، ويأتي به الإمام والمقلد بعد الثناء غير التكبيرات
عنده، كالشهادتين لا يأتي به الإمام، ويأتي به إذا قدم إلى قضاء عندهما، وعندهما يأتي به مريد عبد
المعول بعد الثناء وعند القراءة [أصح الرافعي: ٥٦٩] والتأمين: أطلقه وشمل الإمام والمأموم والمعدود
والخارج خارج الصلاة. [مرامي الصلاح: ٢٦٦]
والتحميد أي ويسبح التحميد، ثم يقرأ والمعدود الثقات، والإمام بعدهما أيضاً، ويحمد المعدود مع التسميع،
فيأتي بالتسميع حين الاندفاع، والتحميد حال الانحسار، ولحق: حين الاستواء كما في جميع الأهرام،
وسرد به في التذكرة وهو أشهر الجواب وهو الصحيح. [مرامي الصلاح وحاشية الطحطاوي مضمومة: ٢٦٦]
والتسميع أي فوه: جمع الله من حمد.

طوال المصلي: الفضل والنصار: كسر لوجه، جمع صوة ومضرب، والطوال مائة السرحل الطويل
[مرامي الصلاح: ٢٦٢] والفتح: المرأة، مؤنثة [حاشية الطحطاوي: ٢٦٢] الأوسط: جمع وسط صنع العين:
ما بين الغصن والغصن، وفي حين النصف، ثم انفصل للاختلاف فيه، والذي به أحدنا أنه من "المجرات"
إلى "والسماء ذات الأربع" طوال، وسب إلى "لا يكره" أنه ساقط، وسب إلى آخر القرآن قصار، وهو صرح في
"الفتاوى"، وصحى لكثرة الفضول فيه، وقيل: لأنه شسوح فيه، وأصح: يشمل الإمام والمعدود، وأما أن القراءة في
الصلاة من غير الفصل خلاف السنة، [حاشية الطحطاوي، مرامي الصلاح، أصح الرافعي: ٢٦٣]

مقتضا: أطلقه يشمل المعدود والإمام، وهو مقيد بما إذا لم يتخلل على التفتين بقراءة كمثل: كما (١) ع-م
العمل ولا يعمل ما تقدم

وإطالة الأولى في النحر فقط، وتكبير الركوع، وتسيح ثلاثاً، وأخذ ركبتيه بيديه،
قال أبو كروخ
وتفريج أصابعه، والمراة لا تفرجها، ونصب ساقيه، وسط ظهره، وتسوية رأسه بعجزه،
قال أبو كروخ
والرفع من الركوع، والقيام بعده مصمماً، ووضع ركبتيه ثم يديه ثم وجهه يسجود،
قال أبو كروخ
وعكسه للتهوض، وتكبير السجود، وتكبير الرفع منه، وكون السجود بين كفيه،
وتسيح ثلاثاً، ومخافة الرجل بطله عن فخذيه، ومرفقيه عن جنبيه، ودرعيه عن
الأرض، وانخفاض المرأة، ولزقها بطنها بفخذيه، والقومة، واجلسة بين السجدين،
قال أبو كروخ
ووضع يديه على الفخذين فيما بين لسجدتين كحالة التشهد، وانقراض رجله
قال أبو كروخ
اليسرى ونصب اليمنى، وتورك المرأة، والإشارة في الصحيح بالمسحة عند
الشهادة،
.....

وأما الأولى فجاء في أخرى للرواة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله في يومنا هذا وفي إمامه للناس على إفراد
المساجد [الكتاب: ٦٩٦/١] فقط: بإشارة إلى قول محمد: "حسب لي أن يقول الأول في كل الصلوات"، وتكره
إطالة اليد على الأرض، اتفاقاً لما في البيهقي، وفي لمؤلف الأمر سهل، [أمراني الفلاح: ٦٦٤] بعجزه كحل وحسب
وسكون الجنب مع ثبت اليمنى. [حاشية الطحاوي: ٦٦٦]
وعكسه للتهوض، [أي عكس ما ذكر السجود] أي يرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه إذا لم يكن ما بعده، أما إذا
كان سجداً أو لايس جفء، فعلى ما استطاع. [أمراني الفلاح: ٦٦٧] وتورك المرأة التشهد، أن تلمس على كفيها،
وتضع شحمة، وتخرج يدها من تحت ذكها اليمنى. [أمراني الفلاح: ٦٦٩] في الصحيح، بقائه مروي عن أنه
لا يسر بالسابة عند استهانتها، وهو قول أكثر من المشايخ، وفي "توضيح" والتجسس، وعليه الفتوى، ورجع
في صحيح "تفسير" يقول الأئمة، وأنه مروي عن أبي حنيفة كما قال شاذان، فالقول بسحبها تحت المرواية والبرائة،
رواها في "صحيح مسلم" من قصة بلقيس، وفي "المختار"، لما انفقت الروايات عن أصحابنا جميعاً في تكرها سنة، وكذا
عن الزكروني، والسيوطي، وكثرة الأخبار والأثر، كان العمل بها أولى. [تجسس الرائق: مصروف]
بالسحبة، حسب ذلك؛ لأنه يشار بها في التوحيد، وهو تسبيح أي تسبحة عن الشرك كله، ويقال لهذا السبحة أيضاً: لاه
يشار بها محمد بن عبد الله، وحسب شاذان، لأن لها اتصالاً بغير اليد. [أمراني الفلاح: حاشية الطحاوي: مصروف: ٦٦٩]

يرفعها عند النبي، ويضعها عند الإثبات، وقراءة الفاتحة فيما بعد الأولين، والصلاة
 على النبي ﷺ في الجلوس الأخير، والدعاء بما يشبه أقطار القرآن والسنة لا كلام النفس،
 من قوله العبد رخص
 والاتفات يحينا ثم يسارا بالتسليمين،

عند النبي: أي على الركبة عما سوى الله تعالى بقوله لا اله إلا الله [مرامي الفلاح: ٢٧٠] عند الإثبات - أي إثبات
 الألوهية لله وحده بقوله: لا اله إلا الله [مرامي الفلاح: ٢٧٠] الأولين. أضفته فتمس ثلاثة من المغرب والأخيرين
 من المزمعين، وهي أحسن من عبارة المديري حيث قال: "وبقرأ في الأخيرين بالفاتحة" إذ لا تشمل الله به،
 والشيخ يرى على الصحيح من المقام وبلا فروق المحس عن أي جملة وخبرها، وطاهر مرواية، أنه يجر بين
 القراءة والشيخ ثلاثاً كما في "المنافع" و"الذخيرة"، والسكوت قدر تسبعة كما في "النهاية"، أو ثلاثاً كما
 ذكره ابن أبي عمير [البحر الرائق مختصراً: ١/٢٢٢]

والصلاة إلخ: فيقول مثل ما قد علمت من فاضل عن كفيته، فقال: يكون. "الهم صلى على محمد وعلى آل
 محمد كما صلب على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم
 وعلى آل إبراهيم في العالمين، إلهك حميد مجيد، وزيدك في العلويين" فبأنه في رواية "مسلم" وغيره، مانع منها
 صعب. [مرامي الفلاح: ٢٧١] اعلم أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، واجب، ومستحب،
 ومكروه، وحرام، فالأول في محرم مرة واحدة لأية، والثاني كلما ذكر اسمه في كل صلاة على قلب الطحاوي، والظاهر أنه
 واجب علم الكعبة لمصداق المقصود، وهو تنبيهه على ذكره القراني، والثالث في النعمان الأخير، والرابع في
 جميع أوقات الإمكان، والخامس في الصلاة ما عدا النعمان والقنوت، والسادس عند عمل محرم، وعند فتح
 القنوت، فإنه إن فهمه بذلك الإعلام بمودته، ولا خصوصية للصلاة، بل كذلك جميع الأفكار في جميع الأحوال
 فذلك علم استعمال الذكر في غير موضعه، صرح بذلك غفرلنا [حاشية الطحطاوي: ٢٧١]

والدعاء: [أو، لنفسه وبنائه وللعموم والمؤمنات. حاشية الطحطاوي] أي الدعاء الموجود في القرآن،
 وبما ورد حقيقته أمثاله؛ إذ القرآن محرم لا يشاهد شيء، ولكن أمثلها لإرادته نفس الدعاء لا رواية القرآن مثل:
 "ربنا لا تسرع"، وقوله: "وأنت تعلم بحسب معناه على "الفاظ"، أي دعاءاً يشبه أقطار القرآن، وهي الأدعية
 المذكورة، ومن أحسنها ما في "صحيح مسلم": "اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة
 المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال"، ويجوز جرحه عطفاً على القرآن أي الدعاء بالسنة، وقد تقدم أن الدعاء
 آخرها منه. [البحر الرائق مختصراً: ١/٢٢٧]

ونية الإمام الرجال والحفظة وصالح الجن بالتسليتين في الأصح، ونية المأموم إمامه ^{وكتابه ومصلاته وإمامه} في جهته، وإن حاذاه نواه في التسليتين مع القوم والحفظة وصالح الجن، ونية المنفرد الملائكة فقط، وحقق الثانية عن الأولى، ومقارنته لسلام الإمام، والميداع باليمين، وانتظار المسبوق فراغ الإمام. ^{من سلك الطريق}

فصل [في آداب الصلاة]

من آدابها: إخراج الرجل كفيه من كفيه عند التكبير، ونظر المصلي إلى موضع سجوده قائماً، وإلى ظاهر القدم راکعاً، وإلى أرنبة أنفه ساجداً، وإلى حجره جالساً، ^{أو حكمة كذا}

والحفظه. أي الملائكة تحفظه جميع حركاته لحفظ ما يصدر من الإنسان من قول وعمل، فمن بينه رقيب وهو كاتب الحسنات، وعن يساره عند كتف كتف استبانت، أو لحفظهم إياه من الجن والشیاطین، ولا يعبى عدده للاختلاف فيه [حاشية الطحطاوي ومرآة الملاح: ٢٧٤] الأصح: وقبل: يرمي بالتسليمة الأولى، وقبل: تكبيرة الإحارة إليهم. [مرآة الفلاح: ٢٧٥] وإن حاذاه إلخ: أي وإن كان الإمام عدم التقدي نواه في التسليتين؛ لأنه ذو حظ من خاتمين وحقق الثانية إلخ: أي وأسن بعض سنونه بالمسألة الثانية عن الأولى [مرآة الفلاح: ٢٧٦]

وانتظار المسبوق إلخ: لو جرد السامع حتى يعلم أن لا سهو عليه [مرآة الملاح: ٢٧٦] وإن قام فيه كره غريمه، وقد يباح له القيام ضرورة كذا أو غشي إن اضطره بخروج وقت الضحى أو السجدة أو العبد، أو تحصى مده مسجداً، أو يخرج الوقت وهو معذور، وكذا لو غشي مرور الناس به يديه. [حاشية الطحطاوي: ٢٧٦] من أدبها: أن لا يمشي إلى أهله لم يستوف، أو لا الأنداء فيها انتظار الصلاة. [حاشية الطحطاوي: ٢٧٦] والآداب: ما فعله الرسول. بقدر مرة أو مرتين، ولم يزل عبد كبرياءه التسيحات في الركوع والسجود، والزيادة على الفرائض المستوفى، وقد شرع لإكمال السنة [مرآة الفلاح: ٢٧٦]

عند التكبير أراد بالقسم تكبير شعيرة، رحمه إشعار بأنه لا يندب منه ذلك في غير حالة الإحرام، ولكن الأولى بحرهما في جميع الأحوال. [حاشية الطحطاوي زيادة: ٢٧٦] راکعاً هنا لا يقف في المصلي بعدد حجره: هو ما بين يديه من الثوب.

وإلى المنكبين مسلماً، ودفع السواك ما استطاع، وكظم فيه عند التناوب، والقيام حين قيل: حيّ على الفلاح، وشروع لإمام مدّ قيل: قد قامت الصلاة.

فصل في كيفية تركيب الصلاة

إذا أراد الرجل الدخول في الصلاة أخرج كفيه من كميه، ثم رفعهما حذاء أذنيه، ثم كثر بلا مدّ يدياً،^{التي رويها عنه}

إلى المنكبين أي ومن ثواب الصلاة نظر الصلي إلى مركبة حال سبب، أظنّه، وهو مبدع بما إذا كان صريحاً، أما إذا كان أسمى أو في طرفة، فلا حظ عظمة الله تعالى مسلماً أي حال كثرت قائلاً: السلام عليكم. ما استطاع. قد استطاع فإذا لم إذا كان يحصل للمصلي من دفع السواك صر أو يشتغل فيه بدهمه، فالأولى عدم دفعه، كما في تنحيح محتاج إليه لدفع نعم مدح من القرفة أو عن ظهر وهو يثاب ثم وكظم فيه أي يمسكه وسه ولو ثابته لثبته به، ثم أنكه أحد شفتيه بينه وبين يده وعطه يده أو ثابته كرم. التناوب: صراح فيه يروح من الموضع عرض من لأخرى يحدث فيها، فيرجع ذلك. [حاشية المدخل: ٢٧٧] والقيام حين قيل: حيّ على الفلاح، أي ومن الأداة قيام يقوم وإلا لم يكن حاضراً بغيره. الخراف: وقت من التقبّل أي غير الفلاح، لأن التقبّل في صير قوته هنا أمر بالقيام فحدث، لأن لم يكن حاضراً يقوم كل صنف حيز، ينظر إليه الإمام في الأظهر. [إرفقي الفلاح: ٢٧٧] حذاء أذنيه: على عادتي بالدهميه لمصلي أذنيه. ويجعل يده على كفيه نحو المنيّة، ولا يخرج أصابعه ولا يمسها، والمرأة امرأة حذرت مسكها. [إرفقي الفلاح: ٢٧٨]

ثم كثر بلح أمد تأخير التكبير عن رفع اليدين، وهو أحد أحوال الثلاثة فيه، فالقول الأول أنه يرفع يديه لمصلي، ومصر أقصى حدّ الفارقة بأن تكون، دافعة وحضه عند مدافعة وحضه، والقول الثاني: وقت قبل «كبور» والقول الثالث: وهو بعد التكبير، فيكون قولاً ثم يرفع يديه، قال الشارح: هو الأصح، فإذا لم يرفع يديه حتى يرفع من التكبير يأتي به لغزات محله، وفي ذكره في أمثاله مع.

بلا مدّ أي: أعلم أن الله في التكبير إما أن يكون في لفظ "الله" أو في لفظ "أَكْبَرُ"، فإن كان في لفظ "الله" وإما أن يكون في قوله "أو" في وسطه أو في آخره، فإن كان في قوله كان مقسماً لأنه في صورة الاستهزاء حتى لو تعدد بكبراً تشتت في التكبير، وإن كان في وسطه فهو الضوابط، إلا أنه لا يرفع يديه، بل بالغ زيادته على مدّه أصمى، وهم مدد مركبتين، كرم، ولا نفس، غير ملحوظ، كما في إيز أمير حاج، في السراج: أنه عرجو، الأرفق بالذكر بعد التمسك به، وإن كان في آخره بأن أشع حركته لئلا فهو حصاً من حيث المنع، ولا تقيد به الصلاة، -

ويصح الشروع بكل ذكر مختص لله تعالى كـ "سبحان الله" وبالفارسية، وإن عجز عن العربية، وإن قدر لا يصح شروعه بالفارسية، ولا قراءته بما في الأصح، ثم وضع يمينه على يساره تحت سرته عقب التحريمة بلا مهلة مستغنى، وهو أن يقول: "سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك"، ويستفتح

١- أو اسم من أسماء أولاد الشيعين، وفي "نقبة": لا تقصد لأن إشباع، وهو لغة قوم، واستبعد أهل البيت بأنه لا يجوز إلا في الشعر، ولو علمه هؤلاء لا غلب إعادة الأذن؛ لأن أمر الأذان أوسع، وإن نعتده بكثر، أي مع قصد المعنى، ولا لا، ويستغفر ويتردد، وإن كان في آخره قيل: قصد صلاته، وفيه أنه لا يصح الشروع به، وفيه: لا تقصد. ولو حذف المصلي أو احتلف أو أذيع الله الذي في الأذان الثانية من الجلالة أو حذف إحدى الأجزاء في صحة الشروع واتفاق الأئمة، وحل السجدة، فلا يترك ذلك حياً. [حاشية الطحطاوي لمختص] حائض لله إلخ: [لا يصح بالله غير لهذا] أي يذكر بخلص عن احتلاله بحاجة الطالب وإن كره، لا ترك الواجب، وهو لفظ تكبير، وفي غونه: "كفر" وبكل ذكر إشارة إلى أنه لا بد لصحة الشروع من جملة ثلاث، فإن التكبير "الله أكبر" وهو جملة، والذكر الشام لا يكون إلا جملة، [مرآة الفلاح وحاشية الطحطاوي يصرح: ٢٧٩] وبالفارسية، أو غيرها من اللغات. [مرآة الفلاح: ٢٨٠] والتفصيل بالفارسية ليس للاختلاف عن غيرها، فإن التصحيح أن الفارسية وغيرها سواء، فحفظه كان مراد من الفارسية غير العربية. [مرآة الفلاح، البحر الرائق: ٥٩٦/١] عجز عن العربية إلخ: التصحيح أنه يصح شروعه بغير لغة، ولو كان قادراً عليها مع الكفاية التحريمة للقادر، لأن الشروع يتعلق بالذكر الحائض، وهو يحصل بكون الإنسان، وفي بعض الكتب ما يفيد أن صاحبها رجوعاً إلى قوله هذا، كرجوعه إلى قولها في اللغة، [حاشية الطحطاوي: ٢٨٠] ولا قراءته إلخ: لأنه لو كان قادراً، فإنه لا يصح اتصافه على التصحيح، وكان أبو حنيفة أولاً يقول بالصفة، ثم رجع من هذا القول، ووافقه إلى عدم الجواز، وهو الحق. [نظم الرائق: ٥٩٠/١] وضع يمينه إلخ: لم يذكر كمية النوص، لأنها لم تذكر في ظاهر الرواية، واختلف فيها، والمختار: أنه يأخذ رسمها بالخصر والإمام، أنه يؤم من لأخذ النوص، ولا يحكم، وهذا لأن الأعضاء تختلف، ذكر في بعضها: النوص، وفي بعضها: الأذن، فكان الجمع بينهما عملاً بالدليلين أولي. [بحر الرائق: ٥٩٢/١] مستغنى، حال من انصرف إلى "وضع"، ويستفتح إلخ. ومعنى "سبحانك اللهم وبحمدك"، سترحك من صلب النص بالتسبيح، وأنت صفات الذنوب لثباتك بالتحديد، "تبارك" أي دام وثبت وبخبر اسمك، وتعالى جدك أي أرفع سلطانك وعظمتك وغناك تكافؤك، ولا إله غيرك في الوجود معبوداً حق. [مرآة الفلاح: ٢٨١]

كل مصلٍّ، ثم يتعوذ سرّاً، فيأتي به المسبوق لا المتقدي، ويؤخر عن تكبيرات العبدین،
 ثم يسمي سرّاً، ويسمي في كل ركعة قبل الفاتحة فقط، ثم قرأ الفاتحة وأمن الإمام
 والناموس سرّاً، ثم قرأ سورة أو ثلاث آيات، ثم كبر واكعاً مطمئناً، مسوياً رأسه بعجزه
 آخذاً ركبتيه يديه مفرجاً أصابعه، وسبح فيه ثلاثاً، وذلك أدناه، ثم رفع رأسه ولطمان
 قائلاً: "سمع الله من حمده، وبنا لك الحمد" لو إماماً أو منفرداً، والمتقدي يكفي
 بالتحميد، ثم كثر خاتراً للوجود، ثم وضع ركبتيه ثم يديه ثم وجهه بين كفيه وسجد
 بأنفه وجهته مطمئناً مسيحاً ثلاثاً، وذلك أدناه، وجاء بطنه عن فخذه وعظديه عن
 بطنه في غير زحمة موجّهاً أصابع يديه ورجليه نحو القبلة، والمرأة تحفض، وتلزم بطنها
 بفخذيها، وحلس بين السجدين واضعاً يديه على فخذه مطمئناً، ثم كبر وسجد
 مطمئناً وسبح فيه ثلاثاً، وجاء بطنه عن فخذه، وأهدى عضديه،
 في السجود كفي يأس

كل مصلٍّ عسره فمثل كل مصلٍّ سواء كان مقبلاً أو غيره، وجهية كانت الصلاة أو سرية، وفي أدركه
 واكعاً آخرى، إن كان أكبر وأنه إن أتى به أدركه في شيء منه أتى به، وإلا لا، وأظلمه وهو مقيد بما إذا لم يبدأ
 الإمام بالفراقة، ولما إذا بدأ ولو سرية على المقصد تركه. لا المتقدي: لأنه تابع للفراقة، ولا يقرأ التقدي.
 [إمامي الفلاح: ٢٨٢] ثم يسمي [سواء سلفي فرساً أو خلا] كل من يقرأ في صلاته. [إمامي الفلاح: ٢٨٩]
 فقط. فسر إلى أن النسبة لا تسن بين الفاتحة والسورة، ولا تكره معها إن سلكها اتفاقاً للسورة، سواء جهر أو سالت
 بالسورة، وظن من ذلك لا يسمي إلا في الركعة الأولى. [إمامي الفلاح بتعريف: ٢٨٩] واكعاً: حينئذ يكبر من أدناه
 الانحناء، ويحمد بحسبه، ليشرع في التسييح، فلا تحل حالة من حالات الصلاة عن ذكر. [إمامي الفلاح: ٢٨٢]
 آخذاً ركبتيه الخ. ويكون الرجل مفرجاً أصابعه ناحية ساقيه، وإحداًهما شبه تقوس مكروه، والمرأة لا تخرج
 لمصابعها. [إمامي الفلاح: ٢٨٢] ربما لك الحمد. والأفضل: اللهم ربنا ولك الحمد. [إمامي الفلاح: ٢٨٢]
 خاتماً: اسم غافل من الخور أي ساقطاً. مسيحاً ثلاثاً: بأ. يقول: سبحان ربّي الأعلى. [إمامي الفلاح: ٢٨٣]
 وأبدى: ماض من الإبقاء وهو الإظهار.

ثم رفع رأسه مكبراً للهوض بلا اعتماد على الأرض بيديه وبلا قعود، والركعة الثانية كالأولى، إلا أنه لا يشي ولا يجمود، ولا يسنّ رفع اليدين إلا عند المحتاح كل صلاة، وعند تكبير الفتوت في النور، وتكبيرات الزوائد في العيدين، وحين يرى الكعبة، وحين يستلم الحجر الأسود، وحين يقوم على الصفا والمروة، وعند الوقوف يعرفه ومزلفه، وبعد رمي الحجرة الأولى والوسطى، وعند التسيب عقب الصلوات، وإذا خرج الرجل من سجدة الركعة الثانية افترض رجله اليسرى، وحلّس عليها، ونصب يمينه، ووجه أصابعها نحو القبلة، ووضع يديه على فخذه، وبسط أصابعه، والمرأة تتورك،

لهوض: أي لتقام لركعة الثانية. (مرقعي العلاج) بلا اعتماد إلخ: رد على الشافعي حيث ذهب إلى أنه يعتمد عليه علم الأرض وبخمس حلقة خفيفة، تسمى حلقة استراحة. كالأولى. أي فيما قدمه من الأركان والواجبات وليس بالأداء. (سبح الرق) لا يشي: أي لا يأتي نداء الاستفتاح. (سبح الرق) ولا يس رفع إلخ: أي. أنه قد لا يرفع يده عن وجه السنة المؤكدة إلا في هذه المواضع، وليس مراد، نحن قطعاً لأن رفع الأيدي وقت نداء مستحب كد عليه المسلمون في سائر الصلاة. [سبح الرق: ٦١/٦١] إلا عند الفساح إلخ: في المسألة حكاه، ودعي أن الأوزاعي لم يأت حجة به في المسند الجوامع. فقال: ما بال أهل العراق لا يرفعون أيديهم عند الركوع وعند رفع الرأس منه، وقد حلتني الزهري عن سالم عن ابن عمر يشي أنه لما كان يرفع يده محمد، فقال أبو حنيفة حدثني حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود بنحو أن النبي ﷺ كان يرفع يده عند تكبيرة الاستفتاح ثم لا يعود، فقال الأوزاعي: حماد عن أبي حنيفة أنه حدثني الزهري عن سالم، وهو يحدثني حديث حماد عن إبراهيم فراجع حديثه بغير إسناد، فقال أبو حنيفة: أما حماد فكان أفقه من الزهري، وإبراهيم كان أفقه من سالم، ولو لا سني ابن عمر يرفي قلت أن تلكم أفقه منه، وأما عبد الله عند الله، فراجع حديثه بغير إسناد، وهو الذهب، فإن لم يجمع عدة طرق، لا يجلو لإسناد [أخاية: ٢٦٩/١] والكلام في هذا الموضع كثير. وهذا المختصر لا يختص خلا أن اقتصد الزوائد ورواة أخبارنا البصريون من أصحابنا. رسول الله ﷺ قالوا بلان النبي ﷺ في الصلاة ورواه: ابن عمر وولس من حشر كانوا يقولون بعد من التثنية. والأسد يقول لأقرب أولى، ودوي عن ابن عباس بنحو أنه قال: أحسنه الذين شهد لهم بني كلاب بالجملة لم يكونوا يرفعون أيديهم إلا عند افتتاح الصلاة. (الحنيفة)

وَقَرَأَ تَشَهُدَ ابْنِ مَسْعُودٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَشَارَ بِالسَّبْحَةِ فِي الشَّهَادَةِ، يَرْفَعُهَا عِنْدَ النَّفْيِ، وَيَضَعُهَا عِنْدَ
الإثباتِ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى التَّشَهُدِ فِي الْقُعُودِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ: "التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصُّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ،
السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ
أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَتَشَهُدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ"، وَقَرَأَ الْفَاتِحَةَ فَقَطْ، فِيمَا بَعْدَ الْأَوَّلَيْنِ،
ثُمَّ جَلَسَ وَقَرَأَ ذَلِكَ تَشَهُدًا، ثُمَّ جَمَعَ عَلَى سَيِّدِنَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ دَعَا بِمَا يَشْبِهُ تَقْرَأَنَ وَالسَّنَةَ،
ثُمَّ يَسْلَمُ مِنَّا وَيَسْأَلُ: "السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ" نَاوِيًا عَنْ مَعْدٍ كَمَا تَقْدُمُ. مَعْدٍ كَمَا تَقْدُمُ

[illegible]

التصحيات. فصحت جمع نحية، من سب فلان فلا تأ إلا دعا به عند ملاقاته كقولهم: حياك الله أي أهداك الله. والمراد بها أمر الألفاظ التي تدل على المنع والقطعة، وكل عبارة قولية لله تعالى، وإثباتا لصلواتها هي المصداقات اليدوية والحواس، والقطبات: المصداقات المأثبة لله تعالى. وهي المصدرة منه لجهة الإسراء، فلما قال: فمَنْ لَمْ يَنْتَظِرْ بِالْإِيمَانِ مِنْ اللَّهِ عَمَلًا، رَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَحْيَهُ بقوله: «السلام» أي: فقام التصحيات بالسلام الذي هو نحية للإسلام. وقابل لصلوات المرحوم التي هي معاهدة، وأصل الطلوات: التروكات العادية للعالم؛ لكونها للعلم والحكمة.

فلما أنصرت سبحانه باسمه على النبي ﷺ ثلاثاً مقابل ثلاثة ولله أكبرم خلق الله وأعوذ به، عطف بإحسانه من ذلك التخصيص لإخوانه الأنبياء والملائكة وصالحى النعمين من الإنس والجن، فقال: «السلام علينا وإنا قسمتهم ما كما قال ﷻ». إنك إذا قسمتها أصابت كل عدد صالح في السماء والأرض، ونيس أشرف من عباده في صحت المختلفين، وهي الرضا بما يفعل مرسد، والعبادة ما يرصده، والعبودية أقوى من المعادة: ليغالبها في المعنى بخلاف المعادة، والصلح: التماس حقوق الله تعالى وحقوق العباد، فلما أن قال ذلك ﷻ إحصاء به شهد أهل السموات والأرض، والمعوذات حيرل روحى وإلهام أن قال كل منهم: أشهد وإنا، أي نعمت وأمين، وجمع بين أشرف اسمائه ربون أشرف وصف للمخلوق وأرقى وصف مستلزم لشهود الخلق، ويقصد: المصلى يتسم به لالتقاط مرادة له فاصداً معناها الموضوعة له من عباده كأنه يحيى الله سبحانه وتعالى، ويسلم على النبي ﷺ وعلى نفسه، وعلى آبائه الله تعالى خلافا لما قاله بعضهم: إنه حكاية سلام الله لا ابتداء سلام من المصلى. [إرفاقى العامة: ٢٨٤]

الأول: أي الحاج الإمام في جزء من صلاته. (حاشية الطحطاوي إمرافي: ٦٨٥)

وشروط صحة الاقتداء أربعة عشر شيئاً: نية المقتدي المتابعة مقارئة لتحريمه، ونية الرجل الإمامة شرط لصحة اقتداء النساء به، وتقدم الإمام بعقبه عن المأموم، وأن لا يكون أدنى حالاً من المأموم، وأن لا يكون الإمام مصلياً فرضاً غير فرضه، وأن لا يكون مقيماً مسافراً بعد الوقت في رباعية، ولا مسبوفاً، وأن لا يفصل بين الإمام والمأموم صف من النساء،

المشاهدة. كأن ينوي مع الشروع في صلاته أو الاقتداء فيها، ولو نوى الاقتداء به لا غير، فالأصح أنه يجوز، وتنصرف إلى صلاة الإمام، وإن لم يكن للمقتدي علم بها؛ لأنه حمل نية الإمام عملاً من قال: لا بد للمقتدي من ثلاث: نية أصل الصلاة، ونية التعيين، ونية الاقتداء، ونية الشبهة شرط في غير جمعة وعيد على الاحتياط لا اختصاصها بالجمعة، فلا يحتاج فيها إلى نية الاقتداء، وأما نية الإمامة فليست بشرط في حق النساء، ولا يلزم للمقتدي تعيين الإمام بل الأفضل عدمه؛ لأنه لو عيّن قبل حلّامه غلبت صلاته، (وهي على الكسر) وتقدم الإمام بإخراجه قال المصنف: حتى لو تقدم للمقتدي مع تأخر عقبه من عقب الإمام لم يخلو فقام المقتدي لا يصح، وقال الطحطاوي: وأعلم أن ما أفاده المصنف من اشتراط التقدم عملاً للمذهب؛ لأنه لو حاذاه صح الاقتداء، والعمدة في التزمي بالرأس حتى لو كان رأسه خلف رأس الإمام ورجلاه قدام وجهه صح، وعنى العكس لا يصح. [حاشية الطحطاوي: ٢٩٠] وأن لا يكون أدنى بإخراجه، مثل أن يكون المقتدي مفترساً والإمام مشفلاً، فإن قلت: فكيف صح اقتداء من يرى وجوب الوقت بمن يرى سببه؟ قلت: لأنه ليس الإمام أدنى حالاً من المأموم، وإن صلاتهما متحدة، وإنما الاختلاف في الاعتقاد.

غير فرضه: مثل أن يصلي للمأموم صلاة الظهر خلف من يصلي صلاة العصر أو على عكس، أو مثل أن يصلي المأموم صلاة الظهر من يوم السبت والإمام صلاة الظهر من يوم الأحد، وفي "نظيرية": صلى ركعتين من العصر فمرت الشمس فمقتدي به إنسان في الأمرين يجوز وإن كان منة قضاء للمقتدي، لأن الصلاة واحدة.

مقيماً: شرط عدم كون الإمام مقيماً والمأموم مسافراً، فإن اقتداء المقيم بالمسافر صحيح في الوقت وبعد؛ لأن صلاة المسافر في الحدين واحد، والقعدة فرض في حقه غير فرض في حق المقتدي، ونساء المصنف على المعري جائز، وكونه بعد الوقت، فإن الاقتداء إذا رُحِد في الوقت، ثم خرج الوقت رهناً في الصلاة، فإن الاقتداء صحيح، ويفترض الإمام، ولو كان الإمام اقيم كبر في الوقت والمقتدي المسافر بعد عروجه لا يصح، وكونه في رباعية؛ لأن فضائية وثلاثية لا شعوران سفرًا ولا حضراً.

[illegible]

فقر: فرق الشئ بين شئ أصغر الغير الفاضل والكبير الفاضل، ثم ذكر الزركي، وهذا هو التصحيح في فرق جهداً، وفي: المصغر ما يحصى تركاؤه: الضعيفة: هي بالتعريف أنه يجرها شئ، أي لا يكون بين الإمام والمأموم طريق إلخ. [حاشية الطحاوي: ٢٩٢] في التصحيح: خلافاً لما في "الترغيب" و"المعجم" وغيرهما من اعتبار عدم اختلاف المكان إماماً، أقدم أنه إذا كان المأموم راكباً على دابة إمامه صبح الاقتداء، وإن كان المكان كخروجهم: مثلاً لو صلى أحد حلب من يعتمد عدم الاقتداء بخارج من غير السيلين أو القراء، ويطعن أنه لو حده أحدهما ولم يوصحاً ربما فيه عدم الاختصاص الوضوء، لا يصح اقتداء من يعتمد الاقتضاء، حتى لو غاب بعد ما شاهد منه ذلك بقدر ما يجيد الوضوء، ولم يعلم حاله، فالتصحيح سوا الاقتداء مع الكراهة، وصبح اقتداء إلخ، أي صبح الاقتداء إذا كان المقتدي متوضئاً والإمام متسبباً، أو كذا مقتضى عبارة الإمام، ما صحا على حلف أو حيرة، أو كان المقتدي قائماً والإمام قاعداً، أو كان المقتدي قائماً والإمام أجنباً، أو كان الإمام والمقتدي يصبان في إمام، أو كان المقتدي متصلاً والإمام مفترقاً، أو كان المقتدي على حلف أو حيرة أو عرفة فرحة لا يسئل منها شيء. [مرآة الفلاح: ٢٩٥] وبأحد، هو من خرج طهره ودخل صدره ويطئه: الإمام. أي قلبي تبت صدقه صدقه. [مرآة الفلاح] في المختار. وفي "الفتاوى": لا يلزم الإمام الإجماع إذا كان آخره نحو مذهب [مرآة الفلاح: ٢٩٧]

فصل [في مسقطات الجماعة]

يسقط حضور الجماعة بواحد من ثمانية عشر شيئاً: مطر، وبرد، وخوف، وضيق، وجحش، وعشى، وقليح، وقطع يدي رجل، وسقام، وإفقاد، ووجل، وزمانة، وشيخوخة، وتكرار فقه بجماعة تفوته، وحضور طعام تنوقه نفسه، وإرادة سفر، وقبامه بحرير، وسدة ربح لئلا لا يهزل، وإذا انقطع عن الجماعة فغلب من أعذارها لمصلحة تشلخف حصل له كونه ^{بالمسافر} ^{بالمسافر}.

فصل في الأحق بالإمامة وترتيب التصوف

إذا لم يكن بين الحاضرين صاحب منزل ولا وظيفة.....

وخوف: أي خوف طائر الملة مثل ما عرف، على نفسه أو ملك أو نساء صلا أو دعاء فحتم، لا تقتل بالجماعة جماعة [حاشية لفظحطاي: ٢٩٧] (عند إمام علي) وجحش: أي إذا جحش معمر بوق، دس عليه أو حبسه ظالم عمر حتى عليه يخط منه حضور الجماعة، بيد أنفسه بأن لا يفسد في طرفة [حاشية لفظحطاي: ٢٩٧] وقليح: طلع الرجل أمانته ذاتها، وقد جاء الحديث في أحد النبي الذي طوذاه بعض إسمائه وبحركة أقرب الموردة وإفقاد: أفقد الرجل على الجمهور أصابعه، أي في حدود فلا يستطيع المشي (أقرب الموردة) ووجل: الوجل بحركة: العير الذي ترهقه فيه الدواب طمع أو حزن أو وجل (أقرب الموردة) وزمانة: هي مهلة وحده عصر الأصابع، وتعطل اليد (أقرب الموردة) وشيخوخة: أي كونه شيخاً كبيراً لا يسمع (حاشية لفظحطاي)، وتكرار فقه الخ: أي تكرار كتب فقه مع قوم الذين لم يحضروا الجماعة بموتهم، وهو الذي كان لا يذوق على ترك الجماعة، ويرى أن الشكر وحده لا يغطي هذا الحجب فيه نظر.

بجماعة تفوته: الأولى حلفه، لأن الموضوع الأحكام التي تعبت الجماعة [حاشية لفظحطاي: ٢٩٨] وإرادته: أي أنه في وقت السفر أي قبل وصول الدار تصاحبه، بتوجيه: أي إذا كان المضي فتمت إرضى يستمر به يروح له ترك الجماعة، إذا لم يكن الخ: أي أن يكون معهم صاحب منزل ولا دونه خليفة وهو الذي لديه موافق لإمامه الصلاة لأخيه مقامان مختلفان سواء أجمع أو جوداً منه الذي في المذكورة أو لا. فصاحب البيت والمجلس وإمام المسجد أي بالإمامة من غيره وإذا كان غير فقه وأقرأ وأقرب: أي أفضل منه، وإذا شاء نفسه، وإذا شاء من غيره، وإذا كان الثاني مقدمه فمضاه لا يسهل إلى الثاني بالحاضرين لأنه ملطمان، فيصاف به كيف شاء، ويستحب لصاحب البيت أن يذن لمن هو المفضل [حاشية لفظحطاي: ٢٩٩]

ولا ذو سلطان، فالاعلم ^{تعالى} الحق بإمامه، ثم الأقراء، ثم الأورع، ثم الأسس، ثم
الأحسن خلقاً، ثم الأحسن وجهاً، ثم الأشرف نسباً، ثم الأحسن صوناً، ثم الأنظف
ثوباً، فإن استووا بقرع، أو لحبار للقوم فإن اختلفوا فالعزة بما اعتاره ^{أي ماله} الذكـر، وإن
قدموا غير ذلـول فقد أساءوا، وكره إمامه ^{أي الإمام}.

ولا هو سلطان أباد ثم د سلطان إذا كان معهم فهو أورد من الجميع حتى من حاكم المشرق وصاحب
البرصعة لأن ولاية عمدة وروى البخاري أن اس غمر يزيد كثر على حلب اجتماعه وكفى به فاسدا قال
في الشهادة: قد في خير من الناس! أن لوزة كلوا عسلا وعذابه كآبة استعانة وأما في زمانه فأكثر لوزة
طعامه وحوله إجابته الصحطوى برادف ٢٥٩ فالأعلم الحق الخ. أي الذي يقيم بأحكامه لثلاثة صحة
ووفاء. ويرفع عنه سنة الترفيف وأما جملة أفعال التي من فصوله أنه من شروط الصحة وهذه شروط كمال
ويجب التواضع الطاهرة وإذا كان غير متبحر في غيبه علوه [أما في الفصل ٢٩٨]

وهو احتمال كبير: أحدهما أن يكون المراد به الحظوظ للعراق، وهو الشارح الثاني؛ المستند ثلاثة
أسباب قوية، ومنه وإنشائها. وقد انقسم العلامة لعدم الحق في إحصاء في شرح زاد المعاد "عنه.
[شرح الزاوي، ١/١٠٦] لا أوضح، في الألفاظ، أحسنها، لشيء. وتفرق بين الورع والفقير في لوائح إحصاء
الشيء، في نقول: اجتناب المحرمات. [شرح الزاوي، ١/١٠٦]

حلفتُ مصحح، أي لقد برر الناس. [سورة المداح: ٣٠٠] فإن جعلوا الخ أي في الحسد، الضلوع في فخرهم الإلهي، فإن: بعضهم: فخرهم، وأشار بعضهم إلى آخر: وعكفا: والاعتبار لم: اختياره: تكلم القوم.

وأي فقهه الخ: أي ومن غير القدم من هو غير الأحن فبهذا حالهم مبادر وكون إمامه الخ: علم أن كراهة إمامة العبد وعدم علمه ونقصه أن ينصهر أن الكراهة في إمامة العبد والالتزام على لأهم لإشغالهم عدمه المولى لا يصرحون للعلم، فيجب عشمهم بخليل ويدبر فيهم نفوس. فلو انتفى ذلك وأن كان علة فلياً ولا كراهة وكراهة إمامة الأخصر سبيلة جادة المندثرة إلى النجاسة، وهو ما يباهى به الأخصر.

والأحرار من يحكى القادة عربيا كالأحرار عجميا. وأما من يحكى الملك فهو عربي، ويكرهه جماعة الأحرار والعلماء الجليلين علوماً، بل حتى أن أميرها الذي يدعى بقران الإمامة كان لا يقرأ كتاباً من كتبهم إلا بعد أن يقرأه في كتابه. والملك في سنة ٩٧٠ هـ قهر أمير الأحرار وبيع وأمسك وأمسك، ثم القى به بعد مدة في أحد أفراس الإعدام ثم ألقى به في البحر من أجل ما فعله الأحرار (الصفحة: ٩٩) فقال الأحرار: الآن نملكه الخشب. وكما أنه إذا لم يزل يملكه فإنه ليس له أن يربيه ويؤلفه ويصنعه، فاحمل عليه الخشب. وقد كان هو أفضل الناس خلافاً له، وأراد أن يملكه أن يلقى لا علم عنده إلا بغيره، فباعه -

العبد والأخفى والأعزائي وولد الزنا والجاهل والمفاسق والمستدع، وتطويل الصلاة، وجماعة المرأة والنساء، فإن فعلن يقف الإمام وسطهن كالعرة، ويقف الواحد عن يمين الإمام والأكثر خلفه، ويصف الرجال، ثم الصبيان، ثم الخنثى. ^{جمع} ثم النساء. ^{جمع}

- هذا الكلام بيان لشئين: أحدهما، ملاكها، أما الصفة فمعية على وجود الأهمية للصلاة مع أداء الأركان، وهما موجودان من غير نقص في الشرائط. وأما الكراهة فمعية بمعنى قلة رغبة الناس في الاندفاع نحوها، يؤدي إلى تقليل الجماعة المطلوب تكثيرها كثيراً للأجر.

الثاني: فلو اجتمع المني والمهر لأجل واستوبا في العزم والقراءة، فاجر الأصلي قول: [راجع المذنب: ١/٣٠٣] أشدع: وهو صاحب الشدة، وهي كمال "المغرب" اسم من استدع، ثم علبت على ما هو راجع في الدين أو نقصان منه. وعثرها للشمسي بألف ما أحدث على خلاف الحق المثلث هو رسول الله ﷺ من علم أو عمل أو حاله يتبع شبهة واستحسان. وحمل دنیا قومها بصراطا مستقيما، وأطلق في المبتدع فمثل كل متدع هو من أهل جلفاء، ومبدي في "المخط" والخلامة، "الخبثي" وغيرها ما لا يكره بدعة بكمه، فإذ كانت بكمه فالصلاة حليلة لا غور. [شعر الرائق: ١/٦٥٨]

وتطويل للصلاة: أطلقه فمثل ما إذا كان يقوم بمصون أو لا، رصو، بالتطويل أو لا، لإطلاق الحديث، وأطلق في التطويل، فمثل إطالة القراءة أو الركوع أو السجود أو الأدعية. [البحر الرائق: ١/٦٦٢] والنساء: أي ذكره نحرها جماعة النساء، بوحدة متهم، ولو أمن رجل على كراهة إلا أن يكون في بيت ليس معهن في رجل أو عزم من الإمام أو زوجته، فإن كان واحد من ذكر معهن فلا كراهة. [حاشية الطحطاوي: ٣٠٤]

فإن فعلن إلخ: أي فإن صلب النساء بالمصداقة يجب أن يقف الإمام وسطهن مع تقدم عتهن، فلو تقدمت كالرجل الميت، وصحت الصلاة، وتوسط بالتحريك ما بين طرفي الخنثى، وإن يكون ما بين بعضه عن بعض كصمت وسط النار بالمتكون. فإن فت. ثم ترك النصف، إذا أثبتت في لفظ الإمام: قلت: الإمام من يؤم به ذكر، كان أو أنثى. يعني الإمام: ويكره أن يلف عن يساره (سوى الخنثى) ثم الخنثى. جمع الخنثى: من له عضو من رجلان ونساء. [قرب الثوارد، سرائر الخنثى: ٣٠٨] ثم النساء: إن حضرن، وإلا فهن شروعات عن حضور الجماعات. [سرائر الخنثى: ٣٠٨]

فصل فيما يفعله المقتدي بعد فراغ إمامه من واجب وغيرة

لو سلم الإمام قبل فراغ المقتدي من التشهد بتممه، ولو رفع الإمام رأسه قبل تسبيح المقتدي ثلاثاً في الركوع أو السجود يتابعه، ولو زاد الإمام سجدة أو قام بعد القعود الأخير صاحب لا يتبعه الفوضى، وإن قبلها سلم وحده،
(راجع إمامه)

المقتدي. اعلم أن مقتدي ثلاثة أقسام: موقوف، ولا حق، وموقوف، فالموقوف من متى تركه الإمام كلها مع الإمام. ولا خلاف أن هو من دخل معه، وهذه كلها أو بعضها ما عرس له يوم أو غيلة أو زحمة، أو من حدث أو كان معها حائل مسلم، وحكمه كحكمه حليفه فلا يأتي فيه بقضي فرائض ولا سهو، ولا يعتبر حرمة أرضه حية الإقامة، وبدأ بقضاء فاتت، ثم منع إمامه إن أمكنه أن يفرك بعد ذلك قسمه، وإلا فإنه، ولا يشمل بالقضاء حتى يفرك الإمام من الصلاة، ولا يسجد مع الإمام مسجود الإمام، بل يقوم للقضاء، ثم يسجد عن ذلك بعد الخطب، ولا يبعد عن الدنيا، لم يقصد الإمام، ولا يقتدي به.

وهو كالموقوف أيضاً فقام للقضاء، منه يصلي أولاً ما كان فيه متلاً بلا قرعة، ثم يصلي ما سبق له، ولو عكس جميع عند خلاص (م)، وأن ترك الترتيب كما في "الفتح" وغيره، والموقوف مع من سجد الإمام يتخللها أو بعدها، وحكمه أنه يقتضي أن جلسته في حق الصلاة، وأخرجه في حق التعلف، وهو موقوف، فهو يقتضيه إلا في أربع الأمور: التعلف، ولا إصداق به، وبأنه تكبيرات التطوير إجماعاً، ولو كثر بين الاستجاب للصلاة يصح مسأله، ولو قام للقضاء ما سبق به، وسجد إمامه لسهر فانه فيه إن لم يبق تركعة مستحقة، دون ما بعده سجد في آخر الصلاة [حاشية المحقق، ج ١، ص ٣٠٩]

وعنده عطف نحو قوله: "أما بجمعة" أي وما لا يفعله كد. لو رفع الإمام رأسه قبل تسبيح المقتدي ثلاثاً فإنه لا يتبعه، ويتضمن غير ذلك [حاشية المحقق، ج ١، ص ٣٠٩] تضعه: ذلك يتم التشهد من الواجبات، وبعد ذلك سلم، لأنه في قرعة السجدة، وأجمع بالبيان هنا محقق: فيد غولته "فن فراغ المقتدي" لأنه بعد فراغه يسلم مع الإمام، ويؤخره "من التشهد" لأنه إذا عيب الحساب والذخوات بتركها وبسلام مع الإمام، لأن ترك قرعة دون ترك واجب، ولو قام الإمام إلى قفاته، ولم يبق المقتدي تشهده أقد، وإن لم يتبعه بدار.

يتابعه: هذا على الصحيح من المذهب، ومنهم من قال: يتبعه ثلاثاً، لأن من أهل العلم من قال يعلم حوز ثلاثاً بنفسه، عن الثلاث، (أمراني إجماع: ٣٠٩) صاحب: حار من أن من المستثنى في قوله: "ألا" في قوله: "قيد" أي تركعة لثلاثة سجدة (مرفق المذبح) مسلم، ولا ينظر خروجاً من غير الصلاة، (مرفق الصلاة)

وإن قام الإمام قبل القعود الأخير ساهبا انتظره المأموم، فإن سلم المقتدي قبل أن يفيد إمامه الزائفة بسجدة فسد فرضه، وكبره سلام المقتدي بعد تشهد الإمام قبل سلامه.
الركعة الركعة

فصل في الأذكار الواردة بعد الغرض

القيام إلى السنة متصلا بالغرض مسنونا، وعن نفس الأئمة الخواري: لا بأس بقراءة الأوراد بين الفريضة والسنة، ويستحب للإمام بعد سلامه أن يتحول إلى يساره لتطوع بعد الغرض، وأن يستقبل بعده الناس، ويستغفرون الله ويقرؤون آية الكرسي والمعوذات، ويسبحون الله ثلاثا وثلاثين، ويحفظونه كذلك، ويكبرونه كذلك،
ثلاثا وثلاثين

متصلا: لكنه يستحب العمل بهما، كما كان حاله إذا قام بمكة فقرأ ما يقول: المهم أنه السلام، ومنك السلام، وإليك بعدو السلام، ثم ركع إذا انحلال والإكراه، ثم يقوم إلى السنة. [إمامي الفلاح: ٣١١]
 لا بأس بقراءة الحج: وأورد، بأمر الأوراد عن السنة، فهذا يعني أنه ركعة. ويخالفه ما قال في "الاختصار": كل صلاة بعدها سنة بكرة القعود بعدها والدعاء، بل يشمل ثلاثة كي لا يفصل بين السنة والركعة، ثم قال: الكتمان. ولم يستع به كذا لفصل بالأذكار التي يوقف عليها في المساعدة في حصرنا من قراءة آية الكرسي والتسبيحات والمعوذات ثلاثا وثلاثين وغيرها، وقوله: كذا تعفوا المهاجرين: "مسعود، وكبر، وتحميد، وتر كن صلاة الحج لا يقتضي وصلها بالمس، بل كونهما عقب السنة من غير اشتغال به. ليس من أنواع الصلاة، فصح كونهما دبرها. وإذا تكلم بكلام كثير أو أكل، أو شرب بين الغرض والسنة لا تطلق، وهو الأصح، بل نفس ثوبه. [إمامي الفلاح: ٣١٢]

أن يتحول الحج: أورد، يتحول إلى بين قبله، وهو الخائب لمقابل إلى جهة يساره، أي يسار المستقل لأمر بين لمقابل جهة يسار المستقل، فيتحول إليه. [إمامي الفلاح: ٣١٣] أنه يستقبل الحج: أي ويستحب أن يستقبل بعد تطوع عقب الغرض، وإن لم يكبر بعده بطله يستقبل الناس إن لم يكن في مناسه فصل. [إمامي الفلاح: ٣١٤]
 والمعوذات: به تغليب، وأورد التمسيد والمعوذات. [حاشية الطحطاوي: ثلاثا وثلاثين. خلافت: هل الشرط في تفصيل السنة والعرض للمعوذ به أن يقول لذكر التمسيد عليه ما بعد متاعا أم لا، وفي محسن واحد أم لا؟ قلت: ومن ذلك ما ليس بشرط، لكن الأفضل أن يأتي به متبعا في الوقت الذي عده. [حاشية الطحطاوي: ٣١٦]

ثم يقولون: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير؛ ثم يدعون لأنفسهم وللمسلمين راضي أي يديهم، ثم مسحون بها وجوههم ^{بأصابعهم} في آخره

يدعون لأنفسهم: ويكره أن يرفع يده إلى السماء، ما فيه من ترك الأدب وتوهم جهة؛ وقد عني شيء ^{بأنه} عن ذلك كما في "شرح المحسن العيصي"، وأن يخص صلاة أو وقتا ببدء: لأنه يقس القسب. [حاشية المحقق: ٣١٦] راضي: أصله: راضيون ومفروق أشرك للإصادة.

باب ما يفسد الصلاة

وهو ثمانية وستون قيداً شتياً: الكلمة ولو سهواً أو خطأ، والدعاء بما يشبه كلاماً، والسلام بنية التحية ولو سهواً، ورد السلام بلسانه أو بالمصافحة،
أي التكلم
أو بغيره بعد لا تعد

ما يفسد: الفساد والبطالان في العبادة مثلاً، وفي المصاحفات مغفرتان، فما كان مشروعاً بأصله دون وصفه كالبيع شرط لا يقتضيه العقد، فهو فاسد، وما ليس مشروعاً بأصله ولا وصفه كبيع الميتة والدم فهو باطل. [حاشية الطحطاوي، مرآتي للعلاج: ٣٢٠] ثمانية وستون قولاً تفرسي لا تحديدي، فلا يلزم أن يتم عددها. الكلمة: عمنها عشم ما إذا كانت معيدة كـ "زيد قائم" أو لاء مثل "يا"، ولو نطق بها سهواً بطن كونه ليس في الصلاة، أو نطق بها خطأ كما لو أراد أن يقول: يا أيها الناس، فقال: يا يزيد، ولو كان جاهلاً بكونه مفسداً أو كان علماً في المختار.

سهواً: اعلم أن الفرق بين السهو والنسيان: أن الصورة الحاصلة عند العقل إن كان يحكمه الملاحظة أي وقت شاء، تسمى سهواً وسهواً أو لا يحكمه الملاحظة إلا بعد كسب حديد، تسمى نسياناً، وبين الخطأ: أن السهو ما يتنبه له صاحبه، والخطأ ما لم يتنبه له ناشئته أو يتنبه بعد الإنعاب. [حاشية الطحطاوي تصرف: ٣٢١]

والدعاء إلخ: أقره وإن دخل في الكلمة؛ لأن الشامي لا يفسد الصلاة بالدعاء، والدعاء بما يشبه كلاماً وهو ما يمكن سؤاله عن العبادة، كـ "اللهم أطعني" أو "هذه ديني وأمراني فلاة" على الصحيح، وما استحال طلبه من العبادة فليس من كلاماً، مثل العافية والفقرة والرزق، سواء كان لنفسه أو لغيره، ولو لأخيه على الصحيح. [البحر الرائق تصرف: ٧/١] والسلام بنية إلخ: أطلقه يشمل العمدة والسهو وما إذا قال: "سلام" فخط من غير أن يقول: "عليكم"، وفي "الهداية" ما يخالفه، فإنه قال: "يختلف سلام ساهياً، لأنه من الأذكار، فيحتر ذكره في حالة النسيان، وكلاماً في حالة التعبد، ولم أر من فرق بين المعبزين، وقد ظهر لي أن المراد بالسلام التعبد مطلقاً: أن يكون المحاطب حاضراً، فهذا لا فرق فيه بين العمدة والسهو أي نسيان كونه في الصلاة، وأن المراد بالسلام التعبد حالة التعبد فقط: أن لا يكون المحاطب حاضر كما قالوا: سلم على رأس الركعتين في الرباعية ساهياً، فإن صلاته لا تعبد. [البحر الرائق: ١٤/٦]

ورد السلام: قال الشامي: لأن رد السلام مفسد، صمداً كان أو سهواً؛ لأن رد السلام ليس من الأذكار، بل هو كلام ومطالع، والكلام مفسد مطلقاً. [البحر الرائق: ١٤/٢] بلسانه: عمداً لو ناسياً أو خاطئاً. (مرآتي للعلاج، حاشية الطحطاوي)

والعمل الكثير، وتحويل الصدر عن القبلة، وأكل شيء من خارج فمه ولو قل،^{وغيره} وأكل ما بين أسنانه وهو قدر الحمصة، وشربه، والتنعج بلا غلظ، والتأفّف، والأثني،^{خطئ} والناؤه، وارتفاع مكانه من وجع أو مصيبة، لا من ذكر جنة أو نار، وتشبّث عاطس

والعمل الكثير: والمتأمل يرى القليل والكثير. أن الكثير: هو الذي لا يشك الطاهر فاعله أنه ليس في الصلاة، وإن أشبه فهو قبل على الصحيح، وقيل في نسيه هو هذا كما ذكرنا ثلاث الترويات كثيرة، ودونها قليل. [مرآة الفلاح: ٣٢٢] وتحويل الصدر [ح]: لفظه وهو مفيد ما إذا لم يستقم حدث أو بغير صلاة الشرف، أما إذا سبق حدث فخرج للوضوء وحرك صدره عن القبلة أو حرك صدره لاستئناف صلاته بغيره، المعنى لا تفسد صلاته، وأكل شيء [ح]: أي نسيه الصلاة ولو أكل يعمل قليل، بخلاف القليل يعمل قليل، لأنه تبع لرئيسه، وإن كان يعمل كغيره فسدت. (مرآة الفلاح)

والتنعج: هو أن يقول "أح" بالفتح أو القسم. [شرح الرافعي بزيادة: ٩/٢] بلا غلظ: وإن كان لعدم كسبه البلغم من العرق لا يفسد. [مرآة الفلاح: ٣٢٤] ومنه التنجج لإصلاح الصوت ونسيه، أو ليهندي إمام من خطاه، أو لإعلام بأنه في الصلاة على الصحيح كما في "الفتح". [حاشية الطحطاوي: ٣٢٤] والتأفّف: التأفّف أن يقول: "أف" أو "تف" لفتح شراب أو المضمحل. [حاشية الطحطاوي: ٣٢٤] والأثني: وهو "أف" يسكون فلهذا مضموراً يورث "نوح" يقال: إن الرجل يثر بالكسر أنها وأما بالنضم صوت، فهو أن كماله، وهي آفة. [حاشية الطحطاوي ومرآة الفلاح: ٣٢٤]

والناؤه: وهو أن يقول: "أؤه"، وفيها لغات كثيرة: نأه، لا تحذف مع تشديد الواو المفتوحة وسكون الفاء وكسرها. [مرآة الفلاح: ٣٢٤] وارتفاع: هو أن تحصل به حروف مسبوقة. (مرآة الفلاح) من وجع [ح]: هو ضد للتأفّف، وقوله: "لا من ذكر جنة أو نار" عائد إلى الكل أيضاً، فالحاصل: لما إن كانت من ذكر الجنة أو النار فهو دال على زيادة الخسوع، ولو صرح بما فقال: "اللهم أتي أسألك الجنة وأعوذ بك من النار"، لم تفسد صلاته، ومن كان من وجع أو مصيبة فهو دال على إظهارها، فكأنه قال: إني مصاب، والدلالة تعمل عمل الصريح إلا لم يكن هناك صريح بخلافها. [شرح الرافعي بحدود: ٨/٢]

وتشبّث عاطس [ح]: هو بالتثنية المصيبة أفصح من التثنية المبهمة: الدعاء بالخير، وهو من إضافة المصدر إلى معموله، أي خطاب للمصلي العاطس، قيدها بالعطاس من المصلي، لأنه لو قاله العاطس لنفسه لا تفسد لأنه محسنة قوله برحمي الله، وبه لا تفسد، ولو قال: "الحمد لله" ضمن لمعطس نفسه لا تفسد، وكذا من غيره إن أراد التوابع اتفاقاً، كما تفسد اتفاقاً إذا أراد به تعليم العاطس أن يقول ذلك، ولو أراد به الجواب للعاطس لا تفسد. [حاشية الطحطاوي: ٣٢٥، مرآة الفلاح]

بـ"يرحمك الله"، وجواب مستفهم عن قد بـ"لا إله إلا الله"، وخبر سوء بالاسترجاع، وسار بـ"أحمد الله"، وعجب بـ"لا إله إلا الله" أو سبحان الله، وكل شيء يقصد به اجواب كـ"يا يحيى خذ الكتاب"، ورؤية متبسم ماعا، وغمام مدة ماسح الخبث ونزعهم، وتعمم الأمي آية، ووجدان العاري صاتوا، وقدره للمؤمن على التركوع والسجود، وتذكر فائقة لنفي ترتيب، واستخلاف من لا يصنع إماماً، ...
 تأمل: مستور

وجواب مستفهم إيج: يا غيل أنت الله أم؟ فقال: لا إله إلا الله. [حاشية الشافعي: ٢٩١/١] بالاسترجاع: استرجع ربه عال: لا إله إلا الله وأما راجعون: أي أحمر أحد: معدياً، فخر بجزء مثل موت الله، فقال وهو في الصلاة: لا إله إلا الله وأجمعون: فصدت صلاته. وسار: أي أحمر أحد نصلياً فخر بسوء مثل ولادة الله، فقال: الحمد لله فصدت الصلاة. وعجب إيج: أي يقصد الصلاة حوجه خير بعبادة قوله: لا إله إلا الله، أو سبحانه الله، وكل شيء إيج: عساه ففضل ما إذا كان من العباد أو من غيره، هو ذكر الشهادتين بعد ذكر الميزات لها أو جمع ذكر الله، فقال: جل جلاله، أو ذكر يحيى بـ"لا يصلي عليه، أو قال بعد حتم الإمام القراءة: صدق الله العظيم أو صدق رسول الله، أو جمع الشيطان فصد، أو قاله رجل: لا إله إلا الله فذكر الله فصدت. [حاشية الطحطاوي: ٢٢٦]

كـ"يا يحيى": مثلاً طلب ربح من غير حق وهو يسألني كتاباً، فقال المصنف: يا يحيى! خذ الكتاب. ورؤية متبسم ماعا: [أراد ما قاله على استعماله أمراني العلاج] ففضل ما إذا كان مقتضياً أو إماماً، أما إذا كان إماماً عظيماً، وإنما إذا كان مقتضياً فهو مقتيد بما إذا لم يبرهه إمامه.

وغمام: أي يقصد صلاة فضلي إذا كنت مدة مسبح صه وهو في الصلاة: لروال ظاهرة الرسلين. [حاشية الطحطاوي: ٢٢٦] مدة ماسح إيج: وهو للفتيح يوم وليلة، والتمسافر ثلاثة أيام وليلتها. [حاشية الطحطاوي: ٢٢٧] صاتوا: أطلقه وهو مفيد سائر طرفة صلاة فيه بأن كان مادك أو أنجب له، وهم طاهر أو أحسن وجهه ما يظهر به أو لا، إلا أن ربه طاهر، فخرج بصر: لكن وما لم يصبه مادك. [أمراني العلاج: ٢٢٧، حاشية الطحطاوي: تنصرون] وتذكر فائقة إيج: أي إذا تذكر مضمون أو ترتيب أو عليه فائقة فعل هذه صدقت صلاته وهذا الفساد فساد موقوف، فإن صلى مجلساً مذكراً للعبادة وقصصاً في خروج وقت الحاشية فقل وصف ما صلاة قبلها وصار صلاتاً، وإن لم يفضيها حتى يخرج وقت الخمسة صحت، ورفع صلاته. [أمراني العلاج: ٢٢٨]

واستخلاف إيج: أي صلى فارادهم، ثم سبقه حدث وسط الصلاة فاستخلف: ذلك الذي أتيا من المنعبر فصدت صلاة ونعمونه.

وطلوع الشمس في الفجر، وزوالها في العيدين، ودخول وقت العصر في الجمعة، وسقوط الجيرة عن برء، وزوال عذر العذور، والحدث عمداً أو بصنع غيره، والإغماء، والجنون، والجنابة بنظر أو احتلام، ومحاذاة المشنأة في صلاة مطلقة مشرقة تحريمة في مكان متحد بلا حائل ونوى إمامتها، وظهور عودة من سبقه الحدث ولو اضطر إليه، ككشف المرأة ذراعها،
 (م)

وطلوع الشمس إلخ: مثلاً شرع رجل في صلاة المغرب وطلعت الشمس في أثناءها صدت صلاته.

وزوالها إلخ: مثلاً شرع قوم في صلاة الفجر أو العيد، فزال شمس وهم في صلاتهم صدت صلاتهم. وسقوط الجيرة إلخ: أي كان الرجل ماسحاً على جيرة، فشرع في الصلاة، فسقطت بعد برء صدت صلاته، ولو سقط لا عن برء لا تفسد. عمداً: بخلاف أن الصلاة لا تفسد بسبب الحدث، لأن المصنوع به يبي بالشرط المعلوم في البناء. [حاشية الطحطاوي: ٣٢٩]

أو احتلام: إن قيل: لا حاسة إلى ذكر إضاعة الطلوع إلى الاحتلام تسمى بطلانها بالنوم؟ فالجواب أن هذا محمول على ما إذا نام في صلاة على وجه لا يظلمها فاحتلم. [حاشية الطحطاوي بغير: ٣٢٩] ومحاذاة: أي محاذاة الرجل للمشنأة مسانهاً وكعبها في الأصح ولو محرماً له أو زوجة انتهت ولو ماضياً كعمود شوها، والنصير الصحيح للمحاذاة هو أن تقوم فركلة بحسب الرجل أو قدومه من غير حائل، إما قبل بالرجل إشارة إلى اشتراط كونه مكلفاً، وإلا فلا فساده، وتهد به المشنأة استزاراً عن محاذاة الأمر فإنها لا تفسد، وشذ من قصد هذا وأطلق فيها فسد المرأة والأجنبية والروحة والمعموز للشوهاد. [حاشية الطحطاوي: ٣٢١، مرقي الفلاح تصرف]

في صلاة إلخ: الجائر والمحرور في عمل نصب على الخيال أي سئل كونهما في صلاة، فخرج بمحاذاة الجيرة، قالها فهو مفسدة لعدم انعقاد صلاتها. [حاشية الطحطاوي: ٣٢٩] مطلقة: فلا تنطل صلاة المحاذة. [مرقي الفلاح: ٣٢٩] مشرقة تحريمة: ماكتنهما ضاماً أو التذلوها به. [مرقي الفلاح: ٣٢٩] في مكان إلخ: فلو اختلف المكان كان كانت المرأة على مكان عال بحيث لا يهذي شيء، منه شيئاً منها لا تفسد. [حاشية الطحطاوي: ٣٣٠]

ونوى إمامتها: فإن لم يهوا لا تكون في الصلاة فانضت المحاذة. [مرقي الفلاح: ٣٢١] وهذه العبارة مستغنى عنه لعلمه من قبل الاشتراك إذ لا اشتراك إلا بين الإمام وإمامتها، لأنه إذا لم هو إمامتها لا يصح اقتداؤها. [حاشية الطحطاوي: ٣٢١] ولو اضطر إلخ: وفي "حاشية" إذا اضطر إلى الكشف بين، وإلا لا، وبه حريم في التنبير وشرحه. [حاشية الطحطاوي: ٣٢١]

للوضوء وقراءته ذمياً أو عائداً للوضوء، ومكثه قدر أداء ركز بعد سبق الحدث للوضوء، ومداومته ماء قريباً لغيره، وخروجه من المسجد بظن الحدث، ومجاوزته المصروف في غيره بظنه، وانصرافه ظاناً أنه غير متوضئ، أو أن مدة مسحه انقضت، أو أن عليه فاتية أو نجاسة وإن لم يخرج من المسجد، وفتح على غير إمامه، والتكبير ^{دخلاً في هذه الصلاة} ^{أو بعد مكالمة} بنية الانتقال لصلاة أخرى غير صلاته إذا حصلت هذه المذكورات قبل الخلو من الأخير مقدار الشهود، وبفسادها أيضاً مدة الجمرة في التكبير، وقراءة ما لا يحفظه من مصحف الصلاة.

ومكثه الخ: أطلقه وهو مقدّم لعدم المعنى، لما إذا كان به سبب تمكثه في حرام أو يصنع رخاؤه، فإنه يبي. وخروجه: كما إذا أقرن من أنه ماء فطهه بما يخرج من المسجد فحدث الصلاة.

بظن الحدث: قيد من الحدث، لأنه لو ظن أنه استنج على غير وضوء أو كان ماسحاً على الخمين فظن أن مدة مسحه قد انقضت، أو كانت متباعدة فرأى سرّاً فطه ماء، أو كان في الظاهر فظن أنه لم يصل للمصر، أو رأى حمرة في ثوبه فظن أنها نجاسة وانصرف حيث يصيد صلاته وإن لم يخرج من المسجد، أو الانصراف على سبب الرخص (ينبغي الترتيب) وانصرافه الخ: أي إذا انصرف بنفسه من موضع صلاة بظن أنه غير متوضئ أو مدة مسحه انقضت أو أن عليه فاتية غلب عليه أدواؤه أو دُر، نعمه صلاته في الصور كلها.

من المسجد: أعلم أنه قد وقع في وضع كبر الإيضاح كلها بعد هذه ما يورثه، الأفضل الاستدراك، خروجاً من الخلاف، وإن بينهما: الأفضل الاستدراك فقط، وهذا مما لا يحصل في المسائل كلها بحكم أنها نفسها صلاة، ما معنى أفضلية الاستدراك؟ هلها من الخارج، ووقع هذا سبب من المنسحب، فألغينا في المتن.

غير إمامه: يشمل مع انفرادي على النفسي، وعلى غير النفسي، وعلى النفسي وحده، وفتح الأمام وسعد على أي شخص كان، وكل ذات مسند إذا قصد له التلاوة دون الفتح، ويظهر ما لو قيل: ما ماله؟ فقل: الخيل والبدل والمحمول، فإنه يصير صلاته إن أتم به حوائج، وإلا فلا. وإذا فتح على إمامه لا تصد استحساناً، نبيس المحقق: (٣٩٣/١) والتكبير الخ: قيد بالتكبير، لأنه لو سوى بقوله فقط لا يكون قطعاً للأولى، وأخرج من الصلاة الصوم، وأخرج من أخرى ما يرد كانت من الأولى، حيث الفساد كمنعده إذا سوى لا تشاء، وعكس.

كمن: ينقل بالتكبير من فرض إلى فرض أو هل وعكسه بينه. (أمراني الفلاح، حاشية المطبوعات: ٢٢٤)

إذا حصلت الخ: قيد لبيان الصلاة في جميع ما ذكره من قول: أو يؤدبه منبهم ماء الخ.

وأداء ركعتي أو إمكانه مع كشف العورة أو مع نحاسة مانعة، وصابقة المقتدي
 بركن في مشاركته فيه إمامه، ومتابعة الإمام في سجود السهو للمسبوق، وعدم
 إعادة الجلوس الأخير بعد أداء سجدة صلبية تكرها بعد الجلوس، وعدم إعادة
 ركعتي الثانية، وفهقهة إمام المسبوق، وحلته العند بعد الجلوس الأخير، والسلام
 على رأس ركعتين في غير الثانية حالاً أنه مسافر أو أكل الجاهل، أو أكل الشرايح
 وهي العشاء، أو كان قريب عهد بالإسلام فقل الخرض، ركعتين.

أو إمكانه: أي متى من سجدة، خـ [إرفق صلاح: ٢٢٧] كشف العورة إجماعاً، ككشف العورة ما بعد
 كشف بعاضيه بها، والمحال أن تكشف أكثر من زمن السجدة، والتبر في الفتن غير مصرح به، ككثير
 في الظل، والعلين في الكبر [أجانبه المصنفون: ٢٣٧] تقديم وأمرًا وصابقة المقتدي إجماعاً، كما لو رجع
 ووقع رأسه قبل الإمام ولم يعد معه أو بعده وسجد، وإذا سلم مع الإمام وصافته ترك ركوع والسجود في كل
 تركعات منى، لكنه لا يقرأه لأنه مراء، لأن صلاة إمام لاحق، وهو قصي قبل فراغ إمامه، وقد فاتت تركته
 الأولى تركته متاحة الإمام في الركوع والسجود فتكون ركوعه وسجوده في إعادة قصده من الأولى، وفي الثانية
 من الثالثة، وفي الرابعة عن التمتع، فتكون بعده ركعة بغير قراءة [إرفاق صلاح: ٢٢٧]

للمسبوق، إذا قام مسبوق بعد ما سلم الإمام أو قبل تسليبه بعد فقرة الإمام قدر التشهد، وفيه يسوق
 ركعته مستمراً، فتذكر الإمام سجدة، يسوق صلاة، وسجد، حالته لأنه قد سجد وجوده، وهو قد سجد
 بدونه، وفيه، فيه، مسبق ذكره بعد فقرة الإمام قدر التشهد، لأنه إن كان قبله لم يخبره لأن الإمام سي عليه
 فرض لا يجوز للمسبوق قضاء صلاته [إرفاق صلاح: ٢٢٧]

وعدم إعادة الجلوس إجماعاً، كمن سجد ركعتين في آخرها، وتذكر بعد ما فقت قدر التشهد أنه ترك سجدة
 سجدة في ركعة من هذه الصلاة، فبعدها ولم يعد الجلوس الأخير فسدت الصلاة، لأنه لا يعد الجلوس الأخير إلا
 بعد ثلث الركعات، فالأصل في كل صلاة ركعة من تركتها، حتى تكون الصلاة، ثم يعد بعد الثانية من
 تمام الصلاة، وفهقهة إمام إجماعاً، أي متى مع الإمام، علمه إمام في الصلاة الأخيرة، وتكون فقهه فكان
 التسبب، فبعد صلاة مسبوق لا صلاة الإمام، كما فسدت صلاة المسبوق فتكون الفقد في وسط الصلاة، وإذا عدم
 فسد صلاة الإمام، فكل شيء وجب في آخر الصلاة.

المادة ١٠

[illegible]

وله القوي أنه، وموج أنزل من القوي في الصلاة (والمقصود في علي السيرة) إحداهما من العباد إلى عالم غيباد
عقل الخالق أثناء تأملهم في الفناء وحكي عن أبي القاسم بعض هذه الصلوات إلى السيرة من وجه واحد من وجهين
ووجه آخر، فذكر في السيرة إحداهما إلا في باب طهارة لأن الناس فيها عموم للموتى والمقصود في علي السيرة
أفهم المعنى الخ. وفي التفسيرات أن أوائل الصلوات بعضاً فامتنع ثم أضاف، وقال أصبحت مصلحاً به جباري فإن
أبي القاسم قد استدل بظاهر كلامه، وهو أن في غزواته مخططات تخص بعض أئمة آل كذا، وكان الكلمة التي وقع في مخططات
أولها إلى القسمة، ثم يشير على أنه يستدل في بعض صلواته بوله القوي فليس بصلواته منتهى، وإنما كان ولا يشرده
فإن بعض صلواته منتهى في بعض.

[illegible]

والفصل الثاني: الأولى: الحاشية في الإعراب. ويدخل فيه تحقيق المبتدأ، ونفس المبتدأ، ونحوه، وهاتان المادغمة ونحوه، فبدون تصحيحه إلى لا بد من ملاحظة الإجماع كما في 'النصيرات' وإذا تغير معنى نحو أن يقرأ في قوله 'ليس يوجب' (الفرقة ١٩) ومع 'يراعى' ونحوه، فلهذا ما صححتهما تصحيحاً، وإما قياس قول أبي حنيفة لا يفسد لأنه لا يجر الإعراب. وفي معنى، وإجماع القاصدين كـ محمد بن مفضل، ومحمد بن سلام، وإسماعيل بن عباد، وفي ذكر سعيد بن مسروق، وأحمد بن أبي مفضل، وأخيراً علي بن إسماعيل في الإعراب لا يفسد مطلقاً، وإن كان مما استفادته كثير، لأن أكثر الناس لا يميزون بين وجود الإعراب، وبين احتساب تصحيحه في الإعراب، كما في الناس في آخره، وهو مرفوع عن علي بن

[illegible]

في الإعراب الأولى العبر بالاعتراف لبعض حركات ستة تنكسر فإحدى هذه تمكن فتحها، وتفتح ما بعدها إذا
 كان ضمها، ومما لا تغت حيث لم يعرف البحر (الطحاوي، علم الأسرار)
 يضيف قال في التبريد إنه لم يهوى شيء من حركات الخلل لا الحذف، وإن غير نحو: فارتب الناس في يومئذ حسدا
 أمدهم (الأعراف ٩٠)، فإن الحذف (المراد بالحذف) (روست) ٥٣: الخلل، والاعادة على أنه ضمة، وفي
 النسخ شذوذا الشذوذ على أن تقرأ الله والضمير كالمعطى في الإعراب فيما قل كثير، فبذلك في تضيف فارتب
 الناس، ويؤيد ذلك لأن قوله ضمما فحشر، والأصح لا يبدل، وهو لغة طيبة في (الشمسة) (روست)
 وعكسه، فلو قرأ: فمما بالشذوذ لا بعد.

[illegible]

المسألة الثانية: في الوقف والابتداء في غير موضعهما، فإن لم ينفذ به المعنى لا نسد بالإجماع من المتكلمين والمتأخرين، وإن نفى به المعنى عليه اختلاف، والفتوى على عدم الفساد بكل حال، وهو قول حمة علمائنا المتأخرين؛ لأن في مراعاة الوقف والموصل لإيقاع السلي في المخرج لا سيما لغوام، والمخرج مرغوع، كما في "الدخيرة" و"السراجية" و"النصب"، ومعه أيضاً لو ترك الوقف في جميع فقرات لا نقصد صلاحه عندنا، وأما الحكم في تضع بعض الكلمة كما لو أراد أن يقول: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا قُلُوبًا﴾ فنقول: "ن"، فوقف على "كلام"، أو على "الحاء"، أو على "الميم"، أو أراد أن يقرأ ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا قُلُوبًا﴾ فقال: "والحاء" فوقف على "العين"، لا يتطاع نسب لو سبنا الثاني، ثم فهم، أو انتقل إلى آية أخرى، فالذي عليه عامة المشايخ عدم الفساد مطلقاً وإن عو المعنى، لضرورة وعموم البلوى، كما في "الدخيرة"، وهو الأصح، كما ذكره أبو الليث.

المسألة الثالثة: وضع حرف موضع حرف آخر، فإن كانت الكلمة لا تخرج من لفظ القرآن، ولم ينفذ به المعنى أراد لا نفسه، كما لو قرأ: "بَيْنَ الْعَلَمِينَ" بولع الرفع أو قال: "وَالْأَرْضِ وَمَا دَحَاهُ" مكان "طَحَاهُ"، وإن خرجت به عن لفظ القرآن، ولم ينفذ به المعنى لا نفسه عندهما خلافاً لأبي يوسف عنه، كما قرأ: "قَبْرَيْنِ" بنفسط مكان ﴿قَبْرَيْنِ﴾، أو "حَوَارِ" مكان ﴿حَوَارِ﴾، وإن لم تخرج به عن لفظ القرآن، ونفى به المعنى، فالاختلاف بالتحريك، كما لو قرأ: "وَأَتَمَّ حَامِدُونَ" مكان ﴿وَأَتَمَّ حَامِدُونَ﴾، والمتأخرين قواعد آخر غير ما ذكرته. والمختصين على ما سبق، وأخطأها في كل مبروع، بخلاف قواعد المتأخرين وأعلم أنه لا يفسد مسائل رلة فخرنا بعضها على بعض إلا من له دراية بطلاقة العربية والعمى وهو ذلك لا يندرج إليه فافهموه، كما في "منية النضلى" وفي "قهقهرة". وأحسن من خاص من كلامهم في رلة القارئ تكامل في الرد الفقير فقال: إن كان الحذف في الإعراف ولم ينفذ به المعنى ككسر ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا قُلُوبًا﴾ مكان فتحها، وفتح باء ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا قُلُوبًا﴾ مكان ضمها لا نسد -

في غير موضعهما: قال في "البرازية": الابتداء إن كان لا يعو المعنى تغيراً واحداً لا يفسد، نحو: الوقف على الشرط قبل الجواز، ولا استخدام الجواز، وكذا بين الضمة والوصوف، وإن عو المعنى نحو: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا قُلُوبًا﴾ لا يفسد (قال عمران: ١٦٨) ثم ابتداء بـ ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا قُلُوبًا﴾ لا يفسد عند عامة المشايخ؛ لأن لغوام لا يجوزون، ولو وقف على ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا قُلُوبًا﴾ لم ابتداء، ما بعد لا نسد بالإجماع. (رد المختار)

أما الآخرين: فإن بعضهم يعتبر عسر الفصل بين الجوهين وعدمه، وبعضهم قرب المخرج وعدمه، ولكن المبروع غير متعينة على شيء من ذلك، فالدأبى الأخذ به بمول التصديق لا تنقيض قواعدهم، ويكون قولهم أحوط، وأكبر المبروع المذكورة في الفتوى - رلة عليه. (رد المختار)

فصل في [فيما لا يفسد الصلاة]

لو نظر المصلي إلى مكتوب مهم، أو أكل ما بين أسنانه وكان دون الخمسة
لو كان له غيره

- وإن عبر كعب هرة أو غلماناً أو شيء من ذلك من قول تعالى: **عَلَيْكُمْ رَيْبٌ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَذَابِهِ الْمُتَعَذِّلِينَ** (عاد: ١٦٨) تعد على قول المتقدمين. وأما قول المتقدمين: **وَأَمَّا مَنْ أَكَلَ مِنْ بَيْنِ أَسْنَانِهِ** فقال ابن القيم وابن عثيمين وأبو جعفر والخزازي وابن سلام وإمامنا الرازي: لا يفسد، وقول هؤلاء أوسع. وإن كان وضع حرف مكان حرف، ولم يعلم معنى، نحو: **"أب" مكان "ب"**، لا يفسد، وإن لم يعلم معنى، وكثير ما يقع في قراءة بعض القوم من الأثر والترك والبدل، وذلك عند إمام مكان القيمة، أو أنهم لم يسموا بزيادة الألف واللام، وهو جواب تكويرين بعد الضاد وإن عبر المصلي، وإمامه فيه قواسم، والله سبحانه وتعالى أعلم، واستعمر الله العظيم ما بين أسنانه، فبذلك لا بد أن يكون شيئاً من خارج ورمح خمسة، أو فطرة قطر موصلة إلى خلفه، وسادس صلاه وحده، إذا كان ذاكر [جائزته المخطوطة: ٣١١] وكان دون الخمسة، أما إذا كان غير خمسة فأكبر أفسدها، كما يفسد غيره، يفسدها يفسده، وما لا فيه [جائزته المخطوطة: ٣١٢]

بلا عمل كثير، أو مرّ هار في موضع سجود لا تقصد وإن أتم الشارح ولا تقصده بنظره إلى فرج المطلقة بشهوة في المختار وإن ثبت به الرجعة.

فصل [فيما يكره للمصلي]

يكره للمصلي سبعة ومبعون شيئاً ترك واجب أو سنة عمدًا
بحرية لا عمدًا

بلا عمل كثير فذهب لأنه إذا كان مقصده كثيراً فلا خلاف في الفساد. مو عاب الخ. قد مر كره من بعض المروء وسواء فعل منه أن مرّ أحد من المأثور. ثم الكلام في هذه المسألة في سبعة عشر موضعاً: الأول ما ذكره في الكبر من عدم قصد الثاني أن الشارح قد ذكره في تحريمه. والثالث في التوضيع الذي يكره المروء به، وفيه اختلاف، واختار المصنف أنه يوضح سجده، والغلب للصحح لأن التوضيع الذي يكره المروء فيه هو أمام المصلي في مسجد صفوة وموضع سجوده في مسجد كبير أو في الصحراء أو أسفل من ذلك لا قدم المصلي لو كان يصلي عليها شره عملاً أنشاء ما قصد.

الرابع أنه ينبغي لمن يصلي في الصحراء أن يتخذ أعانه سرعة، والحمد لله: أن يجب أن يكون مضادة غرضاً فصاعداً: السحر: التفتت في مشار عطفها، ففي أفدية. ونهي أن تكون في غلط الإصبع السابع: أن من أسد عروها إن تمكن الثامن: أن في استناب وضعها عند تغدير عروها استناباً فاحشاً في "الفتن" الله لا عمة بالإناء التاسع: أن السنة أقرب منها العاشر: أن السنة أن يجعل على أحد راسه الحادي عشر: أن سنة الإزم تحرى عن أصابعه طائفي عشر أنه لا بأس بالزور وراء السنة.

الثالث عشر: أنه إذا لم يجد ما يتخذ سنة فليخط يمين عمسوك. والرابع عشر: أن يأن كفيه الخطأ منه من قال: يخط يمين يديه عرضاً مثل الخلال، ومنهم من قال: يخط يمين يديه طولاً، وذكر النووي: أنه المختار. الخامس عشر: أنه المار بين يديه، وهو بالإشارة باليد، أو بالركب، أو بالعين، أو بالشمس. السادس عشر: أن ترك القدم أعظم. السابع عشر: أنه لا بأس بترك السنة إذا أمر المروء، ولا يواحد يعزى. [البحر الرائق ٣٥٦٩، مصحفاً وتخصراً.]

ولا تقصد بنظره الخ. أعلم أن الزوج إذا طلق زوجته طلاقاً صحيحاً فليطلق رجعي، فـ غير المرجع، وإن نظر إلى فرجها بشهوة فثبت به الرجعة، فحاصل الكلام: أن المصلي لو نظر وهو في الصلاة إلى فرج امرأته المطلقة بطلاناً رجعي فثبت به الرجعة، ولكن لا قصد صلاحه بكره للمصلي. المذكور سد بحريه، وما كان انتهى فيه طية كرهته تحريمية إلا لصداف، وإن لم يكن التنبيل مهياً، بل كان معيداً للترك. غير الخاطيء في تحريمه، والمكره تسريحاً إلى آخر تحريمه، ومكرهه تحريمياً إلى آخره أقرب. وهذا اتصال مع كونه صحيحاً لترك واجب وجوباً، وتعاد استجابة ترك غيره [مرآة العلاج: ٣٤]

كعبته بشويه ويدنه، وقلب الخنصبي إلا للِسجود مرة، وفرقة الأصابع، وتشيكيها،
من حياء المحاربة للصوم
 والتخصر، والافتات بعنته، والإقعاء، وإفتراش ذراعيه، وتشمير كفيه عنهما،
 وصلاته في السراويل مع قدرته على لس القميص، ورد السلام بالإشارة،
 والتريع بلا عذر، وعقص شعره، والاعتجار، وهو شد الرأس بالمندبل وثرا،
 وسطها مكشونا،

كعبته بتره إلخ: قال بدر السي الكرخي: المثل ما لا عرس فيه شرعاً، والسنة ما لا عرس فيه أصلاً، وفي
 "الموعظة": أحب ما لا لدة فيه، وما فيه لدة فهو النعب. [حاشية الطحطاوي: ٣٤٥] للِسجود أي ليسكن
 من السجود تمام، أما إذا لم يمكنه أصل السجود بحيث كما في "النهر". [حاشية الطحطاوي: ٣٤٥]
 وفرقة: أي عيرها أو مذهباً حتى تصوب [مرآتي الفلاح: ٢٤٦] وأما علاج الصلاة فهي "الفهستاني" وكره
 خارج الصلاة عند كثيرين. [حاشية الطحطاوي: ٢٤٦] وتشيكها: تشيك: إدخال بعض الأصابع في
 بعضها، والتخصر: وهو أن يضع يده على عاصيته، وهي ما بين عظم رأس الورث وأصل الأصابع. [حاشية
 المندلاوي ومرآتي الفلاح: ٣٤٧] والافتات: إلخ: اعلم أن الافتات ثلاثة أنواع: مكروه، وهو ما ذكره،
 وساج: وهو أن ينظر على عيبه بعمه وسفرة من غير أن يوي حقه، ومطل: وهو أن يحول صدر عن الصلاة إذا
 وقف، فله أداء ركز مستنداً كما بحث في "البحر"، وهذا إذا كان من غير عذر، أما به فلا تصرعهم بأنه لو
 كان له أداء فاستبرأ من الفتنة، ثم علم أنه لم يحدث، ولم يخرج من المسجد، لا تخطئ، وفي الشرح: والأدوى ترك
 النوع الثاني؛ لأنه يناهز الأدب بغير حاجة. [حاشية الطحطاوي: ٣٤٧]

والإقعاء: هو أن يضع ثيابه على الأرض ويصوب ركبته، ويصوب إلى صدره، ويضع يده على الأرض،
 [حاشية الطحطاوي ومرآتي الفلاح: ٢٤٨] وتشمير إلخ: سواء كان إلى الموضع أولاً. [حاشية الطحطاوي]
 وصلاته اعلم أن المستحب المرحل أن يرمي في ثلاثة أبواب: إزار وقميص وعمامة، وللمراة في قميص وحجر ومفتحة.
 [مرآتي الفلاح: ٢٤٩] والتريع إلخ: هو إدخال الشافين تحت القميص فصدت أربعة، وليس بمكروه خارجها،
 ذكر خلل يعود إلى أن كان التريع، وكذا عمر بن خطاب رضي الله عنه. [مرآتي الفلاح: ٢٤٩] تنقبت رانحوا
 وعقص شعره: هو شده على انقفا أو الرأس. [مرآتي الفلاح: ٢٤٩] ثم الكراعة إذا فعله قبل الصلاة وصلّى به
 على تلك الهيئة مطلقاً سواء تعمد للصلاة أم لا، وأما لو فعل شيئاً من ذلك، وهو في الصلاة فقد فسده لأنه
 عمل كثر بالإجماع. [حاشية الطحطاوي: ٢٤٠] بالمندبل: سيج يندسج به عن العرق وغيره.

وكف ثوبه، وسدله، والاندراج فيه بحيث لا يخرج يديه، وحمل الثوب تحت إبطه الأيمن، وطرّح حاشيه على عاتقه الأيسر، والقراءة في غير حالة القيام، وإصالة الركعة الأولى في التطوع، وتطويل الثانية على الأولى في جميع الصلوات، وتكرار السورة في ركعة واحدة من الفرض، وقراءة سورة فرق التي فَرَّأَهَا، وفصله بسورة بين سورتين فَرَّأَهُمَا في ركعتين، وشَمَّ طيباً، وترويضه بثوبه، أو مروحة مرة أو مرتين، ونحويل أصابع يديه أو رجليه عن الثقبلة في المسجود وغيره، وترك وضع اليدين على الركبتين في الركوع، والتأزب، وتغميض عينيه، ورفعهما للسماء، والتمطلي، والعمل القليل،

وكف ثوبه. أي رفعه بين يديه أو من جمعه إذا أراد المسجود. وقيل: أن يجلس ثوبه ويستره في وسطه. [مرآتي الفلاح: ٣٥٠] وسدله: هو في المشرع: الإرسال بحدود نس معتداً مثلاً بجعل الثوب على ركب وكفيه، أو كفيه فقط، وأرسل جوانبه من غير أن يمسها. [مرآتي الفلاح: ٣٥٠] وهذا إذا كان يبرع بغيره، أما بالعار كورد وحس شدة فلا يكره. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٠] في التطوع: أما في الفرض: فإنه مستند اجتماعاً في صلاة الفجر، وكذا في غير الصلوات، وعليه المتنوي. [حاشية الطحطاوي: ٣٥١] وقراءة سورة الحج: كمن قرأ في الأولى سورة الإخلاص، وفي الثانية سورة قس، قال ابن مسعود: يجب من قرأ القرآن شكوةً فهو منكوس، وما شرع إعادته إلا ليعلم أن الله عز وجل يقصّر القرآن. [مرآتي الفلاح: ٣٥٧] وفصله بسورة: وقال بعضهم: لا يكره إذا كانت السورة طويلة كما لو كان بينهما سورتان قصيرتان. [مرآتي الفلاح: ٣٥٧] وترويضه: هو حلب الروح بفتح الزاء سيم الأربع. مروحة الحج: بكسر الهمزة وفتح الواو: آلة يجرأه. فربما يلود به عند اشتداد الحر. يقال لها في الهندية: نجم. [مرآتي الفلاح: ٣٥٧] مرة أو مرتين: هذا بناء على أن العمل الكثير ثلاث حركات، وقليل دور ذلك، والذي في الهندية: أنها نفساً مبرورة وإن لم يتكرر بخلاف الحكم. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٣] وتغميض عينيه الحج: أشد وهو مفيد من مصححة كما إذا غمضها لرؤية ما يمنع خشوعه فلا كراهة. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٤] والتمطلي: أي السند وهو عند يديه وذراعيه، والعمدة بطلون يزيد بال ياء غناً. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٤] والعمل القليل: أطلقه وهو مقيد بالنسي للصلوة، وترويضه كثير، كنف شعره، ومنه لرمية عن القوس مرة في صلاة الفجر، كما ينبغي في الصلاة. [مرآتي الفلاح: ٣٥٥] أما التطويب في الصلاة فهو منها كتدريك الأصابع ندم السج في الصلاة. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٥]

وأخذ قملة رقلها، ونغضيه أنفه وفمه، ووضع شيء في فمه يمنع القراءة المسنونة،
والسجود على كور عظمه، وعلى ضرورة، والافتصار على الخبهة بلا عذر بالأنف،
والصلاة في الطريق والحمام، وفي المخرج، وفي المقبرة، وأرض الغير بلا رضاه،
وقرباً من نجاسة، ومدافعاً لأحد الأجنبيين، أو الربيع، ومع نجاسة غير مائعة إلا إذا
خاف فوت الوقت أو الجماع، وإلا ندد، فطههما، والصلاة في أبواب القبلة،
وإذا لم يجد ما يركع

واحد قملة: [أي انصرف لما عند عظم الإيذاء] التثنية: فبعضه تونج من التوسيع، ويعرف في بدن الإنسان إذا علاه
ثوب أو شعر، تشبه وتغذي به، وطواحد قملة: (أقرب المردة) وقيل: أي من غير عذر، فإن تشبه بالعص
كملة وسرغوت لا يكره الأئمة، ويخبر عن دمه، [مرقي الفلاح: ٣٥٥] وإذا أخذها بعد التمرض بالإيذاء، فإما
أن يفتنها أو يذفها، والذئب أولى، وهذا في غير السجدة، أما فيه فلا بأس بمقتل بعمل قليل، ولا يطرأ فيه
طريق الذئب أو غيره معلقاً، سواء كان في الصلاة أم لا. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٥]

القراءة المسنونة: أما إذا منع أصل القراءة، أو روج منه تغير ما يفيد جدت، وإن مع الواجب كره تحريماً.
[حاشية الطحطاوي: ٣٥٥] والسجود الخ: مفيد إذا كان من غير ضرورة حر أو برد، لمو حشونة أرض.
[مرقي الفلاح: ٣٥٥] والظاهر أن الكراهة تسريبه، ويكره ثم فعله لدفع الشرب عن وجهه للتكر، وعمر عمامته
لا تعدله. [حاشية الطحطاوي بصرف: ٣٥٥] وفي القفوة: [أي زاد الحصى: وتكره الصلاة في القفوة إلا أن
يكره فيها موضع أجد للصلاة لا نجاسة فيه، ولا قنر فيه. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٧] فلا ريب: بأن كانت
لذمي مطلقاً، لأنه يأتى لو سلم وهي مزدوعة أو مكروهة. ولم يكن بينهما صداقة ولا مودة أو كان صاحبها من
الحلق، ولو كان في بيت إنسان الأحسن أن يندف، وإلا فلا بأس. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٨]

وقرباً من نجاسة: أي ويكره أداء الصلاة قريباً من نجاسة، إلا إذا خالف الخ: ظاهره أنها تنفي كراهة عند
ذلك، والذي يفيد كلام غيره كراهة، وارتكابها حثيثاً من ارتكاب حث الضرر، والذي في "الريعي"
ينهي أن يعطها إذا كان في الوقت منه، أما إذا ضاع حيث تعذر الصلاة إذا تحفف وتوضأ، فإنه يصلي هذه
الحالة: لأن الأداء مع الكراهة أولى من التمسك. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٨] البذلة: يكره الماء وسكونه، فقال
المصنف: ثوب لا يضاف عن "فدس مخنن"، وبقي ما لا يلعب به إلى الكراه، والظاهر أن الكراهة للتسريه كما
في "البحر". [حاشية الطحطاوي: ٣٥٩]

ومكشوف الرأس لا تشذل والتضرع، وبحضرة طعام يجلب إليه، وما يشغل البال ويحل بالخشوع، وعند الآي والتسبيح باليد، وقيام الإمام في الخراب أو على مكان أو الأرض وحده، والقيام خلف صف فيه فرجة، وليس ثوب فيه تصاوير، وأن يكون فوق رأسه أو عنقه أو بين يديه أو بخذائه صورة، إلا أن تكون صغيرة

ومكشوف الرأس أي ويكره أن على لرجل حال ركوعه كاشف رأسه، فكأنه لا تشذل والتضرع، فإن في "الحسين" وينسحب له ذلك، فإن الخاقاني السجدي: "يكره الخشوع، هل هو من أعمال نبي كالمحرف، أو من أعمال الخوارج كالتسكوت أو هو غيره من الخوارج، قال النووي: غلط الأولى. [مرآة الفلاح: ٢٥٩]

وبحضرة طعام الخ: مفيد، إذا كان معاً، أما إذا كان الصائم ولم يأكل له لا يكره، فإدخال يده في الجيب، أنه إذا كان لا يجلب إليه، ولا تفرجة، وما يشغل البال الخ: أي: وتكره الصلاة بحضور ما يحل بالخشوع كله ونحوه. [مرآة الفلاح: ٣٦٠] وعند الآي: أي: الصلاة تشمل ما إذا انشغل به أو لا. وسواء كانت الصلاة فرداً أو عدداً، وإذا قيد بالآي والتسبيح للإشارة إلى أن عدداً غير ما ذكر بكره الصديق، وقوله: "إذا قيد ذكره بغيره عند آي التسبيح عند آل حنيفة، فإن خلافاً لما إذا كان بغير الإجماع، ولا يكره الصائم بالآي من تركها، ولا الإحصاء بالتطلب لها، كسده بسببه في صلاة التسبيح وهي معلومة، وسنذكر معناه اتفاقاً، ولا يكره خارج الصلاة في التسبيح.

في التمر: أي عرماً، لأنه يحلوت النفس والبطانان ما فهم إليه، والكره له لاشياء الدال على النعم. وإذا شذد ما كان ولا كراهة. [مرآة الفلاح: ٣٦١] أو على مكانه: أي ويكره قيام الإمام على مكان مرفوع بقدر فرخ على المنصة، أو قيامه على الأرض وحده، وبذلك: أي كراهة عند المتأخرين: فتصير الكراهة بغير واحد معه والقيام خلف صف الخ: هذا إذا قصد الاقتداء، أما إذا قصد الإفراد فلذلك بالعكس، والأولى في رأينا عدم الجواب، وتقدم وحده. [حاشية الطحطاوي: ٣٦١]

تصاوير: أطلقها وهي منقذة بكونه شيء روح، لأن تصاوير عردي الروح لا تكره، والكرهة ثابتة وهو كونه معشاة أو معسوقة، وما كان معشواً من جسم أو معسوقة على صورة يسكن به جسم، وإن كان من حجر مهر وثني. [حاشية الطحطاوي: ٣٦٢] وهذه الكراهة نكرية، (المرآتية) وأن يكون فوق الخ: أي كراهة كسده، ثم فرجة، ثم غيره، ثم يسره، ثم جلده. [مرآة الفلاح: ٣٦٢] صغيرة: أي صغرى ومعها هم عنها ذليل، ذلك لا بأس به، لأن هذا يصغر عن الصبر. [مرآة الفلاح: ٣٦٢]

أو مقطوعة الرأس أو لغير ذي روح، وأن يكون بين يديه تنور أو كاثون فيه حجر، أو قوم نيام، ومسح الجبهة من ثراب لا يضره في خلال الصلاة، وتعيين سورة لا يقرأ غيرها، إلا ليس عليه، أو لم كما يفرضه النبي ﷺ، وترك اتخاذ سترة في محل يظن المرور فيه بين يدي المصلي.

فصل في اتخاذ السترة ودفع المار بين يدي المصلي

إذا ظن مروه.....

مقطوعة الرأس: ولا تزيين الكرازة بوسج نحو ضبط من الرأس و جلفق لأداء على المظفر من المظفر، كما في الشرح، ومثل القطع عليه حجر مرة أو مرة أو غسالة، وهو الوجه كحجر الرأس بخلاف قطع اليد والرجل؛ فإن الكرازة لا تزود بذلك؛ لأن الإنسان قد تخطط أطرافه وهو حي، كما في "الفتح"، وأما هذا التعليق أن قطع الرأس ليس بقيد [لإدراكها على ١٩٠ لا تعرض معها مطلقاً] [أدائية المخطوطات: ٣٦٢] قوم نيام: نيام جمع نائم كالتقيام جمع قائم، أي أو يكون بين يديه قوم نيام يحشى خروج ما يضحك أو يضحك أو يؤدي أو ينال وجهاً، وإلا فلا كرازة، والظاهر أن الشخص الواحد عند وجود ما ذكره كذلك. وتعيين سورة إيج: أطلقها وهي مقسمة بعير القنطرة؛ أي متعبة وحيطة، وكذا المستون النعين، وقد تخططوي الكرازة هنا إذا اعتقد أن الصلاة لا تجوز غيرها، أما إذا لم يعتقد ذلك فلا كرازة. اتخاذ سترة: هي بالصم في الأصل. ما يسره مطلقاً، ثم علب على ما يناسب فقام المصلي. [أدائية المخطوطات: ٣٦٥]

ودفع المار [إيج] اسم أن الكلام في هذه المسألة في مواضع أولها: أن مرور شيء لا يفسد الصلاة؛ قوله **ثلاثة** لا يقطع الصلاة مرور شيء، والثاني: أن المار لم يقرأ عليه السلام: **لو كان المار بين يدي المصلي ما أعده من مرور جوفت أربعة**، قال لروفي: لا أدري قال: أربعة عاماً أو شهراً أو يوماً، وقيل: صح من حديث أبي هريرة أن المار أربعين سنة، والثالث: أن مقدار موضع يكره المرور فيه هو موضع السجود على ما قبل، وهو اختيار شمس الأئمة الشرحسي، وشرح لإسلام، وقاضي حنبل، وقال مع الإسلام: إذا صلى ركباً يصبره إلى موضع سجوده فلم يقع عليه ضرر لا يكره، وسهم من قدره بمقدار حفين أو ثلاثة، ومنهم من قدره بثلاثة أذرع، ومنهم من قدره بثلاثة، ومنهم من قدره بأربعين، هذا إذا كان في الصحراء، أما إذا كان في الساحة فقليل لا ينبغي لأحد أن يمر به وبين فلة المسجد، وقيل: يمر ما وراء خمسين ذراعاً. [المعاني: ١، ٢٥٧]

يستحب له أن يفرز سترة تكون طول ذراع فصاعداً في غلظ الإصبع، والسنة أن يقرب منها ويجعلها على أحد حاجبيه لا يصمد إليها صمداً، وإن لم يجد ما ينصبه فليخط خطاً طويلاً، وقالوا بالعرض مثل الحلال، والمستحب قولك دفع المار، ورخص دفعه بالإشارة أو بالتسبيح، وكره الجمع بينهما، ويدفعه برفع الصوت بالقراءة، وتدفعه بالإشارة أو التصفيق بظهر أصابع اليمنى على صفحة كف اليسرى، ولا ترفع صوته؛ لأنه فتنه، ولا يقتل المار، وما ورد به مؤول بأنه كان والعمل مباح، وقد نسخ.

الزور - هبة

فصل فيما لا يكره للمصلي

لا يكره له شد الوسمط ولا تقلد بسيف ونحوه إذا لم يشتغل بحركته، ولا عدم إدخال

يستحب له: ورد عن عمر بن الخطاب: "لو علم المصلي ما ينقص من صلاته ما صلى إلا إلى شيء يسره من الناس"، وعن ابن مسعود: "إنه ليقطع نصف صلاة المراء للزور بين يديه"، [حاشية الطحاوي: ٣٦٥]

لا يصمد إلخ: أي لا يقبله مستقياً مستقيماً، بل كان يحمل عنه [مرآة الفلاح: ٣٦٦] فليخط خطاً: منع جماعة من المتقدمين الخط وأجازوه المشاعرونة لأن السنة أول بالانصاف، لما روي في السنن عن النبي ﷺ أنه قال: "إن

لم يكن معي عصا ليعصم عنك"، [مرآة الفلاح: ٣٦٦] ترك: اتخذ سترة أو لم يتخذها، [مرآة الفلاح: ٣٦٧] التصفيق: صفق ثلاث يديه بباطن الراسه على الأخرى، وصفيق يديه صوتهما ضرباً. [الزور الموردة]

ولا ترفع: لا بالقراءة ولا بالتسبيح. [مرآة الفلاح] ولا يقتل إلخ: اغضض. أنه إذا قصد المرور بين يديه فإنه كان قريباً منه بمكة ملغلت بدون شيء أشار إليه أولاً ليرجع أو يسبح، فإن لم يرجع دفعه مرةً بإصبعه، فإذا لم يرجع تركه ولا يقتله، وإن كان يحسنه أنه إن شاء أشار إليه، وإن شاء مسح فقط، وإذا مر بين يديه ما لا يؤثر فيه

الإشارة كقوة دفعه رجته أو أفضته إلى السقرة، كذا في "المعنى على البخاري". [حاشية الطحاوي: ٣٦٨]

وما ورد إلخ: أي ما ورد به من قوله ﷺ "إذا كان أحدكم يصلي فليدع أعمى يمين يديه، وليدع ما استطاع، فإنه أي فينتبه، إذا هو سخط، فهو مؤول بأنه كان جواراً مقاربه في اجتناء لإسلام، والعمل لذلك للصلاة كان

مباحاً فيها إذ ذاك، وقد نسخ بقوله ﷺ. إن في الصلاة سخطاً. [مرآة الفلاح والطحاوي: ٣٦٨]

يديه في فرجيته وشقه على المختار، ولا التوجه نصحف أو سيف معق أو ظهر قاعد
 يحدت أو شمع أو سراج على الصحيح، والسجود على بساط فيه تصاوير ثم يسجد
 عليها، وقتل حية وعقرب يخاف أذاهما ولو بضربان وانحراف عن القبلة في الأظهر،
 ولا بأس بتغصن ثوبه كيلا يلتصق بجسده في تركوع، ولا يمسح وجهه من ثراب أو الحشيش
 بعد الفراغ من الصلاة، ولا قبل الفراغ إذا ضره، أو شغله عن الصلاة، ولا بالنظر
 بحوق عينه من غير تحويل الوجه، ولا بأس بالصلاة على الفرش، والسطح والنبود، والأفضل
 الصلاة على الأرض أو على ما تُثبت، ولا بأس بتكرار السورة في الركعتين من النفل.

فرجيته هم قيامه من خلفه. وشقه على المختار: اختلعه في هذا السطح. وعندي أن يركع به ذن لسانه، وقيل يمس
 الخفين. لغة شقة المسح من ثياب، وربما عازد بالكسر، ويؤيده ما في "الصباح" وما في التهذيب: لا يركع
 به لسان شقة أو فرجا ولم يدخل يده. اختلف المتأخرون فيه، والمختار أنه لا يكره.

ولا التوجه إلخ: يأن أورد هذه المسألة هكذا: لأن من العلماء من كره هذا فقالوا: أما السيف فإنه آلة الحرب،
 وفي الحديث: بأس بالسيف، فلا يليق تقديسه في مقام الاعتدال، وقيل: هو قول ابن عمر: يكره، وما في "مستدرر"
 لمصحف بأن فيه تشبهاً بأهل الكتاب، فإنه كانوا يفعلون ذلك بكبيش، وقيل: هو قول إبراهيم السعدي: لا
 لأن قوله لا يفعلون ذلك عبادة، لكن يفرزون به في سلامهم، وذلك يكره مكرهاً عبداً، ولأن لو كان
 موضوعاً أمام المصلي، فليس به بأس، فكان إذا كان مسلحاً، وأما السيف قلنا: نعم إنه آلة حرب، لكن موضوع
 موضع حرب، ولهذا يسمى بحراماً قلنا: هو ثوبه، لأن أكره بأخذ الأمانة في صلاة العرف، قال الله تعالى:
 ﴿وَالْيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾ (النساء: ١٠٢)، فإذا كان مطلقاً به يديه كان يمكن من أحد: هذا احتجاج إليه،
 فلا يجب التكره، وقد كانت العسرة تحمل آدم رسول الله ﷺ فكانت تركيز يديه، فيصلي إليها، وهي
 سلاح، مبين أنه لا بأس بالسلاح بين يدي المصلي [التهذيب: ٦١٧/١]

أو مسح: قال ابن قتيبة في باب ما جاء به نفل: استعمل الناس استعمالهم المسح بالسجود وأكرهه فتح
 لهم. (حاشية المصنف) يخاف أذاهما إلخ: قد يخوف، لأنه مع الأس يكره فصل الكعبين. [مرآة الفلاح: ٣٧٠]
 ولا قبل الفراغ إلخ: أي ولا بأس بتسبغ الثياب قبل الفراغ من الصلاة إذا ضره أو شغله عن شئ من الصلاة
 مثل العرق. [مرآة الفلاح: ٣٧٠] بالنظر إلخ: والأولى تركه بعد حدثاً، لما فيه من ترك الأدب بالمطر إلى على
 السجود. [مرآة الفلاح: ٣٧٠]

باب الموتر

الموتر واجب وهو ثلاث ركعات بتسليمه، ويقرأ في كل ركعة منه الفاتحة وسورة.
ويجلس على رأس الأولين منه، ويقتصر على التسبيح، ولا يستفتح عند قيامه للثالثة؛
وإذا فرغ من قراءة السورة فيها رفع يديه حذاء أذنيه، ثم كبر، وقت قالها قبل
الركوع في جميع السنة، ولا يقنت في غير الموتر، والفتوت: معناه الدعاء، وهو
أن يقول: "اللهم إنا نستعينك ونستهديك، ونستغفرك وننوب إليك، ونؤمن بك
ونتوكل عليك، ونسبي عليك الخير كله، نشكرك ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفكرك،

اللهم اح. أي ما شاء؛ إنا نستعذك" أي نطلب منك لإعانة على حاجتك، "ونستهديك" أي نطلب من
قدرة لا يربصك، "ونستغفرك" طلب منك من ذنوبك، فلا تفصحنا من ذنوبنا، "وننوب إليك" أي نطلب من
دعائك، وطهرتك، لئلا نلحق من الذنوب، والإفلاق عنه في الحزن، ونعزم على ترك العود إلى نسيبنا؛
تعطيت وأمر الله تعالى، فإن علمه به حتى لا يفرقنا من الدنيا، "ونؤمن بك" أي نؤمن بك بما قاله
بنفوسنا، باقطين بسلامة فضاء، أمنا، نحن وأما جاء من عندك، وعلاذكنت وكنيت ورؤيتك، والتوكل لأمره،
والقدر حبه وشرفه، "ونتكس" أي نعتمد عليك، بنوع من أماننا إليك لعجزنا، "ونسبي عليك الخير كله" أي
ندعوك بكل خير مقرب من جميع ألائك بفضلك، "نشكرك" بحرف جميع ما أعمت به من الخواص إلى ما
ما أنت لأمره، "ولا نكفرك" أي لا نخذل جمعة انت علينا ولا نصيها إلى عيوك

أو نخلع" أي نلحق بحرف العطف أي نسبي، ونطرح، أي نلحق بغيره الكثير من اعتناق، وبقية كل ما لا يربصك،
"ونترك" أي نلحق من ينجرك من جمعة نفسك، وعادات عيوك، "اللهم بك بعد" أي بعد لكنا، ونخصيص لكنا
بفضلك، "والك على" أي نلحق بفضلك، "والك" أي نلحق بفضلك، "والك" أي نلحق بفضلك، "والك" أي نلحق بفضلك،
إذ هو أقرب حالات الصلوة من الرب المقصود، "والك نسبي" وهو إشارة إلى قوله في الحديث حكيمة عنه تعالى: من
أمر بما أنت عليه، واللعني، العهد في العنق لخصص ما بقربنا إليك، "ونعزم" أي نلحق بفضلك،
بفضلك، "ترحم" أي نلحق بفضلك، "ونعزم" أي نلحق بفضلك، "ونعزم" أي نلحق بفضلك، "ونعزم" أي نلحق بفضلك،
من نلحق، والحروف، "إن عندك الجنة" أي الجنة، "والك" أي نلحق بفضلك، "والك" أي نلحق بفضلك، "والك" أي نلحق بفضلك،
[أمرني الإفلاق ٢٧٨]

اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك، ونخشى عذابك، إن عذابك الجد بالكفار ملحق، وصلى الله على النبي وآله وسلم، والمؤمن بقراءة القنوت كالإمام، وإذا شرع الإمام في الدعاء بعد ما تقدم قال أبو يوسف رحمه الله: يتابعونه ويقروونه معه، وقال محمد: لا يتابعونه ولكن يؤمنون، والدعاء هو هذا: "اللهم امدنا بفضلك فيمن هديت، وعافانا فيمن عافيت، وتولانا فيمن توليت، وبارك لنا فيما أعطيت، وقنا شر ما غضبت، إنك تفضي ولا بقضي عليك، إنه لا يذل من واليت، ولا يمز من عاديت، تباركت ربنا وتعاليت"، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، ومن لم يحسن القنوت يقول: "اللهم اغفر لي" ثلاث مرات، أو "ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار"، أو "يا رب، يا رب، يا رب"، وإذا اقتدى من بقى في الفجر قام معه في قنوته ساكنا في الأظهر، ويرسل يديه في جنبه، وإذا نسي القنوت في الوتر وتذكره في الركوع أو الرقع منه لا يقنت، ولو قنت بعد رفع رأسه من الركوع لا يعيد الركوع،.....

وعافنا إلخ: أمر من العافاة أي أعطاه العافية، وآخره ضمير لشككم. وتولنا: أمر من توليت الشيء إذا اعتبت به، ونظرت فيه بالصحة كما ينظر الولي في حالة الشبه. [اراهي العلاج: ٣٨٣] وقنا: قول فكلمة ولو عافانا، وآخرها ضمير مفعول منصوب، ووسطها أمر من ولي يعني. واليت: أي كنت مواليا له.

ومن لم يحسن إلخ: التقييد به ليس بشرط، بل يجوز لمن يعرف الدعاء المعروف أن يقتصر على واحد مما ذكره [حاشية الطحطاوي: ٣٨٤] لا يقنت: لا في الركوع الذي تذكره به ولا بعد رفعه، ويستعد للسجود. [اراهي العلاج: ٣٨٥] لا يعيد إلخ: ظاهره أنه يحرم عليه إعادته؛ لأنه لما نيس من الصلاة، وإن شرح السيد: مراده من عدم إعادة الركوع أن صحة صلاته لا تنفذ. على إعادته، وليس المراد أنه مجموع من إعادته، والظاهر ما قلنا. [حاشية الطحطاوي: ٣٨٥]

ويسجد للسجود؛ لزوال الفتوت عن محله الأصلي، ولو ركع الإمام قبل فراغ ^{ويأتي الوتر} المقتدي من قراءة الفتوت، أو قبل شروعه فيه، وخالف فوت الركوع، تابع بإمامه، ولو ترك الإمام الفتوت يأتي به المؤتم إن أمكنه مشاركة الإمام في الركوع، وإلا تابعه، ولو أدرك الإمام في ركوع الثانية من الوتر كان مدركا للفتوت، فلا يأتي به ^{ركعة الوتر} فيما سبق به، وبوتر الجماعة في رمضان فقط، وصلاجه مع الجماعة في رمضان أفضل من أدائه منفرداً آخر الليل في اختيار قاضي خان، قال: هو الصحيح، وصحيح غيره خلافه.

وخالف الخ. وإن لم يلف فوت المشاركة في الركوع بفتن؛ جمعاً بين الواجب. [أراقي الفلاح: ٣٨٥] فلا يأتي الخ. كما لو فت المسبوق معه في الثالثة أجمعوا، أنه لا يفتن مرة أخرى في ما يقضيه، لأنه غير مشروع. [أراقي الفلاح: ٣٨٥] في رمضان فقط: قال في "المدية": عليه إجماع السليبي. قال في "الصحيح": لأنه نقل من رحمه، والجماعة في النقل في غير رمضان مكروهة، فلا احتياط تركها فيه، وفي بعض المحواشي: قال بعضهم: لو صلاها جماعة في غير رمضان له ذلك، وعدم الجماعة فيها في غير رمضان ليس لأنه غير مشروع، بل باعتبار أنه يستحب تأخيرها إلى وقت تفسر فيه الجماعة، فإن صبح هنا قدح في نقل الإجماع ثم بعد عدم تكرار الجماعة في الوتر في رمضان اختلفوا في الأفضل: في "قنوى قاضي خان": الصحيح أن الجماعة أفضل، لأنه لما حاربت الجماعة كانت أفضل، وفي "الهاية" بعد حكاية هذا قال: واعتار علمائنا أن يوتر في منزله لا بجماعة، لأن للصحة لم يقتصروا على الوتر بجماعة في رمضان كما اجتمعوا على التواضع، لأن عمر بن الخطاب كان يؤمهم فيه في رمضان، وأن من كتب كان لا يؤمهم، وحصل هذا خلاف فعلي، وأنت علمت بما قدمناه في حديث ابن جبرل في باب الوتر أنه ^{يُتَوَرَّعُ} كان أوتر بهم.

ثم بين الضرر في تأخيره عن مثل ما صنع فيما مضى، فكما أن صله الجماعة بالليل، ثم يبادي العطر في تركه أرحب سببها فيه، فكذلك الوتر بجماعة لأن المخاري فيه مثل المخاري في الليل بعينه، وكذا ما نقله من فعل الحفاء بقيد ذلك، ففعل من تأخر عن الجماعة فيه أحب أن يصلي آخر الليل؛ فإنه أفضل كما قال: والي ضامون عنها أفضل، وعلم قوله ^{تواضعوا} أخر من يتكلم بالليل وفرأنا ما جره لذلك، والجماعة فيه إذ ذاك معلومة، فلا يدل ذلك على أن الأفضل فيه ترك الجماعة من أحب أن يوتر أول الليل كما يعطيه إطلاق حروب مولاه. [فتح القدير: ٩٦١-٩٤]

فصل في النوافل

من سنة مؤكدة ركعتان قبل الفجر، وركعتان بعد الظهر وبعد المغرب وبعد العشاء، وأربع قبل الظهر وقبل الجمعة، وبعدها بتسليمة، وندب أربع قبل العصر والعشاء وبعده، وست بعد المغرب، ويقتصر في الجلوس الأول من الرباعية المؤكدة على التشهد، ولا يأتي في الثالثة بدعاء الاستفتاح بخلاف المندوبة، وإذا صلى ثلاثة أكثر من ركعتين، ولم يحسر إلا في آخرها صح استحساناً؛ لأنها صارت صلاة واحدة، وفيها الفرض الجنوبي آخرها، وكرد الزيادة على أربع بتسليمة في النهار، وعلى ثمان ليلاً، والأفضل فيهما رباع عند أبي حنيفة،

أقول: غير النوافل من السنن؛ لأن النفل أعم؛ إذ كل سنة نافله ولا عكس، وسئل في الشرع: فمن ما ليس بفرض ولا واجب ولا مستحب من العبادات، والسنة في الشريعة الطريقة الملتزمة في الدين من غير افتراض ولا عيب. [مرقي الفلاح: ٣٨٧] بعد الظهر وندب أن يضم بهما ركعتين، مصر أرمط. [مرقي الفلاح: ٣٨٨] وهو غير إن شاء جعلها بسلام وسجد، وإن شاء جعلها بسلامين. [حاشية الطحطاوي: ٣٨٨] وبعد المغرب: ويستحب أن يطيل بقائه في سنة المغرب [مرقي الفلاح: ٣٨٩] وبعد العشاء أي، ركعتان بعد العشاء، و[مرقي الفلاح: قبل الظهر: قال في التبرع: وغراً في كل ركعة نحو من عشر أيات، وكذا في الأربع بعد العشاء. [حاشية الطحطاوي: ٣٨٩] الرباعية المؤكدة وهي التي قبل الظهر والجمعة وبعدها. [مرقي الفلاح: ٣٩١] بخلاف المندوبة: أي رباعيات مسبوقة باستفتاح وبعود، ويسأل على التي يجتهد في إبداء كل شفع منها. [مرقي الفلاح: ٣٩٢] وإذا صلى الخ أي وإذا صلى نافلة أكثر من ركعتين كما يصح وأنها، ولم يجلس إلا في آخرها، فاعتبر مسبوقة، وله حال زمر: وهو رواية عن محمد، وفي الاستحسان: لا نفساء، وهو قوله أصبح عليه استحساناً؛ لأنها صارت مألوفة واحدة؛ لأن التصريح كما شرع ركعتين شرع أربعاً أيضاً، وبها فترس للجلوس ثم صارت؛ لأنها صارت من ذوات الأربع، وبغير ذلك القعود على ترك ركعتين سائماً بالسجود. ويجب العود إليه عند ذكره بعد الفقيه ما لم يسجد. [مرقي الفلاح: ٣٩٢]

وصلاة الحاجة، ويدب إحياء ليالي العشر الأخير من رمضان، وإحياء ليالي العيدين
وليالي عشر ذي الحجة، وليلة الصف من شعبان، ويكره الاجتماع على إحياء ليلة
من هذه الليالي في المساجد.
نعم، ونرى أنها

فصل في صلاة النفل جالسا، والصلاة على الدابة

يجوز النفل قاعدا مع القدرة على القيام، لكن له نصف أجر القائم إلا من عذر،
وبعد كالمشهد في المختار، وجاز إن شاء بعد افتتاحه قائما بلا كراهة على الأصح،
أي إذا كان قادرا عليه

والاستحارة في الحج والعمرة وجميع أبواب الفقه تحبس على تعيين الوقت لا نفس الفعل، وإذا استعجز مسمى لما
شرح عليه، وبني أن يكره مع موافق [مرقعي الفلاح: ٣٩٧]، ويقرأ في الأولى بالذكور، وفي الثانية
بلا خلاص [حاشية المصطفي: ٣٩٧]

وصلاة الحاجة، وهي ركعتان، عن عبد الله بن أبي ثوب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من حاجته شيء فليقل
تعالى له إلى الله من بين أدنى ما يشاء من أوصياء أو عبيد، ثم جلس ركعتان، ثم جلس من الله، وقال: قل الله
في النفل لا إله إلا الله العظيم الحليم، سبحان الله رب العالمين، الحمد لله رب العالمين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد
أن محمداً عبده ورسوله، والنية من كل مرة، وشأنه من كل صلاة لا يخرج في صلاة إلا غيرة، ولا صلاة إلا غيرة
ولا صلاة إلا غيرة، وإذا كان معك شيء أو وجه فراجع [مرقعي الفلاح: ٣٩٨]

في صلاة النفل: إذا عجز به الفضل السنن المؤكدة وغيرها [مرقعي الفلاح: ٤٠٢] إلا أن أي الإلزام قائم
هذا في حق الصادق، أما الصادق من غير فصلاته بالإلزام، أفضل من صلاة الخادم المراجع السابعة، لأنه عهد النفل
والإجماع مستند على أن صلاة الخادم مساوية لصلاة القائم في الأجر [مرقعي الفلاح: ٤٠٣]

كالمشهد: إذا لم يكن له عذر معترف بوجه التسوية، ولمجلس عليها، وسبب منته [مرقعي الفلاح: ٤٠٤]
وبه إشارة إلى أنه لا يصح بناء على سواه ثبت مراده، لكن صرح في كتاب "سبحة الدنيا والدين" بأنه يضع
والله ينظر فوله: إن الفهرده ككتاب [حاشية المصطفي: ٤٠٤] في المختار، ولكن ذكر شيخ الإسلام
الأفضل أنه يجب في موضع القيام مبتدأ [مرقعي الفلاح: ٤٠٥] وجاز الخ في إن شرع برجل في النفل وهو
قائم، ثم تعد في الركعة الأولى والثانية جزء له على الأصح، واختار صاحب "الدابة المذكورة" إذا كان من غير عذر
كأعياه، وختم [حاشية المصطفي: ٤٠٤]

ويستغل راجعا خارج المصر عموماً إلى أي جهة توجهت دابته، وبني بسزوله
لا يركونه ويؤيكون بالتوافل الراتية، وعن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه عليه السلام لم يركب
لأحد ركبا من غيرهما، رجاء لمضطوخ الانكاء على شيء إن نفع بلا كراهية،
وإن كان يغمر عبر كبره في الظاهر لإساءة الأدب، ولا يمنع صحة الصلاة على
الركبة بما عليها وإن كانت في السرج وفي ركابين على الأصح. ولا يصح صلاة

مجلسي بالإجماع

[illegible]

رَبُّي سُبُّوحٌ وَجَبَّ جَوْشَدُهُ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمْ وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتَةَ وَهُوَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ [أعراف: ٥٤-٥٥].
 لَا مَرْكَبَةَ لَيْلٍ وَلَا نَهَارٍ يَدْعُوكَ كَذِبًا أَوْ يَخْلَعُ حِلَّيْنِ فَتَنِيَّ بِهِمَا لَا يَفْعَلُ لَكَ خَيْرًا مِنْ أَلَّا يَكُونَ لَكَ حِجَابٌ وَاللَّهُ عَالِمُ الْغُيُوبِ [أعراف: ٥٦].
 بِأَشْوَقَ الْوُضُوءِ الْمَرْكَبَةُ وَتَحْتَهَا مِنْ سَبْعَةِ أَضْلاعٍ [أعراف: ٥٧]. وَكَانَ كَمَا يَحْمِلُهَا أَلْفُ عَشْرَ كَلْبٍ [أعراف: ٥٨].
 وَتَحْتَ أَلْفِ عَشْرٍ خَرْدَلٌ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي حَقِّهَا لَأَسْأَلَنَّ عَنْ أَلْفٍ أَلْفَ أَثَرٍ [أعراف: ٥٩]. فَخَلَّافَ الْقَبْرِ دَعَّرَ عَذَابُهُ غُيُوبًا هُمْ لَا يُفَكِّهُونَ [أعراف: ٦٠].
 بِأَصَحِّ الْعَصْفِ لَيْلٍ [أعراف: ٦١].

ولا يمنع هذا أن يفسر على أنه: وحدها دسة فنية كرس - أو كبره - ومواء كانت في سر خفاء
في كنهها صريح صلاته، وإن لم نجد هذه الصراحة صريحة، فإن في الصلة: لأن الركن - والسجود إذا سقط مع
الركوع أو كسبه - لا يفسد طهارة المكان، وهو ما قد أتى به، وفيه نظرة لأنه يحلزم جواره ولا يجوز، ولا يهزم
من سقوط الشيء إلى جواره سقوطه، ولا خلاف أن الركن من بعد من بعد أو من بعض الكبرياء إلا كانت
الصلاة في موضع الخلل أو الركنين أكثر من غيره، لأن ما لا يجوز للعلو وهو المثلث اعتباراً بصلاته على
القدية وأصنافه غير الأرض، وإن كان عامة فالحال غير العلى للصلاة.

فصل في صلاة الفرض والواجب على الدابة

لا يصح على الدابة صلاة الفرائض والواجبات كالوتر والمنذور، وما شُرع فيه نقلاً
 فأنفسه، ولا صلاة الجنازة، ومسحدة قلت آيتها على الأرض إلا لضرورة كخوف
 لص على نفسه أو دابته أو نياحه لو نزل، وخوف سبع، وطين المكان، وجموح
 الدابة، وعدم وجدان من يركبه لمعجزها، والصلاة في المحمل على الدابة كالصلاة
 عليها، سواء كانت سائرة أو واقفة، ولو جعل تحت المحمل خشبة حتى بقي قراره
 إلى الأرض كان بمنزلة الأرض، فتصح الفريضة فيه قائماً.

فصل في الصلاة في السفينة

صلاة الفرض فيها وهي جارية

وما شُرع فيه نقلاً إلخ: الكلام على حذف مضاعف، أي ولا يصح قضاء مثل أنفسه بعد ما شُرع فيه.
 نلت آيتها أي لا يصح أداء سجدة نلت آيتها حال كون التالي على الأرض، لم يركب الدابة، احترق به
 عما إذا نلت أية للمسحدة حال كون التالي على الدابة، فإنما تصح عليها.

لضرورة. قال في "الملاحضة": أما صلاة الفرض على الدابة بالعفر، محذرة، فيف عليها أي مستقل لليلة، ويصلي
 الإمام إن أمكنه إتيان الدابة، فإن لم يمكنه صلى أيضاً توجّهت ولو مستندراً خلفه. [حاشية الطحطاوي: ٤٠٧]
 وطين أي كوجود طين في المكان بسبب فيه الوح أو يلطخه أو يبلط ما يسط عليها، أما مجرد ندوة ولا يبلط
 ذلك، والتدلي لا دابة له يصلي قائماً في الطريق بالإمام. [أرضي الدعاء: ٤٠٧]

وجموح الدابة أي إذا حاف الراكب جموح الدابة إن سرق عنها، ولم يجد من يركب عليها حار له الصلاة
 عليها بالاتفاق، ولا تنزله لإعادة نزول العفر، وعدم وجدان إلخ. أي إذا لم يجد الراكب على الدابة من
 يركبه على دابته إن نزل منها، ونحوه عاجزة عن الركوب عليها من غير إعانة أحد، فقد أداه ما ذكر من
 قل هذا من صلاة الفرض والواجبات وغيرها. كالصلاة: في التفاصيل التي عرّفها أنفساً، قائماً: كان لم يمكنه
 القيام، ولا السجود على قاعدا.

قاعداً بلا عذر صحيحة عند أبي حنيفة بالركوع والسجود، وقالوا: لا تصح إلا من عذر، وهو الأظهر، والعذر كعدم إكمال الرأس، وعدم القدرة على الخروج، ولا تجوز فيها بالإجماع انقطاع، والمربوطة في جهة البحر ^{لغة المصنف} وتغيرتها الريح شديداً كالتمائرة؛ وإلا فكانوا قفة على الأصح، وإن كانت مربوطة ^{نصب} بالنشط لا تجوز صلاته قاعداً بالإجماع: فإن صلى قائماً وكان شيء من تسبئة على قرار الأرض صححت الصلاة، وإلا فلا تصح على المختار إلا إذا لم يمكنه الخروج، ويتوجه المصلي فيها إلى القبلة عند انقضاء الصلاة، وكما استدلوا بها يتوجه إليها في حلال الصلاة حتى يتمها مستقبلاً.

فصل في التراويح

..... التراويح

قاعداً أي جاز كون المصلي قاعداً بلا عذر ولو كان قائماً، عن الخروج منها [أمر في العلاج: ٤٠٨] فيها إلى قدر على الركوع والسجود. [أمر في العلاج: ٤٠٩] والمربوطة أي التسبئة التي انقطعت في جميع البحر بالرأس والمجان، ومع ذلك تغيرتها الريح تغيرتها شديداً هي كالتمائرة فيها عروءاً من الحكم والمخلاف. وإلا فكانوا قفة أي وإن لم تحرك التسبئة المربوطة الريح تغيرتها شديداً فهي كالتمائرة لوافقة بالنشط، وحكم الوقوف كما تقدم.

فإن صلى قائماً أي إذا صلى في التسبئة المربوطة بالنشط قائماً، وكان شيء من تسبئة على قرار الأرض صححت الصلاة. رآه العلامة على السرور [أمر في العلاج: ٤٠٥] وإلا فلا تصح. أي وإن لم يستقر فيها شيء على الأرض، مع تصح الصلاة فيها [أمر في العلاج: ٤٠٩] حتى الحذر وطهر القبة والهيئة حول الصلاة في المربوطة بالنشط قائماً مطلقاً، أي سواء استقر أو لا [أمر في العلاج: ٤٠٩] يتوجه إليها. وقد عثر على الاستسقاء بحث عن الصلاة. [أمر في العلاج: ٤١٠] فصل الخ: إن صلاة التراويح، وبما لم يذكرها مع حسن التذكير في التوابع لمطلقاً، فبما لا اختصاصها بحكم من يرسل منس والبقول، وهو الأداء بمسألة [أمر في العلاج: ٤١٠] التراويح: جمع تراوية، هي في الأصل مصدر بمعنى الاستراحة، حيث لا الأربع كذا، فاحصوها لاستقامتها استراحة بعدها كما هو المعنى فيها. [أمر في العلاج: ٤١٠]

سنة للرجال والنساء، وصلاتها بالجماعة سنة كفاية، وقتها بعد صلاة العشاء. ويصح تقديم الوتر على التراويح وتأخيرها عنها، ويستحب تأخير التراويح إلى ثلث النبل أو نصفه، ولا يكره تأخيرها إلى ما بعده على الصحيح. وهي عشرون ركعة بعشر تسليمات.

سنة للرجال إطالة جهر القراءة، صرح الشيخ سيف التراويح، وهذا مقتضى أن الصلاة مأثورة بوقوع وقتها، قال النووي: "استحب أن يجمع الشئ وهو يدل على أن الاجتماع مستحب، وإن فيه دلالة على أن التراويح مسجدة، وإلى هذا ذهب بعض فقهاء التراويح، والاحتياط مستحب.

بالجماعة أطلق المصنف في الجملة، لا يفيد ما في الكلام، وأصح أن جماعة في رتبة الصلاة والجمعة في مسجد صلاة أخرى، فهو جاز إحدى العضدين والركعة الأخرى [إبراهيم بن أبي العباس] ١١٢. كفاية. اعلم أن فيها ثلاثة أفعال الأول: أنه سنة على الأهل حين أن من صلى التراويح معروفاً فقد أدى الترتيب نفسه وإن غلبت في المسجد، وقد كان يفي ظهري ليس له عيب، والثاني: أنه مستحب أن يصلي التراويح في بيته إلا أنه يكره خصوصاً يغشى به فيكون في حضوره تركه، الفري، وفي جماعة تقيي الجماعة، والثالث: أن يقرأها بالجماعة سنة على الكفاية حتى لو قرأ أهل مسجد، كهم، جماعة فقد أجزأ، والفرد كره - التراويح للجماعة في مسجد، وتخلو عنها أركان المسجد، يصلي في بيته ثم يركن مسجداً [إبراهيم بن أبي العباس] ١١٣.

بعد صلاة العشاء - اعلم أن في وقتها ثلاثة أفعال الأول: أن المسلم كله وقتها قبل العشاء وعده، وحل الوتر بعده، الثاني: أن وقتها ما يرب العشاء إلى وقت الثالث ما بعده نصف، وحرمة الحلائل تظهر فيما لم يصلها من النساء، فعلى القول الأول هي صلاة التراويح، وليس الأحرار، والثاني إذا صلها بعد الوتر فعلى الشئ لا، وعلى الثالث هي صلاة التراويح، وتظهر فساد ذلك، فالتأويل أن التراويح، وفيما لم يقرأه أو يقرأه أو يقرأه بالجماعة، وعلى الأول: يغشى الوقت، ثم يصلي ما دونه من التراويح، وعلى الثاني: يغشى الوقت بالجماعة. وسعي أن يكون الثاني كالثاني [الحارث بن أبي العباس] ١١٤.

على الصحيح - وقت مسجدة يكره أن يجمع للعشاء، عذرت كسب العشاء [إبراهيم بن أبي العباس] ١١٥. عشرون ركعة: يجمع السجدة - [إبراهيم بن أبي العباس] ١١٦. تحكمت في تقديم ما دعا الله من التكبير، وهي السنة، فكانت وهي العرائس الاستوائية والجمعة [أبي العباس] ١١٧. بعض تسليمات - سجد على رأس كل ركعة، فإذا جلس على كل شيء، فالأصح أنه لا يبعد كره وضعت وأخرجت من كفايتها، وإن لم يخلص إلا أن آخر أربع كانت غير تسليمات فتكون بمنزلة ركعتين في الصحيح [إبراهيم بن أبي العباس] ١١٨.

ويستحب المجلوس بعد كل أربع بقدرها، وكذا بين الترويعة الخامسة والوتر، ومن ختم القرآن فيها مرة في الشهر على الصحيح، وإن ملّ به القوم قرأ بقدر ما لا يؤدي إلى تنفيرهم في المختار، ولا يترك الصلاة على النبي ﷺ في كل تشهد منها ولو ملّ القوم على المختار، ولا يترك الثناء وتبجيل الركوع والسجود، ولا يأتي بالدعاء إن ملّ القوم، ولا تقضى التراويح بقواتها منفرداً ولا بجساعة.

المجلوس إلخ: قيل: يعني أن يقول: والستحب الانتظار بين الترويحين؛ لأنه استدلال بعادة أهل الحرمين وأهل المدينة كانوا يصلون بثلث أربع ركعات فردى، وأهل مكة يطوفون بهذا السجدة، ويصلون ركعتي الطلوع، إلا أنه روى في بعض أسناد صحيح: أنهم كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب، ومن لا يمنع أحداً من اشتغال ما شاء، وإنما لا يكلم في القدر المستحب بمجاعة، وأهل كل بلدة بالخيار يسبحون أو يهللون أو يقولون سكوتاً أو يصلون أربعاً فردى، وإنما استحب الانتظار؛ لأن التراويح مأخوذة من الراححة فيعمل ذلك تحقيقاً لعني الاسم، وكذا هو مأثور.

[فتح القدير ٤/٨٠] وكذا إلخ أي وكذا يستحب المجلوس بقدرها. [إمراقى لفلاح: ٤١٤]

مرة إلخ: اعلم أن المجهور على أن السنة خمس مرة، فلا يترك لكس القوم، ويحكم في الليلة السابع والعشرين؛ لكثرة الأعياد أملاً ليلة القدر، ومرة في فضيلة، وفي كل عشر مرة أفضل. [البحر الرائق: ١٢٠/٩]

بقدر ما لا يؤدي إلخ: وفي "مختلقات التوكل" أنه يقرأ في كل ركعة عشر آية، وهو الصحيح؛ لأن السنة فيها الخمسة؛ لأن جميع عدد الركعات في جميع الشهر ست مائة ركعة، وجميع آيات القرآن ستة آلاف. [البحر الرائق: ١٢٠/٩]

في المختار: وفي "المعنى": والمتأخرون كانوا يفتنون في زماننا بثلاث آيات قصار أو آية طويلة حتى لا يمل القوم، ولا يلزم تعطيلها، وهذا حسن؛ فإن المجلس روي عن أبي حنيفة: أنه إن قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث آيات فقد أحسن ولم يسن، هذا في المكتوبة فما ظنك في غيرها. [البحر الرائق: ١٢٠/٩]

ولا يترك الصلاة إلخ: لأن الصلاة على النبي ﷺ سنة مؤكدة عندنا، وفرض على قول بعض المتقدمين، ولا يصح بدونها، ويحتمل من المدونة وترك الترتيل وترك تدقيق الأركان وغيرها كما جعله من لا خشية له. [إمراقى لفلاح: ٤١٥] ولا يترك إلخ: إما كان أو مقتداً أو منفرداً. [سأمية مصحطاي: ٤١٦]

باب الصلاة في الكعبة

صح فرض ونفل فيها، ركداً فوقها وإن لم يتخذ ستره، لكنه مكروه؛ لإساءة الأدب باستعماله عليها، ومن جعل ظهره إلى غير وجه إمامه فيها أو فوقها صح، وإن جعل ظهره إلى وجه إمامه لا يصح؛ وصح الاعتداء خارجها بإمام فيها والباب مفتوح، وإن تحلقوا حولها والإمام خارجها صح إلا لمن كان أقرب إليها في جهة إمامه.

لإساءة الأدب: بعيداً عن الكرامة المستحقة. [حاشي الطحاوي: ٤١٧] ومن جعل الخ أي ومن جعل ظهره إلى غير وجه إمامه أو عرفها ما كان وجهه إلى ظهر إمامه أو ظهره إلى جنبه، أو ظهره إلى ظهر إمامه، أو جنبه إلى وجه إمامه، أو جنبه إلى غير جنبه، أو وجهه إلى وجه إمامه صح اقتداءه في هذه الصور المصحح، إلا أنه يكره إذا قابل وجهه وجه إمامه، وليس بينهما حائل. [إمرائي الفلاح: ٤١٧] وإن جعل ظهره الخ: تصحيح مما علم المتأخر من السابق لايضاح الحكم، وذلك لفساده على إمامه. [إمرائي الفلاح: ٤١٨] فيها: أي في حوزها سواء كان معه حصة منها أو لم تكن. [إمرائي الفلاح: ٤١٨] والباب مفتوح: التقيد بفتح الباب اتفاقاً. فإذا صح التخليع وإنشأ من لا يصح من صحة الاعتداء. [إمرائي الفلاح: ٤١٨] إلا لمن كان الخ: أي صلى فيه صلاة حول الكعبة، وتحقق حولها والإمام في جانب من جوانبها صح صلواتهم كلها، ولكن لا يصح صلاة من كان في جهة إمامه وهو أقرب إليها من إمامه مثلاً، كان المعلوم مختلفين في البعد من الكعبة ثبت كان الإمام بقدر درجتين من الكعبة، وبعضهم بقدر درجتين، وبعضهم بقدر فراع واحد. وبعضهم بقدر ثلاثة أفرع مصاعداً مثلاً، صح صلواتهم جميعاً، لكن لا يصح صلاة من كان بقدر درجتين وهو في جهة الإمام.

باب صلاة المسافر

أقل سفر تنعمر به الأحكام مسيرة ثلاثة أيام من أقصر أيام السنة بسير وسط مع
أو نزول قصر صلاة
 الاستراحات، والوسط سير الإبل ومشي الأقدام في البر، وفي الجبل بما يناسبه، وفي
أي من ذلك
 البحر اعتدال النهر،

المسافر: علم أن السير على ثلاثة أقسام: سفر طاعة: كالجهد، وسفر مباح: كالجارة، وسفر معصية:
 كنقطع الطريق، والأولان مباحة للرحمة فتقضى، وثالثها لا تجزئ فتكذلك عسما، خلافاً لتلك والشافعي وأحمد، وإليه
 القول. سفر المعصية لا يفيد الرحمة. [حاشية الطحاوي بحذف وزيادة: ٤٦٩]

ثلاثة: هذا التقدير للمسافر الذي يقصر فيه الصلاة، ويباح فيه الفطر، ويمسح فيه أكثر من يوم وثلاثة، وسنط به
 الأصح، وإن أصبح لثلاثة الجمعة والجمعة، ونجى للتغلب على الدابة والليم، ولاستحباب الفرحه بين
 نسائه، فلا يفتر هذه الثلاثة. [حاشية الطحاوي: ٤٦٩] أيام: قدر بالأيام دون المراحل والفرسخ، وهو الأصح.
 [مرآة الفلاح: ٤٦٩] بسير وسط: فلو أسرع برسه فقطع ما يشطط بالسبب الوسيط في ثلاثة أيام في أقل منها
 قصر، وكما إذا سار فيها سيراً عادوا للعادة، وصرح في "التبيين" أنه يكفي في تقدير المسافة مائة المذكورة
 بحقة الظن، ولا يشترط التحيز. [حاشية الطحاوي: ٤٦٩]

مع الاستراحات: فيسرى للمسافر فيه للأكل والشرب وقضاء الضرورة والصلاة، ولأكثر التمهيد حكمه، كنه
 إذا صرح قاصداً عملاً، ويكره في اليوم الأول وسر إلى وقت الزوال حتى يبلغ المرحلة، فيسرى لها فلاستراحة
 وبات بها، ثم يكره في اليوم الثاني وسار إلى ما بعد الزوال وسر، ثم يكره في الثالث وسار إلى زوال غلب
 المقصد، قال شمس الأئمة السرخسي: الصحيح أنه مسافر [مرآة الفلاح: ٤٦٩]

وفي الجبل إلخ. أي ويحرم السير الوسيط في الجبل بما يناسبه، لأنه يكون حموداً ومبرحاً ومضيقاً وزمراً، فيكون
 مشي الإبل والأقدام فيه دون سيرها في السهل، فإذا قطع بذلك السير مسافة ليست بعدة من أشد أيام وعز،
 بعد الزوال، احتسب به عشي نحو ما قدمت، يوماً، فإذا بات ثم أصبح وفعل كذلك إلى ما بعد الزوال، ثم نزل، كان
 يوماً ثانياً، ولا يعتبر أحط السير، وهو سير الشريد، ولا أبطأ السير، وهو مشي شحطة التي تجرها الدواب، فإن
 حرم الأمور لموساعها، وهو ما سير الإبل والأقدام. [مرآة الفلاح: ٤٦٩]

وفي البحر أي وفي البحر يعتبر اعتدال النهر على قصره، فيسرى إلى المسافة كم تسير في ثلاثة أيام وليلاتها
 عند استواء النهر بحيث لم تكن ماضية ولا هادئة، فيجعل ذلك أصلاً، فإذا سار أكثر اليوم به كان ككله وإن
 كانت المسافة دون ما في السهل. [حاشية الطحاوي، ومرآة الفلاح: ٤٦٩]

فيقصر الفرض الرباعي من نوى السفر ولو كان عاصياً بسفوره إذا جاوز بيوت مقامه وجاوز أيضاً ما اتصل به من فئانه، وإن انفصل الفناء بمزرعة أو قدر غلوة لا يشترط مجاوزته، والفناء: المكان المعد لمصالح البلد كوكض النوايا ودفن الموتى. ويشترط لصحة نية السفر ثلاثة أشياء: الاستقلال بالحكم.....

فليقصر الخ: المراد وجوب القصر حتى لو أتم لأه أتم، وفيد بالعرض، لأنه لا قصر في النور والسن، وقيد بالرباعي؛ لأنه لا قصر في الفرض الثاني والثلاثي، والركعات المفروضة حال الإقامة مبيعة عشر، وحال السفر إحدى عشر، [الشعر الرائق: ١٠٦/٢]، وإن كان في حال نسوول وقرار وتسن بأن بالسن، وإن كان مسافراً أو حائفاً فلا يأتي هذا وهو المختار، [مراتي الفلاح: ٤٦٢]

من نوى السفر: أي قصد قصداً جازماً، ولابد من قصد فعل الصلاة، حتى لو انتزع الصلاة في قبضة حال الإقامة في طرف البحر، فقلها طريق غزى السفر، يتم صلاة التيمم عند أبي يوسف؛ لأنه اجتماع الموجب للإتمام وما يمتنع، فرجحا الموجب احتياطاً، والمراد قصد السفر، حتى لو قصد حسي مسافة سفر فلع قبل برغ القصد يوم، لا يقصر، بخلاف الكفار إذا أسلم بناء على أن نية الكفار إنشاء سفر مستورة بخلاف النسي، ولا يعتد بقصد ما لم يوصل به عمل سفر، ولو لم يقصد لا يكون مسافراً ولو طاف الدنيا جهداً فلو قصد السياحة أو ذهب صاحب جيش لطلب عدو، لو ذهب لطلب أبق أو غريم ولم يهزم أين يدركه، ثم في الذهاب وفي موضع للكث وإن طالت المدة، كما في الرجوع وإن كانت مدة سفر قصير، وإلا ٧، [حاشية الطحطاوي بحذف: ٤٢٢]

عاصياً بسفوره: لأن سفر لطلب الزنا أو فصع فطري، ولو طرأ عليه قصد المعصية بعد إنشاء السفر فإنه يترخص بالاختلاف. واعلم أنه يكون عاصياً بقصد فعل المعصية، سواء وجدت منه المعصية بالفعل أم لا، [حاشية الطحطاوي: ٤٢٣] جاوز الخ: أطلق في المجاوزة، لما صرفت من الخلف الذي خرج منه، ولا يعتبر مجاوزة هذه شدته من الجانب الآخر، فإن كانت في الجانب الذي خرج منه شقة منفصلة عن المصر، وفي القديم كانت متصلة بالمصر لا يقصر فصلاة حتى يجاوز تلك الشقة، [الشعر الرائق: ٣٠٣/٢] بيوت مقامه: غير الجامع؛ ليعود اشتراط مجاوزة الكل، فدخل فيه حلة منفصلة وفي القديم كانت متصلة؛ لأنها تعد من المصر [حاشية الطحطاوي: ٤٢٣]

وجاوز أيضاً: أي ويعتبر أن يكون قد جاوز أيضاً ما اتصل بمقامه من فئانه، كما يشترط مجاوزة بيته وهو ما حول المذبة من بيوت ومسكن، فإنه في حكم المصر، وكذا القرى المتصلة بمصر بشرط مجاوزتها في الصحيح، [مراتي الفلاح: ٤٢٢] قدر غلوة: من ثلاث مائة خطوة إلى أربع مائة، [مراتي الفلاح: ٤٢٣] الاستقلال بالحكم: أي الأفراد بحكم، كعدم محبت لا يكون قابلاً لقوة في حكمه، [حاشية الطحطاوي: ٤٢٤]

والبلوغ وعدم نقصان مدة السفر عن ثلاثة أيام، فلا يقصر من لم يجاوز عمران مقامه، أو جاوز وكان صبياً، أو ذهب لم ينو متبوعه السفر كالمرأة مع زوجها والعبد مع مولاه واخذني مع أمه، أو جاوز دون الثلاثة، وتعتبر في الإقامة والسفر من لأصل دون التبع إن علم نية المتبوع في الأصح، والقصر عزيمة عندنا، فإذا أتم الرابعة وقعد ^{كذلك المرأة والعبد} القعود الأول ^{فقد انتهى} صحت صلاته مع التكرار، وإلا فلا تصح، إلا إذا نوى الإقامة ما قام لثلاثة، ولا يزال يقصر حتى يدخل مصره أو ينوي إقامته نصف شهر يبلد أو مربة، ^{السفر}

فلا يقصر. شراح في فترحات الأربع على الشروط الأربعة من العزرة والاستقرار والبلوغ وعدم نقصان المدة، فواء القصر لمن لم يجاوز العزرة لعدم محاور، وهي شرط للقصر، وعاء القصر المصلي عدم بلوغه، وعدم القصر للبالغ لعدم استقراره، فإنه يقع فتوحه ولا عزة له، وعاء القصر لمن نوى قتل مساحة السفر يقصر المدة كالمرأة مع زوجها، أطفالها، وهي عفيفة بما إذا أوفاعا محل نهرها، وإن لم يوفها لم تكن بيعة له، ولو دخل بها، لأنه يجر فاسده من الوطء والإسواح يلزمه عند أبي حنيفة بغير إمرائي للعلاج ^{بالماء} [١٢٦/٢] والعقد مع الخ أطفاه، وهو يقيد بغير الكتاب، فمثل أنه الولد والمهر، وأما الكتاب المثل في "البحر"

[١٢٦/٢] يعني أن لا يكون بداً، لأن له السعة بعد ذلك للملأ

إن علم نية الخ فلا يزمه الإتمام عند الأصل الإقامة حتى يعلم، وهل يجب عليه تسلياً من التنبؤ أم لا؟ والظاهر الأول. صحت صلاته أما التسعة فلو وجد المرض في محله، وهو الخمر على الركعتين، وقصر الآخران منه أو، وتم الكراهة وتأخير الزواج، وهو السلام من محله وإن كان عديداً، فإن كان ساهياً بسعد للسهو، وترك واجب القصر، وترك اتح الخلل، وحلفه بالعرض، وكل ذلك لا يجوز، وإلا فلا تصح أي ومن لم يكن قد سمع فلو تشهد عمر، أو ركعتين لأولين فلا تصح صلاحه، لثبوته بغير الخلو، في محله واستلزام فعل بالعرض قبل كتابته إمرائي للعلاج [١٢٦]

حتى يدخل مصره، فقل في دخول مصره، فمثل ما إذا نوى الإقامة به أو لا [البحر الرضائي] [١٢٧/٢] ينوي إقامته أضاف لنية، فمثل الحكيمه كما هو أصل الحاج بل قدس، وأعلم أنه الظاهرة إذا خرج بعد خمسة عشر يوماً، وعدم أن لا يخرج إلا معهم، لا يقصر، لأنه كشأن الإقامة، وحمل ما إذا نوى في خلال الصلاة في الوقت فإنه يتم، سواء كان في أوطأ أو أوسطها أو في غيرها، وسواء كان منقراً أو مقنناً أو مدركاً أو مسوقاً، وقد نصف شهر، لأن نية إقامة ما دونها لا توجب الإقامة، وعيد نابله، وعقبة؛ لأن نية الإقامة لا تسح في غيرها، ولا تصح في مفارقة ولا حرج، ولا غير ولا سعة. [البحر الرضائي ملخصاً] [١٢٨/٢]

وقصر إن نوى أهل منه أو لم يبر وفيه منبر، ولا تصح فيه الإقامة بل يندبر لم يصح
المبيت بإحداهما، ولا في مفازة غير أهل الأخية، ولا لعسكرنا بليل الحرب، ولا بدارنا
في محاصرة أهل البعي، وإن اقتدى مسافر بمقيم في الوقت صح وأتمه أربعاً، وبعده
لا يصح، وبعكسه صح بينهما، ونائب للإمام أن يقول: انموا صلحكم، فإني مسافر،
وينبغي أن يقول ذلك قبل شروعه في الصلاة، ولا يقرأ المقيم فيسا ينمعه بعد فراق إمامه
المسافر في الأصح، وفيئفة السفر والحضر تقضى ركعتين وأربعاً، والمختار فيه آخر
الوقت، ويطلق الموضع الأصلي مثله فقط، ويطلق وطن الإقامة مثله وبالسفر وبالأصلي.

أهل الأخية هم العرب والمزاة، وذكرنا أنهم يسكنون الأطراف، وقد شهدوا بأن غيبتهم أنه نوى الإقامة بهم، لا يسير
منها إلى الإسم، وهو الصحيح، [حاشية الطحاوي مشهوراً ١٢٦] ولا لعسكرنا إلخ أي ولا تصح فيه الإقامة
للعسكر في دار الحرب ولو حاصروا مصر أو الحجازة عالم بالبرود من الغزو والمزاة [أمر في الفلاح ٤٦٦] أما من
دونها فإذن الوقت الإقامة في موضعها، وسواء [حاشية الطحاوي ١٢٦]

ولا بدارنا، أي ولا تصح فيه الإقامة لعسكرنا في دارنا حال كونهم يحاصرون أهل البعي، والبقاء قوم خرجوا من
بلادهم إلى بلد آخر، ولا يحكم بمنفبه بالانفاد، لأنهم يتسكنون شهية وإن كانت مائدة،
فإن لم تكن من شهية من المصالح [حاشية الطحاوي ومثل الفلاح ٤٦٦] وبعده لا يصح أي بعد خروج
الوفد لا يصح إقامته، سواء بالمقيم أو غير المقيم [١٢٥] وبعكسه صح إلخ أي بعكسه ما ذكره من قضاء
المسافر بعدم حاله في الوقت، وهو المشهور، [أخبار الخلفاء ١٢٦]

ولا تحراً طلبه إلخ، أي إذا سئل أقامه خلف مسافر وفرج الإمام المسافر من صلاة، يقوم بالمقيم ولا يدا
بني من صلاة، ولكنه لا يقرأ حلقه في الأصح، وقال بعض المشايخ: اقرأوا كلهم [حاشية الطحاوي ١٢٨]
وفانك السفر والحضر إلخ، فيه قولين، وآخر أي فانه السفر غرض ركعتين، وفانك حصر غرض أربعاً
[أخبار الخلفاء ١٢٩] والمختار إلخ أي لم يشر في وجوب الأربع أو ترك ركعتين آخر الوقت، بل كان آخر الوقت
مسافر أو مقيم عليه ركعتين، وإن كان مقيماً أو مقيم عليه أربع [أخبار الخلفاء ١٣٠]

ويطلق إلخ أي يدخل قولنا الأصلي بالعدل الأصلي، وما إذا انتقل من الأول إلى غيره، ثم إذا انتقل من غيره
ولكنه استحدث أصلاً ببلده أخرى فلا يطلق وطنه أو أول وطنه، وقوله "لنقل أي لا يشاء سفر ولا موطن
الإقامة، وكذلك لا يطلق في الأصلي، وقوله: أوطن الإقامة مثله أي يطلق وطن الإقامة بوضع الإقامة،

والوطى الأصلي: هو الذي ولد فيه، أو تزوج، أو لم يزوج وقصد التحيش لا الأختار عنه، ووطن الإقامة: موضع نوى الإقامة فيه نصف شهر عند غزاه، ولم يعتبر المخفقون وطن السكنى، وهو: ما يوى الإقامة فيه دون نصف شهر.

- وقوله: "المسافر والأصلي" أي وبعض إنشاء السفر والوطن الأصلي، وإقامة هذه الأوضاع أن يتم صلاة فيها إذا - لها - وهو مسافر قبل أن تسقط.
وله يعتبر: أعلم أن إقامة الشايح قسموا الأوقات على ثلاثة: وطن أصلي. وهو موطن الرجل أو البلد الذي نأخر فيه. ووطن الإقامة. وهو البلد الذي ينوي إقامة خمسة عشر يوماً. ويسمى وطن سفر. ويسكن: وهو البلد الذي ينوي الإقامة أقل من خمسة عشر يوماً. والمخفقون سموهم ذهبوا إلى الوطن الأصلي ووطن الإقامة ولم يعتبروا وطن السكنى وهو الصحيح. لأنه لم يثبت في الإقامة، بل حكم السفر به دون إقامة شرح المصنف.]

وإن تعسر القعود أو ما مستقياً أو على جنبه، والأول أولى، ويجعل تحت رأسه ^{ممنوع من الاستلقاء على هذه} وسادة يصب على وجهه إلى القبلة لا السماء، وينبغي نصب ركبتيه إن قدر حتى لا يمدح ^{أي لا إلى السماء، القدر} إلى القبلة، وإن تعذر الإيلاء أخرت عنه ما دام بينهم الخصاب، قال في الهداية: مو ^{وال} انصحيح، وحزم صاحب "الهداية" في "التحسين والمزيد" بسقوط القضاء إذا د ^{وال} عجزه عن الإيلاء أكثر من خمس صلوات وإن كان يفهم الخطأ، وصححه فاضلي ^{ممنوع من الاستلقاء على هذه} خان، ومثله في "المحيط"، واختاره شيخ الإسلام وفخر الإسلام، ^{ممنوع من الاستلقاء على هذه}

وإن تعسر فتم يلقه عليه مك ولا مستند إلى حائط أو غيره ولا صرد. [مرآة الملاح: ٤٢٢] وأما إذا قدر على الانكاء فغيره لا يلزمه. [حاشية الطحطاوي: ٤٢٢] والأول أولى. اعلم أنه في مسألة ثلاثة أقوال: أظهرها: أنه لا يجوز بين الاستلقاء والاضطجاع، وهو جواز، كقولنا: مشهورة كـ "الهداية" وبشرحها: ثانياً: أن الاستلقاء إذا تجاوز إذا عجز عن الاضطجاع كمنعها الضام، ثانياً: أن الاضطجاع بما يجوز إذا عجز عن الاستلقاء. [حاشية الطحطاوي: ٤٢٢] أي القصد: فيه ما كان من طرفين إلى القلة المذكورة لعدم على الاستماع عنه. أخرت عنه إخراج العلم أن المسألة على أربعة أوجه: إن دام به العجز ست صلوات وهو لا يعقل سقط عنه القضاء (جمداً) وإن كان ثلث وهو يعقل نصي إجماع، وإن دام ست صلوات وهو يعقل أو أقل وهو لا يعقل. فبعضها اختلاف الشيوخ، منهم من قال: يلزمه القضاء، وهو اختيار صاحب "الهداية" وسبب من قبل: لا يردده وهو اختيار ليردوي الصغير. [حاشية الطحطاوي: ٤٢٢]

وصححه فاضلي خان، واستشهد فاضلي خان بما عجز محمد بن عبد الله من الرقيقين من جلاء من المسلمين لا صلاة عليه، ودفع ما ذكره في الصحاح انتفاءه إلى الموت. وكلاماً فيما إذا صبح المريض بعد ذلك لا يجد إذا مات قبل القدرة على القضاء، فلا يجب عليه ولا الإيلاء به كمنسافر والمريض إذا أضر في رمضان ومات قبل الإقامة والصحة، ومن تأمل تحصيل الأضاحات في الأصول لم يجدوا فيها في أثناء شهر، ولو ساءت لزمه قضاء كل شهر، وكذا الذي حزن أو أغمى عليه أكثر من صلاة يوم لا يصح فيها فلوها بقضي. افتدح في دفعه إيجاب القضاء على هذا المريض إلى يوم وليلة، حتى يلم الإيلاء به إن قدر عليه بطريق. وسقوطه إلى رده، ثم ركنه عن بعض المشايخ: إن كانت الفترات أكثر من يوم وليلة لا يجب عليه قضاء، وإن كانت أقل وجب، قل في "البيان": وهو الصحيح. [صح نقاه: ١٤٥]

وقال في "الظهيرية": هو ظاهر الرواية، وعليه الفتوى، وفي "المخلاصة": هو المختار، وصححه في "المنهاج" و"البدائع"، وحزم به الولوالحي ^{رحمته}، ولم يلزم بعينه وقبيله وحاجبه، وإن قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود ^{أي لم يصح قاعداً} صلى قاعداً بالإيماء، وإن عرض له مرض يمنعه مما قدر، ولو بالإيماء في المشهور، ولو صلى قاعداً يركع ويسجد فصح بي، ولو كان مؤمناً لا، ومن جن أو أغشى عليه خمس صلوات قضى، ولو أكثر لا.

فصل في إسقاط الصلاة والصوم

إذا مات المريض ولم يقدر على الصلاة بالإيماء لا يلزمه الإيماء بما وإن قلت، وكذا الصوم إن أفطر فيه المسافر والمريض وماتاً قبل الإقامة والصحة،

ولم يلزم بعينه. وقال زفر ^{رحمته}. يرمي بینه وقبيله، وإذا صح بینه، وذكر في "المخلعات": قال زفر ^{رحمته}. يرمي بتخارجين أولاً: فربه من الرأس، فإن عجز فبالعينين، فإن عجز فبقبيله، وقال الشافعي ^{رحمته} بینه وقبيله، وقال الحسن ^{رحمته} بحاجبيه وقبيله، ويهد إذا صح، وعن أبي يوسف ^{رحمته}: أن المريض إذا عجز عن الإيماء بالرأس يرمي بینه ولا يرمي بقبيله، وسئل عبد الله عن ذلك فقال: لا أشك أن الإيماء بالرأس يجوز، ولا أشك أن الإيماء بالقلب لا يجوز، وأشك في الإيماء بالعين أنه حل يجوز؟ [كتاب: ١٥٩/١]

صلى قاعداً بالإيماء: وهو أفضل من إيماء قائماً. وإن عرض: بعد ما قطع صلاته قائماً. بما قدر: يعني قاعداً يركع ويسجد، ومهما إن تعذر أو مستغنياً إن لم يقدر. [المحرر الرائق: ١٨٥/٢] ولو كان مؤمناً: أي لو كان يصلي بالإيماء فصيح لا يبي. [المحرر الرائق: ١٨٥/٢] ومن جن إلخ: أي ومن أهلى بالجنون يعارض صلاتي أو أغشى عليه ولو يفرج من سبع أو أغشى واستمر به خمس صلوات، قص تلك الصلوات، ونو كانت أكثر بأن خرج وقت الصلاة لا يقضى ما فات. [مرئى الفلاح بتصرف: ٤٢٥]

ولو أكثر لا: أي ولو جن مسلم أكثر من خمس صلوات أو أغشى أكثر من خمس صلوات لا يقضى ما فات من الصلوات. وكذا الصوم: أي وكذا لا يلزم الإيماء ببدية الصوم إن إلخ.

وعليه الوضوء بما قدر عليه وبقي بدنه، فيخرج عنه وفيه من ثلث ما تركه لصوم كل يوم والصلاة كل وقت حتى لو ترك نصف صاع من بر أو قيمته، وإن لم يوصى وتبرع عنه وفيه جاز، ولا يصح أن يصوم ولا أن يصلي عنه؛ وإن لم يف ما أوصى به عما عليه يدع ذلك المقدار للفقر، فيسقط عن الميت بقدره، ثم يهبه الفقير للموتى ويقضه، ثم يدفعه للفقير، فيسقط بقدره، ثم يهبه الفقير للموتى ويقضه، ثم يدفعه للموتى للفقر، وهكذا حتى يسقط ما كان على الميت من صلاة وصيام، ويجوز إعطاء فدية صلوات لأحد حجة بخلاف كفارة اليمين، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وعليه الوضوء: أي من نصري رمضان ولو بعد عرس. (نصري الفلاح: ١٢٨) أي إذا حضر عرس، وإن لم يترك منه من أيام العرس وقد حضر غيره أيام الإيصال، جميع ما أفطروا وفيه أي من كل التصرف في مدة لورثة أو وصاية [أمرني: صلاح: ٤٢٧] نصف صاع إلخ. عرس أي إصباح حادي عشر ذي الحجة، وكان يستحب على عهد علي الصلاة والسلام، وعرضي وكان على عهد حجاج: ذاك أول سفرة حجة أو طواف مكة، وثاني: ثمانية أوجال، وأول طواف مكبر الأول ونصفه أيضًا عشرون استبرأ بكر الأول، والإسبر: أربعة مثاقيل ونصف مثقال، والمثقال: عشرون فوطاً، والفوط: خمس شعرات.

أو قيمته. وهي أفضل من خروج حركات العسر. (أمرني: الفلاح: ١٢٨) وإن لم ينف الخ: أي ولو بقي، وسقوط البناء علامة لشحرم [أي وإن وبق ما أوصى به الميت عما وجب عليه من فدية، أو لم يكف ثلث مثاقيل، أو ما يوصى به، ولو لم يجد فخرج مثقال لا يكفي، فجعله لإرادته الميت من جميع ما عليه أن يدفع ذلك المقدار اليسير بعد القدرة شجرة من صيام أو صلاة أو غيره، ويعطيه للفقير بقصد إسقاط ما يرد عن الميت، فيسقط عن الميت بقدره، ثم بعد قطعه يهبه الفقير للموتى أو لأخيه، ويحبه نعم الله وتلك، ثم يدفعه للموتى به لفقير بجهة الاستبراء منه عما على الميت إلخ. [أمرني: صلاح: ٤٢٩] بخلاف كفارة اليمين لا يتم أن يحض

شخص واحد في يوم واحد، أكثر من نصف صاع

باب قضاء الفوائت

الترتيب بين الفائتة والوقئية وبين الفوائت مستحق، ويسقط بأحد ثلاثة أشياء:
 ضيق الوقت المستحب في الأصح، والنسيان، وإذا صارت الفوائت منها غير الوقت
 فإنه لا يعد مسقطاً وإن لم ترتبه، ولم يعد الترتيب يعودها إلى الفلة، ولا بقوت حديثه
 للرب وحده

قضاء الفوائت: لم يقل المروكّن، فت بالمؤمن حيناً، لكن ظاهر حنن المسلم أن لا يترك الصلاة وإنما يقوم من غير
 قصد لغزو، [حاشية الطحطاوي: ٤٤٠] الفائتة: أي الفلة، وهي ما دون ست حملوات. [مرافق الملاح: ٤٤٠]
 والوقئية: أراد بها الوقفية المتسع وقتها مع تذكر الفائتة؛ لأن التي ضاق وقتها تقدم على الفائتة ويسقط
 الترتيب، وقدما تذكر الفائتة؛ لأن الترتيب يسقط بالنسيان، وتقدم بذكره الترتيب في الفوائت والوقئية لزوم
 القضاء، وهو ما عليه الجمهور، وقال الإمام أحمد: إذا تركها عمدتاً يعمر عذر لا يلزم قضائها؛ لكونه صار
 مرتد، ولم تعد لا يؤمر بقضاء ما تركه إذا قلب. [حاشية الطحطاوي: ٤٤١]

صيق: أي يسقط الترتيب بصيق وقت المكروه، وتفسير ضيق الوقت: أن يكون الباقي منه لا يسجد معه عدد
 الشروع في نفس الأمر لا تحسب طه، حتى لو ظل صيفه مضي الوقت، مسا فرغ منه كد به سعة مطلق ما أتاه.
 [بحر الرائق: ١٣٨/١] الوقت: مثله: لم تشتغل بقضاء الظهر يظهر بقع العصر أو بعده في وقت الضيق، فيسقط
 الترتيب في الأصح، والغيرة لعقبه عند الشروع، فلو شرع في الوقفية متذكراً للفائتة وأطالها حتى ضاق الوقت،
 لا يجوز إلا أن يقطعها، ثم يشرع فيها. [مرافق الملاح: ٤٤١]

المستحب: وقع الاختلاف بين اعتبار أصل الوقت في التصير وبين اعتبار مسجده، وسبب الطحاوي الأثر إلى
 أي حيفه وأي يرسد، والثاني إلى محدد كذا في "الذخيرة"، والوجه يظهر فيما لو ذكر في وقت العصر أنه
 لم يصل الظهر. وسلم أنه لو اشتغل بالظهر يقع قبل التتميم ويقع لحصر ثم بعضها فيه، فعلى الأول يصلي الظهر
 ثم العصر، وعلى الثاني يصلي العصر ثم الظهر بعد الغروب. [البحر الرائق: ١٣٩/٢]

ولم يعد إلخ: أي لم يعد وجوب ترتيب يعود الفوائت إلى الفلة بحسب القضاء بعد سقوطه بتركها، كما إذا
 ترك رجل صلاة ظهر مثلاً، ثم قضاها لا صلاة، ثم صلى وقفية ذكرها، فإنها صحيحة؛ لأن الساقط قد نلش
 فلا يشتغل بالعود، كمنه الغفل إذا نحس فدخل عليه الماء حاراً حتى كثر ومال، ثم عاد إلى الفلة لا يعود
 نفساً [البحر الرائق: ١٤٤/٢] ولا يجوز إلخ: أي ولا يعود الترتيب أيضاً بموت صلاة حديثه تركها بعد
 نسيان ست فلة، ثم تذكرها على الأصح في الصورتين. [مرافق الملاح: ٤٤٤]

بعد ست قديمة على الأصح فيها؛ فلو صلى فرضاً ذاكراً فائتة ولو وقراً فسد فرضه
فإذا موقوفاً فإن خرج وقت خامسة مما صلاه بعد التروكة ذاكراً فما صح
جميعها، فلا تبطل بقضاء التروكة بعده، وإن قضى التروكة قبل خروج وقت الخامسة
بطل وصف ما صلاه متذكراً فيها وحصر نقلاً، وإذا كثرت الموانع يحتاج لتعريف
كل صلاة، فإن أراد تسهيل الأمر عليه نوى أول ظهر عليه أو آخره، وكذا الصوم من
رمضانين على أحد تصحيحين مختلفين، ويعذر من أسلم بدور الحرب بعلمه الشرع.

بعد سنت فتيحة الحج، أنعم كروانه أيضاً أنه لا فرق بين القنوت الخفية والعلنية، حتى لو ترك صلاة ظهر صلياً، ثم أبطل عن الصلاة، ثم ترك صلاة جازلاً، فإن القنوت مع الذكر العلنية جازلة لاحتجاجها بالأنوار الخفية، وهي كقوله: «ثم يركب القنوت» [المعراج: ١٤٢/١، ١٤٣] على الأصح. وقيل لا يتم عند البعض، ونحوه المسمى كان لا يذكر وحراً له. [حاشية الصحطوني: ٤١٥] فلم يصلي ركعتي زح غربي على لزوم القنوت في أبطل الناس، لا دليل على ذلك حديث مدسوس قبيح.

[illegible]

ولمّا وثّقوا بأنّ حبيطة آل عمدة مؤثر ومن ضلّى، خرج الفريق إليه زبوا الوقت، حين لم على الفجر
 الثاني قد غمره غداة مرفوعاً كما تقدم، وسدّاه لا حسداً لأنّ طير سفا، ولا ذنباً، ولا انحرافاً، وليس
 (أصحّ الترتيب: ٢) [١] فحسبه قد غمره غداة مرفوعاً، ولا حسداً، ولا ذنباً، ولا انحرافاً، وليس

موقوفاً على رجل يحتفل بقراءة قصيدته ويحفل برفقه، وحسب شدة ما يعتاد عليه رجل يحتفل كل ليلة بأربعين آية من صلاة ظهر الأربعين للأنبياء من الحزم سنة ألف وأربعمائة ولا يخفى ما فيه من الإحراج، حين ما فيه سهولة فتوى أولئك الخلق وذو النكاح. ومن غرضي هنا أن أذكر في أول شهر الله سنة أو آخر شهر الله سنة استبانة وأولم نقل الأول والأخر وقال: «وبما يظهر الفتاوى حازم» [الحاشية الأولى: ١٤٨٦] وكذلك الصلوة التي يذكرها في صلاة مثل هذا [أما باقي الفتاوى: ١٤٨٦] ومضيقاً أما إذا كان من رعيان واحد فلا يحتاج إلى التعبير بفتاوى حتى لو كان عليه قضاء يومين من رمضان راجداً فقصي يوماً ولم يعين حازم. [حاشية الفتاوى: ١٤٨٦] تصحيحاً صحيحاً إلى أبي زرع، وصحح في «الخلاصة» عدم لزوم العذر. [مؤخر الفتاوى: ١٤٨٦]

باب إدراك الفريضة

مع الإمام وغيره

إذا شرع في فرض منفرداً فأقيمت الجماعة قطع واقتدى إن لم يسجد لما شرع فيه أو سجد في غير رباعية، وإن سجد في رباعية ضم ركعة ثانية وسلم لتصبح الركعتان له نافلة، ثم اقتدى بفترضا، وإن صلى ثلاثاً أتمها، ثم اقتدى منفلاً إلا في العصر، وإن قام من رباعية أربعاً ^{أو خمسة أو سجد} ثم اقتدى بركعة واحدة، وإن كان في سنة الجمعة فخرج الخطيب، أو في سنة الظهر فأقيمت سلم على رأس ركعتين، وهو الأوجه.....

باب إدراك الخ: أي إدراك الشخص الفريضة مع الإمام، والأصل فيه: أن يقصر الصلاة فسدلاً لا غير حرام، وإن التزم للإكمال إكمال وإن كان نقصاً صورة فهو إكمال معنى، واعتبر المعاني كولي من اعتبار الصور كهدم المسجد لتدبيره، وكقصر سجدة من رفع رأسه لشوك أصاب عينيه فلم يتمكن من السجود، ثم وسعه حيث لم يعد ذلك مستحيين. وأما إذا كان النقص لغرض شرعي: فذرية يجوز، وغاية يجب. [حاشية الفخطاوي: ٤٤٨]

في فرض الخ: اختلف، فمثل ما إذا شرع في أداء فرض أو قضاء، فخرج به أسفل فإنه لا يقطع بالإقامة، من ينه شعراً لأن القطع به إنسان لا إكمال. والمراد بالفرض الذي أتمه: لأنه إكمال لها، وإن لم يكن قضاء فرض غير المقام فلا يقطع لأنه إبطال من كل وجه، وقوله: "تأقيمت" بأن أحرم الإمام لا مجرد الشروع في الإقامة، فإنه لم يحد ثلوثاً في الإقامة، والمرحل لم يحد الركعة الأولى بالتحديد، فإنه يتم ركعتين بلا خلاف. [حاشية الفخطاوي ومراهي لفلاح تصرف: ٤٤٨]

رباعية: أي فريضة رباعية، وقد هنا لأنها لو كانت ثنائية أو ثلاثية لا ضم تركعتين. [حاشية الفخطاوي: ٤٤٩]

وغير رباعية: بأن كان في الفجر أو المغرب، فمقطع بعد السجود بتسليم، لأنه لو أضاف في الثانية ركعة أخرى ثم انصرف، وصوتت الجماعة في العصر، ولا يتنفل بعدها منفلاً، وفي المغرب فلاكثر حكم الكلي لفرضه بالمسجد ولا يتنفل مع الإمام بها نفع الفصل بالخير، وكذلك الإمام بالحدود وأما: [فرضي لفلاح: ٤٤٩] في الأصح: وقال غفر الله له فسر حسي حقه: إن لم يعد لفرد صدقت. [مراهي لفلاح: ٤٥١]

وهو الأوجه: استعملوا في السنة قبل الظهر أو الجمعة إذا أقيمت أو خطب الإمام، فالمصحيح أنه يشترط أربعاً كما صرح به لولوي وصاحبه "اللبني" و"المحيط" ثم "قشيري": لأنها صلاة واحدة، وليس القطع للإكمال بل للإبطال صورة ومعنى، وقيل: يقطع على رأس الركعتين، ووجهه في قطع القدير عتاً أنه يتمكن من قضائها بعد الفرض، ولا إبطال في التسليم على الركعتين، فلا يفوت فرض الاستماع، والأداء على الوجه الأكمل لا سبب له

ثم قضى السنة بعد الفرض، ومن حضر والإمام في صلاة الفرض اقتدى به، ولا يشتغل عنه بالسنة إلا في الفجر إن أمن فوته، وإن لم يأمن تركها ولم تقض سنة الفجر إلا يفوقها مع الفرض، وقضى السنة التي قبل الظهر في وقته قبل شفعه.....

والظاهر ما صححه المشايخ لأنه لا شك أن في تسليم على رأس الركعتين إبطال وصف السنة لا لإكمال وتقديم أنه لا يجوز، ويشهد لهم نيات أحكام الصلاة الواحدة للأربع من عدم الافتتاح والقعود في الشفع الثاني إلى غير ذلك. [البحر الرائق: ١٢٤/٢]

ولا يتصل إطلاقه فتشمل ما إذا غاب فوت شيء من الصلاة أو لا، وهذا إذا كان في المسجد، وإذا كان خارج المسجد أو غاب فوت ركعة، اقتدى بالإمام صلى الله عليه وسلم ثم اقتدى بالإمام جمع بين المقصودين. [مرآة المفاتيح: ٤٥١]

أي يشترط في كونه يأتي سنة الفجر إذا أخذ المؤذن في الإقامة أن يأتيها بعد ما كان في المسجد، فإن لم يجد مكاناً تركها؛ لأن في الإتيان بها في المسجد حيثما عالمة الجماعة فذكره، وركعتي المكروه مقدم على فعل السنة غير أن الكراهة تفارقت، فإذا كان الإمام في الصلوة فصلاته بها في الشنوي أخف من سلاتها في الصلوة، وأصلها كراهة أن يصلها حالاً للصف، كما في "فتح"، وفيه في الكراهة أنه يكون خلف الصف من غير حال. [حاشية الطحطاوي: ٤٥١]

إن أمن بإح. أي إن أمن فوت الفجر فنام، أو أمن أن يذكره في التشهد يصلية أيضاً.

وإن لم يأمن بإح. أي وإن لم يأمن فوت الإمام فاشتدته سنة الفجر تركها، اقتدى. [مرآة المفاتيح: ٤٥٢] أقام به أنه لم يشرع فيها، على شرط أنها مطلقة لأن الضعيف حيثما للإبطال. [حاشية الطحطاوي: ٤٥٣]

وإن نقص سنة بإح. أي لم تقض سنة الفجر إلا إذا غابت مع الفرض، فنقصت نية الفرض، سواء فسادها مع إحصاء أو وحده، فأقارن المصنف به، أما لا تقضي في طلوع الشمس أو غروبها، ولا بعد الطلوع إذا كان قد أدى الفرض، وشمل كلامه ما إذا فسادها بعد الزوال أو قبله، ولا خلاف في الثاني، واختلف المشايخ في الأول على قولين: والصحيح كما في "غاية البيان" أنه لا تقضي نية، وقد سنة الفجر، لأن سائر نية لا تقضي بعد الوقت لا نية ولا مقصوداً، واختلف المشايخ في قضائها نية للفرض في الوقت، والظاهر قضائها. [البحر الرائق: ١٢٤/٢]

وقضى السنة بإح. بيان لشيئين أحدهما القضاء، والثاني العمل، أما الأول: عليه الخلاف، والصحيح أنها تقضي، وأما الثاني: ما عطف فيه الفيل عن التبعين، فذكر في "فتح الصغير" للمحامي أن أما يوسف يقدم الركعتين ويحرم بؤرهما، وفي "المعجم" وشرحا علم، فذكر في "فتح القدير" تقدم الركعتين، لأن الأربع كانت عن لموضع السنون، فلا يموت الركعتين عن موضعهما فضلاً فلا ضرورة، وحكم الأربع قبل السنة كالأربع قبل الظهر. [البحر الرائق: ١٢٤/٢]

ولم يصل الظهر جماعة بإدراك ركعة بل أدرك فضلها، واختلف في مترك الثلاث،
 ويتطوع قبل الغرض إن أمن فوت الوقت وإلا فلا، ومن أدرك إمامه راكمها فكر
 ووقف حتى رفع الإمام رأسه لم يدرك الركعة، وإن ركع قبل إمامه بعد قراءة الإمام
 ما يجوز به الصلاة، فأدركه إمامه فيه صح وإلا لا، وكره الخروج من مسجد أذن
 فيه حتى يصلي إلا إذا كان مقيم جماعة أخرى،

ولم يصل الظهر جماعة، ولهذا لو حلف لا يصلي الظهر مع الإمام، ولم يدرك الثلاث لا بحث؛ لأن شرط سنة
 أن يصلي الظهر مع الإمام، وقد انفرد به ثلاث ركعات. [تبيين الحقائق: ٤٥٤/١] أدرك فضلها؛ ولهذا لو حلف
 لا يدرك الجماعة بحث إذا أدرك الإمام في آخر الصلاة ولو في التشهد. [تبيين الحقائق: ٤٥٥/١]
 واختلف الخ: فإذا حلف لا يصلي الظهر أو المغرب جماعة أجاز ضمن الأئمة أنه بحث، لأن الأكثر حكم
 الكل، وعلى ظاهر الغرر لا بحث؛ لأنه لم يصنها من بعضها جماعة، وبعض الشيء ليس بالشيء، وهو
 الظاهر. [إراقي الفلاح: ٤٥٢] الثلاث من رابعة، أو السنتين من الثلاثة. [إراقي الفلاح: ٤٥٣]
 وإلا فلا؛ أي وإن لم يأمر لا يتطوع، وهذا الكلام محسب محتاج فيه إلى التعميم، فنقول: إذا اشترط على
 وجهه سنة مؤكدة، وهي السنن الرواتب، وغير مؤكدة: وهو ما زاد عليها والمضلي لا يقول: إما أن يؤدي
 الغرض بحسنة أو منفرداً، فإن كان يؤديه بجماعة فإن يصلي السنن الرواتب قطعاً ولا يحجر فيها مع الإمكان؛
 فكأنها مؤكدة، وإن كان يؤديه منفرداً فكذلك لغرر في رواية، وقيل يتحجر، وأما ما زاد على السنن الرواتب
 من التطوع يتحجر المضلي به قطعاً. [تبيين الحقائق: ٤٥٥/١]

ووقف الخ: وهو فيه اتفالي، فإنه إذا لم يقع، بل انقطع بمجرد إجماع الإمام وأمه قبل ركوع الموم
 لم يدرك ركعة أصلاً، وإلا لا: [وكنّا بسط خروج وقت الجمعة والتباعد] أي وإن لم يدرك الإمام أو أدركه
 ولم يكن قرأ الفروض قبل ركوع المقتدي، لا يصح ركوعه؛ لكونه قبل أوانه، فيلزمه أن يركع بعده ثانية، وإن
 لم يفعل وانصرف من صلاته بطلت. [إراقي الفلاح: ٤٥٦]

مسجد أدبه فيه الخ: أطلقه المصنف، فشمّل ما إذا أدى فيه وهو داخل أو دخل بعد الأذان، والظاهر أن مراده
 من الأذان به هو دخول الوقت وهو داخله، سواء أدب به أو في غيره كما أن الظاهر من الخروج من غير صلاة
 بعد الصلاة مع الجماعة، سواء خرج أو كان ما كفى في المسجد من غير صلاة كما يشهده في زمان من بعض
 الفسقة، حتى لو كانت الجماعة يؤخرون لدخول نوبة المستحب كالصحيح مثلاً، فخرج إنسان من المسجد بعد
 دخول الوقت، ثم رجع وصلى مع الجماعة بسني أن لا يكون مكروهاً. [البحر الرائق: ١٩٧/٢]

وإن خرج بعد صلاته منفرداً لا يكره إلا إذا أقيمت الجماعة قبل خروجه في الظهر والعشاء، فيقتدي فيهما متفقلاً، ولا يصلي بعد صلاة مثلها.

ولا يصلي بعد صلاة إخ: هذا لفظ الحديث: قيل: معناه لا يصلي ركعتين بقراءة وركعتين بغير قراءة، فيكون بياناً لمرسئ القراءة في ركعات الفلن كلها، كذا في الشرح، وقيل: هو من الإعادة لطلب الأجر، وقيل: هي من الإعادة بمجرد لوهم النفس قدفع الوسوسة، وقيل: هي من تكرار الجماعة في المسجد عن الميعة الأولى أو عن إعادة المراتب بخلاف الخلق في المؤتدى. [حاشية الطحطاوي ومرضى القلاج: ١٥٨]

باب سجود السهو

يجب سجدة واحدة ^{للله} وتسلیم لترك واجب سهواً وإن تكرر، وإن كان تركه عمداً ^{ومنه} ألزم ووجب إعادة الصلاة لجبر نقصها، ولا يسجد في العمد للسهو، وقيل: إلا في ثلاث: ترك الفعود الأول أو تأخير سجدة من الركعة الأولى إلى آخر الصلاة، ^{سقط} وتكرره عمداً حتى شغله عن ركن، وبمن الإتيان بسجود السهو بعد السلام، ويكتفي بتسليم واحدة عن يمينه في الأصح، فإن سجد قبل السلام كره تنزيهاً، ويسقط سجود السهو بطلوع الشمس بعد السلام في الفجر، واحمرارها في العصر، ^{أي يتم} وبوجود ما يمنع البناء بعد السلام، ^{كعدمه}

بتشهد، وبأن فيه الصلاة على نبي محمد، ولبدءه على الحار. [مرآة الفلاح: ٤١٠] وتسلیم: أطلق للمصنف في السلام فانصرف إلى المعهود في الصلاة، وهو نطمئنه كما هو في الحديث. (المحرر الرافعي) لترك واجب: أطلقه، فشمع ما إن كان بغيره أو تأخير أو نقص، وخرج به السنة؛ لأن الصلاة لا تنقص بالنقص على الإطلاق ترك السنة، وسعدنا السهو بغير النقص. والفرض: لأنه يفوت بفواته أصل الصلاة لا فرضه فلا ينقص لفوته. وإن إيج: كترك فائقة، والاضطرار في تركه أو النقص، والخلوس الأول، وتأخير القيام للثالثة زيادة قبل أداء ركعتي ولو ساكناً. [مرآة الفلاح: ٤٦١، ٤٦٢] تكرر: أطلقه، فشمع ما إذا كان من جنس أو جنسين، فلا يجب أكثر من السجدة في الإجماع.

لجبر نقصها: اختلفوا في الصلاة المعادة فقبل: إما مكتمة وسقط الفرض بالأولى، وقيل: تكون الثانية فرضاً فهي المستقلة. في ثلاث: بل في خمس، الأول: ما لو صلى على النبي ﷺ في الفعود الأول عمداً، والثاني: ما إذا ترك الثالثة عمداً. الركعة الأولى: الأولى تبصر بعضهم حيث قال: أو آخر إحدى سطحي ركعة إلى ما بعدها عمداً. [حاشية الطحطاوي: ٤٦٢]

الأصح: وقيل: تلقاه وجهه فرقاً بين سلام القطع وسلام السهو، غلبه فصر الإسلام، وفي المداينة: وبأن بتسليمين هو الصحيح. [مرآة الفلاح: ٤٦٣] كره تنزيهاً: ولا يبعد؛ لأن عهده به، فكان حائزاً. [مرآة الفلاح: ٤٦٣] ويسقط إيج: وكذا يسقط بخروج وقت الجمعة والتعب.

ويلزم المأموم سهو إمامه لا سهوه، ويسجد المسبوق مع إمامه، ثم يقوم بقضاء ما سبق به، ولو سها المسبوق فيما يقضيه سجدة له أيضا لا لللاحق، ولا يأتي الإمام بسجود السهو في الجمعة والعندي، ومن سها عن التعمد الأول من الفرض عاد إليه ما لم يستمر قائما في ظاهر الرزية وهو الأصح، واشتد كالتفضل بعود ولو استتم قائما، فإن عاد.....

ويلزم المأموم إلح. أي حب على التفتي سجود لسهو سهو إمامه، أضفه، فنسب ما إذا كان مقبلا به وقت السهو أو لم يكن، وما إذا سجد سجدة واحدة ثم تقدم به، فإنه يامعه في الأخرى، ولا يفتي الأول كما لا يفتيها أو اقتضى به عدا ما سجد، ونسب كلامه القدرك ونسب، ولا يفتي، فإنه لم يسهو إمامه. لكن اللاحق لا يامع الإمام في سجود السهو إذا سها في حال اشتغال الإمام بسجود السهو أو جاء إليه من الوضوء في هذه الحالة، وإن بدأ بقضاء ما قام، ثم سجد في آخر صلاته، ونسب، وحلف أن سافر بخلاف الإمام في سجود السهو، ثم اشتغل بالقيام [نسخ لائق: ١٦١/٢]

لا سهوه، أي لا يجب سجود السهو سهو الله، أي التفتي؛ لأنه لو سجد، وحده كان مخالفاً لإمامه، ولو تابع الإمام بقلب جميع أصلاً، ثم بقره إلح. أي — الخ — بعد راسي القديم عن سلام الإمام، ويصح أنه يمكث المسبوق بقدر ما علم أنه لا سهو عليه، وله أن يقدم قبل ثلاث بعد قعوده قبل انقضاء في (أصبح: ١٦) حوله قضى مدة الصبح (١) عروج الوقت الذي علم، (٢) عروج الوقت في صلاة العشاء (٣) عروج الوقت لصلاة الجمعة، (٤) عروج وقت الفجر. (٥) مرور الأمر من بين يديه، إلى قضاء ما سبق به. ولا ينتظر سلامه.

ولو سها المسبوق إلح. ثلاثاً: دخل وحده في صلاة الإمام، وقد فرغ من ثلاث ركعات، ثم سجد الإمام للسهو وسجد المسبوق ثالثة، ثم سلم الإمام، وقام المسبوق يؤدي ركعتين ثم يردعه مع الإمام سها فيها يجب عليه سجدة السهو، ولا يزيده سجدة مع الإمام، ويكره سجود السهو من حيث رد صلاته كصالحين حكماً، لأنه منفرد بما نصبه، أيضاً، أي كما سجد مع الإمام مسجدة حال عروءه أيضاً.

لا لللاحق. أي لا يسجد اللاحق إذا سها فيما يقضيه، وهو من أدرك أول صلاة الإمام وقام باليها بعلم كبره وعمله وسبق حدث، إجابة الضعفاء. ٤٦٥، مرتقي الفلاح: ١٦٥ من تقرض. ولو كذا الغرض عدلاً كذا في (مرامي الفلاح: ٤٦٦) وهو الأصح. وفي "المسألة" والكسر: إن كان بين الغائب أقرب لا يعود، [مرامي الفلاح: ٤٦٦] فإن عاد: أي السعي عن التعمد الأول. (مرامي الفلاح)

وهو إلى القيام أقرب مسجد تسهوا، وإن كان إلى القعود أقرب لا سجود عليه في الأصح. وإن عاد بعد ما استتم قائماً اختلف التصحيح في فساد صلاته، وإن سها عن القعود الأخير عاد ما لم يسجد، وسجد لتأخيره فرض القعود، فإن سجد صار فرضه نقلاً، ونظم سجدة إن شاء، ولو في العصر، ورابعة في الفجر، ولا كراهة في النظم فيها.

في القعود ثمة: بأن رفع اليد من الأرض وتركها عنها أو ما لم ينصب ليدفع الأسفل. [البحر الرائق: ١٦٣/٢] في الأصح: وفي الأهلية: وفي رواية: إذا قدم على ركعة لهوض، بقعد وعليه السهو، ويسوي فيه القعدة الأولى والثانية، وعليه الاعتماد، والحاصل على هذا التمسك أنه إن كان بين القعود أثرب، فإنه يعود مطلقاً، وإن رفع يديه من الأرض لم يرد السجود. وإذا فلا [الفجر الرائق: ١٦٤/٢]

اختلف التصحيح: أي صحح بعضهم القول بفساد صلاته، وبعضهم بعدم فساده. قال في "البحر": ثم لو عاد في موضع وجوب إعادة صلاته في فساد صلاته، فصحح الشارح الفساد، ليكمل الصلاة ومن القعود بعد الخروج منه لأجل ما ذكر من فرضي، وفي المتن: ما يغني المصلحة، أنه خلفه لأنه ليس بركعة، وإذا هو تأخير كما يوسعه عن السجدة فركع، فإنه يفسخ الركوع ويهود إلى الفهم ويقرأ لأجل الواجب، ركعاً أو سها عن القعود فركع، ويعاد عاد وص لا تمتد، على الأصح. [البحر الرائق: ١٦٣/٢]

القعود الأخير: أريد بالأخير القعود المفروض ليشتمل الفرض الرباعي والشاذي، فإن تعوده بين متعدد، لا أن يقال: إنه يسمى آخر باعتبار أنه آخر صلاة لا باعتبار أنه مسبق مثله، أطلقه فليس ما إذا لم يعد أصلاً، أو حصر حلقة خلفه لق من قدر التشهد، وإذا عاد حسب له حلقة الغفلة، حتى لو كان كلاً الحسين مقدار التشهد، تركه عنه جازت صلاته. [البحر الرائق: ١٦٥/٢]

لتأخيره: أي من الصلاة يرفع من السجود. [حاشية المحطوطي: ١٦٥] إلى شاء، أي وإن شاء سجد على المرساة، ولا شيء عنه، فحصر متعللاً بحسن ركعات وبرك وصلاة غير منصوبة عند عودنا صلاة حتى لو أسندها لا شيء عليه. [حاشية المحطوطي: ١٦٦] ولو في العصر، لأن التعلل فيه قصد لا يكره، وانظر أول زمزمي العلاج: ١٦٦ | ورابعة في الفجر، وسكنت عن المغرب؛ لأنها تصح أولاً، فلا ضم فيها. [زمزمي ثلاثين: ١٦٦] فيها: أي في صلاة الفجر والمغرب، قال المحطوطي: ولو قعد الصبح فكان أبى، لأن المغرب لا صد فيها. [حاشية المحطوطي: ١٦٦]

على الصحيح، ولا يسجد للسهو في الأصح، وإن غلب الأحرار ثم قام عاد وسلم من غير إعادة التشهد؛ فإن سجد لم يطل فرضه، وضم إليها أخرى تنصير الزائدان له نافلة وسجد للسهو، ولو سجد للسهو في شفع التطوع لم ين شفعاً آخر عليه استحباباً، فإن بنى أعداد سجود السهو في المختار.....

على الصحيح: وفي السراج نوحاً: "إن ضم السجدة في سائر العبادات إلا في العصر، فإنه لا يضم إليها لأنه يكون نظراً فللغيره، وذلك مكروه، وفي قاضي حاد: "إلا العصر، لأنه لا يجب إتيانها لأن العمل فيها بعده مكروه." [البحر الرائق ملخصاً: ١٦٧/٢] وفيه تأمل، ولا يسجد للسهو إلخ. لأن التقيد بالعصا لا ينعم بالسهو، ولو افتدى به أحد، حال الضم لم يقع، لزمه ست ركعات في الخي كانت رخصة، لأنه لو أدى بهذه النمرة، وسقطه عن الإمام المعلن، ولم يوحّد في صفه، أمر في العلاج: ١٧٠] في الأصح: قيل: يسجد للسهو عن قولها. [نيل الغداني ١٦٧/١]

لم يطل فرضه: أي لم يعد فرضه مستوفى كما عهد فيما إذا لم يقعد، وإنما لم يقعد، لأن الباقي إصابة لعدم السلام. وهي رخصة. [البحر الرائق ١٦٧/٢] وضم إليها، أصل في الضم، وشمل ما إذا كان في وقت مكروه كما بعد العصر والعصر، لأن التطوع بما يكره فيه: إذا كان عن احتياج، أما إذا لم يكن عن احتياج، فلا، وعلى الاعتماد، تكن اختلاف في الضم في غير وقت المكروه، قيل: بالوجوب، وجعل: بالاستعانة، وأما في وقت الكراهة فحين الكراهة، وانعمه الصحيح: أنه لا بأس به. [البحر الرائق: ١٦٧/٢]

نافلة: ولا تنوب غير سنة الفرض في الصحيح؛ لأن النافلة عنها تحريمة سنّة. [أمر في العلاج: ١٧٠] شفع التطوع: فيه شفع التطوع؛ لأنه حر كان مسبقاً يسجد للسهو ثم نوى الإقامة، فله تأجيل؛ لأنه لم ين وقف لزمه الإقامة، فله الإقامة، عطل مصلحته، ولو شاء نفس الواجب. وقصر الواجب، أو، يتحمل دفعاً للأعلى، لكن يرد على فضله شفع التطوع أنه لم يسل في فرضاً تأملاً وسجد للسهو ثم أراد أن يني فلاً عليه، ليس له ذلك، ولو قال: قد سجد في صلاة، لم ين صلاة عنها إلا في السطر الكمال قول [البحر الرائق: ١٦٧/٢]

لم ين شفعاً: أي: إذا قال: "لم ين" ولم يقبل، لم يصح إتيانها؛ لأنه ليس صحيح وإن كان مكروهاً لبقاء الشرية. [البحر الرائق ١٦٩/٢] استحباباً: قال في "البحر" ظاهر كلامهم أنه يكره شيء كراهة تجزئة، تنصيرهم بأنه نحو مشروع. [البحر الرائق ١٦٩/٢] في المختار: أي: اختصاراً في إعادة سجود السهو، واختصار بعبارة. [البحر الرائق ١٦٩/٢]

ولو سلم من عليه سهر فافتدى به غيره صبح إن سجد للسهر، وإلا فلا يصح
 ويسجد للسهر، وإن سلم عمدا لقطع ما لم يتحول عن النية أو يتكلم، ولو توهم
 مصي^{في} رابعة أو ثلاثية أنه أتمها فسلم، ثم علم أنه صلى ركعتين أتمها وسجد للسهر،
 وإن طأن ففكره ولم يسلم حتى استيقن إن كان قادر أداء ركعتين وجب عليه سجود
 السهر، وإلا لا.

فصل في الشك

في الصلاة والطهارة

تبطل الصلاة بالشك في عدد ركعاتها إذا كان قبل إكمالها.....
 كعدد بين ثلاث وثماني

ولو سلم أربع أي نو سلم من عليه سجود السهر فافتدى به يسكن قبل أن يسجد لسهر، فإن سجد الإمام
 مع اقتدائه، وإن لم يسجد لا يصح. [نسب الحقائق: ١٨٨٤] ويسجد: معناه أنه يجب عليه أن يسجد
 لسهر. وإذا أراد التسليم مع الصلاة [بين الحقائق: ١٨٨٥] أرباعي: السهر: فلا يسجد السهر، لأنه لو
 سلم وهو ذكر نسخة الصلابة فسد صلاته. [شرح المراتب: ١٧١/٨] وإلا فلا: أي إن لم يكن تفكيره مؤثرا عن
 التشهد فمراده: أن لا يسجد [مرآة السالكين: ١٧١/٨] (وهو ما لا يلاحظ).

في الشك: ليس مراد ههنا ما هو الغروي من تساوي المصيبين، بل المعنى: وهم عدم اليقين ولا ينافي قول
 الشارح عند قول المأثور: "تبطل الصلاة بالشك"، وهو مسوي الأمرين؛ لأنه صيغة التعليل، وظرفه ما قبله
 بهما معيقه. [إحاطة المصنف: ٤٧٥]

تبطل الصلاة إلخ: قد بالشك في الصلاة، لأنه لو شك في أركانه صح: فذكر المصنف أنه يتحرى، وإذا كلامه
 أن الشك كان قبل فراغ منها، فهو شك به. فخرج منها أنه صلى ثلاثاً أو أربعاً لا شيء عليه، وتبطل كانه صلى
 ثوباً حلاً لأمره على الصلح، كذا في الخط، وقد يكون الشك في العدد، لأن حسي الظهر إذا صلى ركعة
 بنية الظهر، ثم شك في ثوبه أنه في حصره، ثم شك في الثالثة أنه في غطوح، ثم شك في الرابعة أنه في الظهر، قلوا:
 يكون في الظهر، والشك ليس بشيء. [شرح المراتب: ١٧٣/٧] واستعملوا في معنى قولهم: "أولاً"، فبطل أول ما
 عرض له في شك نصرة، وفي: معناه أن السهر لم يكن عاداً له لا أنه لم يسه قطه، وفي: أول سهر وقع له في
 سهره، ولم يكن منها في صلاة قطه، بل وقع [بين الحقائق: ١٨٦/١]

وهو أول ما عرض له من الشكِّ أو كان الشكُّ غير عادة له، فلو شكَّ بعد سلامه ^{في عدة ركعات} لا يعتبر إلا أن يقرن بالترك، وإن كثر الشك عمل بغالب ظنِّه، فإن لم يغلب له ظنٌّ أخذ بالأقلِّ، وقعد بعد كل ركعة ظنَّها آخر صلاته.

فلو شكَّ إجماعاً قيد شك المصلي، فأفاد أنه إذا أجزء عدل بعد السلام أنه نقص ركعة، وعبد المصلي أنه لم لا ينسب إل إجماره. بعد سلامة مراده فعود قدر التشهد قبل السلام في عدة الركعات. [أرضى الفلاح. ٤٧٦] وإن كثر الشك: أي وإن كثر شك غيره وأخذ بأكبر رأيه. [تبيين الحقائق: ١/ ٤٨٦] وقعد بعد كل إجماع مثله: لو شك أنه صلى ثلاثاً أم أربعاً فقد قدر التشهد؛ لاحتمال أنه صلى أربعاً، فبم القعود، لم راد ركعة أخرى؛ لاحتمال أنه صلى ثلاثاً، ولو شك أنه صلى ركعة أو ركعتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو لم يصل شيئاً فقد قدر التشهد؛ لاحتمال أنه صلى أربعاً، ثم صلى أربع ركعات بقعد في كل ركعة سبع مقدار التشهد. [تبيين الحقائق: ١/ ٤٨٧]

باب سجود التلاوة

سببه التلاوة على التالي ^{المعنى} والسماع في الصحيح، وهو واجب على التراخي إن لم يكن في الصلاة، وكره تأخيرها تنزيهاً، ويجب على من تلا آية، ولو بالفارسية، وقراءة حرف ^{أي من حرف}

سجود التلاوة، إن قيل: كان الواجب أن يقول مسجود التلاوة والسماع؛ لأن السماع سبب سجود التلاوة ليس هو؟ قلت: لما كان عند المصنف ^{عليه السلام} سبب وجوب السجدة على السماع أيضاً هو التلاوة كما صرح به عنه، ترك لفظ السماع؛ لئلا يقع التذاع في التكاليف. الصحيح: قال بعضهم: التلاوة سبب توجُّد السجدة على السماع دون السماع، وقيل: السماع في حقه هو السمع، وهو اعتبار ضمير الإسلام به، لكن الجواب عنه: أن الأصل في السنة هو التلاوة والسماع سواء عليه؛ لأنه من المتوالات. (الكفاية: ٤٦٦/١)

وهو واجب. واعلم أنه إنما تجب السجدة إذا تحققت القراءة من الأهل، وهو أن يكون عاقلًا غير محجور عليه، حتى لو علم أنه إنما تجب السجدة وحرمي على لسانه لا تجب على السماع السجدة، وكذا لا تجب قراءة المصحف (الكفاية: ٤٦٦/١) على التراخي؛ اعلم أن سجدة التلاوة واجبة على طراخي إذا لم تكن صلاتية؛ لأن دلائل الوجوب مطلقة من تعيين الوقت، فيجب في جزء من الوقت غير عين، ويتبين ذلك بتعيين فعله، وإنما ينطبق عليه لو حرم في آخر عصره كما في سائر الواجبات الموسعة وأما المتلوة في الصلاة وأما تجب على سبيل التصديق فقيام دليل الضيق، وهو أنها وجبت مما هو من أصل الصلاة، وهو القراءة، فالتحقت دلالتها ومسارت حركتها من أمرائها، ولهذا قلنا: إذا تلا آية السجدة ولم يسجد ولم يركع حتى طالت القراءة، ثم ركع، وسوى السجدة بركع، (الشعر نعيم: ١٨٩/٢)

ويجب على من أخطأ: أن يركع، وهو مقيد بما إذا كان أهلاً لوجوب الصلاة مع إنا أدركه أو قضاه، فهو من أهل وجوب سجدة عليه، ومن لا أهلاً لأن السجدة جزء من أجزاء الصلاة، فيشترط لوجوبها أهلية وجوب الصلاة من الإسلام والعقل والبلوغ والصحابة من الحيض والنفساء، حتى إذا تجب على كافر وصبي ومجنون وحائض ونفساء قروراً أو معمولاً ونحى على الحدث والجناب، وكذا تجب على السماع تلاوة هؤلاء إلا المجنون لعدم أهليته لاتعدام فهمه، كالسماع من الفصدي كذا في "قيداع". (أخبار القراء: ١٩٠/٢)

بالفارسية: أما في حق السماع، فإذا كانت القراءة بالعربية وحسب على السماع فهمه أو لم يفهم إجماعاً، وإذا كانت بالفارسية لم يسماع أيضاً وإن لم يفهم عند الإجماع، وعندهما لا يلزم إلا إذا فهم، وروى رجوعه اليهما. (حاشية الطحطاوي: ٤٨٠) وقراءة حرف أخطأ [أي الكلمة الدالة على السجدة (حاشية الطحطاوي)] أي إذا قرأ حرفاً من كلماتها، فالتلاوة مع قراءة كلمة فله أو بعده وجبت عليه سجدة التلاوة كما لو تلا عليه إذا قرأ الآية بشماها.

السجدة مع كلمة قبله أو بعده من أيها كالأية في الصحيح، وأما ما أربع عشرة
آية: في الأعوراف، والرعد، والنحل، والإسراء، ومريم، وأولى الحج، والفرقان،
والنمل، والسجدة، رص، وحم السجدة، والنجم، وانشققت، وأفرا. ويجب السجود
على من صرع وإن لم يقصد السماع إلا الحائض والنفساء والإمام والمقتدي به،
ولو سجدوها من غيره سجدوا بعد الصلاة، ولو سجدوا فيها لم تجزهم ولم تفسد صلاتهم
أي المقتدي به الإمام أي من المأمومين

[illegible]

عسى من سمع منهم أو لم يفهم، قال ابن أمر حاج: يهتدى أن يستثنى منه مثل الأعرجي الخليلي لضعفه
بالإسلام، فلا يحب عليه السجدة بخلاوة النظم القرآني ولا سماعه إلا بعد العلم بكون المقروء سجدة تلاوة، حتى وإن
لم يفهم، لأن التشكيل بما لا علم له به مهمل حتى لو مات قبل الأداء، والعلم بالموجوب لا يتم عليه، ولا يحب عليه إلا
وقت العلم. (مرآة الفلاح، حاشية الطحطاوي: ٤٨٤) لا الحائض والنفساء فلا يحب عليهما بذلاوعهما وسماعهما
شعرا، وغب بالسماع منهما ومن لفتن وبسماعها من كلار وحسب غير. [مرآة الفلاح: ٤٨٤]

والإمام والقنديل: فلا تجب عليهما السماع من مفتد الإمام السماع أو بإمام آخر، ونحب على من ليس في الصلاة بسماعة من المفتدي على الأصح، [عراقي الفلاح: ٤٨٤]. وقال الطحطاوي: هذا خلاف الأصح، والأصح: الوجوب على من ليس مشاركاً له في تلك الصلاة مطلقاً، سواء كان السماع في جماعة أخرى أو سراً أو عزواً بالكثرة. [حاشية الطحطاوي: ٤٨٤] ولم نفسه صلاتهم: فيه في "التحسيس" وغيره بما إذا لم يسمع الإمام المصلي الثاني في سجوده، فإن تابعه فسدت، ولا تحرية السجدة عما سمع كما في "البحر" والكهر، [حاشية الطحطاوي: ٤٨٥]

في ظاهر الرواية، ويجب بسماع الفارسية إن فهمها على المعتمد، واختلف
 التصحيح في وجوبها بالسمع ^{على السمع} أو عنون، ولا يجب بسماعها من الطير
 والصدى، وتؤذى ركوع ^{والسجود} وسجودها في الصلاة غير ركوع الصلاة وسجودها،
 ويجزئ عنها ركوع الصلاة إن نواهها وسجودها وإن لم ينوها إذا لم ينقطع فور
 التلاوة بأكثر من اثنين، ولو سمع من إمام فلم يأتهم به أو اتهم في ركعة أخرى، مسجد

خارج الصلاة في الأظهر

سئل بالملك الأسرة

في ظاهر الرواية: وقيل: لا نفسه، وسب إلى محمد، وفي الغاية البيان: "أصبح عدم التقاد اتفاقاً،
 [حاشية المطبوع: ٤٨٥] على المعتمد: وهذا عدله، ويجب عليه عند أي عطف وإن لم يفهم معناها إذ
 أخر ما لا ية سجدة. [أمرني الفلاح: ٤٨٥] واختلف تصحيح إلخ: أي صحت بعضهم قولاً، وبعضهم قولاً
 آخر، فإنه ذكر شيخ الإسلام أنه لا يجب لعدم صحة التلاوة لفقد التميز، وفي "المنار حاشية" سمعها من نائب،
 قيل: يجب، والصحيح أنها لا يجب، وفي "الحاشية": الصحيح هو الوجه. [أمرني الفلاح: ٤٨٥]

والصحيح وهو ما يجبك مثل صوتك في الجبل والصحاري وغيرها [أمرني الفلاح: ٤٨٦] وتؤذى إلخ: أي إذا
 قرأ المسلم آية السجدة في الصلاة، ثم ركع أو سجدة، فالحسنة التلاوة تؤدى بها

في الصلاة: هذا قيد بالية إلى الركوع فقط، فلا يجزئ عنها ركوع في خارجها؛ لأن الأمر إنما ورد فيما إذا
 ركع بها فقط، فيعتمد على مراد الأثر، لكن في "البحر": واحتار القاضي حالاً أن الركوع خارج الصلاة يوجب
 بها. [حاشية المطبوع: ٤٨٦] ويجزئ عنها إلخ: وينفي ذلك للإمام مع كثرة تقديم أو حال، مخالفة حتى
 لا يؤدي إلى التحليل. [أمرني الفلاح: ٤٨٦] وإن لم ينوها إلخ: أي ولو لم يركع حتى صالت المرأة لم يجر، وإن
 نواه عن السجدة، وكذا السجدة الصلاة لا تنوب عنها إذا طالت القراءة لأنها صارت ديناً لوجوبها مضية،
 والدس يقتضي أنه لا يلحقها عليه، والركوع والسجود عليه، فلا يتأذى به الدين. [البحر الرائق: ١٩٥/٢]

إذا لم ينقطع: ذهب أن انقصر لا ينقطع ما به بعد أيها أو أيها، وإنما، وينقطع ما به انقضاء: وحلف في الثلاث:
 فقول: ينقطع، واحتاره جوهر راد، وقيل: لا، واحتاره الخواني. [حاشية المطبوع: ٤٨٧]

في الأظهر: علم أنه إذا دخل مع الإمام في الركعة الثانية، وقد مرغ الإمام من السجدة التلاوة التي سمعها هذا
 المنوي فيه اختلاف، وظاهر القناعة يقتضي أن يسجد لها بعد الخراج، لأنه لا بد من ركعة التلاوة لم يصر
 ماركاً لها، وأبست صلاة يذنب حلقها، وقيل: هي صلاته، فلا يقتضي حلقها.

وإن اثنى قبل سجود إمامه لما سجد معه، فإن اقتدى به بعد سجودها في ركعتها ^{التي} صار
مذركا لها حكماً، فلا يسجد لها أصلاً ^{للسجدة} ولم تقض الصلاة خارجها، ولو تلا خارج ^{وعدا ما روي}
الصلاة فسجد، ثم أعاد فيها سجد أخرى، وإن لم يسجد أولاً كفته واحدة في ظاهر
الرواية كمن كررها في مجلس واحد لا مجلسين، يتبدل المجلس بالانتقال منه، ولو مسدداً
إلى غصن، وبالانتقال من غصن إلى غصن، وعموم في أمر أو حوض كبير في الأصح، ^{تفصيل سابق}

حكماً: كما إن أدرك الإمام في ركوع ثالثة لم يركع، فإنه يكون معركاً للركعتين. [عاشية المصطلحات: ٤٩٦]
أصلاً أي طامعاً لا في الصلاة ولا خارجها. [اشبة المصطلحات: ٤٩٦] الصلاة أي كل سجدة وحيدة في
الصلاة فلم يسجد فيها ثم نقص خارج الصلاة، وفي غيرها: بعد النقص. أي يكونها فلا تقصر خارجها لأنه لو
أعدها من ركعة إلى ركعة، فإنه تقضى ما دم في الصلاة لأن الصلاة واحدة، لكن لا يركع حول السجدة، من أراد
الإجزاء لما في الحديث من أنها واحدة على التوراة، وإن هذا محرم، حتى ملئت القرينة بنصر قضاء وانها. [المحررات: ٤٩٦/٢]
كفته واحدة أي إن لم يسجد خارج الصلاة حتى دخل بها فبطلت، سجدة هذا أمر لم يصلي به عن
الملايين. [نيل المحققين: ٥٠٣/١]

ظاهر الرواية، وفي رواية أخرى: يسجد ثلاثاً إذا فرغ من الصلاة. [نيل المحققين: ٥٠٣/١] كمن لم يركع إلا ركعة واحدة
سجدة واحدة وهي الصلاة، كما لو أتى من كررها في مجلس واحد، بدأ بفعل كمن كررها في مجلسين.
[نيل المحققين: ٥٠٣/١] كررها أي خلفه، ففعل ما بدأ به من الصلاة، وما بدأ به من الصلاة لم يلا سجدة
مركبة في مجلس واحد. [المحررات: ٤٩٦/٢] في المجلس أي في المجلس ففعل ما بدأ به من الصلاة، وما بدأ به من الصلاة لم يلا سجدة
تتبعها المجلس أي لا يلاها إما أن يكون في الركعة الأولى، وإما أن يكون على الأرض أو ما في
مجلسها كالسجدة وغيرها، وإما أن يكون على الظهر، ففعل الأول: يتبدل المجلس بالانتقال منه ولا يشترط
القيام ولو كان في حالة الإسهاء بأن يذهب، ويذهب السجدة، ففعل الأول: يتبدل المجلس بالانتقال منه ولا يشترط
القيام. [نيل المحققين: ٤٩٦/٢] من غصن إلى غصن، وعلى الثاني: من غصن إلى غصن، وبالانتقال إلى غصن،
وهو مفيد بالانتقال عن غصن إلى غصن، ولا يتبدل على بطلته أو عطلته.

في الأصح: يرجع إلى المكان كنها، فإنه قبل في المسألة الأولى: لا تحذف السجدة بالسجدة، وفي الثانية لا تحذف
المجلس بالانتقال من غصن إلى غصن، وفي الثالثة من غصن إلى غصن، كان طول الحوض وعرضه مثل طول السجدة،
وعرضه تكفي سجدة، وفي الثانية: الصحيح أنه يكرر.

ولا يتبدل يزويها الميت؛ والمسجد ولو كبيراً، ولا يسير سفينة، ولا ركعة
 وبركعتين، وشربة وأكل لقمتين، ومشي خطوتين، ولا باتكاء، وقعود، وقبض،
 وركوب، ونزول في محل ثلاثه، ولا سير دابته مصلباً، ويتكرر الوجوب على
 السامع بتدوين مجلسه، وإذا أخذ مجلس الثاني لا يحكمه على الأصح، وكره أن يقرأ
 سورة ويدع آية السجدة لا يحكمه، ونادب ضم آية أو أكثر إليها، ونادب إخفاؤها
 عن غير متأهب لها، ونادب القيام، ثم لم يسجد لها، ولا يرفع السامع رأسه منها قبل
 تاليها، ولا يؤمر الثاني بالتقدم، ولا السامعون بالاصطفاف، ليسجدون كيف كانوا،
 وشرط لصحتها شرائط الصلاة إلا التحريمة، وكيفيتها: أن يسجد سجدة واحدة
 بين تكبيرتين، هما مستان بلا رفع يد ولا تشهد ولا تسليم.

ولا يتبدل إلخ: أي لا يخلط المجلس بمجرّد الانتقال من زاوية إلى زاوية في بيت، أو مسجد ولو كان كبيراً
 ويتكرر الوجوب إلخ مثله. وإنما هي آية السجدة وسماها منه الله. وأدلل السامع إلى مكان آخر، ثم قرأ ذلك
 المرحل وسبع السامع الأول منه. على الأصح: أي لو تبدل عسى السامع دون الثاني تكرار الوجوب على
 السامع، واختلفوا في حكمه، والأصح: أنه لا يتكرر على السامع؛ لأن السبب في حقه الضاع، ولم يتبدل
 مجلسه فيه، وعلى ما صححه المصنف، في «الكافي» من أن السبب في حقه التلاوة والسماع شرط، يتكرر
 انور مرت عليه. [المحررات: ١٩١/٩]

لا يحكمه: أي لا يكره حكمه، ومع أن يقرأ آية السجدة ويدع ما سجدها. [تبيين المفاتيح: ١/١٠٨-١٠٩]
 ونادب إخفاؤها إلخ: قال في «المفيد» إن كان ينادي وحده يقرأ كيف شاء من غير إبداء، وإن كان معه جماعة فقل
 مشافهة. إن كان يقوم بتدوين السجود ويقع في فيه أنه لا يتكرر عليهم، فإنه لم يسجد، يعني لو يقرأها سراً حتى يسجد
 القوم معه، لأن في هذا حالهم على الطاعة، وإن كانوا يحدّثون أو وقع في فيه أن يقرأ عليهم ذلك، يعني أن يقرأه في
 نفسه ولا يجرّ محرراً عن تكبيله للمسلم، وذلك محذور فيه، وإن لم يسمع بعضهم بتدوين إخفاؤها، والمراجع: الوجوب على
 مشافهة قبل أن يسمعها رجلاً عن تشافهه عن كلام الله تعالى، ودرر سامعاً. [حاشية لمصطفى: ١٩٧]

شرائط الصلاة: من الطهارة من الحدث وغيرها. [مرآة العال: ٤٩٨] تكبيرتين: تكبيرة الوضوء، وتكبيرة
 للرفع. [مرآة العال: ٤٩٨]

فصل في سجدة الشكر

سجدة الشكر مكروية عند الإمام، لا يثاب عليها، وتركها، **وَاللَّامُ**: هي قرينة يثاب عليها، وهي مثل سجدة التلاوة.
وعنه القزويني

فائدة مهمة لدفع كل مهمة

قال الإمام السفى في "الكافي": من قرأ أي السجدة كلها في مجلس واحد وسجد لكل منها، كفاها الله ما أهمه.

عند الإمام: قيل: إنه لم يرد به نص شرعي، فربما، بل أراد نصي وجوبها شكراً لعدم إحصاء نعم الله تعالى، فتكون ساجدة أو لا برأها شكراً تاماً، وقام التشكر في صلاة ركعتين كما فعل رسول الله ﷺ يوم فتح مكة. [أمر في الفلاح: ٤٩٩] وقال الشيخ: أي محمد وأبو يوسف في إحدى الروايتين عنه [أمر في الفلاح: ٥٠٠] يثاب عليها: لما روى الشيخ إلا السائي عن أبي بكر أن أبا بصير كان إذا أتاه أمر يسره أو بشر به حراً ساجداً. [أمر في الفلاح: ٥٠٠]، وانصوى على ما خلاه، وفي "اللمعة" وبه يعني، وفي "المنير" حاج: وهو الظاهر، وكيف لا وقد جاء فيها غير ما حدثت، وفي "اللمعة": وسجدة الشكر مستحبة، به يعني، لكنها تكروه بعد الصلاة؛ لأن الجاهلة يعتقدون أنها سنة أو واجبة، وكل صاحب يؤدي إليه فهو مكروه. [إشارة لخطأ مطبوعي: ٥٠٠]

باب الجمعة

صلاة الجمعة فرض عين عني من اجتمع فيه سبعة شرائط: المذكورة، والخربة، والإقامة في مصر

باب الجمعة: هي من الاجتماع - تكون أيام الممطر - لأدفع بها البسوس، للمعمول في اليوم بمخروج به، وانقضاء بضعها. وفي "المصباح": صب ليم لها الخراز، وهي الشهيرة والدمجى. وفتحها لغة ثمة نعي داخل في اليوم اجمع. ونزعة للمصلاة كما في علامة لا تثبت وإلا لما وصف ما اليوم، وبكافه لغة عقيل. [مرآة العال، كتاب الطحطاوي: ٥٠٦]

فرض عين: قد أفتى المحقق في فتح القدور في بيان دلائل فرضها، ثم قال: وإنما أكثر، فيه دعاً من الإكراه، سمع عن بعض الشبهة أنه يسون في مذهب الحنفية عدم خراسها، وشأاً علفظه قول القدرى: ومن صلى ظهر في سبوت يوم الجمعة ولا علم له كره وحزب ماله، وإذا أراد: خرج عليه وسعت ظهره، فالحرمة تركه الفرض، وبسطة الظهر لما سلكه، وقد مخرج أصحابنا أنها فرض أكد من الظهر، وبكافه: صاحبنا.

أقول: وقد تكرر ذلك من جهة زماننا أيضاً، وشأاً جهله صلاة الأربع بعد الجمعة بنية الظهر، وإنما وسعها بعض المأخوذ عند تشكك في صحة الجمعة مسبب، وبه عدم تعددها في مصر واحد، وليست هذه الزيادة بالمعاصرة، وليس هذا بقول أبي احتياط صلاة الأربع عنها مروياً عن أبي حنيفة وصاحبه: حتى وقع في أن أفتيت مراراً بعدم سلافة نحواً على اعتقاد الجملة أنها الفرض، وأن الجمعة ليست فرضاً. [لمع المرائى بحداف: ٣١٨٦]

سبعة شرائط: اشتمل أن نرجوها شرائط رتبة على شرط سائر اصطوات، وهي في الصلوة، وأدفع عنها شروط كذلك: وهي في غير الصلوة، والمعرف بها أنه نافذ الأول يصح الأداء، وإنه لا يصح [حدثه الضحطاري: ٥٠٣] المذكورة: ج: مخرج بشرط المذكورة لفساد، وأراد بالمذكورة الحقيقية مخرج الحش، وبشرط أخري: الزوجة، وبشرط الإقامة المأخوذ، وبشرط كون الإقامة عصر التهم بقرية، وبشرط صحة المرحض، والتشخيص لكم الذي ضعف مباحق مريض، وبشرط الأمن من ظلم، فلا بد - على من احتج من ظلم، ويحتمل في بعض الخلف من الجس.

تداعى قوله: من سأل الله إن كان اختلافه بنية من توجب حياً مثلاً لا ينفذ عنه الوجوب، وبشرط سلامة المدين المأخوذ واحد ثالثاً أو لا، وسواء كان القائد موطئاً أو مأخوذ، وأدفع قوله: "العين" وجوب الصلاة على الأئمة، وبشرط سلامة الرضا المأخوذ وموضوع المرحض. وفي الكلام إشارة إلى أنها يجب على مفلوج إحدى، المرحض أو مقصودها إذا كان يمكنه مشي بلا مشقة، وإلا فلا، فإن ذلك لم يترك الشوع والتعلل مع أقسام شرطه وجوب صلاة الجمعة: فلو لم يذكرها، لكون المصنف يصدده بشرايط الخاصة بصلاة الجمعة، وهما أيضاً تخصيص بها.

أر فيما هو داخل في حد الإقامة فيها في الأصح، والصحة، والأمن من ظلم، وسلامة
 العينين، وسلامة الرجلين؛ ويشترط لصحتها ستة أقباب: المصير أو فتاؤه، والسلطان
 أر نائبه؛ ووقت الظهر فلا تصح قبله، وتبطل بمخروجه، والخطبة قبلها بقصدتها في
 وقتها، وحضور أحد لسماعها ممن تعتقد بهم الجمعة، ولو واحدا في الصحيح،
 والإذن العام.....

فيما هو الخ: أي الإقامة في محل هو داخل في حد الإقامة بالمصر، وهو المكان الذي من فاقه نية السفر بصير
 مسافراً، ومن وصل إليه بصير مقبلاً، كركب السفر، فإنه الذي لم يفصل عنه بغزو، ولا يجب على من كان
 خارجه، ولو سمع النداء من المصر، سواء كان سواه قريباً من المصر أو بعيداً على الأصح، فلا عليك من مخالفة
 غيره، وإن ذكر نصيبه منه ما في "الدفع" أنه إن مكن أن ينصرف الجمعة وببيت بأهله من غير تكلف يجب
 عليه الخ. [إثنية المصطفاوي، مرآة الفلاح: ٥٠٤]

من ظلم: فلا يجب على من لم يأمن الظلم إذا خرج لصلاة الجمعة، أو فتاؤه: سواء كان مصلحاً حميداً أو غيره.
 [مرآة الفلاح: ٥٠٦] والسلطان: أي والثاني من شروط الصحة: أن يصني حكم السلطان إماماً فيها أو نائبه،
 يعني من أمره إقامة الجمعة، [مرآة الفلاح: ٥٠٧] وفي "مفتاح السعادة" عن "مجمع الفتاوى": على عبي
 المسلمين ولاية الكفار يجوز للمسلمين إقامة الجميع والأعياد، ويصير القاضي فانياً بتراضى المسلمين، ويجب
 عليهم أن يكسروا وأيا سقداً. [إثنية المصطفاوي: ٥٠٧]

وتبطل بمخروجه: أي تبطل صلاة الجمعة بخروج وقت الظهر، ولو بعد انقضاء قدر التشبه، فلا بين الظهر لا اختلاف
 الصلاةين قترأ وحالاً وإساءة، أطلقه لتشمل كل حصل. [البحر الرائق: ٢٢٨/٦] بقصدتها: حتى لو غلط خطيب
 فحده لمطالبة لا ينوب عن الخطبة. [مرآة الفلاح: ٥٠٩] في وقتها: ولو غلط في رصلي له لا تصح؛ لأنه من
 جهة الخصوصيات المنقولة لها. [إثنية المصطفاوي: ٥٠٩] وحضور أحد الخ: أطلقه لتشمل ما إذا كان الحاضر
 أصم أو مائماً أو بديلاً، وإذا بقره: "من تعتقد الخ" أنه يكفي حضور مريض أو عبد أو مسافر ولو كان حياً، فإذا
 حضر غيره أو ظهر بعد الخطبة تصح الجمعة، ولا يكفي حضور من لو امرأة فقط.

ولو واحداً الخ: أي ولو كان الحاضر واحداً، وروى عن الإمام وصاحب مذهبها، وإن لم يحضره أحد.
 [مرآة الفلاح: ٥١٠] والإذن العام: حتى لو غلب الإمام نائبه أو غلب الذي يصلي فيه بأصحابه لم يجر،
 وإن أذن الناس ما دعوا فيه صحت، ولكن لم يقص على المسجد الجامع فذكره. [مرآة الفلاح: ٥١٠]

والجماعة، وهم ثلاثة رجال غير الإمام، ولو كانوا عبيداً أو مسافرين أو مرضى،
والشرط بقاؤهم مع الإمام حتى يسجد، فإن نفروا بعد سجوده أتمها وحده الجمعة،
وإن نفروا قبل سجوده بطلت، ولا تصح بمرأة أو صبي مع رجلين، وجاز للعبد
وأريض أن يؤم فيها، والمفسر كل موضع له مفت وأمر وقاض ينقل الأحكام ويقوم
الخطوة، وبطلت أبيته من في ظاهر الرواية، وإذا كان القاضي أو الأمير مقبلاً أغنى
عن التعذر، وجازت الجمعة مخفي في الموسم، للحنيفة أو أمير الخجاز،

والجماعة: أي شرط صحبها أن يصلي مع الإمام ثلاثة فذكر: لإجماع العلماء على أنه لا بد منها من احصاء، وإنما
تحتلوا في مقدارها، أطلق الثلاثة ففضل العبد والسفر والمرض والأجير والحرس، لصلاحيتهم للإمامة في الجمعة،
بما تكن واحد أو من هو مثل حاتم في الأسي والأحمر، فخصم أن يقدم من فوقهما، ولا يرد عليه النساء وقصاص،
وإن الجمعة لا تصح بهم وحدهم لعدم صلاحيتهم للإمامة فيها بحال، لأن النساء حرم من الماء في ثلاثة، أي ثلاثة
رجال، وكذا أموي، لأنه ليس رجل كامل، والمطلق بصرف رجل كامل [البحر الرائق: ٢٣١/٢]
يفيد الأحكام: المراد به القدرة على ذلك كما صرح به في "الحنيفة" عن الإمام، فترسب صدر الشريعة أنه
يقتضون الرواي في الأحكام لا سيما في إقامة الحدود في الأمصار بزعم كما في "الجليل"، فالمراد بالثلاثة لا الحصون
بالفعل، فإن العلامة يوجب دفع الظلم عن المظلومين ليس بشرط أن تحقق الضرر، بل الشرط في تحقق الضرر
على الدفع، وبما يدل على عدم اشتراط الدفع، فالمفعل أن حماية من الجماعة ملوفاً خلف الحاج، وهو الظلم
خلق الله تعالى. [حاشية الطحطاوي: ١٣ >]

ويقوم الخطو: يحترز به عن التحكم، وإقامة إذا كانت فاضية، وإما لا يهتمك الحدود وإن نفذ الأحكام،
والصمتى: أي الحدود عن القصاص، لأن من ملك إقامتها ملكه، كما في "فتح القدير". وظاهره أن السدة إذا
كان فاضياً أو أموها امرأة لا يكون مبرراً فلا تصح إقامة الجمعة فيها، والظاهر خلافه، قال في "البدع"، وأما
المرأة ونهي الغافل: فلا تصح منها إقامة الجمعة، لأنها لا يصلح لها الإمامة في سائر الصلوات، ففي الجمعة
لولى: إلا أن المرأة إذا كانت سعدة، فأبوت رجلاً صالحاً للإمامة حتى يصلي بها الجمعة حاراً، لأن المرأة تصلح
سوطاً أو فاضية في الجمعة فتصح بئانه [البحر الرائق: ٢٣٠/٢]

وإذا كان القاضي إماماً أي إذا كان القاضي عالماً يصح الإفتاء لا يجب أن يكون رجلاً فاضياً وأمر مدنيلاً بل
يكفي وجود القاضي وحده مخفي، هي المحكم والمفسر، موضع على مرسحين من مكة، [حاشية الطحطاوي: ١٣ >].
والمنهزم من البحر: أن يهر مكة ومنى أربعة فريسخ.

وصح الافتصار في الخطبة على نحو تسيحة أو تحميدة مع الكراهة.

تسبيحة

وسنن الخطبة ثمانية عشر شيئاً: الطهارة، وسر العورة، والجلوس على السر قبل الشروع في الخطبة، والأذان بين يديه كالإقامة، ثم قيامه، والسيف يساره متكفاً عليه في كل بلدة فتحت عتوة، وبلونه في بلدة فتحت صلحا، واستقبال المقوم بوجهه، ولباءته بحمد الله، والثناء عليه بما هو أهله، والشهادتان، والصلاة على النبي ﷺ، والمعة، والتذكير، وقراءة آية من القرآن، وعطشان، والجلوس بين الخطبتين، وإعادة الحمد والثناء، والصلاة على النبي ﷺ في ابتداء الخطبة الثانية، والدعاء فيها للمؤمنين بالاستغفار لهم،

ثمانية عشر: هذا قول قريبي، فإنه يراد عليها أن يكون جلوس الخطيب في خدشه عن يمين يمين أو جهة لا سناً فسود أو الباطن. الطهارة: ملو خطب محدثاً أو سبياً حاز ويكره، ويستحب إعادتها إذا كان حياً إلا لذاته، وإن لم يعد أحراره إن لم يطل الفصل بأحني [حاشية الطحطاوي: ٥٦٤] وسر العورة: هرس من المنعة إجماعاً وإن كان رخساً في حد ذاته، حتى لو خطب بعبوة أحراراً. [حاشية الطحطاوي: ٥٦٥] والجلوس: استغف به هل هو للأذان، لو للاستراحة، وعلى الأول لا بأس في العهد لأنه لا أذان له. [حاشية الطحطاوي: ٥٦٥]

ثم قيامه: أي بعد الأذان في الحضرة، ولو فقد فيهما أو في أحدهما جزءاً وكره من غير عذر. وإن خطب منقطعاً أحراراً. [مرآة العلاج: ٥٦٥] والسيف إلخ: أي إذا قام يكون السيف يساره متكفاً عليه في كل بلدة فتحت عتوة؛ ليربهم أنها فتحت بالسيف، وإذا وجع من الإسلام فذلك باب بأهلئ المسلمين، فقاتلوكم، حتى ترجعوا إلى الإسلام. [مرآة العلاج: ٥٦٥]. وفيه إشارة إلى أنه يكره الانكاد على غيرة كعصا وقوس؛ لأنه خلاف السنة، وبأنش فيه أن أسر حاج ما كنت أنه ﷺ قدم حطياً بالملجئة متكفاً على عصا أو قوس كما في "أي دار". [حاشية الطحطاوي: ٥٦٥]

واستقبال المقوم إلخ: من ولأهم ظهوره كره، فإن خص الأئمة: من كان أمام الإمام استقبل بوجهه، ومن كان عن يمين الإمام أو يساره انصرف إلى الإمام، وغال للرحسي: الرسم في زماننا استقبال المقوم القلة وترك استقبالهم الخطيب؛ لما يلحقهم من المرح بسوية الصنف بعد فراغ الخطيب عن عطشته لكثرة الزحام. [حاشية الطحطاوي: ٥٦٥] ولباءته: أي بعد التوبة في نفسه سراً.

وأن يسمع القوم الخطبة، وتخفيف الخطبتين بقدر سورة من طوال المفصل، ويكره التطويل وترك شيء من السنن، ويجب السعي للجمعة، وترك البيع بالأذان الأول في الأصح، وإذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام، ولا يرد سلاماً، ولا يُسَبِّحُ عاملُ حتى يفرغ من صلاته، وكره الحاضر الخطبة الأكل والشرب والميث والالتفات، ولا يسلم الخطيب على القوم إذا استوى على المنبر، وكره الخروج من المنبر بعد النداء ما لم يصل، ومن لا جمعة عليه إن أذاعها حاز عن فرض الوقت،

يسمع القوم: ويظهر في الثانية دون الأولى. ويجب السعي إلخ: أراد التعبد ماتباً بالسكينة والوقار لا المروءة؛ لأنها تلعب هذه اللبس، ونشئ فضل لمن يقدر عليه، [مرئى العلاج: ٥١٦]. واعتلوا في تركه: قتل: هو كذهاب إليها فتلبي أفضل، وقيل: هو كالخروج إلى سائر الحاجات، وهو الأصح [حاشية الطحطاوي: ٥١٦] في الأصح: وقال الطحاوي: المص هو الأذان الثاني عند المص؛ لأنه الذي كان في زمن النبي ﷺ وتبعين بعده، قل في "المص": وهو ضيف. [حاشية الطحطاوي: ٥١٨]

وإذا خرج إلخ: أي من حرمته إن كانت، وإلا فقيامه للمصروف فليست المنع تسرد ظهوره ولو قبل صومه نكس، وقيل: إذا سجد، وصلى الصلاة فشم ما إذا كانت قضاء فائتة أو صلاة جنازة أو سجدة تلاوة أو منورة أو غللاً، إلا إذا تذكر فائتة ولو تركاً وهو صاحب ترتيب فلا يكره الشروع فيها حينئذ، بل يجب لصورة صحة الجمعة، ولما أنه لا يكره الشروع قبل الخروج، فشم ما شرع فيه ولو خطب الإمام من غير كراهة مطلقاً، إلا إذا كان في نقل؛ فإنه يتم شفعاً ثم يقطع، ولو كان خروجاً بعد تقدم الثالثة ثم أيضاً؛ لأنه رغب عليه الشفع الثاني بالقيام إليه، واختص في سنة الجمعة، فليل. يقطع على رأس تركمين كلقل الطل، والعصيح أنه يسها؛ ذلك كصلاة واجبة. [حاشية الطحطاوي. ومرئى العلاج متبر: ٥١٨]

ولا يرد سلاماً: أطلقه فشم ما إذا كان بلسانه أو بقلبه قبل الفراغ أو بعده، ويركب بسلامة إلخ. وكره الخروج: [أي من يجب عليه الجمعة] أطلق الكراهة فتكون تحريمه؛ وأمرنا من لا يجب عليه الجمعة، فلا كراهة في خروج. بعد النداء: أي الأذان الأول، وقيل: الثاني. [مرئى العلاج: ٥٢٠]

ومن لا جمعة عليه: كمرضى وسافر ورفيق وامرأة وأعمى ومقعذ. [مرئى العلاج: ٥٢٠] فرض الوقت: قال القهستاني: الكلام مشير إلى أن فرض الوقت هو المظهر في حق المذنب وغيره، لكنه مأثور بإسقاطه بأداء الجمعة حتماً والمذنب له رخصة، فالجمعة ليست بدلاً عن المظهر؛ لأن حقيقة العدل ما يضار فيه =

ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها حرم: فإن سعى إليها والإمام فيها يصل ظهره
فصل صلاة الجمعة أي في الجمعة
 وإن لم يذكرها، وكراه للمعتذر والمسحوق أداء الظهر بمجاعة في المنصر يومها. ومن
كراه من رغب وسفر
 أدركها في التشبه أو سجود السهو أتم جمعة. والله أعلم.

= بعد تدبر الأصل، وليس هنا كذا، وليس الظهر بدلاً عنه. لأنه هو فرض الوقت. بل هي فرض مستقبل في ذلك
 يوم يسقط به الظهر، وفككت هذه الوجوب جوار الصبر إليه عند المحذور الجمعة. [حاشية الصغرى: ٥٢١]
 فإن سعى إليها: استغفوا في معنى سعى إليها، واختار أنه الانفصال عن داره حتى لا يبطل فقه على المختار،
 ولقد شمله سعى؛ لأنه لو كان حالاً في المسجد بعد ما صلى الظهر، فإنه لا يبطل حتى يشرع مع الإمام
 فصافاً، ولقد بقوله 'إيها' لأنه لو خرج لحاجة أو حرج وفداه الإمام لم يبطل ظهره بجماعة، والظنون به
 عقيدتها إذا كان يرحو إدراكها بأن حرج والإمام فيها أو لم يكن شرعاً أطلق فقبل ما إذا لم يذكرها فيها.
 المسألة مع كون الإمام فيها وقت المخرج أو لم يذكر شرعاً

ثم علم أن الصبر المستقر في قوله: 'سعى' يعود إلى مصلي الظهر لا إلى من لا عذر له لئلا يكون قيداً وتخيلاً، فإنه
 لا فرق بين المعتذر وغيره في بطلان ظهره بجمعة، وقيد سعى الذاتي لأن المجموع قوم يسع إليها وسعى إمامها
 فبه لا يبطل ظهر المجموع وإن دخل ظهر جماعته، لأن بطلانه في حق الإمام عند الصبر، ولا ينصر المجموع.
 [المحرر لرافع بحمد: ٢٢٩١]

وكراه للمعتذر الخ: قيد = الصبر؛ لأن المجاعة محرمة هذه في حق أهل الجماعات، وأنه لا جمعة عليهم، أفاد
 بالكراهة أن الصلاة صحيحة لاستحجام شرطها، ولو حذف نصف المعتذر والمسحوق لكان أولى، فإن أداء
 الظهر بمجاعة محرمة بجمعة مطلقاً، ولو زاد: 'وأدائه سفر أو قبل صلاة الإمام' لكان أولى؛ لأنه في 'الخلاصة':
 ويستحب لبعض أن يخرج الصلاة إلى أن يفرغ الإمام من صلاة الجمعة، وإن لم يفرغ، كراه هو الصحيح، وإنما
 صرح = المسحوق مع دخوله في المعتذر بغير خلاف في أهل السجدة. فإن في 'الشرح لمصالح': أن المسحوقين إن
 كانوا طائفة فارروا على إمامهم، وإن كانوا مطلوعين أمكنهم الاستعانة، كان عليهم حصر الحد عند قيد
 = 'جماعة'؛ لأن في 'الفتاوى': أن المعتذر يصلي الظهر بأداء وإمامه، وإن كان لا يستحب المجاعة، وقيد
 = 'الظهر'؛ لأن في عمه لا يسى أن يفتوا بجماعة. [المحرر لرافع بحمد: ٢٢٩٢]

سجود السهو: إن هذا يشعر بأنه يسعد تسهر في الجمعة والمعتذر، وهو خلاف المختار: أحجب، بأن المختار
 عدم الوجوب فيها وأن الأولى تركه فلا يقع الغش في صفه، لأن المختار عدم جواره. [حاشية الصغرى: ٥٢٢]

باب العيدين

صلاة العيد واجبة في الأصح على من يجب عليه الجمعة بشرائطها سوى الخطيئة، فتصح بدونها مع الإساءة كما لو قدمت الخطيئة على صلاة العيد.

ونذبت في الفطر ثلاثة عشر شيئاً: أن يأكل، وأن يكون الأكل غراً، ووتراً،^{الشيء} ويغتسل، ويستاك، ويتطيب، ولبس أحسن ثيابه، ويؤدي صدقة الفطر إن وجبت^{الإجمال من} عليه: ويظهر الفرح والبشاشة، وكثرة الصدقة حسب طاقته، والتكبر وهو سرعة ذاتباه، والابتكار وهو المسارعة إلى المصلي، وصلاة الصبح في مسجد حبه، ثم يتوجه إلى المصلي ماشياً مكبراً مراراً، ويقطعه إذا انتهى إلى المصلي في رواية:

فقد سئل عن عده: وقد قال في محله الإحسان إلى عباده، فيه ونهيه، أو لأنه مجرد وتكرر الفرح والسرور، وبالأول ما هو على من أتى به كما ثبت لعائله تفاؤلاً بعد ما أتى من عباده أو لاحتضاج الناس به. أما فيه الصحتوي ومر في العلاج: ٥٢٧ في الأصح: وفي رواية أخرى أنها سنة لقول محمد في "جامع الصغير" في العيدين احتضاج في يوم واحد قال: يشهد بها جماعة، وفي حديث واحد أنه عليه: وأولى منه سنة، وأخرى في سنة [البحر الرائق: ٢/٢١٧] بشرائطها: طهره أنه لا آفة من اجتناب المذكورة في الجمعة على خلافها، وليس كذلك. وإن لم يجد لها مع إمام جماعة، وكيف يصح أن يقال: "بشرائطها؟" [حاشية الصحتوي: ٥٢٨] أن ما ذكر: أي بعد الصبح قبل فحاله إلى المصلي. ويعقل: فإذ قلنا: عد الفصل بها مستحباً، وفي الظاهر سنة؟ قلنا: للاختلاف فيه، ونصحيح أنه سنة، وسواء مستحباً لاختلاف السنة على المستحب، وعدمه. فترى المسححات المذكورة هنا في بعض الكتب سنة [البحر الرائق: ٢/٢١٨]

ويؤدي صدقة الخ معصوف على "يأكل"، فيغني أن يكون الإداء سنوياً، وهو كالمك، لأن الكلام كله قبل الخروج إلى المصلي، على صدقة تعطر أحوال: أحدها: في دخول يوم العيد، وهو حاله ثابته، يومه قبل الخروج، وهو مستحب، ثالثها: يومه بعد الصلاة، وهو حاله رابعها: بعد يوم الفطر، وهو صحيح، ويأتي ستاحره، إلا أنه يرتفع بالأنباء كمن أخر صبح بعد قصره، فإنه يأنه، ثم يروى بالأداء [البحر الرائق: ٢/٢١٨]

ثم يتوجه إلى المصلي: والسنة أن يخرج الإمام إلى الجبل، ويستخلص من يصلي بالصمت في المصلي، لأن صلاة العيد في موضعين جائزة بالاعتقاد، وعند محمد يجوز في ثلاثة مواضع وإن لم يستحب له ذلك، -

وفي رواية أخرى إذا افتتح الصلاة، ويرجع من صريخ آخر، ويكره التنفل قبل صلاة العيد في المصلي واليتم، وبعدها في المصلي فقط على اختيار الجمهور، ووقت صحة صلاة العيد من ارتفاع الشمس قدر رمح أو رمحين إلى زوالها.

وكيفية صلاتهما: أن ينوي صلاة العيد، ثم يكرر للتحريه، ثم يقرأ افتتاحاً، ثم يكرر تكبيرات الزوائد ثلاثاً، يرفع يده في كل منها، ثم يتعوذ، ثم يسمي سرّاً، ثم يقرأ بالمعاني، ثم سورة: وتندب أن تكون ﴿سُورَةُ الْأَعْلَى﴾، ثم يركع، فإذا قام للثنية ابتدأ بالبسملة، ثم بالمعاني، ثم بالسورة، وتندب أن تكون سورة الغاشية، ثم يكرر تكبيرات الزوائد ثلاثاً، ويرفع يده فيها كما في الأولى، وهذا أولى من تقديم تكبيرات الزوائد في الركعة الثانية على غيرها، فإن قدم التكبيرات على القراءة فيها جاز.

= ونخرج من هذا الباب إلى الشواهد ولا يحتاج إلى الحاشية، وانظروا في باب السير والطائفة، قال صاحبهم بخره، وقال غيره راداً حسن في رسالته، وعجز أي سبغ لا يابسه [فتح القدير: ٤١٩] عن ارتفاع الخ. استبعد، مع أنها لا تصح غير ارتفاع الشمس، كعب لا تكون صلاة عيد بل تعالى بحرم، ولو كانت الشمس في مكانها لمكانها في المصحة [المصنف طراش: ٩٥، ٩٦] قدر رمح، وهذا ما عثر عليه في بعض النسخ [٥٢٢] أنه ينوي ولا يشترط فيه الزيادة ثلاثاً، مع فلاك: ليس بين التكبيرات ذكر مصحون، وروي عن أبي حنيفة رحمه الله بسنك: من كل تكبيرتين يقرأ ثلاثاً، لأن صلاة العيد لعدم تجميع عظيم، ولا بين التكبيرات لا تشد على من تلك الآية من الإساءة ولا إساءة بول هذا الذكر من المكث، وذلك في المصحة لمن هذا قدر ثلاث، من غلبت تلك ذكره لرحامه وقلمه لأن المقصود إزالة الإساءة عن القوم، وبذلك يملك عصب كثرة القوم وقتهم [المكاتب: ٤١٦] وهذا أولى، أي وهذا الفعل وهو الزوائد بين القرآنيين والتكبير ثلاثاً في كل ركعة تؤخذ من زيادة التكبير على الثلاث في كل ركعة، من تقديم الخ. قال في "المعاني": لأن التكبير يرفع الأيدي من جهر، ليعلموا حال المعبود من أصوات، فكان الواحد بالتكبير أولى، ثم التكبير من الإعلام ليس جهر يجهر به كتكبير الافتتاح، وتكثر الأسس فيه الخفيف، لأن أحسنه على الصم، معي للركعة الأولى نصب [الحاشية: ٤١٦] لا تشدخ لغوها من حيث العصرية، سبق، وفي الثانية يرفع يده إذا تكبّر ثم ركع، فاحسب الصم يجهل [المعاني: ٤٢١]

والنحر ليس بشيء، ويجب تكبير التشريق من بعد فجر عرفة إلى عصر العيد مرة فور ^{أي من وقت صلاة} كل فرض أَدَّى جماعة مستحبة على إمام مقيم مختصر، وعلى من اقتدى به ولو كان مسافراً أو رقيقاً أو أُنْثَى عند الإمام أبي حنيفة ^{وكانت مختصراً} وقالوا: يجب فور كل فرض على من صلاه ولو منفرداً أو مسافراً أو قروباً إلى عصر الخامس من يوم عرفة، وله ^{تكملة} يفعل: وعبد المتيقن، ولا بأس بالتكبير.....

ليس بشيء. أي وفوق الخامس يوم عرفة أي بعدها شيئاً، ولو فحين يس بشيء، هو كبره في موضع النبي، فقد أخرج لقادة من أئمة وواحد ومستحب وبيد الإجماع، ومن: كتب ذلك [تكملة مختار ١٧٧/٢] ولعله المراد من قول انتهائية، وعن أبي يوسف، وصمد في غير رواية الأصول، أنه لا يكره في روي أن من عباد الله من ذلك المختصر، قال: في الفتح. وهذا بعد أن معناه من رواية الأصول الكثرية، ثم قال: وهو يكون حسناً لمصلحة عقدياً تنفرد من العوام، وبخاصة: أن أصحاب الكراهة كما في الحديث: "بين في البحر" أن ظاهر ما في الآية البشارة بالخروجية، بن أمية، أن عليه المصلحة في جميع الكراهة وعقود غيره [إبد المقتصر ١٧٧/١] ويجب تكبير التشريق أربعين وقتاً وأما أن أوله يجب فجر يوم عرفة، عموماً بـ"بعد"، عقبه في عرفة، ولا خلاف فيه، وأما آخره فبـ"أنه عصر العيد" أي معه، وهي من حديث أبي داود في الصلاة، وفي قوله: "أمرنا" إشارة إلى رد ما نقل عن الشافعي أنه يكرر التكبير ثلاثاً، وإنما نقل ذلك: فقد احتلناه وفورها من هو أن يحل ما يقطع حرمة الصلاة، حين لا يملك فذهبه أو أفسده، متعمداً أو تكتم عاصماً أو ساهياً أو مراح من بسبب أو حلول الصفوف في التحريم، لا يكره.

واستمر يقول: "كل فرض" عن لوازم كصلاة قويم والمصلي، وعن المصلحة فلا تكبر عقبتها، وأراد بالمراد الصلاة المفروضة من تصبوات الخمس، فلا يكره عقب صلاة الحرة وإن كانت مكتوبة، وقد بالمصلحة فلا تكبر على المنفرد، وقد يكونها مستحبة أكثر من حادثة النساء، وإعراق، ولا يشترط تعرية، لأنما يستلزم شرط على الأصح متى لو لم لعبت يوماً واحداً عليه، وعليه التكبير، وبشرط الإعادة أكثر من التسعة، فلا تكبير عيد، ولو صلى المصلي في أدمر حادثة على الأصح كما في التمتع، وبعد المصلي استمر أكثر من تسعة، [البحر الرقي ٢٥٨/٢]

وقالوا: أي أنه يومك ومحمد عليه، وله يفعل أربعين في التحسين، والمصل والمفتون في صلاة الأضداد، صلاة الأعصار على قولها، [البحر الرقي ٢٥٨/٢]

باب صلاة الكسوف والخسوف والأفزع

من ركعتان كهيئة النفل للكسوف بإمام الجمعة أو أمير السلطان، فلا تذان ولا إقامة ولا جهر ولا خصة بل ينادى: الصلاة جامعة، ومن تطوّل بهما وتطويل ركوعهما وسجودهما: ثم يدعو الإمام حائلاً مستقبل القبلة إن شاء أو قائماً مستقبلاً الناس، وهو أحسن، ويؤمنون على دعائه حتى يكمل الجلاء للشمس، وإن لم يحضر الإمام ^{مستحب} جازى كالكسوف، وأقللة الطائفة غاراً، والريح الشامية، والأفزع.

والأفزع: كالزلازل والبرق والدمية والقمل، [حاشية الخطاطي: ٥٤٤] ركعتان، شأنه شأن باقي مندرجات وإن شد عصر أربعاً أو أكثر، كل شمع سلمة أو كل شعب، والأفضل أربع [حاشية الخطاطي: ٥٤٤] كيفية النفل: أي في عدم أدائها وإقامته وعدم خبر في الأدوات المذكورة، وفي إقامة القيام بالقرآن، والأدب من هي من خصائص النفل [حاشية الخطاطي: ٥٤٤] بإمام الجمعة، أي بإمام نصبح به بقية الجمعة، وجهه إشارة إلى أنه وإن كان من شرائط الجمعة، وهو كملك سوى خطبه، فإن الصلاة الإبراهيمية يسحب إلى كسوف الشمس ثلاثة أشباه الإمام، والموضع أو الإمام فالسلطان أو القاضي، ومن له ولاية الجمعة والعديد، ومن يوفد: فهو الذي ساجد به الظهر، وإنما لموضع ظهر الذي يقبل به صلاة فبعد أو السجدة الحميم، بل جازى في موضع آخر أحزانه، والأول أفضل، ولو سئلوا وجدنا في تاريخه حار، وذكره أن يجمع في كل واحد. [حاشية الخطاطي: ٥٤٤] هذا هو الصواب على الإجماع أي حضور الصلاة، ويصح فرق بينه على وجهه، الحار [حاشية الخطاطي: ٥٤٥] جازى، فإحدى ركعتين أو أربعاً في سائرهم، إمامي العلاج [٥٤٦]

باب الاستسقاء

له صلاة من غير جماعة، وله استغفار؛ ويستحب الخروج له ثلاثة أيام مشافاً في
 ثياب خفيفة غسيلة أو مرقعة متذللين متواضعين حاضعين لله تعالى ذكراً وذكراً
 مقدمين الصدقة كل يوم قبل خروجهم، ويستحب إخراج الدواب والشيوخ المكابر
 والأطفال، وفي مكة وبيت المقدس وفي المسجد الحرام والمسجد الأقصى يجتمعون،
 وينتهي ذلك أيضاً لأهل مدينة النبي ﷺ، ويقوم الإمام مستقبل القبلة رافعا يديه،
 والناس يقومون مستقبلين القبلة، يؤمونه على دعائه يقول: اللهم اسبقني غيها،
 هنيئا مريئا، مريها غديها.

بأن الاستعانة هو طلب المساعدة، أي طلب فعله لمشي من فقه عالٍ بالاستعانة والخمد وإنشاء [أرقى علاج: ٥١٧] غير حمادة هذا عبد [أمام] وقال أبو يوسف وعبد بن أحمد يعني الإمام أبو بكر بن جهم فوجها والمهمة كالماء بد [أرقى علاج: ٥١٩]، وقال الطحاوي بعد ما سرد اختلاف الفقهاء فيه واللائل: الحاصل: أن الخلاف في الصلاة واجبة وعلمها غير وجه لا يصلح به إثبات التمسك به بل هو حجة بينها، ولا يلزم من عدم قرينه بينها قولها بأنها بدعة كما ظنه عنه بعض المشتغلين بالتحصيل، بل هو قائل بالغير [حاشية الطحاوي: ٥١٩] وكان الأستاذ شيخنا قدس سره: إن لم حجة، بل أنكر حصر المسألة في الصلاة بالبدعة، بل هو قائل بأن سببه صلاة بالاستعانة، إنادي بكل من الطرفين المروية عن صاحب المنهج من الاستعانة والصلاة وغيرها.

وفي مكة إناج: أي وأحرسون الصحراء إلا في مكة وجب الفطن، وهم في تصحيف الطراز أو السجدة الأقصى
عسجد. [أمر في الفلاح: ٥٥٠] ويبيح ذلك أي الإجماع للاستقاء بالصحف السوي. [أمر في الفلاح: ٥٥٠]
مغنيا: مضمون، أي متفاد من الشدة. [أمر في الفلاح] فنيثا: بالك وبظفر، أي لا يبعث شيئا، فهو بمنزلة ما من
غير حديد. [أمر في الفلاح: ٥٥١] مريثا: منتج أوله وبالك وبظفر، أي محمود بفاعله، والحقبة السعيدة طاهرا وفريثا.
لثاقا: حلقا. [أمر في الفلاح: ٥٥١]

ممرها. بحسب ابن رباتيحه، أي في ربيع، وهي نزلها من المراتة وهي الحصب الكبر أوله، ويعز فتح الميم
 بها في ربيع أي ثمانية أو ثمانية من "ربيع البعوض" أو ربيع، أو انفعالية من ربيع ثمانية أو ثمانية من ثمانية
 المقصود ١٥١. (مرئى اللام ٨٥٢) خلق أي كعب الماء في أو فضاء كبر. (مرئى اللام ٨٥١)

مُجَلَّدًا سَحَابًا طَيِّفًا مُتَعَمِّدًا وَمَا أَشْبَهَهُ سِرًّا أَوْ جَهْرًا وَلَيْسَ فِيهِ قَلْبٌ وَدَاهٍ وَلَا يَحْضُرُهُ
 ذَنْبِي.
 (المعجم المختار في

مجلدًا ركسر الميم، أي سائرًا بالأنف المعصومة أو بالبرص دانسات أشعل العوس [إبراهيم الفلاح: ٥٥٦]
 سحابة فتح العيون النملة وشبهه الماء، أي شبيه الوقع على الأرض من سحابة أي عري. [إبراهيم الفلاح: ٥٥٦]
 طيفه، فتح آينه، أي صعد الأرض من سحابة [إبراهيم الفلاح: ٥٥٦] وما أشبهه أي أشبهه الذي ذكرناه لما
 يربط المقام، [إبراهيم الفلاح: ٥٥٦] وليس فيه قلب إلخ هذه فعل مضارع كسر هاء، ووم يذكر
 الإمام الجليل أبو داود في الأحاديث، من أنكر نومه من نفسه، [حاشية الطحطاوي: ٥٥٦]
 ولا يحضره ذمير الاء لا مستقر في الرمة، وإنما استقر عليهم النعم، فورد عليه أنه لا يربط به الرمة الرمة
 المبرح، وإذ هذا لا مستقر في الرمة هو الرمة نعمة لأهل الدنيا، والكفر من أهلها هذا ولا يكره لا يكون
 من أن يستقر واحد به لا يحتمل أن يستقر هذا على ما سجدنا العود. [معجم القاموس: ٦٢٦]

باب صلاة الخوف

هي جائزة بحضور عدو، وخوف غربي أو حربي، وإذا تنازع القوم في الصلاة حلف
 إمام واحد فيجعلهم طائفتين واحدة بإزاء العدو^{من سئل}، ويصلي بالأخرى ركعة من الشائبة^{أي الطائفة الأخرى}
 وركعتين من الرباعية أو المغرب، وتخصي هذه إلى العدو مشاة، وجاءت تلك،
 فصلّى بهم ما بقي، وسلم وحده، فذهبوا إلى العدو^{فدفعه}، ثم جاءت الأولى وأنجوا بلا قراءة
 وسلموا ومضوا، ثم جاءت الأخرى إن عاؤوا صلوا ما بقي بقراءة، وإن اشتد^{إلى العدو}
 الخوف صلوا ركبتا فرادى بالإيماء إلى أي جهة قدروا، ولم تجز بلا حضور عدو، . .
 صلاة خوف

هي جائزة. أي صلاة خوف بالصفة الآتية: فيجعلهم طائفتين: عم كلامه الميم حلف للمسلم، حتى بعضي
 ثلاثاً بلا قراءة إن كان من الأولى: وقراءة إن كان من الثانية، والسبوق إن أورك ركعة من الشيع، فهو من أهل
 الأولى، وبلا من الثانية، وأعلم أن الطائفة التي صلت مع الإمام إنما تقضي العدو في الثاني بعد ما رفع رأسه من
 السجدة الثانية، وفي غير الثاني إذا غاب الإمام من العهد الأول إلى الثانية. [شرح المصطوفي: ٥٥٥]
 الثانية: كالصح، وخسورة مانسفر، والمحمد، والعيد. وركعتين: أي صلى بالأولى المذكورة ركعتين.
 [مرآتي الدلاج: ٥٥٥] مشاة: إن ركبوا أو مشوا نحو جهة الاصطفاف بمقابلته ليسر بطلت [مرآتي الدلاج:
 ٥٥٦] وجاءت نكتة لطيفة لمي كانت في الحرام، فاسموا مع الإمام [مرآتي الدلاج: ٥٥٦]

وإن اشتد الخوف: معنى اشتد الخوف. هذا هو أن لا يدعو العدو بأن يجلوا نارين، بل يهجموهم بأعداء،
 فيسبون ركبتا فرادى، وذلك لأن الصلاة على السنة تجوز بغير دوش هذا الصار، وأما يجوز هذا أول. [والكفاية]
 ركبتا: قد بالركوب؛ لأنه لا يجوز مشاة في غير المصرا، لأن الثاني عمل كثير معمد للصلاة كالفرق، والسلام.
 [شرح المرافق: ٢٦٧/٢] فرادى: جمع فرد على غير فيس، وهو حال كما أن ركبتا كذلك من الأحوال
 المترادفة أو المتداخلة، فبدخوله: "فرادى"، لأنه لا يجوز بمساعة، لعدم الاتحاد في المكان إلا إذا كان، ركبة مع
 الإمام على دابة واحدة، فإنه يجوز انداء الشائبة منهما بالتقدم اتفاقاً [شرح المرافق: ٢٦٧/٢]

ولم تجز. أي لا تجوز صلاة الخوف من غير حضور عدو؛ علم بالضرورة، حتى لو رأوا مواد فظوا أنه علم، وصلوا
 صلاة الخوف لم بأن أنه ليس بعدو، أو بغيره؛ لا قلت، إلا بأن كان لهم من لم يجوزوا للصوف، وإن غم لم يتوا
 استصحاباً، وهذا كله في حق القوم، ولما إمام فصلاته جائزة بكل حال؛ لعدم المسد في حقه. [شرح المرافق: ٢٦٧/٢]

ويستحب حمل السلاح في الصلاة عند الخوف، وإن لم يتنازعوا في الصلاة خلف إمام واحد، فالأفضل صلاة كل طائفة بإمام متى حالة الأمن.

وإن لم يتنازعوا فذهب الأولي جد محاسنها، ثم بقي الأخرى، فتصلي بإمام آخر. [مرهني الفلاح: ٥٥٧]

باب أحكام الجنائز

يسن توجيحه المحتضر للقبلة على يمينه، وحاز الاستبقاء، ويرفع رأسه قبلاً، ويلقن يذكر
 من لرب من الموت من لرب من الموت
 الشهداء عنده من غير إلحاح، ولا يؤمر بها، ونلقينه في القبر مشرورع، وقيل: لا يلقي،
 فلا يقال له قل بعد ما وضع في القبر
 وقيل: لا يؤمر به ولا ينهى عنه، ويستحب لأقرباء المحتضر وجميعه أن يدعول عليه،
 مع قرب مع جوارحه
 ويلقن عنده سورة يس، واستحسن سورة الرعد، واختلفوا في إخراج المائض
 إخراج من صلاة

والنفساء من عنده،
 من هذه النعم

الجنائز: جمع جنازة بالفتح والكسر فعميت والسرير، وقيل: بالكسر الميت معه، وبالفتح السرير، وقيل:
 بالمعكس، وقيل: بالكسر للسرير مع الميت. [حاشية الطحاوي: ٥٥٨]، وقال الأزهري: ولا مسمى جنازة حتى
 يشد الميت عليه كفناً. [مرآة المفلاح: ٥٥٧] يسن توجيحه إلخ: وهو مقيد بما إذا تم بشق عليه. فإن شق عليه
 ترك على حاله. [حاشية الطحاوي: ٥٥٨]

ويلقى إلخ: قال في "تهذيب": وهذا لمتلفين مستحب بالإجماع، ومثله عند انسراع قبل الفرازة، ويندب أن يكون
 تلقى غير منهم بالكسرة تروء، وأن يكون ممن يخفف فيه الجمر، فيذكرها بعده جهرًا عساه أن يأتي بها لتكون آخر
 كلامه. [حاشية الطحاوي: ٥٥٨]، ويلقى الميت: أن يقال عنده وهو يسبح، ولا يقال له "قل"، لأن فقال
 صعب عليه، فرعا يتبع عن ذلك (والمعنى بالشم). [المعاني: ١٨/٢]

مشرورع: قد روي أنه عليه السلام أمر علقم بن الوليد بعد دمه، وزعموا أنه مدعب أهل السنة، والأول: مذهب
 الفقهاء، إلا أننا نقول: لا ثالث في التلقين بعد الموت؛ لأنه إن مات مؤمنًا فلا حاجة إليه. وإن مات كافرًا فلا فائدة
 من تلقينه. [تكملة المعاني: ١٨/٢] وإن شئت زيادة الإطلاح عليها فراجع "فتح القدير" [١٨/٢]. وقيل: ونسب هذا القول
 إلى المعتزلة. [مرآة المفلاح: ٥٦٠] سورة يس: وهي حمزة من مريض يقرأ عنده من لا علمت رزق، وأدخل
 في قرء رزق. [مرآة المفلاح: ٥٦٣]

واختلفوا: واختلاف المذاهب في إخراج هؤلاء في الأولوية وعدمها لا على سبيل الترجيح، وجه الإجماع: احتياج
 حضور الملائكة محلاً به حاله أو بعد. [مرآة المفلاح: ٥٦٣]، ووجه عدم الإجماع: لشبهة أو للاحتياج
 إليهم، ونسب بعضهم على إجماع الكفاية أيضاً وهو حسن. [حاشية الطحاوي: ٥٦٣]

فإذا مات شدة حياها وغمض عيناه، ويقول مغمضة: "بسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ"،
 اللهم يسر عليه أمره وسهل عليه ما بعده، وأمعهه بأفلاك، واجعل ما خرج إليه خيرا
 مما خرج عنه، وتوضع على يافته حديدته، ثلثا يتفتح، وتوضع يده بحنيه، ولا يجوز
 وضعهما على صدره، ونكره قراءة القرآن عنده حتى يغسل، ولا بأس بإعلام الناس بموته،
 ويجعل بتحيزه، فيوضع كما ماتته على سرير عمر وثراء، ويوضع كيف اتفق على
 الأصح، ويستمر عودته، ثم جرد عن ثيابه، ووضي^{أو صب}، إلا أن يكون صغيرا لا يغسل الصلاة،
 بلا مضمضة واستنشاق إلا أن يكون جنبا، وصب عليه ماء مغلي يسيل أو حوضي^{أو مائتي}؛

شد حياها: بمصاة عريضة عليها وزعم حرق رأسه، وحيا شدة على طنج بيت النجاة ملكس من الاستاذة، وغیره،
 ثم تغط التي عليه الإنسان، حفظ نوعا بالإصافة. [مرقي الفلاح: ٥٦٢، طحطاوي: ٥٦٢]
 ولا بأس بإعلام الخ: بل يستحب لتكني نصلي عليه، وقال في النهاية إن كان عادا، أو زاعدا، أو من يدرك
 به، فقد استحسن بعض الشافعيين استدلاله في الاستواء بخبرته، وهو الأصح، وتكون من الطماخ في بواياها أن
 يؤد بالطنانة، يودي تكونه وتصدفاه حقه، نكس لا حتى جهة الضعيف. [مرقي الفلاح: ٥٦٥]
 ويجعل الخ: المتعارف عن وجوب التعجيل. لاحباط في أمر مريض، عنه غنم أن التي به د، المتكفة، فإن
 بعض الأطباء، إن كثيرين من موت المتكفة شاعرا بدفون أعيان، أنه يسر إدراك ثوب الخفيها إلا على
 لفصل الأعيان، فيعين الشاعره بها إلى ظهور القدر نحو الشعر، وقد ماتت في يوم الاثنين صبحه ودين في
 خوف قليل من بلة الأربعة. [مرقي الفلاح والطحطاوي: ٥٦٦] فيوضع الخ: لقا، أو غير لا مغلي، أو ثناء
 لتفاحه، أي إذا تغير ثوبه لا يجوز، بل يجعل في وضعه على سرير الخ.
 وقرأ أي ثلثا أو حصة، ركعتيه كما يدار بالخمسة، حون تسير. [مرقي الفلاح: ٥٦٧] على الأصح: فإنه ليس
 بأشدة السرحسي، وقيل: غرضه، وقيل: إلى القبلة. [مرقي الفلاح: ٥٦٧] ويستمر عودته: أي ما من سرته، بل
 ركعتيه، قاله الربيعي [صاحب "النهاية"] هو الصحيح، وفي "النهاية" يكتفي بسير عورة نظيفة، هو الصحيح.
 [مرقي الفلاح: ٥٦٧] جرد عن ثيابه: أطلقه وهو مفقود، مما لا لم تكن حتى، وإن كان حتى، بقا، وقيل: بعين
 في ثيابه، ملا مضمضة: ولكن مسح فيه وأمه عرقه، عليه عمل الناس يستمر شعر البق، قيل: ولم يكن به هنا
 ورقة. (توب المواردة) أو حوضي: الأشخاص يغسل به الأيدي على إثر الطعام (تقرب المواردة)

والأفالقراخ، وهو الماء الخالص، ويغسل رأسه وحنيه بالخطمي، ثم يضحج على يساره، فيغسل حتى يصل الماء إلى ما يلي التخت منه، ثم على يمينه كذلك، ثم ^{يغسل يمينه الذي من اليمين} أجسر مستنداً إليه ومسح بطنه وسيقاً، وما خرج منه غشله، ولم يعد غشله، ثم ينشف بثوب، ويجعل الخوط على لحته ورأسه، والكافور على مساجده، وليس في الفصل استعمال القطن في الروايات الظاهرة، ولا يقص خفروه وشعره، ولا يمسح شعره وحينه، والمرأة تغسل زوجها بخلافه كما أن الولد لا يغسل سبيله،
والمرأة والغسل

والأفالقراخ: أي الماء الخالص، والمرضى يغسل الماء القراخ بالخطمي: بالكسر ويصح، ست يهرق طيب الرقيقة، بعمل سمل الصبيون في التطيق. (أقرب نوادر) [مرافي العلاج: ٥٦٩]
ثم على يمينه إلخ: أي ثم يضحج على يمينه، فيغسل كذلك حتى يصل الماء إلى سائر جسده. [مرافي العلاج: ٥٦٩]
مستنداً إليه: بصيغة اسم التفاعل أو التفعول، حال من التماس أو القبول، (حاشية الطحطاوي)
ومسح بطنه إلخ: أي أنه لم يذكر ولا غسلين، ذكرولى بقوله: ويضحج على يساره، وشبهة بقوله: ثم على يمينه كذلك، وأما ذلك فقد انعاده بضمحه على شفه لاهسر وبغسله، لأن ثلثت المسحات بسوء، وبين أن يجب الماء عليه عنه، كمن يقرأ بالألأ، والزيادة على الثلاث، حذرة للحاجة، ولا ينبغي أن يكون إسرافاً كعمال الحماة. [مرافي العلاج: ٥٦٩] غشله: غسله بالضم لا تنوين، قيل: والفتح أيضاً، وقيل: إن أخيف إلى المقصود كما هنا فتح، وإلى غيره كغسل الجمعة قسم، [حاشية الطحطاوي: ٥٦٩]
يشعشع بنوب: أي يواظب عليه، ثوب حتى يجف، من تشعشع الماء أحده غرقه. [حاشية الطحطاوي: ٥٦٩]
الخطوة: هو عطر مركب من أخشاب طيبة. [مرافي العلاج: ٥٧١] والكافور إلخ: أي ويعمل الكافور على مساجده، سواء من الخمر وغيره. [مرافي العلاج: ٥٧١] على مساجده: أي مواضع سجوده، جمع مسجدة بفتح الميم أي موضع السجود. (فتح القدير)

ليس في الفصل إلخ: وقال الرزيمي لا تأمر بأمر يفعل فقط على وجهه، وإن يحس به محاربه كالذر والقيل والمدارين والأنف، وغشم: أي الطهارة، ويستنجح غشماً شتايح منه في دمه أو فيه. [مرافي العلاج: ٥٧١]
والمرأة إلخ: أصقتها غشمت ما إذا كانت المرأة معدة من دحي أو ظهر منها أو إيلاء، ولو ولدت غشمت منه أو غشمت منها من دحي أو كانت حائضاً أو مبررة لا تغسل. [مرافي العلاج: ٥٧١، ٥٧٢]
بخلافه: أي بخلاف الرجل، فإنه لا يغسل زوجه لا غطاً ولا كفاً. [مرافي العلاج: ٥٧١]

ولو ماتت امرأة مع الرجال تَمَرُّها كَعَكْسِهِ بخرقه، وإن وجد ذررحم محرم يَسُمُّ يَلا خرقه، وكذا الخنثى المشكل يَسُمُّ في ظاهر الرواية، ويجوز للرجل والمرأة تفصيل صبي وصية لم ينتهيا، ولا يأمن بتفصيل الميت، وعلى الرجل تجهيز امرأته، ولو معسرا في الأصح، ومن لا مال له فكفنه على من تلزمه نفسه، وإن لم يوجد من يحب عليه نفقته فهي بيت المال، فإن لم يعط عجزا أو ظلما فعلى الناس، ويسأل له التجهيز

كعكسه: وهو موت رجل بين النساء وكفى عكسه يَسُمُّه وقوله: "بخرقه" نفي عن بدنة الأجنبي [أمر في الفلاح: ٥٧٢] نعم فلا خرقه. أي الميت ذكر أو أنثى. [أمر في الفلاح: ٥٧٢]

الخنثى المشكل أي ولم يراعته، ولا يهرم كما يهرم بعينه الرجال والنساء. [حاشية الطحطاوي: ٥٧٢] بهم: يقول: يمس في قبض لا يمس وصول الماء إليه. [أمر في الفلاح: ٥٧٢] وعلى الرجل إلح: أي حب على فرض تكفين زوجته وبها: ع. أي لم يمس لم كانت معسرة، وهذا التحصيل بخلاف ما سأل القاضي "راشد" والظهيرية، ويترجم أبو يوسف بالشهر مطلقا أي ولو كان فروج معسرا وهي زوجة في الأصح، وصية العتق، وقال محمد: ليس عليه تكفيلها لانقطاع الزوجية من كل وجه. [أمر في الفلاح: ٥٧٢]

لا مال له إلح: قد مر، لأنه لو كان له مال فبذبح فيه، ويقدم على الدين والوصية والإرث إن قدر سنة ما لم يتعلق بعين ماله حتى الغفر كالزهر والبيع قبل القبض والعقد الحائز وأراد بقوله: "من شره"، الذين هم ذوو ولد محرم من الميت نساء وإذا تعدد من وجد عليه النفقة والكنس على قدر ميراثهم كمدقة. [أمر في الفلاح: ٥٧٤] حاشية الطحطاوي: بيت المال: أي في بيت المال تكفيل زوجته وأطفاله وهو يقدم بأمر أو شر كانت أم لا ويرد لأهل حاله لا من غيره. كبرت الخراج والمجلس والمال، ولأخذها الاستقراض من الأخر. [أمر في الفلاح والطحطاوي بصرف: ٥٧٤]

فإن إلح: أي فإن لم يجد بيت المال مكانه عاصر من تجهيز بيت أهله من الأموال، أو تكون لأشهر غالبا يمس صرف المال إلى مستحبه، فيجب على من قدر عليه من الفقراء ويعترض على سائر الناس بما في أن يجهروه ويكفوه ويسأل له التجهيز. [بالصفت مفعول يسأل] أي يجب أن يسأل لثقت الشجر من غيره وهو لا يقدر على فتحه غيره من الفقراء، خلاف الذي إذا عجز لا يجب السؤال له، من يسأل نفسه نونا بقضيه عليه، وإذا فضل عنه شيء صرف لما تركه، وإن لم يعرف كنه به أمره ولا تصدق به. [أمر في الفلاح بصرف: ٥٧٤]

من لا يقدر عليه غيره، وكفن الرجل سنة: قميص، وإزار، ولقافة مما يلبسه في حياته، وكفاية: إزار، ولقافة، وفضل الثياب من القطن، وكل من الإزار واللقافة من القرن إلى القدم، ولا يجعل لقمصه كم ولا دخرى، ولا جيب ولا تكف أطرافه، وتكره العمامة في الأصح، وكف من يساره ثم يمينه، وعقد إن خيف انتشاره، ونزاد المرأة في السنة حملاً لوجهها، وخرقه لربط ثدييها، وفي الكفاية حملاً، ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق القميص، ثم الحمار فوق تحت اللقافة، ثم الخرقه فوقها، وتحرر الأكفان وترا قبل أن يدرج فيها، وكفن الضرورة ما يوجد.

وكفن الرجل: تعلم أن تكفين الميت فرض، وأما عدد ثوابه فهي ثلاثة أقسام: سنة، وكفاية، وضرورة كما بينها على التفصيل. [مرعي الفلاح بزادة: ٥٧٥] قميص: وهو من أصل العنق إلى القدمين بلا دخرى وكمين. [مراني الفلاح: ٥٧٥] ولقافة: وهي تريد على ما فوق القرن ولتقدم لمباها الميت، وتربط من الخلاء وأسفل. [مراني الفلاح بزادة: ٥٧٥] كما يلبسه في حياته. أي يوعد الكفن بما كان يلبسه الرجل في حياته يوم المحنة والميدين. [مراني الفلاح: ٥٧٦]، أفاد بطريق المثلوي حوز تكفيه في كل ما حاز له وهو سي، من كل جنس، فيمكن بالبرد والقصب - بالتحريك ثياب ناعمة من كتان - ولكتان والقطن، ومنع بالمقهوم مالا يجوز له في حال حياته كسبره ونحوه اعتباراً بحال الميت، إلا إذا لم يوجد غيره، لكن لا يرد على ثوب واحد؛ لأن الضرورة تدفع به، ويجوز ذلك للنساء كمحضر ومصرف. [حاشية الطحطاوي بتغير: ٥٧٦]

وكفاية: أي ما يكفي به حال الاختيار بدون كراهة، وهو القدر الواجب. وفي "الفتح"، وتكره الاختصار على ثوب واحد حالة الاختيار كما تكره الصلاة في حال الاختيار [حاشية الطحطاوي: ٥٧٦] كم: بالضم مدخل اليد وعرجها من الثوب. دخرى: هو من القميص والمبرج ما يوصل به اليد لموضعه. ولا جيب: هو المشق النازل على الصدر. [حاشية الطحطاوي: ٥٧٧] ولا تكف إلخ: ولو كتف حاز بلا كراهة على الصحيح. [حاشية الطحطاوي: ٥٧٧] وكف إلخ: اختصر المصنف على بيان لف الكفن، والأصل: أن تيسر اللقافة، ثم الإزار حوزها، ثم يوضع الميت مضطجاً، ثم يحلف عليه الإزار، وكف الإزار من جهة يساره، ثم من جهة يمينه ليكون يمينه أعلى، ثم فعل باللقافة كذلك اعتباراً بحالة الميت. [مراني الفلاح بزادة: ٥٧٨] إن خيف إلخ: أفاد بالشرط أنه إن لم يلف انتشار الكفن بأن كان الميدين قريباً لا يغشى انتشاره، فلا يعقد. وخرقه: عرضها ما بين الثدي إلى السرة، وقيل: إلى الركبة. [مرعي الفلاح: ٥٧٨]

فصل [في صلاة الجنازة]

الصلاة عليه فرض كفاية، وأركانها: التكبيرات، والقيام.

ومراتبها ستة: إسلام الميت، وطهارته، وتقدمه، وحضوره أو حضور أكبر مدته أو نصفه مع رأسه، وكون المصلي عليها غير رأكب ^{ولا عذر} ^{ولا كما يحتمل}، وكون الميت على الأرض، أن كان علي دابة أو على أي شيء مما لم يخر الصلاة على المختار إلا من عذر.

إسلام الميت: مطلقة فتسل ما به السلم عند أو بإسلام أحد أهله أو بنسبه العدل، وقد استوصى الجليل الإمام وم يصفه ومات، لا يصلي عليه. [حاشية الطحاوي: ٥٨٦] وطهارته: أي يشترط طهارته عن حبة حكيمة وحقيقة في البدن، فلا يصح على من لم يعمل، ولا على من عيه نجاسة، وهذا الشرح عند الإمام، ولو دس بلا غسل ولم تكن بإخراجه إلا بالشق، سقط العمل وصلى على غيره بلا غسل بحسب الضرورة، خلافاً لما إذا لم يهل عليه البراء بعد فوته بوجوه غسل، ولو صلى عليه بلا غسل جهلاً أو غيباً لم يفسد، ولا يخرج بلا غسل، نعمت على قبره استحساناً لفساد الأول، ويشترط طهارة الكفن ولا إذا شق ثوبه في الطرفة: أنه إن نحس تكفن بحلة الميت لا يضرب دفناً لمخرج، خلافاً للجمهور. [حاشية الطحاوي: ٥٨٦] ويشترط طهارته مكانه أيضاً، وأنه كالإسلام. [إبراهيم الفلاح: ٥٨٦]

وتقدمه: الأول التقية؛ لأن المذهب في الأجزاء وهم فاعلوا التقية، فلو حضوره لا تصح؛ لأنه كالتمام من وجه لا من كل وجه دليل صححتها على المصلي. [حاشية الطحاوي: ٥٨٦] بلا عذر: إنما العذر فتح كفاً إذا كان مرجحاً ولو إماماً فعلى قاعده، وانحس حقه فيما أخرجه عن أهله لا بد. نعمت: أنه على الملاح، في وجبة إتيان القبر بالمقعد، وعندها ولا فرق في المصلي قاعداً محرم من تكبيرة ركباً أو لا؛ لأن تكبيرة الأولى هي التقدم لا يمنع سقوط الغرض بعده ولو بشرط إتيان، وإما ما يروى من حق الإعادة، وجبته فلا فرق في سقوط الغرض بتسالة غير الأولى بين أن يكون قد أتى قاعداً أو لم. [حاشية الطحاوي: ٥٨٦]

على الأرض: الصاهر أن يشترط وضعه بالسنة المشترك الذي لم يفته شيء من التكبيرات، إنما الموقوف على كونه الموضع شرطاً له خلاف، ولهذا لم يروى إلا ما يقتضي ما عليه من التكبير فإنه أولى به ما لم يشاهد وعلى المشهور أنه يأتي به شريطة لا عذر، إن نحس رفع الميت على لأعتاق. [حاشية الطحاوي: ٥٨٦] ولا من عذر: مثل أن يكون أذراً من ٥٠ لا يتجاوز وضع الميت عليها. [حاشية الطحاوي: ٥٨٦]

ومستند أربع: قيام الإمام بخداء صدر الميت ذكرًا كان أو أنثى، والثناء بعد التكبيرة الأولى، والصلاة على النبي ﷺ بعد الثانية، والدعاء للميت بعد الثالثة، ولا يتعين له شيء، وإن دعا بالمأثور فهو أحسن وأبلغ، ومنه ما حفظ عوف من دعاء النبي ﷺ: ^{الحكمة العظمى} "اللهم اغفر له وارحمه، وعافه واعف عنه، وأكرم نزله، ووسع مدخله، واغسله بالماء والثلج والبرد، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، وأبشله دارًا خيرًا من داره، وأهلًا خيرًا من أهله، وروحًا خيرًا من روحه، وأدخله الجنة، وأعد له عذابًا أليمًا وعقابًا شاملاً". ويسلم بعد الرابعة من غير دعاء في ظاهر الرواية، ولا يرفع يديه في غير الشكيرة الأولى، ولو كبر الإمام خمسًا لم يتبع، ولكن ينتظر سلامه في المختار، ولا يستغفر لخون وصبي، ويقول: اللهم اجعله لنا قرطًا، واجعله لنا أجرًا وذخرًا، واجعله لنا شافئًا ومشفعًا.

ذكرًا كان أو أنثى، فيه إشارة إلى أنه لا فرق فيما ذكر بين الصغير والكبير. [حاشية المطحطاوي: ٥٨٣] له شيء: أي سوى كونه من أمور الآخرة. [مرقعي الفلاح: ٥٨٥] وعافه: أمر من المنددة أي اجعله معاف من عذابات وعمره. واغسله بالماء: هذا كناية عن تطهيره من القرب بالكلية، والإحسان إليه لما مدح به عنه هم الدنيا وما اقترنه فيها. [حاشية المطحطاوي: ٥٨٥] في ظاهر الرواية: استحسان بعض المشايخ أنه يقول: وما أتانا في الدنبة منه إلخ، أو ربما لا تزعقلونا إلخ. [مرقعي الفلاح: ٥٨٦] في المختار: وفي رواية، يسلم ثلاثين كما كثر يديه الزائدة. وقد سلم الإمام بعد الصلاة مائة كبر شرعية يستمر. [مرقعي الفلاح: ٥٨٧] لخون: قول البرهان الحلبي: يعني أنه بقية الألف: لأنه لم يكف، بخلاف تعرضه له قد كف، وتعرض أصحاب لا يحسن ما فعله، بل هو كماله للأمرض. [حاشية المطحطاوي: ٥٨٧] قرطًا: أي شافئًا مهيئًا مصالحًا في الجبه، وهو دعاء لبعض المتقدمين في الخير. [حاشية المطحطاوي: ٥٨٧] وذخرًا: هذا ثلثان للصحة وسكون الحجة المعبودة: الدعوية. [مرقعي الفلاح: ٥٨٨] ومشفعًا: بفتح الفاء أي يقول شفاعة.

فصل [في بيان أحق الناس بالصلاة عليه]

السلطان ^{أي الأمير} أحق بالصلاة، ثم نائبه، ثم القاضي، ثم إمام الحي، ثم الولي، ولحق له حق التقدم أن يأذن لغيره، فإن صلى غيره أعادها إن شاء، ولا يصعد معه من صلى معه غيره، ومن له ولاية لتقدم فيها أحق ممن أوصى له الميت بالصلاة عليه على المقتضى، وإن دفن ملا صلاة صلى عليه قبره.....

السلطان أحق بالصلاة، روى الحسن بن زاهد عن أبي حمزة أن إماماً عظيماً - وهو المجهود - أوفى إلى مصر، وإذا لم يدر يومه مصر، أوفى إلى حمص، فإن لم يخضر بالدمشق أوفى به فإن لم يخضر فمصر، فإن لم يخضر فدمشق، ويقول في الكتاب: "سلطان". يعلم غي، فإن لم يخضر فالأقرب من دوي، فدمشق، وهذه الرواية أخذت من مستندة، ويقول في الكتاب: "سلطان". يجوز أن يراد به الإمام الأعظم إن حضر، فإن لم يخضر فإمام المصير. [العلامة: ٨١٧/٢] ثم إمام الحي المراد به إمام مسجد محله، لكن بشرط أن يكون فصل من الولي، وإلا فابطل أوفى به. [حاشية الطحطاوي: ٥٨٤]

ثم الولي. أي الولي المذكور في الكتاب، فلا يجوز للمرأة والمجنون والمغرم وبقيته الأقرب دلائل كبريهم في السجدة، ولكن تقدم الأب على ابنه في حال النكاح. [مرقعي الصلاة: ٥٨٩] ومن لم يبق أحق إلى جوارحه حق تقدم لأن جرحه في صلاة الجنازة لغيره، وكذلك لو كان يافق في المصير بعد قبل التوفيق، إذ هو دون الإذن المذكور، فقد سجد وفي السجدة الأخيرة. لو حضره، يكون إلى الولي حال بكرة، ومرة لا، وعدم الأجر. [حاشية الطحطاوي: ٥٩٠]

أخادها: أطلقه وهو مقيد بما إذا لم يأت له ولم تقدم له الولي، أما إذا أتى، أو لم يأت ولم يكن صلى عليه، فليس له أن يجده، لأنه سقط حقه بالإذن، أو الصلاة مرة، وهي لا تنكر، ولو صلى عليه الولي والمسلم أو غيره بحسنه لم يضره، لأن ولاية الذي صلى تنكس، وأفاد أن الولي حق الإعادة ولو تعي قدر الموت. [حاشية الطحطاوي: ٥٩١] أخفى محي إلخ، لأن لولاية الشقة على الذي له، فله الصلاة، فلهذا، روى أبو حمزة عن رجل - أو خمسة رجال - أمراني لصلاح. [٥٩١]

صلى على قبره: قال في الفتح: هذا يدل على القبر، لأنه صار مسلماً للملكة تعالى، ويخرج عن أودية، ولا تعرض له، بخلاف ما إذا لم يُصل عليه منه يخرج ويصلى عليه، لكن في "صلاحه" من "الشيخان" تقدم للشيخ عبد الرحمن، وهو ممن قبل تقدم أو قبل الصلاة لا يشي، فإن دعوه ولم يهتوا صبه حتى علموا أنه لم يصل لغيرهم سوى الذين لا سبي أصداً، ثم وصل على قبره، ثم صلى عليه أولاً. [حاشية الطحطاوي: ٥٩١]

وإن لم يغسلها لم يتفسخ، وإذا اجتمعت الجنائز فالإفراد بالصلاة لكل منها أولى،
 ويقدم الأفضل فالأفضل، وإن اجتمعن وصلى عليها مرة جعلها صفاً طويلاً مما يلي
 القبلة بحيث يكون صدر كل قدام الإمام،^{أي من غير} وراعي الترتيب، فيجعل الرجال مما يلي
 الإمام، ثم الصبيان بعدهم، ثم الخنثى، ثم النساء، ونحو دفنوا بغير واحد وضعوا على
 عكس هذا، ولا يفتدي بالإمام من "وجهه" بين تكبيرين، بل ينتظر تكبير الإمام،
 فيدخل معه، ويوافق في دعائه، ثم يقضي ما فاته قبل رفع الجنائز، ولا يتظر تكبير
 الإمام من حضر تحريمه، ومن حضر بعد التكبير الرابعة قبل السلام فاته الصلاة في
 الصحيح، وتكره الصلاة عليه في مسجد الجمعة وهو فيه، أو خارجه وبعض الناس
 في المسجد على المختار،^{أي التبت أي كراهية خارجه}

ما لم يتفسخ أي ما لم تفرق أعضاؤه، فإن نضح لا يصلى عليه مطلقاً، والمعمّر فيه أكبر للرأي على الصحيح؛
 لا اختلاف باختلاف الزمان والأبصار. [مرآتي للعلاج: ٥٩٢ وحاشية الطحطاوي] على عكس: يقدم الأفضل
 فالأفضل إلى الصلاة، والأكبر مرئياً مسلماً كما فعل في شهاده أحد. [مرآتي للعلاج: ٥٩٣]
 بعد التكبير الرابعة إما بعد عصوره بعد الرابعة لأنه لو كان حاضراً أولها تكبر، ومضى ثلاثاً بعد فراج
 الإمام، وهو ظاهر كلام "الطائفة" [حاشية الطحطاوي بغير: ٥٩٥] في الصحيح: وعن محمد أنه يكبر كما
 قال أبو يوسف، ثم يكبر ثلاثاً بعد سلام الإمام قبل رفع الجنائز، وعليه الفتوى، كما في "الخلاصة" وغيره، فقد
 اختلف الصحيح كما ترى. [مرآتي للعلاج: ٥٩٥] وتكره الصلاة الخ. وتكرهه تكريهية في رواية،
 ورحمها الخفيف من المسام، وتحريمه في أخرى، والله فيه أنه كانت خشية التلوّث فهي تحريمية، وإن كانت لجل
 المسجد بما لم يبن له تنزيهه. [مرآتي للعلاج: ٥٩٦]

على المختار: خلافاً لما أوردته لمسمي من أن الإمام إذا كان خارج المسجد مع بعض القوم لا يكره بالاتفاق،
 كما علمت من التكره على المختار. [مرآتي للعلاج: ٥٩٦] ونال شمس الأئمة: إن التكره إما هي في إدخال
 الجنائز المسجد. [حاشية الطحطاوي: ٥٩٦] فيه "قواي" إما إذا لم يكن معاً، وإن معاً أهل بلدة الصلاة
 عليه في المسجد لم يكره، لأن ثبوت المسجد علماً بذلك، وهذا على أن العلة أن المسجد لم يبن له، أما على أن
 لعله عرف التثبوت فلا [مرآتي للعلاج وحاشية الطحطاوي بغير]

ومن استهل سمي وغسل وصلي عليه، وإن لم يستهل غسل في المختار وأدرج في

وورث وورث

خرقة ودن ولم يصل عليه، كقصي سبي مع أحد أبويه إلا أن يسلم أحدهما، أو هو
أو لم يسب أحدهما معه، وإن كان لكافر قريب مسلم غسله كغسل خرقه بخسة، وكفته

في خرقه، وألقاه في حفرة أو دفعه إلى أهل ملته، ولا يصلي على باغ وقاطع طريق

وبه نية شاة

قتل في حالة المخاربة، وقاتل بالخنق غيلة، ومكابر في المصر ليلاً بالسلاح، ومقتول

عصية وإن غسلوا،

أي لم يصيبه

ومن استهل إلخ هو بالناء، للعاي، وأصل الاستهلل في اللغة رفع الصوت واستهل اللال بالناء للمعول إذ
أعصر. ولا يخفى أن الناس من المني الأول، إلا أن حمض رفع الصوت ليس شرط بل المراء بعد الشرحي
أي وحده حال ولادته حياة حركة أو صوت، وقد عرج أكثره وصدره إن نزل رأسه مستقيماً، أو سرته
إن عرج برجليه مكسوة. [مرآتي للعلاج: ٤٩٧] وإن لم يستهل إلخ: مثله ما إذا استهل فبات قبل خروج
أكثره، وأما الاستهلل في النطق فغير معتبر بالأولى، [حاشية الطحطاوي: ٤٩٨] المختار وظاهر الرواية مع
الكل، وكذا لا يرث ولا يورث التلقاء لأنه كجره الحي. [حاشية الطحطاوي: ٥٩٨]

كقصي سبي إلخ: أي كما لا يصلي على حيي أسر مع أحد أبويه الكافرين من دار الحرب، ثم مات، فلا يصلي
عليه، إلا أن يصير أحد الأبوين مسلماً، أو حيي نفسه وهو مفيد بشرط أن يعقل صفة الإسلام، أو سبي هو ولم
يسب أبوه أو أمه معه، فيكون مسلماً تبعاً للدار. قريب: هذا أحسن مما قاله بعضهم من أنه إذا مات الكافر وله
ولي مسلم ثمما عبارة معينة لأن حفيضة لولاية متفية، قال الله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ أُنثَىٰ دَائِمَةً فِي أُولِيَّائِهِ﴾
[الأنعام: ٥١]، وأطلق القريب فشمع ذوي الأرحام كالأخت والحال والحالة

عسله: أطلقه فشمع ما إذا كان له قريب غيره كقراً أو لا، غير أنه إن كان قاتلاً أو قتل مسلم نجبه، وغسل
القريب ذوي الأرحام، ونيس القليل وإسماً عليه؛ لأن من شرط الوجوب إسلام الميت. [حاشية الطحطاوي
تعبير وتصرف: ٦٠٠] قيل كل من البعارة وفضاع الطريق. [مرآتي للعلاج] غيلة بالكسر لاغتيال، يقال: قتله
غيلة، وهو أن يمدده فذهب به إلى موضع فقتله، وإفراد أهم كما لو حقه في منزل. [مرآتي للعلاج: ٦٠٢]
ومكابر: إذا قتل في تلك الحالة. [مرآتي للعلاج] وإن عملوا: أعلم أن عبارة مسكين تعيد أن أهل العصية
لا يضلون. [حاشية الطحطاوي زيادة: ٦٠٣]

وقاتل نفسه يغسل ويصلي عليه، لا على قاتل أحد أبويه عمداً.

فصل في حملها ودفنها

يسن لحملها أربعة رجال، وينبغي حملها أربعين خطوة يبدأ بتقديمها الأيمن على يمينه، ويمينها ما كان جهة سائر الحامل، ثم مؤخرها الأيمن عليه، ثم مقدمها الأيسر على يساره، ثم يختم الأيسر عليه، وينسحب الإسراع بما بلا حبيب، وهو ما يؤدي إلى اضطراب الميت، والمشي خلفها أفضل من المشي أمامها كفضل صلاة بفرص على النفل، ويكره رفع الصوت بالذكر، والجنوس قبل وضعها، ويجوز القبر نصف قامة، أو إلى الصدر، وإن زيد كان حسناً.....

وقاتل نفسه: أُرِدَ به قاتل نفسه عمداً لا لثمة وسخ، فخرج بمحبوبه المقتول به غسل ويصلي عليه. [أمر في الفلاح: ٦٠٢] ويصلي عليه: أي من قتل نفسه عمداً اختلف فيه الشايخ، قيل: يصلي عليه، وقيل: لا، ومنه من حكى فيه خلافاً بين أبي يوسف وصاحبه، فعنده: لا يصلي عليه، وعندهما: يصلي عليه، لأبي يوسف: إنه ظالم بالقتل، فيسب ناصبي، ولهذا: لأن دمه حرام، فصار كسائر مات حيفاً، وفي صحيح مسلم: ما يؤبه لأبي يوسف: من حذر من حمزة بن محمد قال: أُلِيَ نسي يَحْتَرِزُ مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَقَّةٍ، فلم يَنْسَ عَمَهُ. [فتح مفسر: ١٠٩/٢]

قاتل أحد أبويه: أُرِيدَ به من قتل أباه أو أمه ظلماً لأن من قتل أباه الحرز أو أمه الغريب أو أباه البغي، عيسى عليه السلام من الإنج: أربعة رجال، ويكره حمه عم، ظهر دابة بلا عذر. [أمر في الفلاح: ٦٠٣] أما إذا كان حذر بأن كان أهل بحداً ينتسب حمل الرجال له، أو لم يكن الحامل إلا واحداً فحملته على ظهره، فلا كراهة إذا [حاشية الطحطاوي: ٦٠٣] والمصير عمله واحد على يديه، ويقوله المن كذلك بأبديهم. [أمر في الفلاح: ٦٠٤] وينبغي حملها [الح]: أعلم أن أحسن الحمل ودفن فرض كفارة، وإذا لا يجوز أخذ الأجرة على ذلك، إذا نهيوا (نهيوا) وحمل الأجرة عمداً، فيسب لكل أحد أن يكره إلباء مقتل الجائزة سيد المسلمين، فإنه حمل حارة سعد بن معاذ بنكر. [حاشية الطحطاوي: ٦٠٣]

ما كان جهة [الح]: أي: إذا وقع مستنداً لها. [حاشية الطحطاوي: ٦٠٤] بلا حبيب: جاء محجمة وموحدين مفتوحين، صرحت من العذر دون العنى، والعنى خطأ فصح، يستلزم به ما دون العنى. [أمر في الفلاح: ٦٠٤]

وينحدر ولا يشق إلا في أرض رخوة، ويدخل الميت من جهة القبلة، ويقول واضعاً:
 "بسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ"، ويوجهه إلى القبلة عنى جنبه الأيمن، وتُحل العقدة،

ويسرى اللبن عليه والقصص، وكره الأجر والخشب، وأن يسجي قبرها لا قبره، وبها
التراب، ويسمى القبر ولا يرفع، ويجرم البناء عليه للزينة، ويكره للإحكام بعد الدفن،
منه قبره من حنيفة

وبلعد: يقال: أخذ القبر أي حمل فيه الجنازة، (أخذ الميت) وضعه في اللحد فتح اللام تكسر، وبضها كفضل، وجمع الأول جود، والثاني الجاد، وهو - غيره تحمل في - اسم القصة من القبر يوضع فيها الميت، ويقع عليها اللان. [مقدمة الطحاوي: ٦٠٧] ولا يشق إلخ: أي لا يشق حمله في وسط قبر يوضع فيه الميت بعد أن يرى حافته داخل أو غوره، ثم يوضع الميت فيها، ويسقف عليه بثلث أو الخشب، ولا يمس السقف الميت. [مرآة السالكين وعاشية الطحاوي: ٦٠٧] من جهة القصة: غرض الطحاوي على القبر من جهة اللان، وبمعه الأحد مستقبلاً حال الأخذ، ويضعه في اللحد اشرف القبة. [مرآة السالكين: ٦٠٨]

بسم الله اِخ: قال خُسر الأكمة فسر حسي: باسم لهُ وضعته لك، وعلى من رسول الله صلواتك. [مرغى العلاج: ٦٠٨] ووجهه الى القبلة: وجهاً أو استمالاً على اختلاف القولين [حاشية الضحطاوي: ٦٠٩] وقيل العطف: يقول لخال. انهم لا تحرمنا أحرم، ولا تعتنا بعدد. [حاشية الضحطاوي: ٦٠٩] ويسمى اللبن المثلن: ينتج اللاب فيه وفي مفردة، ويكثر ثباته، ومن العرب من يكثر قلام فيها مع سيكون ثباته وهو كذا في "صحاح". ما يعمل من اللبن مربعة وينسب به [حاشية الضحطاوي: ٦٠٩] يسجي: سجي: لميت تسجيت: من عليه ثوباً وغطاء به، ويسجي قراها إلى أن يسرك. عليها للحد، وفي "أعبط": إذا وصفت في اللحد استسجي من التسجيت. وأكثر من: مرافى العلاج، حاشية الضحطاوي.

ويقال: يقال: مثل عليه الثراب بهله - صبه. وفي "حاشية الطحطاوي": ويهد التراب في القبر بالأيدي وبالساحي ويمكن ما سكن [١١٠] ويسم: احنقوا فيه: قيل: بالوثة التسمم، وقول: مرحوك، والأول أولى. وهو أن يرفع القبر غير مسطح، ويجعله مرتعداً عن الأرض بفتر شبر وأكثر قليلاً، ولا بأس مرض الماء جمعلاً له، ويكره أن يهد على التراب، الذي خرج منه، وعن محمد بن طاهر لا بأس بها.

للإحكام إجماع طائر بطلاقة الكرمه نفا تحرقه، قال في "تقريب الخطايا": لم يرد عن تخصيص الضرر وتكثيرها، وتخصيص التخصيص والتكليل: بناء التكليل، وهي القباب والصور التي تسمى على القبة إحاطة الطحطوي. ٦١١ بعد الثعلبي: وأما مل الدين عيسى بشره فلا يكره المدن في سكن بني فيه، وفي "الحوار": لا بأس بتطيه، وفي "نبرائية". وعليه الفتوى، [مرافق الغلاة: ٦١١]

ولا بأس بالكتابة عليه ندلاً يذهب الأثر ولا يمتنع، ويكره الدفن في البيوت لا اختصاصه بالأبياء عليهم الصلاة والسلام، ويكره الدفن في الفسافي، ولا بأس بدفن أكثر من واحد في قبر الضرورة،

ولا بأس الخ دفن في "البعر" الحديث الضم مع النكاح، فليكن هو النكاح عليه. لكن فصل في الجيف - فقال: إن أصبح إلى النكاح حتى لا يذهب الأثر ولا يمتنع به حارث: "وما لكانه من غير غير فلا" [حاشية الطحطاوي: ٦١١] بالكتابة عليه: وهل فرقة القوم عند النكاح مكرهة، تكلموا فيه: قل أبو حنيفة: لا يكره، ومثابغة: أحسن محمد بن. رجل مات فأحضر وارثه وحلاً بذأ القرآن على نكاحه، وكلوا فيه: منهم من كره ذلك، والحنابلة أنه ليس بمكروه. ويكون للأحد في هذا الباب قول محمد بن. ولهذا حكى عن الشيخ أبي بكر النيسابري أنه أوصى عنه موه بذلك، ولو كان مكروهاً لما أوصى به، هذا ما في "النسب" علا عن "القول المحمدي"؛ ولست أعرف لك هذا إلا اختلاف في عمود القرافة، فقال الإمام هو مكروه، وأما ما شاع في بلادنا المذنب من الاستمرار لفرقة القوم مع حديثنا، أخر فسكروه فيه، خلافاً لما جعل لبدعات رذلة.

ويكره الدفن في البيوت، ذلك تكامل لا يدين جفيم ولا خير في البيت الذي مات فيه، فإن ذلك خاص بالأبياء، كما قاله بل يدين في غيرهم. [أمر في الفلاح: ١١٢] الفسافي: قال في "فتح القدير": ويكره الدفن في الأماكن التي يسمى فسافي، وهي كيت مقبرة بابنا، يسج جماعة فيها رثوم، والكره من وجود الأول: عدم النجس، والثاني: عدم الجسامة في قبر واحد لغير ضرورة، ثالثاً: اختلاط الرجال بالنساء من غير حائز كما هو الواقع في كثير منها، الرابع: تخصيصها ببيت عليها. [المسار النقي: ٢٠٧/٩]

ولا بأس بدفن الخ ما ينقله سهلة الحفارين من نسر القبور التي لم تزل أربابها، ولا تدخل أسنان عليهم بها من المنكرات، وليس من غير ذرة تنسج لجميع ميتين ما كثر ابتداء في قبر واحد فبدن دفن الرجل مع فريده أو ضيق، نعم في تلك المقبرة مع وجود نيوها وإن كانت مما يترك بدفن فيها، حصاً من كونه ذلك ونحوه مبيهاً لنسب، وإذا حال البعض حتى ينعرض قبل الصلاة مع ما فيه من عفت حرمة الفت الأول ونفس أهله، والمغفر من ذلك، وقال الزبيدي، ولو لم يمت وصار تراباً على دفن غيره في قومه وررعه وأساءة عليه.

قال في إلامان: بمصلحة ما في كثرة حامية: إذا صار بيت تراباً في القبر يكره دفن غيره في قومه لأن حرمة ما فيه، وإن جمعو عظمه في ناحية، ثم دفن غيره فيه ترك ما طهر المصالحون ويوجد موضع خارج يكره ذلك، فسب: لكن في هذا مشقة عظيمة، فلا بد من دفن الجوار باليلة، إذ لا يمكن أن يعد لكل ميت قبر لا يدين فيه غيره وإن صار الأول تراباً، لا سيما في الأمصار الكثيرة الجماع، وإلا لزم أن ندم القصور السهل والوعر على أن الماع من الخمر إلى أن لا يبقى عظمه غير حدة، وإن أمكن ذلك لبعض الناس، لكن الكفاح في حصة حكماً عاماً لكن أحد، فأنزل. [إرد المحتار: ٢٢٣/٢]

ويحجز بين كل شيء بالتراب: ومن مات في سفينة وكان البحر بعيدا وخفيف الضرع، غسل وكفن وصلى عليه وألقي في البحر، ويستحب الدفن في مقبرة على مات به أو قتل، فإن نقل قبل الدفن قدر ميل أو ميلين، لا بأس به، وكره نقله لأكثر منه، ولا يجوز نقله بعد دفنه بالإجماع، إلا أن تكون الأرض مفسورة أو أخذت بالشفقة. وإن دفن في قبر حفر لغيره ضمن قبعة الحفر،

ويحجز بين كل شيء أي يوصل بين كل شيء حاجزا أي - مثلا: [أرمي الفلاح: ٦١٢] وسيف الضرع: أما إذا لم يغسل عليه التراب ولو بعد البر أو كان نهر فرما أمكن صروحه فلا يرعى كما عبده متهودا، وانظر مع حرمة ربه. [حاشية الطحطاوي: ٦١١] ويستحب الدفن الخ: أي المسحب أن يدفن كل في مقبرة البلدة التي مات بها، ونقل عن عائشة بنت أبي بكر قالت خير، وأما فرأيتها عند الرحن، وكفن مات بالشام، وحمل منها، لو كان أكرم فيه إلى ما مضى، ولانقطاع، حيث مات، ثم قال المصنف: في الشفقة في الفعل من يدفن ثوبا لا يخرأ له نقل أن يعقوب ليلة مات بمصر، فقبل في الشام، وموسى ثوبا نقل تابوت يوسف ثوبا جدا من أبي عبه زمان من مصر إلى الشام. [فتح القدير: ١/٢٢]

ولا يجوز الخ: في المصنف: الفل بعد الدفن على ثلاثة أوجه. في وجه: يجوز اتفاق، وفي وجه: لا يجوز باتفاق، وفي وجه: اختلاف، أما الأول: فهو إذا دفن في كوس محصورة، أو كفن في ثوب محصور، ولم يرص صاحب إلا ينقله عن ملكه، أو نزع توبه، جاز أن يخرج منه اتفاقا، وأما الثاني: فكأنهم إذا أرادوا أن ينظر إلى وجهه وأبعد أو نقله إلى مقبرة أخرى، لا يجوز اتفاقا، وأما الثالث: إذا غلب الماء على القبر، فقبل: يجوز تحريكه؛ لما روي أن صالح من عبده له روي في الشام، وهو يقول: حوكوني عن قبري، فقد آذاني الماء ثلاثا، فسطروا له فإذا شق الذي يلي الماء قد أفسده الماء، فألق من عيني ظهر شحمه، وقال فعقبه أبو حنيفة. يجوز ذلك، ثم رجع ومنع. [حاشية الطحطاوي: ٦١٥]

إلا أن تكون الخ: يخرج عن صاحبها؛ لأن يملك طابعها وباعنها، وإن شاء سواه بالأرض، وانضم به زراعه أو غيرها [أرمي الفلاح: ٦١٥] أو أخذت بالشفقة. صورة الشفقة: أن يشق للبري من موته أرض من مانع له شريك فيها أو حار، ثم دفن بها بعد موته، معص من له الشفقة فطلبها، فأمنها بالشفقة، وكذا لو اشترى ما الثورت أو غيره. [حاشية الطحطاوي: ٦١٥] ضمن قبعة الحفر: أي من تركه، فلا يفسد بينه وبينه أو ينسحب كما قد فعله، فلا كانت المقبرة واسعة يكره ذلك؛ لأن صاحب القبر يستحق بذلك، وإن كانت الأرض حرة جاز، أي ولا كراهة. [أرمي الفلاح: ٦١٥]

ولا يخرج منه، ويبش شئاً سقط فيه، ولكفن مقصوب، ومثل مع الميت، ولا يبش^{الميت} بوضعه لغير القبلة؛ أو على يساره، والله أعلم.

فصل في زيارة القبور

ندب زيارتها للرجال والنساء على الأصح؛ ويستحب قراءة يس؛ لما ورد أنه: "من دخل المقابر قرأ "يس" خفض الله عنهم يومئذ، وكان له بعدد ما فيها حسنات".^{والمدني: لم يذكره لأشرف} ولا يكره الجلوس للقراءة على القبر في المعتزلة، ذكره القعود على القبور لغير قراءة، ووظؤها، والنوم وقضاء الحاجة عليها، وقلع الحشيش، والشجر من المغبرة، ولا بأس^{بالسجود على القبر، طهري} بفتح اليابس^{بالسجود على القبر، طهري} منهما.

وبيش الخ أي أخرج الميت من قبره إذا سقط فيه شئ من كان حاضراً في دفنه، أو إذا كفن الميت مكفن مقصوب، أو إذا دفن الميت مع الميت. ولكفن مقصوب: إذا لم يرش صاحبه إلا بأحد. إمرئي العلاج: [٦٦٦] للرجال والنساء: وسئل القاضي عن حواز خروج النساء إلى المقابر. فقال: لا تسأل عن المولود والفساد في مثل هذه، وإنما تسأل عن مفاد ما يحققها من اللعن، وأعلم بأنه كلما قصدت الخروج كانت في لغة الله وملائكته، وإذا خرجت لحقها الملائكة من كل جانب، وإذا كنت القبور فلقها روح الميت، وإذا رجعت كانت في جنه الله. [حاشية الطحطاوي: ٦٦٠]

على الأصح: ولها: تحريم على النساء، قال نيدر قمين في "شرح السعاري": وحاصل الكلام: أنها تترك النساء، بل تحرم في هذا الزمان. [حاشية الطحطاوي: ٦٦٠] ما فيها: "ما تعني" أم، أو هو على حد قوله تعالى: ﴿يُنَادِيكُمْ بِأَسْمَاءِكُمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِكُمْ﴾ [النساء: ٣]، فلو حذا فيها الصفقة وهو الموت. [حاشية الطحطاوي: ٦٦١]

باب أحكام الشهيد

الشهيد المقتول ميت بأجله عندنا أهل السنة، والشهيد: من قُتلَه أهل الحرب أو أُعْلِلَ
 البغي أو قطاع الطريق، أو اللصوص في منزله لبلا ولو عتقل، أو وجد في المعركة
 وبه أثر، أو قُتلَه مسلم ظليماً عمداً بمحذور،
 [حاشية الطحطاوي: ١٢٥]

لشهادته. حصل ما قبل هذا: إنه معنى فاعل للشهادة أي حضوره يردل عند ربه على الحق الذي يصح، أو كان له
 شهادته بشهادة له، وهو دمه وجرحه وشحمه، أو لأن روحه شهدت دار السلام، وروح غيره لا تشهد إلا يوم القيامة،
 أو لقيامه بشهادة الحق حين القتل، أو لأنه يشهد عند عروج روحه ما له من الثواب، لم معنى مفعول، لما أنه يشهد به
 الحق، أو لأن الملائكة تشهد به، كما في حاشية "الفر" عن "الفر"، [حاشية الطحطاوي: ١٢٥]

بأجله: أي بانقضاء أجله، قالت المفسرة: إن الضائل قطع على المقتول أجله، وأنه لو لم يقتل لبقي حين.
 [حاشية الطحطاوي برادة: ١٢٥] والشهيد الخ: هنا تعريف للشهادة المفهوم للحكم الذي يجب به حد أو شيء
 تخيله ونساع لبابه، لا أطلقه، فإنه أقوم من ذلك، فإن أثرت وغيره شهيد. [حاشية القاسم بتصرف: ١٠٣/٩]

من قُتلَه الخ: أطلق القتل فمثل ما إذا قتل مدبراً، أو نسيباً، أو كفراً، أو محرراً، أو طريق المسلمين فهلكوا بها،
 وأرسلوا ماء فأعرضوه، وما إذا قتل دابة كانت ولو نساء أو نازراً، وما لو وُجِدَتْ دابتهم مسلماً، أو بفروا دابة
 مسلمة فرمته، وأهل الحرب حذقة عريضة في كافر لم يدعوا تحت قوائمه، وكذا كل معنى عام أيضاً ما أشرك كان أو
 نسبياً، وجد في المعركة: سواء كانت معركة أهل الحرب أو البغى أو قطاع الطريق. [مرقي الفلاح: ١٢٥]
 وبه أثر: كعرج أو كسر أو جرح، أو خروج دم من أنف أو عين، أو من فم وأنف ومخرج. [مرقي الفلاح: ١٢٦]
 قُتلَه مسلم الخ: قيد بالقتل؛ لأنه لو تركى من موضع أو استقرى مثلاً، أو مات بمحذور أو غرق، وبه لا يكون
 شهيداً في حكم الدنيا، وهو شهيد للأخرة. [حاشية الطحطاوي: ١٢٦]

ظليماً: أي لا عد ونزد. [مرقي الفلاح: ١٢٦] دخل فيه المقتول مدافعاً عن نفسه أو ماله، أو المسلمين أو أهل
 الدعة. [حاشية الطحطاوي: ١٢٦] عمداً: وانصاط في قتل من يكون شهيداً، أن لا يجد بنفس القتل ماله، أو
 لم قُتلَه سبب عتقاً أو عمداً بالقتل، فليس يشهد له بحرم الدية قتله؛ وكذا لو وجد مذبح ماء ولا يعلم قتله،
 لأنه لا يدرى أقتل ظليماً أو مظلوماً، عمداً أو خطأ. [حاشية الطحطاوي: ١٢٦] محذور: خرج به المقتول شبه
 عمد عتق، وشغل من قُتلَه بوه أو سيده. [مرقي الفلاح: ١٢٦]

وكان مسلماً بالغاً خالفاً عن حيض ونفاس وجنابة، ولم يرث بعد انقضاء الحرب،^{مفتنون}
 فبكفن بدمه وثيابه، ويصلى عليه بلا غسل، وينزع عنه ما لبس صالحاً^{مفتنون} لذلكين
 كالقرو والحشو والسلاح والدرع، ويؤاد وينقص في ثيابه، وكره نزع جميعها،
 وبغسل إن قتل صبياً أو مجنوناً أو حائضاً أو نفساء،^{إن ربه الله} أو ارث بعد انقضاء الحرب
 بأن أكل أو شرب أو نام أو تدأوى أو مضى وقت الصلاة وهو يعقل، أو نقل من
 المعركة^{ولو ظناً} لا خوف وطء الخيل، أو أوصى أو باع أو اشترى، أو تكلم بكلام كثير،
 وإن وجد ما ذكر قبل انقضاء الحرب، لا يكون مرتكاً، ويعسل من قتل في المصر،
 ولم يعلم أنه قتل محمداً ظليماً، أو قتل بعد أو فود، ويصلى عليه.

ولم يرتكبه. أي ما صار خطياً في الشهادة كالشرب الخفي. [مرآة الفلاح: ٦٢٦] بلغم: أي مع دمه من غير
 غسل. [مرآة الفلاح] بلا غسل: نصريح بما علم صدقاً أو لا. وينزع عنه [الخ] أطلقه وهو مفيد بما إذا
 وجد غيره صالحاً للكفن، وإن لم يوجد ما يهضج للكفن كان به الضرورة.
 كالقرو: [ادخلت الكتاب على القرو، وكذا الخف والفسوق: [حاشية الضحطوي]] القرو والمعروفة بالثوب
 وغندمها: شيء من الخفة مطاية يهض من جلود بعض الحيوانات كالأرانب والثعالب والسمور. [أقرب الفوائد]
 ويؤاد: إن نقص ما عليه عن كذا مئة. [مرآة الفلاح: ٦٢٧] وكره نزع [الخ] أي كره نزع جميع ثيابه التي
 قتل فيها لبقى عليه ثوبه. [مرآة الفلاح: ٦٢٧] حائضاً أو نفساء: سواء كان بعد لقطاع الدم أو قبل استلواه في
 الخوض ثلاثة أيام [مرآة الفلاح: ٦٢٨] وفيه أنه إذا لم يستمر ثلاثاً لا يكون حيضاً. [حاشية الضحطوي: ٦٢٨]
 أو ارث [الخ] يائساً للمسلمين أي حل من المعركة وثباتاً أي جرحاً وبه رمق، كذا في "الصحاح" وصحى مرتكاً لأنه
 صار خطياً في حكم الشهادة مما كلف به من أحكام الدين، كوجوب الصلاة فيما إذا مضى عليه وقت صلاة وهو
 يعقل، أو وصل إليه من ماضيه. [مرآة الفلاح: ٦٢٨] وهو يعقل: أطلقه وهو مفيد بما إذا عمر على أدائها، أما إذا
 لم يقم على أداء الصلاة مع العقل، فلا يصح مرتكاً [حاشية الضحطوي: ٦٢٩] بكلام كثير: بحالاف قليل فإنه
 لا يكون بالقليل من الكلام مرتكاً، وقد كلف إذا كان بعد انقضاء الحرب. [مرآة الفلاح: ٦٣٠]

كتاب الصوم

هو الإمساك نهاراً عن إدخال شيء عمدًا أو خطأ بطنًا، أو ما له حكم الباطن، وعن

مضغ الطعام بغيره وهو اللسان

شهرة الفرج نية من أهله، وسبب وجوب رمضان شهود جزء منه، وكل يوم منه

بين الفرض وسومه

سبب لوجوب أدائه، وهو فرض أداء وقضاء على من اجتمع فيه أربعة أعياء:

وانشأ شروط وجوب

صوم رمضان

الإسلام، والعقل، والبلوغ، والعلم بالوجوب لمن أسلم بدار الحرب،

فلا يجب على الكافر ولا المجنون ولا المأخوذ على من

هو الإمساك إلخ. أعلم أن ليلته من الليل من القصر فصادف إلى الغروب، وبطلاني الشيء يشمل ما كلاً عادة أو

غوره، وتلحقه من سنة ماء للضمضة إلى حلقه، فحكمه حكم البعد في قضاء الصوم، والإدخال في الفرج دلتان:

سواء كان من اللحم أو الأنف أو من جراحة في الناحية، والإمساك عن شهرة الفرج يشمل الجماع والإستزال بعنت،

فإن الصوم يفسد بهما، وإن لم يثب كراهة.

فقد الإدخال احترازاً عن دخول الفجر وغوره من غير إدخال، ويكونه عمدًا أو خطأ يترتب عن نسبته، ويقول: من

أهله احترازاً عن المنكح والفساء والذكر والموت، وأمر الصبي: هو الشخص المخصوص بجمع فيه شروط الصحة

فصلان. وفي الإسلام، ونظائره من الحيض والغسل، والنية، والعلم بالوجوب إن كان دار الحرب، أو المذكور بدارنا،

وإن لم يعلم بالوجوب فالإسلام ونظائره شرطاً وجوب وصحة، والعلم بالوجوب أو الكون في دارنا شرط الوجوب

فقط، وأما البلوغ والإقامة فليس من شروط الصحة، لصحة صوم الصبي ونائب عنه، وصحة صوم من حر أو عسي

عليه عدله، والحد الصحيح للمختصر الصوم: هو الإمساك عن القطرات التي قد تعالى بإذنه في وقته.

وسبب إلخ: أهله كذا سبب وجوب رمضان شهود جزء من الشهر ليلة أو نهاره، وكل يوم منه وجوب أدائه لأنها

عبادات متفرقة تتكرر بميلاد في الأوقات، إلى أشد لتحل زمان لا يقطع للصوم أصلاً، وهو الميز، وجميع للصنف

بهيمة، لأنه لا ساحة فشهود جزء منه سبب لكراهة، ثم أكل يوم سبب لصومه، غاية الأمر: أنه تكبر سبب وجوب

صوم يوم باعتدال حصومه، ودخوله في ضمن غوره، [فتح القدر بتصرف: ٢٣٤٢] سبب لوجوب إلخ: ممن إلخ

أو أسلم، بلزمه ما عني منه لا ما مضى. (مرآة العلاج: ٦٣٢)

والعلم بالوجوب إلخ. أعلم أن هذا الشرط الرابع مرده بين شيئين، فلابد لافتراض صوم رمضان من أحدهما، إما

علم بالوجوب، أو الكون بدار الإسلام، والأول: شرط لمن أسلم بدار الحرب، وإلما يحصل له ثقل المرجح

للمعتدب إذا أجروه عدلان أو رجل وامرأتان، أو نزل، أو واحد عمل، وعندهما لا نشترط اعتقاده ولا بلوغ

والحرية، والثاني: أي تكون بدار الإسلام شرط من نشأ بدار الإسلام، فإنه لا عذر له بالجهل.

أو الكون بدار الإسلام. وبشروط لو حوب أدائه الصحة من مرض وحيض ونفاس،
 والإقامة، وبشروط لصحة أدائه ثلاثة: النية، وخلو عما ينفيه من حيض ونفاس،
 وعما يفسده، ولا يشترط الخلو عن الجارية، وركه: التكف عن قضاء شهوتي النفس
 وتفرج وما أخلق بهما، وحكمه: سقوط الواجب عن الذمة، والنواب في الآخرة،
 والله أعلم.

فصل في صفة الصوم وتقسيمه

ينقسم الصوم إلى ستة أقسام: فرض، وواجب، ومسنون، ومندوب، ونفل،
 ومكروه، أما الفرض: فهو صوم رمضان أداء وقضاء، وصوم الكفارات واشتور في
 الأظهر، وأما الواجب: فهو قضاء ما أفسده من صوم نفل،

أدائه وهو عبارة عن تعريض الذمة في وقته (مرافق التلاح) للصحة. ولا يجب عليه مريض وسافر ونساء.
 النية: أراد بالله أي في وقتها. ولوقت ثلاثة لأداء، بمعنى بعد الغروب إلى قبل الفجر، متى أتى حرمه من حدث
 آفة صبح. وبالمسألة فصلا من قبل كلة، ولا تجزئ النية بعد صبح البحر. (أحاشية الطحطاوي: ٢٥٠)
 سقوط الواجب إلخ: هو بعيد عما إذا لم يكن مهيأ عنه، وقد كان مهيأ كصومه. ولا يحرم منكمه الصمت،
 والخروج عن العيادة، والاهتم بالأمراض من صباه لله تعالى.

سنة أقسام: أي جملة، وبانفصال هي ثانية: أي الفرض بما معنى. وهو صوم رمضان أداء، أو غير معين:
 وهو صومه قضاء، والواجب كذلك. فالعين كالعين المعين. وغير معين كالعين لنفسه، أو لغيره.
 أحاشية الطحطاوي: ٢٣٧. وصوم الكفارات مثل كفارة الطهارة، وكفارة القتل خطأ، وكفارة اليمين،
 وكفارة سراء الصبي، وبوجه آخر في الإحرام. في الأظهر: أي إلى الواجب. لأنه يخرج من آية جوارحه،
 ثم يشاء (صح: ٢٩) فلم يأت من حبه واجبه كفارة شريعة، فله حق قطعه، وما كان حكمه الواحد.
 وتلقه بشب أو حوب لا الفرض. (أحاشية الطحطاوي: ٢٤٨) فهو قضاء إلخ: أي إذا صام أحد، صومه نفل ثم
 أفسده، واجبه عليه قضاء، وهذا صوم واجب.

إلا أن يوافق عاداته، وكرهه صوم الوصال ولو يومين، وهو أن لا يفطر بعد الحروب أصلا حتى يتصل^{لذلك اليوم} صوم القدر بالأمس، وكرهه صوم الدهر.

فصل فيما يشترط تبييت النية وتعيينها فيه، وما لا يشترط

أما القسم الذي لا يشترط فيه تعيين النية ولا تبييتها، فهو أداء رمضان، والفتور المعين زمانه، والنفل، فيصح نية من الليل إلى ما قبل نصف النهار على الأصح،

إلا أن يوافق: أي إن كان صوم يوم النحر وغيره موافقا لعتاده لا بكره، مثلا كان رجل يداوم على صوم يوم الإثنين فعباد حسب عتاده لا بكره. تبييت النية: أي لا بد فيه من النية من الليل، أو ما هو في حكمه وهو القارعة لطلوع الفجر بل هو الأصح، ولا يصح إطلاق النية سريعا، ثم أعلم أن نية من الليل كافية في كل صوم بشرط عدم الموعود صعبا حتى لو نوى ليلا أن يصوم غدا، ثم عزم على الفطر لا يصح صائما: فلو أفطر لا شيء عليه إن لم يكن رمضان، ولو مضى عليه لا يجزئه؛ لأن تلك النية انقضت بالرجوع، ولو نوى فصائم أفطر لم يعط حتى يأكل. (المحرر الرائق مصروف وتغير)

والنذر المعين (نحو: كتمناه) لله على صوم يوم الخميس من هذه الجمعة: فإذا أطلق النية ليلة أو نذره إلى ما قبل نصف النهار صح، وخرج به عن عهدة النذور. [مرآة الفلاح: ٦٤٢] النفل: المراد بالفعل ما عدا الفرض، والواجب أهم من أن يكون سنة أو مندوبا أو مكروها. فيصح نية (نحو: [أي كل من هذه الثلاثة] إسراني الفلاح: ٦٤٢) أعلم أن حقيقة النية قصد عازما بقله صوم غدا، ولا يخلو مسلم عن هذا في أي شهر رمضان إلا ما ندر مثل إن كان قائما حاجا، أو نائما من وقت المغرب، أو قبله إلى طلوع الفجر، أو معصيا عليه، وليس النطق باللسان شرطا إلا أن يلتزم بما سنة المشايخ. (مرآة الفلاح وحاشية الطحطاوي: ٦٤٢)

إلى ما قبل الفجر المراد أنه من الليل إلى هذا الوقت طرف النية، فمضى حركته في حرة من هذا الزمان صح الصوم، وإن نوى الصوم من النهار نوى له أنه صائم من أوله حتى لو نوى قبل الزوال أنه صائم من حين نوى لا من أول النهار، لا يصو صائما، وإنما يجوز قبل الضحوة إذا لم توجد قبلها، سباني الصوم كأكمل وغرب وجماع ولو ناسيا، وإن وجد ذلك بعد طلوع الفجر لا يجوز. [حاشية الطحطاوي: ٦٤٢]

على الأصح: استقرز عن ظاهر عبارة القفوري، وهي قوله: "من بين أي طلوع العجر وبين الزوال"؛ فإن ظاهر ما يفيد، إنما إذا وجدت قبل الزوال وبعد الضحوة الكرى أن تصح؛ وليس كذلك. [حاشية الصنعطاوي: ٦٤٣]

ونصف النهار: من طلوع الفجر إلى وقت الضحوة الكبرى، وبصبح أيضاً بمطلق النية، وسية السفر وهو كان مسافر أو مريضاً في الأصح، وبصبح أداء رمضان بنية واجب آخر لمن كان صحيحاً مقيماً بخلاف المسافر، فإنه يقع عبداً سواء من الواجب، واختلف التوجيه في المريض إذا نوى واجبا آخر في رمضان، ولا يصح المنذور المعين زمانه بينه واجب غيره، بل يقع عبداً سواء من الواجب فيه .

وأما القسم الثاني: وهو ما يشترط فيه تعيين النية وتبينها فهو قضاء رمضان. وقضاء ما فسد من نفل. وصوم الكفارات بأنواعها. والمنذور المطلق كقولته: إن شئني الله مريضني فعلي صوم يوم. فحصل الشفاء.

وقت الضحوة: اعلم أن ساعة الفجر نصف النهار وهو من طلوع الشمس إلى غروبها، ووقت أداء الصوم من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وأصله وقت الضحوة الكبرى، فشرط ثبوتها لا يقتضي نية في الأكثر [الكفاية ج ١: ٢٣٧] ويصح أي كلف من أداء رمضان بالنذر لمن نذر [إبراهيمي المصالح: ١٤٢] بمطلق النية أي من غير نية صوم من كونه رمضان أو غير.

في الأصح. اعلم أن في النفل عند الزوجين أحدهما عدم صحة ما يوجب، ووقوته من غير الوقت. فعلم عند أن النساء يدين صومه عن رمضان لعقائ سيد. وهذه الدلائل من الأصح فيها مع وجود مرويات فيها، وإن لم يرض إذا جرى واحداً من أمر علا فيه ثلاثة أقوال: فقول: يقع عن رمضان لأنه ما دام تحقق بالصحيح، واعتباره حكم الإسلام وخمس لأئمة. وقول: يقع عند أحد كالسائر. واعتاده صاحب الهداية وأكثر للشافعية. وقول: أنه ظاهر الرواية، ويصح أن يقع عن رمضان في العمل من الصحيح كالسائر. وقيل بالاعتصاف بين أن خبره الصوم فلتعلق امرأته خوف الزيادة فصار كالسائر ورفع عما جرى. وبين أن لا يسهل الصوم كفساد الحسب، فتعين أن صحة بمقتضى وقوعه عن فرض الوقت. [المحرر الراس: ١٤١] .

نية واجب آخر: كما إذا نوى في رمضان من كفارة يمين وجرت عليه، أو أداء رمضان بالتزجيح الخ أي ومع الاختلاف فيه. يظهر أن التزجيح من الأقوال. فمرجح بعضهم قولاً، وبعضهم قولاً آخر، كما بيناه أعلاه بأنواعها. فكفارة النذر وصوم التمتع وفقران. [إبراهيمي المصالح: ٢١٥]

فصل فيما يثبت به الهلال، وفي صوم الشك وغيره

يُثبت رمضان برؤية هلاله أو بعد ثلثين ثلاثين إن غم الهلال، ويوم الشك: هو ما يلي
 التاسع والعشرين من شعبان، وقد استوى فيه طرف العلم والجهل بأن غم الهلال،
 وكره فيه كل صوم إلا صوم نفل حزم به بلا تردد بينه وبين صوم آخر، وإن ظهر أنه
 من رمضان أجراً عنه ما صامه، وإن ردد فيه بين صيام وفطر لا يكون مباحاً، وكره
 صوم يوم أو يومين من آخر شعبان، لا يكره ما فوقهما، ويأمر المقتضي العامة بالصوم يوم
 الشك، ثم بالإفطار إذا ذهب وقت النية، ولم يبين الحال. ويصوم فيه المقتضي والقاضي،
 على وجه العمل

يُثبت به الهلال: اعلم أنه يفترض كفاية الشمس لئلا يثبت الهلال ليلة الثلاثين من شعبان، لأنه يفصل به إلى القصر، وكذا
 انقضاء هلال شوال في غروب الشمس والعشرين من رمضان. وقد استوى بيان كونه إضافة ليوم إلى الشك (حاشية
 الطحاوي) كل صوم إلخ. أطلقه مشي ما إذا كان من صوم فرض وواجب، وصوم ردد فيه بين نفل وواجب:
 وإذا وافق معتاده صومه فصل انقضاء وانقضوا في الأفضل إذا لم يوافق معتاده، قيل: الأفضل لفطره، لا لظاهر
 نيه: وأقول: يصوم، اقتداً بعلي وعائشة رضي الله عنهما كما يصومانه. [مرآة الفلاح: ٦٤٦]
 أجراً عنه: نهد بإطلاعه الإجزاء بأي نية كانت، ويستثنى ما إذا كان مسطوراً ويرى عن راجب آخر كما هو منع
 الإمام، وإن ظهر أنه من شعبان وتواء فعلاً كان غير مصون. وإن ردد فيه إلخ: مثلاً قال: إن كان من رمضان نصلي
 ولا فطره، وكذا لا يكون صحيحاً لو توى إن لم يجد غداً فصيام، ولا فطره. ويأمر المقتضي إلخ: وأمره يكون
 بظاهر الداء في الأسوال والذات، وإنما نسب الأمر إلى مقتضى لا نقاضي، لأن الصوم لا يدخل تحت القضاء إلا
 نعاء أي يأمر القاضي على أنه إجماع لا حكم. [حاشية الطحاوي: ٦٤٨]

بالتلوم: أي بالانتظار ثلاثة صوم. [مرآة الفلاح: ٦٥٠] وقت النية: وهو عند مجيء الضحوة الكبرى
 [مرآة الفلاح: ٦٥٠] ويصوم فيه المقتضي إلخ: أي يصومه سراً، ألا يطلع على العوام فلا يتهم بالعصاة
 بارتكاب الصوم. [مرآة الفلاح: ٦٥٠] والدليل على أن القاضي يصومه ما حكاه أسد بن عمار، وقال: أنه
 باب الرشيد، فأقبل أبو يوسف القاضي، وعليه عمامة سوداء، ومدرعة سوداء، وحف أسود، وراكب على فرس
 أسود، وما عليه شيء من البياض إلا لحيته البيضاء، وهو يوم الشك، فألقى إلى الناس بالفطر. فقلت له: أمطر أنت؟
 فقال: بل إن لي، فدموت منه، فقل في أدبي: لي صائم. [حاشية الطحاوي: ٦٥٠]

ومن كان من الخواص: وهو من ينسكى من ضبط نفسه عن التردد في اليقظة، ولاحظة كونه عن الغرض، ومن رأى هلال رمضان أو الفطر وحده ورد قوله ^{لغير القاصي} لزمه الصيام، ولا يجوز له الفطر ^{بما لا يوجب} بيقينه هلال شوال، وإن أفطر في النوتين قضى، ولا كفارة عليه، ولو كان فطره قبل ما رده القاضي في الصحيح، وإذا كان بالنسبة علة من غيم أو غبار ومحوه قبل خبر واحد عدل أو مسرور في الصحيح، ولو شهد على شهادة واحد مثله،

ورد قوله الخ: قيد قوله "ورد قوله أي ورد القاضي: حذره احترازاً عما إذا أفطر قبل أن يرد القاضي شهادته، فإنه لا ريب فيه عن التقديس، وتختلف المتنازع في وجوب الكفارة، وصحح في "المعيار" عدم وجوبها، ورجحه في "عناية الناظر" باعتبار أنه يوم عتق في وجوب صومه، وحذر أيضاً إذا قبل الإمام شهادته، وهو عاصي، وأمر الناس بالصوم والفطر هو أو واحد من أهل بيته لزمته الكفارة، وبه قال عامة المتنازع، فلو كان عدلاً ينبغي أن لا يكون في وجوب الكفارة خلاف، وأفاد أن الفهر بالرواية من غير ثبوت عند تعاليم موحدة: فسقطت الكفارة، فدخل ما يراه الحاكم وحده ولم يصح: فيه لا كفارة عليه [المحرر المرتق: ٤٤، ١٧]

ولا يجوز له الفطر الخ: إشارة إلى رد قول الفقهاء أي جعفر بن آدم في قول الإمام أبي حنيفة عما إذا رأى هلال الفهر لا يفطر، لا يأكل ولا يشرب، ولكن ينبغي أن يفطر صوم ذلك اليوم، ولا يعتبر به إلى الله تعالى، لأنه يوم عيد عنده، وإلى ما قاله بعض مشايخنا من أنه إذا أنفق مائة هلال ففطره، لكن يأكل شيئاً. [المحرر المرتق: ٤٣، ١٧] وإن الفهر الخ: أي رأى هلال الفطر وحده، [مرآتي للعلاج] أي إن أفطر من رأى هلال رمضان وحده، أو رأى هلال شوال وحده، ورد القاضي قوله: وصام عدلاً بالوجوب، ثم أفطر بقضي صومه، ولا تجب عليه الكفارة، شوال كان مغفراً بعد ما رآه القاضي قوله لو قبل.

في الصحيح: وقيل: يجب الكفارة بهما: للظاهر من الناس في الفهر، وللحقيقة التي عمده في رمضان. [مرآتي للعلاج: ٦٥٢] خبر واحد قليل: وهو الذي حسنته أكثر من مائة، والعبادة: مكة تحمل على ملازمة التقوى والمروة. [مرآتي للعلاج: ٦٥٢] مسرور: هو محبوب يقال لم يظهر له منى ولا هلال. [مرآتي للعلاج: ٦٥٢] في الصحيح: مضى ظاهر الرواية أنه لا يقبل قول المسرور [حاشية الطحطاوي: ٦٥٠] ولو شهد الخ: أي يقبل في هلال رمضان شهادة واحد عدل على شهادة واحد عدل، بخلاف الشهادة على الشهادة في سائر الأحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة رجل واحد رجلاً، أو رجل وامرأتين. [المحرر المرتق: ٤٢١/٦]

ولو كان أنبي أو رقيقاً أو محدوداً في قذف قاب لومضان، ولا يشترط لفظ الشهادة ^{ومثله}
ولا الدعوى، وشروط للال لفطر إذا كان بالسماء علة لفظ الشهادة من حرين أو ^{نحوه}
حر وحرين بلا دعوى، وإن لم يكن بالسماء علة فلا بد من جمع عظيم لرمضان ^{قاب فعمله لا يشترط}
والفطر، ومقدار الجمع العظيم مفوض لرأي الإمام في الأصح، وإذا تم العدد
بشهادة فرد، ولم ير هلال الفطر والسماء مصححة لا يحل له الفطر، وانحنف
الترجيح فيما إذا كان شهادة عدلين، ولا خلاف في حل الفطر إذا كان بالسماء ^{في من فطر}
عنه ولو ثبت رمضان بشهادة الفرد، ^{بشهادة}

فرمضان: أشار إلى أهم لو صاموا بشهادة واحد، رغم هلال شوال، فإهم لا يفطرون، ثبت الرضائية بشهادة
لا الفطر، خلافاً لما روي عن محمد أهم يفطرون [البحر الرائق: ٤١١/٢] ولا يشترط إجماع حتى لو شهد عدد
الحاكم وسع رجل شهادته عدد، وهو ظاهر العدالة وحب من السماع أن يصوم، ولا يحتاج إلى حكم الحاكم.
[حاشية الطحطاوي: ٦٥٣] وإن لم يكن إجماع، أي روي لم يكن بالسماء علة معها، بشرط أن يكون فيهما الشهود
سواءً بمجرد أجمع للعام عهده أي تمام غلات الطل لا الشمس. [أشعر رائق: ٤٢٢/٢]

لرأي الإمام: اعلم أنه لم يفطر الجميع، الكفو في صاهر الرواية بشيء، فروي عن أبي يوسف أنه فطره بعد القضاء
حين ودلاً، وعن خلف، من أيوب: خمسة يبلغ قتل، وقيل: ينبغي أن يكون من كل مسجد جماعة واحد
أو اثنين، وعن محمد أنه يعرض مقدار القلة والفكرة إلى رأي الإمام: كما في "الدرع"، وفي "فتح القدير"، والمخ
ما روي عن محمد وأبي يوسف أيضاً أن الفطرة لتوافر الحر، ويجه من كل جانب. [البحر الرائق: ٤٢٣/٢]

في الأصح: وقيل: أقل الثلثة، وعن أبي يوسف: خمسةون كاتفة [أمراني الفلاح: ٦٥٥]
ثم العلة: أي تم عدد رمضان ثلاثين. [أمراني الفلاح: ٦٥٥] لا يحل له الفطر: وهذا اتفاقاً على ما ذكره شمس
الكملة، وهر ذلك المشاهد، كما في "الفرز"، وفي "فتحنا": إذا لم ير هلال شوال لا يفطرون حتى يصوموا يوم
آخر، وقيل: الزبلي. والأشبه أن يقال: إن كانت السماء مصححة لا يفطرون؛ لفطور علة، وإن كانت متعينة
يفطرون: لعدم ظهور الغلط. [أمراني الفلاح برامة: ٦٥٥] فيما إذا كان إجماع أي لو صاموا بشهادة شاعدين
عدلين، ولم عدد رمضان ثلاثين يوماً، ولم ير هلال شوال مع الصبح، صحت في "المنية" و"الخلاصة" و"الهرورية"
عن الفطر، وفي "مصرع البرال": لا يفطرون، وصححه كذلك السيد الإمام الأجل ناصر الدين.

وهلال الأضحى كالقصر. ويشترط ليقية الأهلة شهادة رجلين عدلين، أو حر وحرثين غير عذوين في قده، وإذا ثبت في مطبخ فطر لزم سائر الناس في ظاهر المذهب، وعليه الفتوى وأكثر المشايخ، ولا عورة برؤية الهلال ثاراً سواء كان قبل الزوال أو بعده، وهو الليلة المستقبلة في المختار.

وهلال الأضحى إجماع في هلال ذى الحجة كهلل الزوال فلا شئ بالغيب إلا رجلين أو رجل واحد، وأما حالة الصحر فالحكم سواء، لأنه من رواية أحمد [البرقاني: ١٥٠-١٥١] ويشترط ليقية إجماع أئمة ومفتين في ذلك، واستدلوا به، وأما إذا لم تكن جميع غيبه وإذا ثبت إجماع من أهل بلد، أو رأى الهلال أهل بلد، ولم يره أهل بلدة أخرى، ثبت أنه يصوموا برؤية أولئك كبصا كان على قوم من قاتل لا عورة باختلاف الأصابع، وعلى قول من اعتبره بغيره، فإن كان بينهما مغتربات ثبت لا يخلط الطباخ بغيره، وقد كان ثبت لخلط لا بغيره، وأما اختلاف على أنه لا يحرر حين يذبح اسم أهل بلدة لأخرى يوماً وأهل بلدة أخرى ليلة وعشرين يوماً، ثبت عليه بعض يوم، والأشد أن يحرر، لأن كل قوم عاقلون بما عاينوه، والاعتداد بالهلال من إجماع المسلمين مختلف باختلاف الأقطار، كما أن دعوى الوقت وخرجه يختلف باختلاف الأقطار، حتى إذا رأت الشمس في المشرق لا يرى من بلد آخر، وكذا طلوع الصبح وغروب الشمس، من مكانا تحركت الشمس درجة، فذلك طلوع صبح قوم، وغروب شمس آخرين، وغروب بعض، يصف ببل تعرج، وروى أن أبا موسى الضمير أنقلبه صاحب "المختصر" قدم الإسكندرية، فسئل عن صعد على حارة الإسكندرية، فرأى الشمس برمان ضوئها بعد ما غربت عنده في البلد، فقال له أن يعطر؟ فقال: لا، بل من أهل البلد، وأن كلمة غابت عن أحمد [سجل المخطوط: ١٦٤، ١٦٥].

ولا عورة برؤية إجماع معنى عدم حداثتها، أنه لا يثبت لها حكم من وجوب صوم أو فطر، ولذا قال في "المختصر" ولا يحرر له ولا يضر (وهذا إجماع في المختار) في قول أبي حنيفة ومحمد، وقال في "المختصر" فلا يكون ذلك اليوم من رمضان عنده، وقال أبو يوسف: إن كان بعد الزوال فكذلك، وإن كان منه فهو ليلة النصف، ويكون فيه من رمضان، وعلى هذا الخلاف، هلال سؤال، فعدهما يكون المستقلة مطلقاً، ويكون اليوم من رمضان، وعندنا لو فسد الزوال يكون النصف، ويكون اليوم من القصر.

وأما من رأى الهلال يوم الجمعة مثلاً قبل الزوال، عند أبي يوسف هو ليلة النصفية يعني أنه يضر أن هلال قد وجد في الأولى ليلة الجمعة، فعاب ثم ظهر ثاراً فمضوره في الشهر في حكم مضوره في ليلة ثانية من ابتداء الشهر، وإذا كان ليلة النصفية يكون يوم الجمعة المذكور أول الشهر، ويجب صومه إن كان رمضان، ويجب فطره إن كان شوالاً.

أو نوى الفطر ولم يقطر، أو دخل حلقه دخان بلا صنعه، أو غبار ولو غبار الطاحون، أو دباب، أو أثر طعم الأدوية فيه وهو ذاكر لصومه، أو أصبح جنباً ولو استمر يوماً بالجنابة، أو صب في إحليله ماء، أو دغنا، أو شايض غراً فدخل الماء أذنه، أو حنك أذنه ^{وإنما} يعود فخرج عليه دون ثم أدخله مراراً إلى أذنه أو دخل أنفه مخاط فاستنشق عذماً أو ابتلع، وينبغي إلقاء النخاعة حتى لا يفسد صومه ^{لعمري - يسل من الأنف -} على قول الإمام الشافعي ^{بطل}، أو ذرعه النقيء وساد بغير صنعه ولو ملاً فاه في الصحيح، أو استقاء أقل من ملء فيه على الصحيح، ولو أعاده في الصحيح، أو أكل ما بين أسنانه وكان دون الخمصة، أو مضغ مثل سمسة من خارج فسه حتى تلبست ولم يجد لها ضمماً في حلقه.

بلا صنعه: إشارة إلى أنه من أدخل مصنعه دخاناً حلقه بأي ضرورة كان الإدخال. فسد صومه سواء أكل دخان غيره أو عاد لو عزمها، حتى من سحر بهجور فأواه إلى نفسه وشم دخاناً واكراً لصومه ففطر، لا يمكن التفرغ عن إدخال للفطر جوفه ودماعه، وهذا إذا بغفل عنه كثير من الناس فليس له، ولا يؤهم أنه كشتم الثور ومانه والمسيك؛ لو صرح الفرق بين هواء تطيب بريح المسك وبشبهه وبين محرر دخان وصل إلى جوفه نفعه. [مرافق الفلاح: ٦٦٠] ولو غبار الخ. أي ولو كان غبار دقيق من الطاحون. [مرافق الفلاح: ٦٦٠] وبه عرف حكم من صناعته العرطة أو الأضياء التي يؤرمها الغبار وهو عديم فساد لصوم [حاشية الطحطاوي: ٦٦٠]

وهو ذاكر الخ: ينسب إلى أنه لو كان ناسياً لصومه لا يفتد بالطريق الأول. [حاشية الطحطاوي: ٦٦٠] إحليله: قيد بالإحليل؛ لأنها لو صبت في فمها ذلك ففسده بلا خلاف في الأصح. [حاشية الطحطاوي: ٦٦١]

النخامة: هي ما تعلق الإنسان، وفيل ما يخرج من المصدر؛ وفيل ما يخرج من الحشوم من البلغم والمخاط عند السعال، وفيل هو ما يخرج الإنسان من حاله من مخرج الماء المعية.

في الصحيح: الحاصل كما في "شرح المسيد"، أن حبة المسائل اثنتا عشرة، لأنه إما أن يكون قاء أو استقاء، وكل إما أن يكون ملء الفم لو دونه، وكل من الأربعة إما أن يكون عاد نفسه لو أعاده أو خرج: لا يضر في الكل على الأصح، إلا في الإعادة والاستقاء بشرط ملء الفم، ولو استقاء مراراً في مجلس ملء الفم ففطر. لا إذا كان في مجلس أو غداة ثم نصف النهار ثم عشية، وهذا على قول الثاني. [حاشية الطحطاوي: ٦٦٢]

باب ما يفسد به الصوم، ونحوه به الكفارة مع القضاء

وهو اثنان وعشرون شيئاً: إذا فعل الصائم شيئاً منها طائعاً متعمداً غير مضطر لزومه القضاء والكفارة، وهي الجماع في أحد السبلين على الفاعل والمفعول به، والأكل، والشرب، سواء فيه ما يتفدى به أو يتداوى به، وإبتلاع مطر دخل إلى فمه،
أي في السبل
والأشربة

فزمه القضاء الخ: اعلم أن لزوم القضاء والكفارة شروطاً، منها ما به التخيير، ومنها ما أجله، فمن الشروط: فعل الصائم، فإذا لم يفعل الصائم لا يلزم القضاء ولا الكفارة، ومنها: كون الصائم مكلفاً، فإن إذا فعل الصبي أو المجنون أو غيره شيئاً منها لا يلزمهم كفارة؛ لوجوب الأهلية للزوم، ومنها: كونه ميتاً ألبتة، فإنه إذا لم يمت ألبتة لا يلزمه الكفارة، كمن صام يوماً من رمضان ونوى قبل ثوبال ثم أفطر، لا يلزمه كفارة عند أبي حنيفة خلافاً لغيره. ومنها: إيقاع الخسار في أداء رمضان، فإن الصائم إذا أفسد قضاء رمضان بعد ما صامه أو عمده لا يلزمه الكفارة، ومنها: عدم طرؤ البيع للفطر بعد تركاب الثاني، كمن أكل أفسد صومها عمداً، ثم حاضت بعدها في ذلك اليوم أو عسيت أو مرضت مرضاً يبيح الفطر، وكذا إذا أفطر فرجل صوم رمضان عمداً، ثم مرض في ذلك اليوم لا يلزمهما الكفارة، أو قبله كرجل صام يوماً من رمضان ثم سافر فأفطر، لا يلزمه الكفارة؛ لطرؤ البيع للفطر قبل تركاب الثاني.

لما لو أفطر ثم سافر طائفاً انقضت فرواها على عدم سقوطها؛ لأن الأصل أنه إذا صار في آخر شهر على صفة لو كان عليها في أوله لم يباح له الفطر، تستلزم عنه الكفارة، ومنها: الطواحيق، فإذا وطئها مطاوعة عمداً وجب على كل منهما القضاء والكفارة مطلقاً، سواء أكره فروح فروحة، أو الزوجة زوجها على الأصح، ومنها: العدد ملاك لزوم الناس والمضطر، ومنها: عدم كون الصائم مضطراً؛ إذ المضطر لا كفارة عليه.

ما يتفدى به: هو من القضاء وهو بالغير والذال المحمدين اسم لذات الذكوة غذاء، قال في "الطهارة": وحفظوا في معنى التفدي، قال بعضهم: أن يحل الطبع إلى أكله، وتقضي شهوة البطن به، وقال بعضهم: هو ما يعود نفعه إلى إصلاح البدن، وخالفه فيما إذا مضى لقمة ثم أخرجها ثم أكلها، فعلى القول الثاني نحب الكفارة وعلى الأول لا نحب، وهذا هو الأصح؛ لأنه بإخراجها تعانها النفس كما في "أغنيته"، وعلى هذا القول في الحبس والحشيشة والمقطاض، إذا أكله فعلى القول الثاني لا نحب الكفارة؛ لأنه لا نفع فيه لبدنه وربما بضره، ويتقضى عقله، وعلى القول الأول نحب؛ لأن الطبع بمن إليه، وتقضي به شهوة البطن.

قلت: وعلى هذا لمدة التي ظهرت الآن وهو قد نجان إذا شره في لزوم الكفارة على هذا الاختلاف، فمن قال: إن التفدي ما يحل الصبح إليه، وتقضي به شهوة بطن، ألزم به الكفارة، وعلى منفسر الثاني لا، [أمر في الفلاح والطحاوي: ٦٩٥]

وأكل اللحم الخبز إلا إذا دود. وأكل الشحم في خيار الفخية أي ثلثت وقدين اللحم بالثاني، وأكل الخنطة وقضمها إلا أن يصنع قمحة لثلاث، وإتلاع حبة حنطة، وإتلاع حبة سمكة أو نحوها من خارج فمه في المختار، وأكل الطين الأرمني مطبق، ^{من مصورة أو المصورة} وطين غير الأرمني كالطفل إن اعتد أكله، والمبع لثقل في المختار، وإتلاع اوراق روجن، أو صديقه، لا غيرهما، وأكله عمدا بعد عينة، أو بعد حمامة، أو بعد غسل، أو قبله بشهر، أو بعد مضاجعة من غير إزال، أو بعد دهن شاربته ظان أنه أطهر بذلك، إلا إذا أفتاه فيه، أو سمع الحديث ولم يعرف ثوابه على المذهب، وإن عرف تأويله وجبت عليه الكفارة، وتجب الكفارة على من طأعت مكرها.

فصل في الكفارة، وما يسقطها عن الذمة

^{بما فيه}

تسقط الكفارة بضره حيض أو نفاس.....

النفاس وهو الدم الذي يخرج من المرأة، وقد يسمى وطينا، كل شيء شابه أن يعالج بدمج أو شيء طاهر ينضح ويحور أن يقال: من الإبدال والإدماج (أزب المارز) إلا إذا شرفه غداة طلوع النجاسة، صفة ثوبه، ونحوه من الكفارة بأكله، مروجته من تحتها، ولقد أكل اللحم، هو شحم الخنزير في الشمس، وقيل: ما قطع منه غرلا، (أزب المارز) وقضمها، أي كسرهما، أطرا، الأسنان، كما تقسم ثلاثة الشعر.

قسطه هو حب بطون، يينه، من الحار، وهو معروف، فلا يشك في صيرته، فيصعبه، وهو خاص من الثلاثي، وهو معروف من الأسماء [أرمني العلاج ١١٢] كالطفل أي الطين النقي ينضج، [أرمني علاج ١٢٦] لا غيرهما، أي لا ترمه الكفارة، عراق عجماء، أنه يعاد، وبخلاف مروجته وأعدته، أنه يشق، وأكله عمدا، أي إذا دعت، فحالت أودا، أي صدأ، مع القصد، والكفارة حرة، بالمعنى، حادثة، وهو قوله تعالى: كفارة غطر لحديث، أو بدله، عرف ثوابه أو يعرفه، بعدد ما كرهه، [أرمني العلاج ١٢٧] أو سمع الحديث، وهو قوله تعالى: كفارة، ثم بدله، [أرمني العلاج ١٢٨]

عرف ثوابه، من أن القرآن من غير فتوات، (عاشية لخطه)، فسقط الكفارة، [أرمني وجبت بارتكاب مدنها، وهو في العلاج ١٢٨] أي إذا وجبت الكفارة على المرأة بالانتل عمدا، وعبر، ثم سدرت حادثة =

أو مرض مبيح لنفطر في يومه، ولا نسقط عنه سفره به كرها بعد لزومها عليه في ظاهر الرواية، والكفارة: تخوير رقية ولو كانت غير مؤمنة، فإن عجز عنه صام شهرين متتابعين، ليس فيها يوم عيد ولا يوم التشريق، فإن لم يستطع الصوم أطعم ستين مسكينا يفتيهم وعشاء مشبعين، أو غدايين، أو عشائين، أو عشاء ^{لغير تركه} وسجورا، أو يعطي كل فقير نصف صاع من أر، أو دقية، أو سويقه، أو صاع تمر،

- أو عشاء في يوم وجوب الكفارة، أو عرض ما عذر، لم كانت مائة على صومها لأماح لها. (إنظار). نسقط الكفارة عنها، ولو رحت على أحد، ثم سافر طائما أو مكرها لا نسقط عنه الكفارة، والفرق بينها مع كون كل من الجفص والغفص والسفر سترًا عرضت على من وجب عليه الكفارة، أن الأعداء ليسوا به. له حل إجماع الصوم على عباده، وهو الله، والسفر عذر حرص له من غير مر له الحق، وهو الجسد. أو مرض صحيح إلخ: أطلقه وهو مفيد تعرض حدث من غير صفة، وإنما إذا كان المرض يصعبه مثل أن حرج نفسه، أو انقطاعا من حل أو سطوع، فالتخار أنها لا تسقط الكفارة عنه.

في يومه فبده إذا كان يومه عليه ١٠ ذكر من حصره وحاش ومرض في يوم الإحصاء من قبله أو بعده لا تسقط عنه الكفارة. تخوير رقية: وغناه م، في كفارة الظهار. بغضهم إلخ: أطلقه وهو مفيد بشرط أن يكون الذي أنقصهم ثامنا هم الذين أنقصهم أولا، حتى لو غدا، ستونه ثم أطعم ستين عزيمهم، لم يجوز حتى بعد الإطعام لأحد العرفين، ولو أطعم فقيرا ستين يوما أجزاء، [برقني طلائع: ٦٢٠]

نصف صاع: أعلم أن صاع أربعة أمداد، والمد ثلاثة أطلال، والرطل نصف صاع، والمثلثون مائة درهم، والإستار أربعون، والإستار - بكسر الهمزة - بأشراعه ستة ونصف، وبالقائل أربعة ونصف، فالد والثلث سواء، كل منهما ربع صاع وطلال بالعراقي، والرطل مائة والثلاثون درهما، والدرهم ثلثي أربعة عشر خراطا. [رد مختار بخلاف: ٣٦٥/٢]

أو صاع: أعلم أن الرطل - بكسر اللام - ونصفه - عشرون إستارا، والإستار أربعة مثقال ونصف مثقال، والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم، والدرهم أربعة عشر خراطا، والخراطا خمس شعرات، فيكون الدرهم سبعين شعرا، ويكون المثقال مائة شعرا أي عشرين خراطا، ويكون الإستار ستة دراهم وثلاثة أسباع درهم أي أربعة أمداد وخمسين شعرا، ويكون الرطل تسعين مثقالا إلا عانة ولثمانية وعشرين درهما ونصف درهم ونصف سبع درهم، ويكون الرطل مائة وخمسين مثقالا أي مائتين وسبعة وخمسين درهما وسبع دراهم، ويكون الصاع سبعمائة، وعشرين مثقالا أي ألفا ومائتين وعشرين درهما ونصف درهم ونصف سبع درهم، فما على ما في بعض الخواص.

أو شعير، أو قيمته، وكفت كفارة واحدة عن جماع وأكل متعدد في أيام لم يتخلله تكفير ولو من رمضان عن الصحيح، فإن غفل التكفير لا تكفي كفارة واحدة في ^{رواية} ظاهر الرواية.

أو قيمته: أي أو يعطي قيمة المصنف من اليد، أو المذبح من غيره من غير التصدي عليه، ولو في أوقات متفرقة، لحصول التتابع، [أما في نفلح، ٢٧٠] وكفت كفارة [الح]، أي إذا جامع صلاته كذا رمضان مراراً، ضمن جامع أول يوم من رمضان، وثبت كذلك، والثاني كذلك، وعلم مراراً أو ألف صوم بالأكمل متصلاً ككثرت، ولم يؤد كفارة الصوم فيما بين هذه الجماعات، تكفي عن هذه التفطيات كفارة واحدة، ولا يحتاج إلى كفارات متعددة، ولو كانت هذه الجماعات أو الأكلات من رمضان، وإن أدى كفارة، ثم جامع حال كونه صائماً فأنام رمضان، أو أكل كذلك ضمن جامع أول يوم من رمضان عمداً فأدى الكفارة بالحرر المرفق، لم أنعم دينه مسكناً، لا تكفي كفارة واحدة.

ولو من رمضان: قال في البحر، ولو جامع مراراً في أيام من رمضان واحد، ولم يكفر، كان عليه كفارة واحدة لأهله شريعتاً لا شرعاً، ويحصل واحدة، فهو جامع وكافر، ثم جامع مرة أخرى عليه كفارة أخرى في ظاهر الرواية؛ لعدم ما أخرج لم يحصل بالأول، ولو جامع في رمضان فعليه كفارتان، وإن لم يكفر الأول في ظاهر الرواية، وهو نصريح، كما في الطهارة، وقال عتقاً عنه واحد، قل في الأكرار: وعليه الاعتماد، [البحر الرائق، ٤٣٤].

باب ما يفسد الصوم من غير كفارة

وهو سبعة وخمسون شعباً: إذا أكل النصال^١م أو زناً^٢ شيئاً، أو عجيناً، أو دقيقاً، أو ملحاً كثيراً دفعة، أو طيناً غير أرمني لم يعتد^٣ أكله، أو نواة، أو قطاً، أو كاعذاً، أو مفرجلاً ولم يطبخ، أو جوزة رطبة، أو ابتلع حصاة أو حديدًا أو تراباً أو حجراً أو احتقن، أو استعظ، أو أوجر بصب شيء في حلقه على الأصح، أو أقطر في أذنه دهنًا أو ماء، في الأصح، أو دارى جافة،

أوزا شيئاً: الأرواح مبرورة. أو عجيناً: وهو الدقيق المنسوب بالتمام. دفعة: فبذره ماء، لأنه إذا أكله تداعت بأول دفعة فبذره غير. المنعقد: والكفارة: (حاشية الطحطاوي: ٦٧١) لم يعتد أكله: أما إذا اعتاده فهو ككل الضي أرمنياً لمعت الكفارة مطلقاً. (حاشية الطحطاوي: ٦٧١)

أو كاعذاً: أو نحوه مما لا يؤكل عادة. [مرقي الفلاح: ٦٧١] أو مفرجلاً: (منحرج وحيد مفتوح، مأكبة مبرورة) أو نحوه من نحو: هي لا تؤكل قبل الضحك [مرقي الفلاح: ٦٧١] ولم يطبخ: أي ولم ينج أيضاً، أما إذا وجد أحداهما نزه الكفارة، لأنه مما يؤكل عادة. (حاشية الطحطاوي: ٦٧١)

جوزة: أكلتها وهي مقيدة بما إذا لمس لها شيئاً، وأتلف فبذره ولا كفارة عليه، ولو أطلع نوره رطبة لزمه الكفارة، لأنها تؤكل عادة مع قشره، ويصنع اليابسة مع قشرها، ويوصل المنضوع إلى حرقه، احتلج في لزوم الكفارة. [مرقي الفلاح بصرف: ٦٧١] أو حديدًا: أو عماماً أو نعلًا أو فضة [مرقي الفلاح: ٦٧١]

أو احتقن: أو استعظ: الحقة سب اللبواء في الثبر، والمحموط صبه اللبواء في الأنف. [مرقي الفلاح: ٦٧٢] على الأصح: متعلق بالاحتقان وما بعده، وهو احتراق عين قول أبي يوسف بحث بوجوب الكفارة. [مرقي الفلاح: ٦٧٢] في الأصح: وجه فسد الصوم وصول القطر دماغه بدمه، فلا عورة لصلاح البدن، قاله قاضي خان، وحققه الكمان. ون "الغيط" أصبح أنه لا يضره لأن الله يضر الدماغي فانعدم القطر مبرورة وهو الابتلاع، ومنه وهو الإضغاع. [مرقي الفلاح: ٦٧١] (حاشية الطحطاوي بزيادة)

جافة: وهي حراصة في النفس أي تاروى بدواء مطباً كان أو يابساً حراصة في البطن، ولا تنعجب إذا سمعت أن معاد: تاروى حراصة بأدوية جافة أي يابسة. وفائدة هذا القيد أن الدواء لو كان رطباً يهبط إلى الجوف، والياس لا، ولا يقل: الحقة مضاعف وبجافة أسوأ: فإن الحمل قد شاع، والعلم بأسره صاح.

أو أمة بدواي، ووصل إلى جوفه أو دماغه، أو دخل حلقه مطر أو ثلج في الأصح
 ولم يبتلعه بضمه، أو أنظر خطأ بسبق ماء المضغنة إلى جوفه، أو أفطر مكرهاً ولو
 بالجماع، أو أكرهت على الجماع، أو أفطرت خوفاً على نفسها من أن تمرض من
 الخدمة، أمة كانت أو مسكوحة، أو صب أحد في جوفه ماء وهو نائم أو أكل عمداً
 بعد أكله ناسياً ولو علم الخنزير على الأصح، أو جامع ناسياً ثم جامع عامداً
 راجد

بدواي: ابتداء الهواء فشم الربط واليابس؛ لأن طهارة الوصول لا تكون رطباً أو يابساً، وإن شطط الفلوي؛ لأن
 الربط هو نفث يصل إلى الخوف عادة حتى لو علم أن رطبت لم يصل ثم يمس، ولو علم أن اليابس وصل فسد
 صومه. [البحر الرائق: ٤٣٨/٢] وصل إلى جوفه: قوله: "إلى جوفه" علة في الخلاف، وقوله: "إلى دماغه" علة في
 الآفة، وفي "المحققين": أن يور الجوفه مضافاً أعنيك مما وصل إلى جوف الرأس يصل إلى جوف البطن. [البحر
 الرائق: ٤٣٨/٢] خوفاً: أي خوفاً رقيقاً إلى علة الظن، وبس شرطه مجرد توهم. [حاشية الطحطاوي]
 مطر أو ثلج: قيد هذا احترازاً عما نحو الغبار فإنه قال في "مغنية": لو دخل حلقه عمار الطاحونة أو طعم
 الأدوية أو عمار القيس والسباحة أو الدخان أو ما سطع من عمار غترات يترشح أو عوثر السواب وأشبه ذلك،
 لم يفطر. [حاشية الطحطاوي بزيادة: ٦٧٣]

ولم يشفه: بل إنما سبق إلى حشفه بداهة، أي لأنه إذا اشتبه بضمه وجبت الكفارة، أمة [إخ:] وللأمة أن تمتنع
 من الاستمرار بأمر لمؤثر إذا كان محرماً عن أداء الفرض؛ لأنها مبقاة على أصل الحرية في حق الفرائض، وإن عم
 الحكم في الأمة يعلم الحكم في الحره بالأول. [حاشية الضحطوي: ٦٧٣] أو صب أحد [إخ:] إنما ذكرت للرفع
 بوجه أن أدتم كالتاسي، ولا يضار به، وليس أدتم كالتاسي في الحكم حتى لا يضار، لأن التاسي للتبعية على
 ذبيحة؛ لأن الشذاع سروله أمرك، بخلاف الجنون والغلب، وحيث ثبت فرق بينهما في بعض الأحكام،
 فلا يجري حكم أحدهما على الآخر إلا بتليل، ولم يوجد. [حاشية الطحطاوي بضمه: ٦٧٣]

أو أكل عمداً [إخ:] أي يفسد الصوم ولا تجب الكفارة على من أكل ناسياً ثم أكل عمداً، لأنه ظن في موضع
 الاشتباه بالنظم، وهو الأكل عمداً، لأن الأكل مضاد الصوم سائياً كالأكل أو عمداً فأثرت شهوة، وكذا فيه
 أشهر اختلاف العلماء، فإن مالكاً يقول بفساد صوم من أكل ناسياً. [البحر الرائق بزيادة: ٤٥٩/٢]
 ولو عمم [إخ:] أي لا تجب الكفارة وإن علم بأنه لا يفطر، بأن بلغه الحديث أو التوى أولاً، وهو قول أبي حنيفة،
 وهو الصحيح؛ لأن العلماء اختلفوا في قول الحديث، وإن فقهاء المدينة كمالك جث وغيره لم يعلوه، فصار شهوة
 لأن قول الشافعي مثلاً، إذا كان مؤلفاً للياس يكون شهوة كفول الصحابي مثلاً. [البحر الرائق بزيادة: ٤٥٩/٢]

أو أكل بعد ما نوى نهاراً ولم يَبْتَ بَيْتَ بَيْتَهُ، أو أصبح مسافراً فنوى الإقامة ثم أكل، أو سافر بعد ما أصبح مقيماً فأكل، أو أسنث بلا نية صوم ولا نية فطر، أو تسحر أو جامعاً شاكاً في طلوع الفجر وهو خالغ، أو أقصر بظن الغروب والنسب باقية، أو أنزل بوطء مينة أو هيمه أو بتفخيذ أو بتطين أو قبلة أو لمس، أو أقصد صوم غير أداء رمضان، أو وطئت وهي نائمة، أو فطرت في فرجها على الأصح، أو أدخل إصبه مبلولة بماء أو دهن في دبره، أو أدخلته في فرجها الداخل في المختار، أو أدخل قصته في دبره أو في فرجها الداخل وغيبها، أو أدخل حلقه دخاناً بصعده.

أو استقاء ولو دون ملء الفم في ظاهر الرواية، وشرط أبو يوسف رحمه الله ملء الفم وهو الصحيح، أو نعاد ما زرعه من القياء وكان ملء الفم وهو ذاكر لصومه، أو أكل ما بين أسنانه وكان قدر المحض، أو نوى أصوم نهاراً بعنما أكل ناسياً قبل إيجاد نية من النهار.

ثم أكل: أي لا تلزمه الكفارة وإن حرم الله. [مرآة الفلاح: ٦٧١] أو تسحر: هو من السحور منتج السحر. اسم للسحور في السحر، وهو استساق الأضواء من الليل، وهو مستحب، وحمل: سقى. [مرآة الفلاح: ٦٧٥] شاكاً: قيد للصورتين من التسخير والجماع. [مرآة الفلاح]

في طلوع الفجر: أي لا يجب الكفارة في صورتين ولكن كالم يترك ثلثت مع تلك، لا ثم حالية الإفتقار، وإن لم يترك به شيء، لا يجب عليه القضاء أيضاً بالمثل. [مرآة الفلاح زيادة: ٦٧٥] بظن الغروب: أراد بالظن: علة الظن؛ لأنه لو كان شاكاً ثبت الكفارة. [نيل الأثرين عذاف: ٤٧٣/٢] على الأصح: أنه لا يبعد أنه لا خلاف في ذلك على الأصح. [حاشية فضحطوي: ٦٧٦] أو أدخلته: أي بسببها منقولة عنه، أو دهن. [مرآة الفلاح: ٦٧٧] مصغه: أي معصداً إلى صوفه أو دماغه لوجود القطر، ولا يجب الكفارة وعذاف غير الحصر والعمود، وفيه لا يبعد لزوم الكفارة أيضاً للفتح والمداوي. وكذا الدخول الحادث شرباً، ويتصدق هذا الزائد. [مرآة الفلاح زيادة: ٦٧٧] ملء الفم: قبله ما لأن في الأصل منه روايتان: ففطر، وعنده بإعادته. [مرآة الفلاح: ٦٧٧] قال فضحطوي حك: أصحهما عدم القضاء.

أو أغمر عليه ولو جمع الشهر، إلا أنه لا يقضي اليوم الذي حدث فيه الإغماء أو حدث في ليلته، أو من غير تمتد جميع الشهر، ولا يلزمه قضاءه بإقامته ليلاً أو نهاراً بعد فوات وقت التوبة في التصحيح.

فصل

يجب الإمساك بقية اليوم على من فسد صومه، وعلى حائض ونفساء طهرتا بعد طلوع الفجر، وعلى صبي بلغ وكافر أسلم، وعليهم القضاء إلا الآخرين.

فصل فيما يكره للصائم؛ وما لا يكره، وما يستحب

كره للصائم سعة أتياء؛ ذوق شيء،

ولو جمع إلخ أي ولو استوعب الإغماء جميع الشهر. لا يقضي اليوم إلخ لوجود شرط الصوم - وهو التوبة - حتى لو غفر عندهما كما لو كان مسافراً أو مريضاً أو متعذراً بعد الأكل في رمضان، ثم في الأول أيضاً. [أمرهم] فلاح وحاشية الطحطاوي: ٦٧٧ غير مكمل. أي بأن أفاد في وقت التوبة نهاراً ولم يبق، ووجه وجوب القضاء أنه لا حرج في قضاءه ولو شهر. [حاشية الطحطاوي: ٦٧٧] (مرامي الفلاح)
ولا يلزمه كفالة؛ أي وإن استوعب الجنون أو الإغماء شهراً لا يلزمه قضاؤه ولو كان الاستيعاب حكماً بإفلاته ليلاً فقط أو نهاراً بعد فوات وقت التوبة في الصحيح، وعليه الفتوى؛ لأن الليل لا يصلح به، ولا فيما بعد الزوال كما في مجموع التولوز، والمختار، والتهذيب وغيرها، وهو مختار غفر الله له، وفي "فتح" يلزمه قضاءه وإنفاته به مطلقاً [حاشية الطحطاوي ومرامي الفلاح تصرف: ٦٧٧]

فسد صومه أطلقه فحمل ما إذا كان سبب ثم وال كفالة عدو وهي زالة، أو من غير عدو. طهرتا إلخ، قيد به؛ لأنه في حالة تحقق اغتراب العقل والبدن يحرم الإمساك؛ لأن الصوم منهما حرام، ونفساء بالمرم حرام؛ وكذلك لا يجب الإمساك على المرض والمسال؛ لأن رحمة الإفطار في حقهما باعتبار الخرج، ولو أزمهما بالمشة لمعاد شيء، على موضوعه بالقض، ولكن لا يأكلون جهراً بل سرراً. [حاشية الطحطاوي برهانه: ٦٧٨]

وعلى صبي بلغ إلخ؛ وكذلك مسافر أقدم ومريض رى، ومحمول لحاف. [أمرهم الفلاح: ٦٧٨] الآخرين: بمنزلة نهي إذا بلغ بعد طلوع الفجر، والكافر إذا أسلم بعد. فيما يكره إلخ. ظاهر إطلاقه الكراهة بليد أن المراد بما تحريمه [حاشية الطحطاوي: ٦٧٩]

ومضغه بلا عذر، ومضغ العلك، والقبلة، والمباشرة إن لم يأمن فيهما على نفسه
 الإنزال أو الجماع في ظاهر الرواية، وجمع الطريق في النفس، ثم ابتلاعه، وما ظن أنه
 يضعفه كالقصد والحجامة.

وتسعة أشياء لا تكره لنصائهم: القبلة، والمباشرة مع الأمن، ودهن الشارب،
 والكحل، والحجامة، والقصد، والسواك آخر النهار، بل هو سنة كأكله، ولو كان
 رطباً أو مبلولاً بالماء، والمضمضة، والاستنشاق لغير وضوء،
 لغفر

بلا عذر: كالمراة إذا وجدت من مضغ الطعام نصيباً كمنقطة لحض، أو إذا لم تجد ماءً معه، فلا بأس بمضغها
 لصحة الزينة، واختلف فيما إذا حشى فحين لشراء، ما كثر يذوق، والمرأة ذوق الطعام إذا كان زوجها سراً، فخلق
 لتعلم ملاحظته، وإن كان حش الحنق فلا يخل طاء، وكذا الأمد، قلت: وكذا الأخير، [مرقي الفلاح ص ٦٧٩]
 ومضغ العلك: أطلقه وهو مفيد بالذي لا يوصل منه شيء إلى الحوف مع الطريق، أما إذا كان يصل منه شيء، بأن
 كان أسود مطلقاً مضغاً، لأن الأسود يذوب بالضم أو كان أيضاً غير مضغ أو كان مضغوعاً، وهو غير ملتصق،
 فإنه يقصد. [مرقي الفلاح وحاشية الطحطاوي: ٦٧٩]
 والقبلة: أطلقها وهي مقيدة بغير فاحشة؛ لأن القبلة فاحشة، وهي أن يحضر طينتها فتكره على الإطلاق.
 والمباشرة إلخ: أطلقها فتشملت ما إذا كانت فاحشة، وهي أن يتعانقوا وما يتجرعان، وبمجره فرجه أو
 غيرها، وفي "الفتاوى" الصحيح أن المباشرة لفاحشة ذكره وإن أس، بل نقل عن "الخطيب" عدم الخلاف في
 كراهتها. إن لم يأمن: يدل على أحدهما ثبت الكراهة، فلا حصيد في الحاشية. [حاشية الطحطاوي: ٦٨٠]
 وما ظن: أي وكره للصائم ما عني عنه أن فعله يكون سبباً لضعفه.

ودهن الشارب: يفتح الدال على أنه مصدر، وإنما يحتاج إذا لم يقصد به الزينة أو تطويل اللحية إذا كانت يقدر
 المسنون، وهو الضعف، ولا أحد من اللحية وهو دون ذلك كما يفعل بعض الفقهاء، وهذه الرحال لم يجره أحد،
 وأخذ كلها عمل حرد القند ومحوس الأعمام. [حاشية الطحطاوي: ٦٨١] [مرقي الفلاح]
 والكحل: أي إذا لم يقصد به الزينة، فإن قصد حاكوه، وأعلم أنه لا تلازم بين قصد الحمال وقصد الزينة،
 فالقصد الأول: لمنع الشيء وإقامة ما به الوقار، وإظهار النعمة، شكرًا لا لغرض، وهو أثر أدب النفس وشهدها،
 والثاني: أثر ضعيفها. [حاشية الطحطاوي: ٦٨١] والحجامة: أطلقها وهي مقيدة بالتي لا تضعفه عن الصوم،
 ويعني أن يجرها إلى وقت الغروب. [حاشية الطحطاوي: ٦٨١] [مرقي الفلاح] آخر النهار: قيد بآخره
 للخلاف ولا خلاف في أوله أن لا يكره.

والاغتمال، والشلف بثوب مبش لنترد على المفقى به، ويستحب له ثلاثة أشياء: السحور، وفأخوره، وتعجيل القطر في غير يوم غيم.

فصل في العوارض

من خواف زيادة المرض أو بقاء البرء، ولحامل ومرضع خافت نقصان العقل أو الهلاك،

على المفقى به، وكرمها أبو حنيفة لما فيه من إظهار مضطر في إقامة العبادة. [مرغبي الفلاح: ٦٨٢] المحذور: ولا يكرهه إلا حالته من الرقاد، وهو خوف مرارة بعض الخروع، ويرحم المساكين، والمكروه أموره من قدر مشقة كما يفعله المتعمدون. [مرغبي الفلاح وحاشية الطحطاوي: ٢٨٤] وتعجيل القطر: ويستحب الإفطار قبل صلاة، وفي "السحر": التعجيل المستحب: التعجيل قبل اشتراك الصوم، ومن السنة عند الإفطار أن يقول: "اللهم بك صمت، وبك أمت، وبك تركت، وعلى رزقك تطمرت، وصومك لعد من شهر رمضان صيبت، فاعف عني ما قدأت وما أخرت". [حاشية نطحطاوي: ٦٨٤] العوارض: تعلم أن العوارض تسعة: المرض، والسقم، والإكراه، وأجمل، ونزها، والفرج، والمغش، وكثر نفس، وقلة لغو.

من خالف الخ: [أشار بالإشارة إلى أنه غير من الصوم والعلم، لكن العلم رخصة والصوم برعة (يزيل على الكسرة). سحر الرائق] انهم أن معرفة ذلك باجتهاد المرض، والاجتهاد غير مجرد الوقت بل هو غلة الفطن عن أميرة أو غيرة أو باعتبار منيب مسلم غير مظاهر الفسق، (قيل: عدالة شرفه فهو مرتب من مرض، لكن الضعف يك، وعلم أن المرض سئل عنه ففاسد الإمام، فقال: المحرم ليس بشيء، كذا في "فتح القدير"، وفي "فتاوى" وهو صحيح للمنفى، فكيف أن المرض بالصوم هو كالمريض، ومرضه ماخضية غلة الفطن كما أراد النصف الخوف بإياه. [سحر الرائق: ٤٤٦/١]

زيادة: أطلق الزيادة وشملت ما إذا كانت ككلمة ما بدأ بالصوم مرض آخر، أو ككلمة ما جددت بالصوم اشتداد في المرض القائم. المرض: أضيق في المرض فحتمل ما يذ مرض فلي طالع الصبر أو بعدد بعد ما شرع، بخلاف السقم: فإنه ليس بعدد في اليوم الذي أشأ الصبر فيه، ولا يحل له الإفطار، وهو عذر في سائر الأيام. [نبحر الرائق: ٤٤٦/٢] ولحامل: وهي التي في عليها حمل - بفتح الحاء - أي ولد، وقلة فني على رأسها أو طهرها حمل - بكسر الحاء - (حاشية نطحطاوي).

ومرضع: [ولما نزل فقار إذا أمر طبيب أنه يمنع استئصال بطن المرضع ونحو هذا العذر. (مرغبي الفلاح: ٦٨٥)] هي التي ساقا الإرضاع، فحتمل به ولو في غير حال المباشرة والمرضعة التي هي في حال الإرضاع منقطة لديها فحتمل: ذكره صاحب "الكشاف" [حاشية نطحطاوي: ٦٨٤]

أو المرض عني نفسها نسباً كان أو رضاعاً، والخوف المعتبر ما كان مستتباً لغلبة
الظن بشحبه أو إخبار طبيب مسلم حاذق عقل، ولكن حصل له عطف شديد أو
جوع يخاف منه الهلاك، وللمسافر ^{أو مسافر} الفطر، وصومه أحب إن لم يضره، ولم تكن
عامة رفقة مفطرين: ولا مشتركين في النفقة، فإن كانوا مشتركين، أو مفطرين
فالأنضل فطره موافقة للجماعة، ولا يجب الإبقاء على من مات قبل زوال عذره
بمرض وسفر ونحوه كما تقدم، وقضوا ما قدروا على قضائه بقدر الإقامة والنصح،
ولا يشترط الشنايع في لقضاءه،
في السفر (١) التزم

نسباً كان أو رضاعاً، يجب أنه لا يولي بين الأم والقطر، أو القطر، فلا الإصرار واجب عليه بالعتق، وأما
الأم: مخرجها ذينة مصفاة، وقضاء إذا كان الأب مريضاً أو كان الولد لا يرمع من فوجها، وهذا يدفع ما في
'تدحيره' من أن المراهق الماربع القطر لا الأم، فإن الأب مريضاً غرضاً، [حاشية الطحاوي: ٦٨٥]
'الهلاك' أو غصب العقل أو دعاء بعض خوارج [إمامي الفلاح: ٦٨٥] للمسافر الفطر، أراد به المهر الذي نشأ
المرء من صرع فمصرفه إذا لا يباح له فطر بالشفقة بعد ما أصبح صاحباً بخلاف ما هو محل من مرض يملكه الفطر.
[إمامي الفلاح: ٦٨٦] أن لم يضره أراد بغيره الذي ليس به حروف اعتكافه لأن ما في حروف الهلاك يجب
العصاة في الفطر، في مثله واجب، لا أنه أقصر. [حاشية الطحاوي: ٦٨٦] ولم تكن عامداً قيد بالعتق، فإذا كان
الفتن لم يضره لا يكون فطر أفضل. [حاشية الطحاوي: ٦٨٦]
موافقة للجماعة: مماثل إياه عن قول صاحب 'البحر': إذا كانت النفقة مشتركة، فالأقصر أفضل؛ ما كان مقرر
أدب كصبر الصبر ما قاله في 'المهر': إن التعليل بموافقة الجماعة قبل، وأما لزوم صبر ثلث فصاحبه مضمونه
فمستوع، خوفاً من بأحد حبه وفيه أو يكون سحاً يتجاوز عن عبه. [حاشية الطحاوي بمذهب: ٦٨٦]
ولا يجب الإبقاء: الخ: أي إذا أضر مريض أو مريض أو من به عذر من لأعذار الشبهة ومات ولم يزل به
عذره، فلا يجب عليه أن يوهي ورثته، ولا عياله بأداء كفارة ما أخره.
وقضوا ما قدروا: يعني أن يستثنى الأدم الملهية، لأنه عاجز عن القضاء فيها شرعاً، فله فداء عشرة أيام دفع
علي خمسة أدنى فادتها فقط، وحيدة لزوم القضاء وحرف الوصية بالاطعام، وبعد ذلك من ذلك شرط أن
لا يكون في تركه شيء من ديون العبد، متى لو كانت بفناء ذلك من ثلث الباقي، إلا إذا لم يكن له وارث، محبب
بعد من جميع ما سمي [حاشية الطحاوي بمذهب: ٦٨٦]

وله الإشارة بهذه الفائدة الجلية، وإذا أنظر على أي حال عليه القضاء إلا إذا شرع متطوعاً في خمسة أيام: يومي العيدين، وأيام التشريق، فلا يلزمه قضاءها بإفسادها في ظاهر الرواية، والله أعلم.

وله الإشارة: فإن في التحسين وتريد: رجل أصبح صائماً متطوعاً فدخل على أخ من إخوانه فسأله أن يطره، لا بأس بأن يطره لقول النبي ﷺ: من أضر لم يضره شيء، فكيف له ثوب صوم ألف يوم، ومعنى قضى يوماً يكف له ثوب صوم شيء يوم. [مرآة الملاح: ٢٩٠، ٢٩١]

على أن حال الخ: أي سواء كان يطره لغيره أم لا، وسواء قصد أم لا، وهذا إذا شرع قضاءه على شرع به فبدأ به عليه فذكر أنه ليس عليه شيء، فأنظر هو أولاً قضاءه عليه، أم لو مضى ساعة لزمه القضاء: لأنه محضها صدر كأنه نوى في هذه الساعة. [إرشاد المصنف: ٦٩١] في ظاهر الرواية: وحسب أي يوم وبوتعد محلاً عليه القضاء وإن وجب التطير. [مرآة الملاح: ٦٩١]

باب ما يلزم الوفاء به من مندور الصوم والصلاة ونحوهما

إذا نذر شيئاً نزمه الوفاء به إذا اجتمع فيه ثلاثة شروط: أن يكون من جنسه واجب، وأن يكون مقصوداً، وأن يكون ليس واجباً، فلا يلزم الوضوء بندره، ولا سجدة ثلاثاً، ولا عيادة المريض، ولا الواجبات بندرها، ويصح بالعق ...

إذا نذر إنج: اعلم أن الأصل في صحة النذر أن لا يكون المندور واجباً، ولكن من حيث أنه تعالى واجب فصداً لا تبعاً، لأن الأصل في الصلاة: التمام فتوافر منه في كل لحظة، ويجتمع إسناده في كل لغة إلا أن الله تعالى مكسباً بآيات خمس صلوات في كل يوم وإليه يسموا بالخمر على هدايته وتعبيد بداره يريد أن يتسلط بالمزمنة، ويحلل المندور بما هو واجب، ومن شرط إلغاء الشيء بالشيء أن يخفى ذلك الشيء. ونقول: "فصداً لا تبعاً" وهذا لأن ما يكون واجباً تبعاً يكون مباحاً لعينه، فلم يكن النذر به إلحاقاً بالواجب، بل يكون نذراً بالمباح، والنذر بالمباح لا يصح، فلذا لا يصح النذر بعبادة المريض؛ لأنه واجب، ولا بالوضوء؛ ولا بقراءة القرآن؛ لأنها واجباً للصلاة وليس من جنسها واجب نفسه، ولا يلزم صحة النذر بالاعتكاف؛ لأن من جنسه وهو السبت واجباً على شهادته، وهو الموقوف في الصلاة، والثاني أن النذر بالاعتكاف قد صح، لكنه يدايه للصلاة، وإما واجب لعبها، وهذا لم يصح الاعتكاف في عم السعد. والكعبة بعبادة ثلاثة شروط: زيد شرط رابع، أنه لا يكون المندور محالاً كقولنا: علي صوم أمس اليوم؛ إذ لا يلزمه، وكذا لو قلنا: اليوم ركعتان، هذا الروا. (مرافق الفلاح) واجب: فإن قلنا: فكيف يصح النذر بصوم يوم النحر، وهو حرام؟ قلت: أراد أن يكون واجباً باطله وإن حرم تركه لوصفه، فإن الصورة من حبه مرض، ولكن بوصفه، وهو لإعراض عن صلبه الله تعالى حرام.

ليس واجباً أي لا يكون راضياً قبل نذره بإيجاب الله تعالى كالمصبرات الخمس. (مرافق الفلاح) فلا يلزم الوضوء إنج: أما عدم لزوم الوضوء؛ فكونه ليس مفصلاً بالذات؛ لأنه شرع شرطاً لنزوه كحل الصلاة، وأما عدم لزوم سجدة ثلاثاً؛ فلأنه واجباً بالشرع، وأما عدم لزوم عبادة المريض؛ فإنه ليس من جنسها واجب، وإيجاب الشئ معناه بإيجاب الله تعالى، مما كان من جنسه عبادة أو حياء الله تعالى صحيح بانه، وإلا لا؛ إذ لا الإباح لا الإنداع، وأما عدم صحة نذر الواجبات؛ فلأن إيجاب الواجب محال ويصح بالعق إنج: أما صحة النذر بالمتن: فلا تراضى التحرير في التكفارات محالاً، وأما صحة الاعتكاف؛ فلأن من جنسه واجباً، وهو لفظة الأخيرة في الصلاة؛ فالحال أنك عدم الصلة له نظم في الشرع، والاعتكاف انتظار للصلاة فهو كالخائض في الصلاة، فيلزم صح نذره، وأما صحة الصلاة غير المروجة والقصور نظام.

والاعتكاف، والصلاة غير المفروضة والصوم، فإن نذر نذراً مطلقاً أو معلقاً بشرط
^{كما يصح نذره من شرط واحد شرعي}
 ووجده، لزمه الوفاء به، وصح نذر صوم العيدين وأيام التشريق في المختار، ويجب
 فطرها وقضاؤها، وإن صامها أجزأه مع الحرمة، ^{أي بشرط التكسبي} وألفينا تعيين الزمان والمكان،
^{لأنه كما هو} والدرهم والغفر، فيجزئه صوم رجب عن نذره صوم شعبان، ويجزئه صلاة ركعتين
^{لأنه كما هو} عن نذره صلاة ركعتين، ^{لأنه كما هو} وعصر نذر أداءها بمكة، والتصدق بدرهم عن درهم عنه له، والصرف لزيد الفقير
 بنذره لمعروء، وإن علق النذر بشرط لا يجزئه عنه ما فعله قبل وجود شرطه.

أو معلقاً يريد كونه كقولنا: إن رزقني الله علماً فاعلي إنعام عشرة مساكين. [إراني ففلاح: ٦٩٤]
 مع الحرمة: [الزبد الشهي من صوم هذه الأيام] والأصل في هذا أن مطلق النذر ينشأ التكليف فلا يخرج عن
 عبادة النذر في النقص، وأما إذا كان نذره مخصصاً إلى النقص، فيؤدي به، لأنه ما انفك إلا هذا النذر، وقد أدى
 كما اشترط كمن قال: لله علي أن أعطي هذه فرقة، وهي عمياء خرج عن نذره بإعانتها، وإن كان مطلق النذر أو
 شيء من الواضحات لا يتلاد لها كمن نذر أن يعطي عدد طنوخ النمس، فعليه أن يعطي في وقت آخر، وإن سلب
 في ذلك الوقت خرج عن نذره، كذا في المبسوط. [الكفاية: ٢/٢٩٩]
 والتصدق: أي يجزئه التصديق بدرهم إن لم يكن نذر الدرهم لغواً. والصرف: أي يجزئه الصرف إن لم يكن
 تعيين لفقير لغواً، علق النذر بشرط: كقولنا: إن قدم زيد طلة علي أن أتصدق بكذا، فتصدق قبل قدوم زيد.
 [إراني ففلاح بزيادة: ٦٩٨]

باب الاعتكاف

هو الإقامة بينه في مسجد تقام فيه الجماعة بالفعل للصلوات الخمس، فلا يصح في مسجد لا تقام فيه الجماعة للصلوة على المختار، وللمرأة الاعتكاف في مسجد بيتها، وهو محل عيته للصلوة فيه، ولاعتكاف على ثلاثة أقسام: واجب في المنذور، وسنة ككفاية مؤكدة في العشر الأخير من رمضان، ومستحب فيما سواه، والصوم شرط لصحة المنذور فقط، وأقله ثلثاً مدة يسيرة ولو كان ماشياً على المفتي به، ولا يخرج منه إلا لحاجة شرعية كالجمعة، أو طبيعة كالبلل، أو ضرورة كهدم المسجد،
الاعتكاف الشرعي ليس شرطاً في الفعل
مرسوقاً
مرسوقاً

عنى المختار وعن أبي يوسف: الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد الجماعة، والفعل بخبر [أمرني الإفلاج: ٢٩٩] في مسجد بيتها، ولا يخرج منه إذا اعتكفت، فو حررت لعمد صدر بعدد واحد، وشيئاً فقل، ولو اعتكفت في مسجد ظاهره في النهاية لم يكن له وجهاً، ويبقى على قياس ما صرحوا به من أن المختار صحيح من المخرج في الصلوات كلها أن لا يترى في مذهب من الاعتكاف في المسجد [حاشية الضحطاي: ١٩٩] وسنة ككفاية [ج: قال الزهري: محباً ستر كيف تركوا الاعتكاف، وقد كان رسول الله ﷺ كثيراً يفعل الشيء، ويتركه، ولم يترك الاعتكاف، دخل المدينة إلى أن مات، وهذه الموافقة لقراءة عدم التوك مرة لا يتركه عدم الإنكار على من لم يترك من الصحابة، كانت قبل سنته، أي على الكفاية. ولا كانت دليل أوجوب على الأعيان [حاشية الضحطاي: ٢٠٠] فيما سواه التي في أبيه وقد تدهى سوى العشر الأخير، ولم يكن مندوراً. [أمرني الإفلاج: ٢٠١]

لصحة المنذور: هو تارة: علي أن اعتكف شهراً بقدر صوم، عنه أن يعتكف ويصوم، فإن قيل: لو كان شرطاً لكان شرط انعقاد وهو، وليس كذلك؛ لصحة الخروج فيه ليلاً، وكذا معنى في الليل ولا صوم؟ قلنا: بشرط إذا تكرر بحسب الإمكان، ولا إمكان في قليل يسقط للمنذر، وحملت الليالي تابعة للأيام كالشرب والطريق في جميع الأرض، ألا ترى أن صلاة المستحابة تنصح مع السيلان، وبعدم الشرط لصحة، وكذا الخروج لمعاطف والبول لا يتأبه لسمير مع أن امرئ أقوى من الشرط. (كفاية وحاشية الضحطاي) يسيرة: عمر عدده، يحصل بمجرد الكثرة مع التوبة. [أمرني الإفلاج: ٢٠١] ماشياً: أي ماراً نحو جلد في المسجد، ولو ليلاً، وهو حيلة من أراد له حول وخروج من باب آخر في المسجد حتى لا يجمع طريقاً. [أمرني الإفلاج: ٢٠٢]

وإخراج ظالم كرهها، وتفرق أهله، وخوف على نفسه أو مناعه من المكالمين، فيدخل مسجدًا غيره من ساعته، فإن خرج ساعة بلا علم فسد الواجب، وانتهى به غيره، وأكل المعتكف وشربه ونومه وعقده البيع لما يحتاجه لنفسه أو عياله في المسجد، وكره إحصار الصبي فيه، وكره عقد ما كان للتجارة، وكره الصمت إن اعتقده قربة، والتكلم إلا بخير.

وحرم الوطء ودواعيه، وبطل بوطئه، وبالإزالة بدواعيه، ولزمته الليالي أيضًا بنذر الاعتكاف أيام، ولزمته الأيام بنذر الليالي متتابعة وإن لم يشترط التتابع.....

فيدخل مسجدًا إلخ: يريد أن يكون عروجه إلا ليتمكف في غيره، ولا يشغل إلا بالذهاب إلى المسجد الآخر. [مرقي الفلاح: ٧٠٣] بلا عذر: أطلقه وهو مفيد بغير معتر في عدم الفساد، فلو خرج لمنازة محرمة أو زوجته بسداً لأنه وإن كان عفرًا إلا أنه لم يعتر في عدم الفساد. [حاشية الطحطاوي: ٧٠٣] للتجارة: أطلقها فشمكت ما إذا كان البيع حاضرًا في المسجد أو لا، وكره الصمت: وهو ترك التحدث مع الناس من غير عذر، وقد ورد النهي عنه. [البحر الرائق: ٤٧٦/٢] ولكنه يلزم قراءة القرآن والتفكير والحدیث، والعلم ودراسته، وسواه التي لا تقصر الألباء، ويحكمه الصالحين، وكتابة أمور الدين. [مرقي الفلاح: ٧٠٤] إن اعتقده إلخ: أما إذا لم يعتقه قربة فيه، ولكنه حفظ لسله عن فطن مما لا يقيد، فلا بأس به. [مرقي الفلاح: ٧٠٤] اعتقه قربة: أي بكره إذا اعتقه قربة، فأما للاستراحة ليس بمكروه، ثم قيل: معنى الصمت أن ينذر أن لا يتكلم أصلاً كما كان في شريعة من قبلنا، وقيل: أن يصمت ولا يتكلم أصلاً من غير نذر سابق، وقيل: معناه أن يهوي الصوم المجهود، وهو الإمساك عن الفطرات الثلاث مع زيادة ما لا يتكلم

وحرم الوطء: لا يقال: كيف ينهي له الوطء وهو في المسجد، لأن نقول: حظر للمعتكف الخروج للحاجة الإنسانية، فسد ذلك أيضاً عزم عليه الوطء حتى يفسد اعتكافه. [الكفاية: ٣١٣/٢] وأقول: أو هو محمول على المرأة تعتكف، في مسجد بيتها فنهى له الوطء، وبطل بوطئه: أطلقه فشمكت ما إذا كان عامداً أو ناسياً أو مكرهاً، ليلاً أو نهاراً. [مرقي الفلاح: ٧٠٥]

ولزمته الليالي: أي ومن قال: على أن اعتكف عشرة أيام مثلاً، تلزم عشرة ليال متتابعة أيضاً، وكذا إذا قال: على أن اعتكف عشرة ليال مثلاً، تلزم عشرة أيام متتابعة أيضاً، سواء اشترط التتابع أو لم يشترطه.

في ظاهر الرواية، ولزمته ليلتان بئس يومين، وصح نية التَّهَرُّ خاصة دون الليلي، وإن نذر اعتكاف شهر، ونوى النهر خاصة أو الليلي خاصة، لا تعمل نيته إلا أن يصرح بالاستثناء، والاعتكاف مشروط بالكتاب والسنة، وهو من أشرف الأعمال إذا كان عن إخلاص، ومن محاسنه: أن فيه تفرغ القلب من أمور الدنيا، وتسليم النفس إلى المولى، وملازمة عبادته في بيته، وانتحصر بحضه، وقال عطاء بن رباح: مثل المعتكف مثل رجل يختلف على باب عظيم حاجة، فالمعتكف يقول: لا أبرح حتى يغير لي. وهذا ما تيسر لأعاجز الحقير به: أية مولاد القوي القدير، الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد ﷺ خاتم أنبيائه، وعلى آله وصحبه وذريته ومن وآله، ونسأل الله سبحانه متوسلين أن يجعله حالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به النفع العظيم، ويحزل به التواب الجسيم.

في ظاهر الرواية: اعلم أن هذه المسائل التي نسمى بقصص الرواية والأسول هي ما وجد في كتب محمد بن أبي النجاشي "كثير" و"جامع الصغير" و"النور الكبير" و"النور الصغير" و"البراهين" و"المبسوط"، وإنما سميت بظاهر الرواية: لأنها رويت عن محمد برواية الثقات، فهي ثابتة عنه إما متواترة أو مشهورة، وإن شئت زيادة قطبك بمطالعة مقدمة هذا الكتاب. ولزمته ليلتان إلخ: أي ومن أوجب على نفسه اعتكاف يومين يلزمه ليلتهما، وعن أبي يوسف: لا تدخل ثلثه الأولى.

وإن نذر إلخ: أي لو أوجب على نفسه اعتكاف شهر من غير نية، سوى الأيام دون الليلي، أو حكاه لا يصح: لأن الشهر اسم لعدد ثلاثين يوماً وثلاثة، وليس باسم عام كالعشرة على بصيرة الأجداد، فلا ينطلق على ما يكون ذلك العدد أصلاً كما لا ينطلق العشرة على خمسة مثلاً حقيقة ولا عدداً، أما لو نذر شهر أو شهرين دون الليلي لزمه كما نال، وهو ظاهر، لم استثن فقل: شهر إلا الليلي؛ لأن الاستثناء تكلفه للفقهاء بعد تشابه فكاهه قال: ثلاثين غاراً، ولو استثنى الأيام لا يجب عليه شيء؛ لأن الباقي الليلي المردود، ولا يصح فيها لئلا يفتقره. وهو الصواب. [فتح القدير: ٣١٥/٢]

وقال عطاء: أي عطاء بن أبي رباح النخعي، تلميذ أبي عيسى بشر، أحد مشايخ الإمام الأعظم رحمه. قال أبو حنيفة: ما رأيت أحداً أفقه من حماد، ولا أجمع للمعلوم من عطاء بن أبي رباح. أختار رواية الإمام الأعظم أبي حنيفة عن عطاء، وتوفي سنة خمس عشرة ومائة، وهو ابن ثمانين سنة. [مرئى الفلاح: ٧-٩]

كتاب الزكاة

هي ثملك مال مخصوص لشخص محصر على حر مسلم مكلف مالاً
لنصاب من نقد ولو تبرأ أو حلياً أو آنية،
بمعنى

هي ثملك: ونرد عليه الكفارة إذا ملكك؛ لأن المالك الموصف المذكور موجود فيها، ولو قل: ثملك لئلا
على وجه لا بد له منه، لا فصل منه، لأن الزكاة يجب فيها ثملك المال، ولا تنأى إلا ما هو حق لو كفل شخصاً
فانفق عليه ما يوجب الزكاة لا يجزئه، خلاف الكفيل. [أنيس الحقائق عذف: ٢٨١/٢] قال: قال العيني، ولو قل:
ثملك جزء من المال لكان أحسن. [حاشية الشلي على تبيين الحقائق: ١٨١/٢] مخصوص: وهو ربيع عشر
النصاب، أو ما يقوم مقامه من صدقات الفسولم. [حاشية الطحطاوي: ٧١٤]

لشخص مخصوص: هو قد يكون مقراً ونحوه من ثمة المصارف، غير ههنا ولا مولاه شرط دفع لفظة عن
انفك من كل وجه له تعالى. [حاشية الطحطاوي: ٧١٤] على حر: قد بالحرية احتراماً عن العبد والدمر وتم
الولد والمكاتب والمنسجي عند أي حبيفة لعدم الملك أصلاً بيد هذا المكاتب والمنسجي، ولعدم ثامه نهما،
ولو حذف الحرية وامتنع عنها تلفظ: إذ لعدم لا ملك له، وإذا في الملك قيد النسخ، وهو المملوك وقتاً وبدلاً
ليخرج المكاتب والشرقي قبل القصر كما سيأتي، لكان كونه وتم، وعند هذا المنسجي حر مديون، فإن ملك
بعد قضاء مديونه ما يبيع بثمنها كالمال، يجب الزكاة، وبذلك خلا. [بحر الرائي بحذف: ٢٦٠/٢]

مسلم: خرج الكفار لعدم خطابهم بالفرع، من، كان أصلياً أو مرتداً، فلو أسلم المرتد لا يطالب بشيء من
العبادات أيام دته، ثم كما هو شرط لوجوب شرط إلقاء الزكاة عبداً، حتى لو ارتد بعد رجوعها سقطت كما
في الموت، [أنس الرائق: ٣٢٠/٢] مكلف: أي بالغ عقل، فلا زكاة على صبي ولا عمن مجنون، كما لا صلاة
عليهما، فإن قلت: فكيف يجب في نصاب الخلفات والسرقات؟ قلت: لأنها من حقوق العباد والمقتل والسرقة
ليسا بشرطين لوجوب حقوق العباد، فإن قلت: فكيف يجب النشر والمزاج وصدقة القصر مع أنها من حقوق
الله؟ قلت: لأنها ليست عادة محضة.

مالك: أصله تلك المصارف، بل المذكور، وهو المنزلة وقتاً وبدلاً، فلا يجب على المشتري فيها الشراء لشحارة قبل
القبض، ولا على الولي في عبده ألقا للتحارة إذا أنقذ لم يملك، ولا انصبوب ولا انصبوب إذا عاد إلى صاحبه، ولا يلزم
عنه ابن التمسك لأن يد يائه كونه. [أنس الرائي بحذف: ٣٢١/٢] لنصاب من ثملك: ثمة وجوب الزكاة في الفدية،
ولو كانا لضمحل، أو لثمنه. [حاشية الطحطاوي: ٧١٤] أو حلياً: وهو ما يحل به من الذهب والفضة، سواء كان
مباح الاستعمال أو لا، ولو خرج المصنف للمرحل، وسواء في الدرأ. [حاشية الطحطاوي: ٧١٤]

وأما الاستفادة في أثناء الحول

فبقيته الأولى أكبر من مساوية لبعده، والضمير يرجع إلى ليلاب، لأن اللصابت يقوم به، ولا يتعد.
[رأيت في المخطوطات: ١٧٤] خارج عن الدين: كخلافه فتمسك حاله والمؤمل، وهو ممدان زوجة نمرجل إلى
الظلال أو المراتب، وقيل: المهر المأخوذ لا يتبع، لأنه غير مطلق، في عادة: خلاص المعلن، وقيل: لا مكان الزوج
على عزم، وأداه مع، ولا فرق، لأنه لا بعدد، وفي كلامه كل دين، وفي "الهداية"، والفرد دينه ممدان من
جهة ليلاب حتى دأبه دين بنصر والكفارة. [بحر الرائي لخلف: ٢٢٢/٢]

ومن حاجته لأصلية كتابه محتاج إليه لدفع الحر، ثمرة، وكثيفة وجور للسكن، والآلات الحرب والمرونة، وكانت
السرور وهو من التركيب، وكسب نظم لأهلها، فإذا كان عمله من أهم أعداء هذه الأشياء، وحال عليها القول لا يجب
فيها الحركة، وأكتب عمله لغير أهله، ليست من المصنوع الأصلي، بل كسب الحركة لا تعجب على صاحبها بدون به
السرور (شهر المرقن - سرور)، والمصلحة، لأن لا كسب فيها وهو حال عليه القول، من فيه، وهو مختلف على
في "المرام" والكتاب، بل كسب في القدر، من المصلحة، ثم المصلحة، جالبة المصلحة، (١٧٤)

[illegible]

وأما المستفاد من الخ: يعني إذا كان له عتبات فاستضاء في أثناء الخروج من نفسه، شبه إلى ذلك أصحاب الأكراد، من
 (أبي الحسن) ٦٠٢ حتى إذا كان عند غروب نوره مثلاً فاستضاء عشرة أفراده بعد في من وحرب أفسه. وفي
 التكملة: من عتبات ذات صور: منها إذا كان له خمس وعشرون عتبة فولد عند غروب خوي إحدى عشر منها،
 ثم خرج من الأتات، فإنه يبع فيها بيت ليولد: وهذا اتفاق من الأئمة، فإذا كان له أربعين عتبة فولد كلها
 قبل الغروب من مولده، نعم فيه شك.

ومنها إذا كان به أربعمائة من الغنم فبوندت قبل الشول إحدى وإحدى فتم حوز عن الأضاح. يجب فيها شاة واحدة أو ثلثان. وإذا لم يملكها بسبب آخر بعده عبي من غنم، وإذا كان نصاب ذراهم أو دينار فببنت نصفاً آخر في السنة حوله ثم كان حول نصاب الأول فإنه يجب ركعة الصلاة. وتغفوا على أن الإبل لا تضر إلى الفخر والحد ولا مضطرب إلى مصر ولا أن تكون في سائر بلاد ولا تضر المسلمين إلى الفراء ولا يغفوا ولا يمشوا إلى المسلمين [أمانة القاضي: ١٢/٢] (فيمن المذنبين)

فيضم إلى مجانسه، ويذكر في تمام الحول لأصلي، سواء استغنى به تجارة أو ميراث أو غيره، ولو عجل ذو نصاب سنين صح.^١

وشرط صحة أدائها: نية مقارئة لأدائها للفقير أو وكيله، أو لعزل ما وجب، ولو مقارئة حكيم كما لو دفع بلا نية، ثم نوى، والمال قائم بيد الفقير، ولا يشترط علم الفقير أنها زكاة على الأصح حتى لو أخطأه شيئاً وسماه هبة أو قرضاً ونوى به الزكاة، صحته، ولو تصدق بجميع ماله ولم ينو الزكاة، سقط عنه فرضها، وزكاة الدين على أقسام: فإنه قوي، ووسط، وضعيف، فالقوي: وهو تذلُّ القرض، وعان التجارة إذا قبضه، وكان عني مقر ولو مقلماً، أو على جاحد عليه بيتاً.....

فيضم إلخ: سواء كان المستند من غناه أو لا، لا يفي وجه استناده، سواء كان يورث أو هبة أو غير ذلك، وشرط كونه من جنسه، إذ لو كان من غير جنسه من كل وجه كالقلم مع الإبر، فإنه لا يضم. [المحرر: اختار: ١٤٤١] مجانسه. وعلم أن الفقير في الزكاة حشر واحد، فما استنده من أحدهما يضم إلى ما عده مهماً، وما استنده من الثاني يضم إليه، لا إليهما. [حاشية الطحطاوي: ٧١٥] ولو عجل إلخ: صورته: أنه ثلاث مائة درهم دفع منها مائة من الاثنين لعشرين سنة حاز. [حاشية الطحطاوي: ٧١٥]

ذو نصاب: فيه قولان: فهو نصاب؟ لأنه لو عجل فيه أن يملك ثلثه، ثم لم يحول على النصاب، لا يجوز، وفيه شرط آخر: أن لا ينقطع النصاب في أثناء الحول، وأن يكون كاملاً في آخره، فخرج على الأول: أنه لو عجل ومعه نصاب، ثم ملك كذا، ثم استفاد، هم يحول على النصاب، لم يجر التحول، خلاف ما إذا بقي في يده من شيء، وعطى الثاني: ما لم يحول شاة من أربعين وحل الحول وعده تسعة وثلاثين، فإن كان صيرها إلى الفقير فالحول بقوله بخلاف ما إذا نوى بعد الحول إلى الفقير، وانقص النصاب بأدائه، وإن زكاة واجبة. [البحر الرائق: ٣٥٢/١]

أو وكيله: أي وكيل الركني صحيح، ولو دفعه فوكيل بلاية، أو دفعها لغيره لغيره، نعماء حاز: لأن المستند به الأمر [حاشية الطحطاوي: ٧١٥] ولا يشترط علم إلخ: حتى لو دفعه إلى سببان أقرعته برسم بيت، أو إلى مشر، أو مهدي المذكورة حاز، إلا إذا نص على التمريض. [حاشية الطحطاوي: ٧١٥] ولو مقلماً: هو من قصي القاضي بالقلم أو على جاحد، أي عني من أكثر خلف، وقد كان عبداً.

زكاة ما مضى، ويتراعى وجوب الأداء إلى أن يقبض أربعين درهماً فيها درهم؛ لأن ما دون الخمس من النصاب غفر لا زكاة فيه. وكذا فيما زاد حسابه، والوسط وهو بدل ما ليس لتجارة كخمس ثياب البذلة وعهد الخدمة ودينر السكنى، لا تجب الزكاة فيه ما لم يقبض نصيباً، ويعتد لما مضى من الحول من وقت لزومه للذمة النشري في صحيح الرواية، والضعيف وهو بدل ما ليس بمال كالفهر، والوصية، وبديل الخلع، والنصلع عن دم العمد، والندية، وبديل الكتابة، والتبعية، لا تجب فيه الزكاة ما لم يقبض نصيباً، ويحول عليه الحول بعد القبض، وهذا عند الإمام،

وكذا فيما زاد إخ. أي في ما زاد على الأربعين من أربعين ثلثة وثلثة يري أن يسم مائتين، ففيها خمسة دراهم، وليس الزاد على الأربعين من درهم أو كثير كما نومه عبارة بعض محدثين حيث قد ظاهره ولم دون أربعين. كخمس ثياب إخ. أي إذا زاد ثياب مدته وصار ثياباً بدأ في ذمة النشري حتى حال عليه الحول، فالحكم ما ذكره، ومنه يقال فيما بعده. (حاشية المحققين: ٦١٩)

نصاباً وهو ما ك درهم من الفضة، وعشرون مثقالاً من الذهب. في صحيح الرواية: اعلم أن الدين للوسط فيه روايتان: في رواية الأصل: تجب الزكاة فيه، ولا يلزم الأداء حتى يقبض مائتي درهم هريكيه، وفي رواية من سماعة عن أبي حنيفة: لا زكاة فيه حتى يقبض، ويحول عليه حول؛ لأنه صار مال الزكاة الآن، فعلى كالمحدثين ندان، فلو لم لك من دس متوسط مضى عليها حول وحذف قبضتها، يركبها عن الحول الماضي على رواية الأصل، فإذا مضى نصف حول بعد القبض، زكاته أيضاً، وعلى رواية من سماعة لا يركبها عن الماضي ولا عن الحول إلا انقضى حول حذبه بعد القبض (رد المحتار ملخصاً)

كأنه إخ. أي كغير الزوجة على الزوج، ولم يؤده عاماً مثلاً، والوصية. كما إذا أوصى أحداً بل وروحه أن يعطي ربه من ماله ألف درهم ولم يعطوه عاماً مثلاً، وشاء الخلع: أي كما إذا خالعت المرأة الزوج على ألف مثلاً، ولم يؤده بدل الخلع عاماً فله بعد، والنصلع عن دم العمد: كما إذا قتل رثاً عسرواً، وجعل ألياً على ألف مثلاً، ولم يؤدها عاماً مثلاً، أو قتل زوجة مائتين الندية على الفل، ولم يؤده مدته، لو كتاب عليه على ألف مثلاً، ولم يؤده الكفاف مدته، أو أعتق أحمد شريكين نصيبه من العمد المشترك، ووجب على أحمد المسعفة في باقيه لكون الزولى معسراً، ولم يؤده العمد مائة مثلاً، لا تجب عنه الزكاة إلا بشرطين: أحدهما: كون لقبوس نصيباً كاملاً، والثاني: حوله الحول على القيد من

وأوجبا عن النفوس من الديون الثلاثة بحسابه مطلقاً، وإذا قبض مال الضمار لا تجب زكاة المستن الماضية، وهو كائناً ومفقود، ومغسوب ليس عليه زكاة، ومال مافط في البحر، ومدفون في مغارة أو دار عظيمة وفد نسي مكانه، وأخوذ مصادرة، ومودع عند من لا يعرفه، ودين لا بينة عليه، ولا يجزئ عن الزكاة دين أبرئ عنه فقيرٌ بينها، وصح دفع عرض ومكيل وموزون عن زكاة النفدين بالقيمة، وإن أدى من عين النقدين، فالمعتبر وزعمه أداء كما اعتبر وجوباً، وتضم قيمة المروض إلى الثنتين،...

مال الضمار: هو مال تقرر الوصول إليه مع قيام الملك. [حاشية الطحطاوي: ٧١٦] ليس عليه: ولو كان له به نجب لما مضى. [حاشية الطحطاوي: ٧١٦] في مغارة: أما المدفون في حراب، سواء كان مودعاً أم مافط، فتجب لا مكان الوصول إليه بالغمر. [حاشية الطحطاوي: ٧١٦] مصادرة: بأن يأمره الضام بإتيان ماله ثم يردّه. من لا يعرفه: أما إن كانت عند معارفه وجبت الزكاة لغريبه بالنسيان في غير عمله. [حاشية الطحطاوي: ٧١٦] ولا يجزئ إلخ: أي لو كان لملك الضام دس على أحد وأمره عنه داوياً أداه، زكاه، لا يجزئ عنها والمعتبر إلخ: أي يحترق في الذهب والفضة أن يكون المودع قدر الواجب ورناً، ولا قدر فيه العينة، وكذا في حق الروح يعتبر أن يبلغ وزنها ثمانية، ولا تعتبر فيه القيمة، أدنى لأولى. وهو أنه لو وزن في الأثناء فهو قول إلى حبة وأبي يوسف مثله، وقال عمر رضي الله عنهما بغيره. [حاشية الطحطاوي: ٧١٦] حتى لو أدى من حبة درهم حبة ريفاً فبشها أربعة دراهم حبات، عار عندهما وبكره، وقال محمد وزفر: لا يجوز حتى يؤدي الفصل؛ لأن زمر بغير القيمة، ومحمد بغير الأنفع، وهما بغيران الوزن، ولو أدى أربعة حبات فبشها حبة ريفاً عن حبة ريفاً، لا يجوز إلا عند زفر، لما بهاء، ولو كان له يريق فضة وزنه مثلاً، وبشها نصاعه ثلاث مثلاً، فإن أدى من العين يؤدي ربع عشرة وهو خمسة، حاز عندهما، وقال محمد وزفر: لا يجوز إلا أن يؤدي الفصل، ولو أدى من علف حبة نثر القيمة بالإجماع. [شبين الخفافين: ٧٤/٢]

وتضم قيمة إلخ: أي تضم قيمة المروض إلى الذهب والفضة، وبهم الذهب إلى النضة بالقيمة، فيكفل به النصاب، وما ذكره الشيخ به، من أن أحدهما يضم إلى الآخر بالقيمة قول أبي حنيفة، وعندهما يضم للأجر، حتى لو كان له مائة درهم وحبة دنانير فبشها مائة درهم، نجب فيها الزكاة عنه، حلماً لحديث، وعكسه لو كان له مائة درهم وحلقة دنانير فبشها لا يبلغ مائة درهم نجب، عندهما ولا نجب عنده كذا ذكره بعضهم، وفيه نظر؛ لأنه إذا كانت عشرة دنانير لا تبلغ مائة درهم، فمئة تبلغ عشرة دنانير ضروري. [شبين الخفافين: ٧٤/٢، ٨٠/٢]

والذهب إلى الفضة قبمة، ونقصان النصاب في الخول لا يضر إن كمل في طرفه، فإن تملك عرضاً بنية التجارة، وهو لا يساوي نصاباً، وليس له غيره، ثم بلغت قيمته نصاباً في آخر الخول لا تجب زكاته فذلك الخول. ونصاب الذهب عشرون مثقالاً، ونصاب الفضة مائتا درهم من الدراهم التي كل عشرة منها وزن سعة مثاقيل، وما زاد على نصاب،

ونقصان النصاب - أي إذا كان النصاب كاملاً في ابتداء الخول وانتهاه، فقصانه فيما بين ذلك لا يفسد الزكاة، ومعنى هذا قولوا: إذا اشترى عبداً للتجارة بسوي مائتي درهم في أثناء الخول، ثم لحل، والحل يسوي مائتي درهم يستأنف الخول للحل، وهذا الخول الأول، ولو اشترى شيئاً تساوي مائتي درهم، سلمت كلها وبيع جلد، وصار يسوي مائتي درهم، لا يبطل الخول الأول، بل يكمل إذا تم الخول الأول من وقت الشراء. والفرق بينهما: أن سخر إذا غسرت هكته كلها وصارت غير مال، فبطل الخول، ثم بالتحلل صار مالاً مستعداً غير الأول، والتمهيد إذا ماتت ثم بهلك كل المال، لأن سخرها وصومها وفقرها لم يخرج من أن يكون مالاً، بل يبطل الخول لبعاء البعض. [تبيين الحقائق ص ٧٩/٢]

كل عشرة أبع. أي يحترق أن يكون وزن كل عشرة دراهم وزن سعة مثاقيل، والمثقال - وهو الميزان - عشرون قيراطاً، والدرهم: أربعة عشر قيراطاً، والقيراط: خمس شعيرات، والأصل فيه: أن الدرهم كانت مختلفة في زمن النبي ﷺ وفي زمن أبي بكر - خمس مثاقيل على ثلاث مراتب - فبعضها كان عشرين قيراطاً مثل الدينار، وبعضها كان اثني عشر قيراطاً ثلاثة أثمان النهم، وبعضها عشرة قيراط نصف الدينار، فأقول: وزن عشرة، أي عشرة منه وزن العشرة من الدينار، والثاني: وزن مثاقيل أي كل عشرة منه وزن ستة من الدينار، والثالث: وزن خمسة، أي كل عشرة منه وزن خمسة مثاقيل، فوقع النزاع بين الناس في الإبقاء والاستيفاء، فأخذ عمر - رضي الله عنه - من كل نوع درهماً، فحلطه فحلطه ثلاثة دراهم متساوية، فخرج كل درهم أربعة عشر قيراطاً، بقي ثلثون درهم في بواص هذا في كل شيء. [تبيين الحقائق ص ٧٩/٣]

وما زاد الحج: أي ما زاد على النصاب عنوا إلى أن يبلغ خمس نصاب، ثم كل ما زاد على الخمس فهو زكاة، أن يبلغ خمسين نحر، وقالوا: ما زاد خمسين، وبظهر أثر الخلاف، فبدا أن كان ما كان خمسة دراهم مضى عليها عاقل، قال الإمام: بل ما زاد عشرة، وقالوا: خمسة، لأنه وجد فيه في العام الأول خمسة وثلاثين درهم، ففي الإسلام من أجمع في الثاني نصف الإثنا، وبمعنى: لا زكاة في الكسور، ففي المسألة في الثاني كسراً، ونحوها إذا كان له ثلث وحال فيها ثلاثة أسواق كان عليه في الثاني أربعة وعشرون، وفي الثالث ثلاثة وعشرون مثاقيل، وقالوا: يجب مع الأربعة والعشرين ثلاثة أثلاث درهم، ومع الثلاثة والعشرين نصف وربع وثلث درهم، ولا خلاف أنه يجب في الأول خمسة وعشرون. [رد المحتار ص ٢٩٩/٢]

وبلغ خمساً زكاه بحسابه، وما علب عن الخش وكالحافض من النفدين، ولا زكاة
 في الجواهر والألبي إلا أن يملكها سنة التجارة كسائر العرفية ولو تم أحول
 على مكمل أو موزون فعلاً سعره ورخص فأقضى من عينه ربع عشره أجزائه، وإن
 أقضى من قيمته اعتبر بقيته يوم الرجوع. وهو عام الحول عند الإمام، وقالا: يوم
 الأداء مصرفها، ولا يضمن الزكاة مخرط غير متلف، فهلاك المال بعد الحول يسقط
 الواجب، وهلاك البعض حصته، ويصرف الخائن إلى الفقير

ووقع خميساً وهو أربعون يوماً، أو أربعة أسابيع من التمدد. ولا ركاه [إخ:] قال في التذكرة: الأصح أن ما عدا الجبرين، وهو نحو إن تركي سنة التجار عند العقد، فهو يوزن التجار عند العقد أو اشترى سنة فلانة ثوباً أنه إن وجد وأشأه لا ركاه عليه [إسناده الصحيح إلى ٢١٨] فلهذا هو ترك من لقاء المتلفة، «علاً ما يصح من عدم تعي الزمان أو السعر».

فأدى منه عبته إيج. أي لو اشترى رجل مكبلاً أو موروثاً للمخارة فزاد قبته في وقتها ونقص في وقت آخر، فقلنا ثم المولى عبته أدى من عبته ربع عبته ذلك المكبل ثم انما روي في مكانه حائزاً صحيحته، فإن أدى من عبته روي في موضعها منقاداً، فقلنا بعض قبته ما كان، يرمي وجوب الزكاة، أي يرمي عدم الحول، وهذا من غير قبته ما كان بعد الإبراء من الحول، فقلنا إذا كانت قبته غني حسب ما مضى، وبعد عدم الحول كان قبته ألفاً مشاعاً وصارت يوم أدائها إلى المصنف قبته ألفاً وخمس مائة، فعند الإبراء ما غنيه زكاة ألف، وهذا ما كان قبته ألف وخمس مائة، ولا يتضمن الزكاة إيج. أي إذا تم الحول، ولم يؤد الزكاة من عبه غير حتى مضى المال من عبه من غير عبته، فقلنا زكاة ما كان قبته ألفاً وخمس مائة.

فلهذا المثال (أ) أي لأشبه الزكاة من مال ملكه ما وحت لركائه وما، وأما ذلك بغيره - فقلت بغيره
تسمية - (أشبه الخلفاء) [٤٦٦] وهؤلاء أي وبغيره هؤلاء أي حصص إمامك (أشبهه الطحطاوي: [٢١٨])
ويصرف الخالك (أ) أي لو كان عنده ثلاث غلات مثلاً، غني، فإنه لا يبيع نقداً واحداً، فهلك بعض ذلك؛
بغيره الخالك، أي بغير أولئك، فإن كان الخالك يغير القوم يغير الثواب عليه من ثلاث حصصه؛ وإذا زاد
بغيره الخالك (ب) بغيره، أي في المصادر الخالك، أو كفي من مصادر، فإن زاد الخالك على النصيب، كانت
بغيره ثلاث من النصيب الثاني، وهكذا إلى أن ينتهي إلى الأول، ثم من هذا قول الإمام: فإنه وعد أي يوسف بن
بغيره ثالث، بعد القوم الأولين إلى الخلفاء الثلاثة، وعده محمد بن يعقوب والنسب، هو هناك عند الخوارج أربعمائة =

فلأن لم يبارزه قالوا يجب على حاله، ولا تؤخذ الزكاة جبراً ولا من تركته إلا أن يوصي بها فتكون من ثلثه، ويجوز أبو يوسف الخيلة لدفع وجوب الزكاة، وكرهها محمد رحمته.

- من لم يكن شافاً، ثم شاة كاملة عند موته، وعنده محمد: نصف شاة، ولو هلك خمسة عشر من أربعين جبراً يجب بنت مخاض؛ لما مر أن الإمام يصرف الخالت إلى العفو، ثم إن نصيب إليه، ثم وثم، وعند أبي يوسف: خمسة وعشرون جزءاً من ستة وثلاثين جزءاً من بيت مخاض؛ لما مر أنه يصرف الخالت بعد العفو لأول إلى النصف، وعند عبد: نصف بنت لبون وثمنها؛ لما مر أنه يعلق الزكاة بالنصيب والعفو [رد المحتار ج ٢: ٢٨٢/٢].
ويجوز إلخ، فإن في المأخوذ ما هو واجب النصف في خلال طول، ثم في الطول وهو ع... الموهوب له، ثم وجع للموهب بعد دخول قضاء أو يعرف فلا زكاة على واحد منهما، كما في "الطائفة"، وهي من سبل إسقاط الزكاة قبل الترحيم، وفي "المراج": ولو باع عبداً ثم قبله لم يكره بالإجماع، ولو فرأى من الموهوب، قال محمد: يكره، وقال أبو يوسف: لا يكره، وهو الأصح، ولو باعها للنفقة لا يكره بالإجماع، ولو احتاك إسقاط الواجب يكره بالإجماع، ولو قرض من الموهوب عدلاً لا تأثم، يكره بالإجماع. [حاشية المحققين: ٧١٨]

باب المصروف

هو الفقير: وهو من يملك ما لا يبلغ نصيباً ولا قيمته من أي مال كان، ولو صحيحاً مكسباً. والمسكين: وهو من لا شيء له. والمكاتب والمديون الذي لا يملك نصيباً ولا قيمته فاضلاً عن دينه. وفي سبيل الله: وهو منقطع الغزاة أو الحاج. وابن السبيل: ...

باب المصروف: هو في اللغة: المعدل، وعرفه القهستاني اصطلاحاً بقوله: وهو مبلغ يصح في الشريعة صرف الصدقة إليه، ولم يبقه في الكتاب بمصرف الزكاة؛ ليتناول الزكاة والمعسر وحسن المعدل، كما أشير إليه في "النهاية"، وبني إسراج حسن المعدل؛ لأن مصروفه الضامن وقد ذكر الأصناف السبعة، وسكت عن التولية فلهذا الإشارة إلى السقوط لإجماع اصحابه عليه. [أشعر الرافعي بحذاف: ٢٨٠/٩]

ما لا يبلغ نصيباً: أي أو يملك ما يبلغ الدواب ولكنه مستغرق في حاجته، فمن تحقق فيه هذا أو هذا فهو فقير، ومن له دين مؤجل على إنسان إذا احتاج إلى تسفئة يجوز له أن يأخذ من الزكاة قدر كفايته إلى حلول الأجل، وإن كان الدين غير مؤجل فإن كان من عبده ليس ميسراً، يجوز له أخذ الزكاة في أصبح الأجل؛ لأنه بمنزلة ابن السبيل، وإن كان الدين ميسراً مطلقاً، لا يحل له أخذ الزكاة. [حاشية الطحطاوي: ٧١٩]

والمكاتب: أي يملك المكاتب في ملك نفسه. أطلقه فشمع ما إذا كان مولاه فقيراً أو غنياً، ولا فرق بين الصنير والكبير خلافاً لفهم الجهادي بالكبر. والمديون: وفي "الفتح" نظرية: "والدفع إلى من عليه الدين أولى من الدفع إلى الفقير" (نهر الزمان) منقطع الغزاة: يفتح المطاء، والغزاة جمع الغاري، أي الذين سعروا عن الدخول بمحض الإسلام لفقروهم بملك انقطة أو الدابة أو غيرها، فحصل لهم الصدقة وإن كانوا كاسين؛ إذ الكسب يفتدحهم عن الجهاد. وهم بالاستحقاق لرأس وأولى؛ لزيادة الحاجة بالفقر والانقطاع. وهذا التفسير احتج به يوسف. [حاشية الطحطاوي: ٧١٩]

الحاج أي منقطع الحاج، وهو قول محمد، وقيل: طلبة العلم، وقيل: حملة القرآن للفرار، والخلع: بين أي يوسف ومحمد إنما هو في نص الآية، لا في حواز الدفع إلى الجميع بشرطه [حاشية الطحطاوي بمصرف: ٧٢] وابن السبيل: هو المضعف من ماله ليمده عنه. "السبيل" طريق، فكل من يكون مسافراً يسمى ابن السبيل، وهو غني بمكانه حتى تحب الزكاة في ماله ويؤمر بأدائه إذا وصلت إليه يده، وهو فقير يده، حتى تصرف إليه الصدقة في الحال لحاجته. فإن ذلك: منقطع الغزاة هو الحج إن لم يكن له وطنه مال فهو فقير، وإلا فهو ابن السبيل. فكيف يكون الأقسام سبعة؟ قلت: هو فقير إلا أنه راد عنه بالانقطاع في عبادة الله تعالى، فكان معياراً للفقير المطلق الحالي عن هذا النوع، والاستمرار لابن السبيل غير من قبول الصدقة، ولا يحل له أن يأخذ أكثر من حاجته. [أشعر الرافعي بحذاف: ٢٨٣/٢]

وهو من له مال في وطنه، وليس معه مال. والعامل عليها بعض قدر ما يسعه
وأعماله. ولمنوكي المانع إلى كل الأصناف، وله لاقتصار على واحد مع وجود
بافي الأصناف. ولا يصح دفعها لكافر، يعني بملك فصحاء، أو ما يساوي قيمته من
أي مال كان، فاضلي عن حوائجه لأصلية، وطفل غني، وبني هاشم ومواليهم.
واحدار الطحاوي حوزة دفعها لبني هاشم،

والبس الخ وبر له من يكتبه ليعتد لا يرضى المدح إليه، وكذا لم يكله خـ، [حاشية الخطوط: ٨٣]
ويعامل الخ أطلقه وهو عليه من العاصي، لأنه قد كان عاشقاً لا يرضى صرف تركه إليه، ولم يرضى. أن صاحب
المر بخير، إذ شاء أعطاه جميعهم، وإن شاء نزع علم صنف واحد، وكذا يجوز أن ينقص خاتم شخص واحد
من أئمة بني بني، شاء، [حاشية الخطوط: ١١٨٩/٢]

بعضاً هناك فساد أصيات، وهي: ١- لم ينظر المصنف عن حواشي الأصيلين في بحث الفكر والحد مالي، والفساد في باب (١٤) ج ٤، ذكر المذهب ثلاثة صدقات نظير والأصحية وعطف نظير، وإن كان مهماً يخرج لأحد الزكاة. (المعجم المؤلف: ٣٠٧٧) فاضل أخ: فوالله لا يكون فساد من الحواشي الأصلية لأنه لم يترك مستغرقاً، فثبت له فتح من مكتب كشاً نظير، بعداً وهو من أهلها للحدثة (المعجم المؤلف: ٣٨٧٧) وطعن غي: استحق لطفيل فاضل المذكور، الأثر، ومن عوفي عبداً لأن لا على المصنف، وقد لا يطلع لأن الدفع ثوب، يعني إذا كان كثيراً حلاً مضمناً، ولأن الدفع إلى آفة معين وزواجر حائل، سواء دفع لها خدمة أو لا. (المعجم المؤلف: ٣٨٩٦)

وبني هاشم. أي لا يجوز إخراجهم، أضرب في بني هاشم مشهور من كان ناصراً للنبي ﷺ، ولم يكن ناصراً له منهم كوفراً، أي غيب، فدخل من أسلم منهم في حرمة التمسك به، لكونه ناصراً، وفي رواية أخرى هاشم - لأن في المطلب نخل مع الصدقة، وكذا كسب هاشم وإن استور، في غزاة لأن عبد الله - أحد بني نخل - كان يقرأ محمد بن عبد الله من عبد نطس بن هاشم بن عبد مناف، ولعبد مناف أربعة أبناء هاشم والمطلب ونوفل وعبد عيسى، وأطلق الحكم في بني هاشم، ولم يجدهم من مال ولا شخص، فاشارة إلى رد رواية أبي عصمة عن أنس بن مالك، وأخرج إلى بني هاشم في رمدهم، لأن حوضها - وهو حوض الخضير - لم يصل إليهم إلا ما كان من أنس بن مالك، فاشارة إلى مستحقها، وإنما لم يصل إليهم القوس عائد إلى المعصية، وبالإشارة إلى رد الرواية بما لها من كبر، لأن ما دعيه كان على شخص مشدود (سحر الرائق ج ١ ص ٣٩٠) وهو لهما قيد عود الاستحي، وكذا ما في نسخة أخرى من نسخة أبيه (سحر الرائق ج ١ ص ٣٩٠).

وأصل الزكوي الخ أي لا يصح إلّا أبيه وأمه وابن عمه، ولا إلى ماله وولده وعدد من سبل، فبدل ما فيه وبرعه؛
وأصل الزكوي فرع، وزوجته، ومملوكة، ومكاتبه، ومعتق بعضه، وكفن ميت،
وقضاء دينه، وثمن قن يمتق. ولو دفع نحرًا لمن ظنه مصرفًا، فظهر بخلافه أحرأه،
إلا أن يكون عبده ومكاتبه. وكره الإغناء،
.....

وأصل الزكوي الخ أي لا يصح إلّا أبيه وأمه وابن عمه، ولا إلى ماله وولده وعدد من سبل، فبدل ما فيه وبرعه؛
ذلك من ماله من الزكاة يجوز، فالدفع له، وهو أول ما فيه من المرفوع مع له، كالأحوة والأحوات والأعضاء
والنصات والأحوال والقبول، وأصل في عرضه فتمس ثابت، الس من غيره إذا كان نحرًا من ماله،
فلا يصح إلّا الخلق من ماله بغيره، ولا إلى ولد أم وولد أبيه، [البحر الرائق مصرف زكاة: ٣٨٥/١]

وزوجته، أو، لا يجوز، فالدفع إلى زوجته، أو إلى زوجة فضل الزوجة من وجه، فلا يجوز، فالدفع إلى معتقة من
ماله، ولم ثلاث [البحر الرائق: ٣٨٦/٢] ولم يفتى: وزوجها، لأن في دفع الزوجة إلى زوجها اختلاف، فلا يصح
عبد الإماء، ويصح عبدها. ومملوكة، أي لا يصح الجمع إلى هؤلاء.

وكفن ميت، أي لا يصح دفع الزكاة لشخص ميت قال في التمر: فلا يصح من حيا الأشتاء، وعمله الخفين بها
التصدق على فقير، ثم هو يكفن، فيكون تبرعًا، وكذا في سائر المساجد. [حاشية الصغرى: ٧٢١]
وقضاء دينه، فله قضاء من الدين، لأنه م فخصي دينه، حتى إن قضا، بعد أنه يكون متبرعًا، ولا يجوز من
الزكاة، وإن قضا بغيره، وإن كان، فليس كالمزكوي، أي من ماله، [البحر الرائق: ٣٨٥/٢]

وثن قن الخ، أي لا يجوز أن يتبرع بها عبد يفتى: [البحر الرائق: ١٦١/٢] ولم دفع الخ إلى من دفع الزكاة
زكاة إلى رجل، وهو أنه يجوز دفع زكاة فيه، أي من ماله، فله ماله، ثم ظهر أنه لا يمكن فقير، بل كائن خا
أحرأه، لا يجب عليه أن يبعدها، إلا أنه يظهر أن الدفع إليه زكاة، كذا عبد الزكاة، وقال الزيلعي
في قوله: "دفع نحرًا" إشارة إلى أنه إذا دفع نحرًا، وأصله لا يرد.

بالحاصل: أن هذه المسألة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الأولى: أنه إذا غرق وجب عليه أنه مصرف، فهو حرم
أصله أو أعطاه غيره، خلافاً إلى يوسف بن عيسى إذا بقي حظه، والثاني: أنه بد دمه، ولم يظهر به، أو
مصرف لم لا، فهو على المحذور، إلا إذا بين أنه غير مصرف، وثالث: أنه إذا دفعها إليه، وهو شك، ولم نحر، أو
غرق، ولم يظهر له أنه مصرف، أو ظن على ماله أنه ليس مصرف، فهو على الفساد، إلا إذا بين أنه مصرف
[فيبر الخفاني: ١٠٩/٢] بخلافه، أي، فهو أنه لا يمكن مصرفاً للزكاة.

وكره الإغناء الخ، عام أن الإغناء ينكره على فقير، الأول: أن يفصل عبد الفقير صاحب كامل حد قضاء
دينه في حاجته عليه، مثلاً كان عليه خمس مائة درهم فأعطاه سبع مائة درهم، والثاني: إذا كان حلالاً أي قادراً،
فيكره أن يعطيه مقدار ما هو زكاة على غيره، أي واحد منهم دون نقصان، فخص عباده فخص كامل
من الغني أو الفقير، وهذا هو الذي أشار إليه الخفاني.

وهو أن يفضل للفقير نصاب بعد قضاء دينه، وبعد إعطاء كل فرد من عياله دون نصاب من المندفع إليه، وإلا فلا يكره. وندب إغناؤه عن السؤال. وكره نقلها بعد تمام الحول للبلي الآخر لغير قريب وأحوج وأورع ونفع للمسنين بتعليم، والأفضل صرفها للأقرب فالأقرب من كن ذي رحم يحرم منه، ثم لغيره، ثم لأهل محته، ثم لأهل حرفته، ثم لأهل بلدته، وقال الشيخ أبو حفص الكبير رحمه الله: لا تقبل صدقة الرجل وقرابته محاربه، حتى يبدأ بهم، فيسك حاجتهم.

جمع يخرج أبو يعقوب

بعد قضاء الخ؛ ولو دفع مائتي درهم لكثير لمدين لا يحصل له به دينه نصاب لا يكره. [المع الزكاة: ٣٩٥/٢] من عياله لو كان مديوناً وزع المأخوذ على عياله ولم يصح كلاً منهم نصاب لا يكره. [المع الزكاة: ٣٩٥/٢] لبيد آخر كمن في زكاة مكان للال، حتى لو كان هو يبدد دينه في بلد أخرى غرق في موضع المال، وفي صدقة الفطر يتم مكانه، لا مكان أولاده الصغار وعنه في الصحيح [بين الحقائق: ١٣١/٢] لغير قريب. فإن غلبها إلى فرقة أو إلى قوم هم بها أخرج من أهل بيته لا يكره فلو. الأفضل في صرف الصدقة أن يصرفها إلى بيوتهم، ثم أولادهم، ثم أعصابهم الفقراء، ثم أخواله الفقراء، ثم ذوي الأرحام، ثم غيرهم، ثم أهل بيته، ثم أهل بيته. [بين الحقائق: ١٣١/٢] وأورع: لو غلبها إلى فقير في بلد آخر وأورع وأصلح كما فعل معاذ بن جبل لا يكره، ولما قيل: التصديق على العالم الفقير أفضل. [المع الزكاة: ٣٩٥/٢]

باب صدقة الفطر

يحب علي حر مسلم مالك لنصاب أو قيمته وإن لم يحل عليه الحول، عند طلوع فجر يوم الفطر، ولم يكن للتجارة، فارغ عن الدين وحاجته الأصلية وحوائج عياله، والمعتبر فيها الكفاية لا التوفير، وهي مسكنه وأثاثه وثيابه وفسسه وسلاحه وعبئته للمصلحة، فيخرجها عن نفسه وأولاده الصغار الفقراء، وإن كانوا أغنياء يخرجها من مالهم، ولا يحب علي الجلد في ظاهر الرواية، واستبحر أن الجلد كالألب عند فقده أو فقره،
باب

علي حر مسلم [ع]. شرط آخره، ليتحقق التملك، فلا يحب على العبد، والإسلام، لنفع قريب، فلا يحب على النكاح، وملك النصاب؛ لأنما وجبت لإعلاء الغير، والإعلاء من هو الذي لا يكون. لعلم أن النصب ثلاثة: نصاب يشترط فيه النماء، ويصلح به الزكاة، وسائر الأحكام المتعلقة بالأهل النامي ونصاب يحب به أحكام أربعة: حرمة الصدقة، وجوب الأضحية، وصدقة الفطر، ونفقة الأقارب، ولا يشترط فيه النماء بالتجارة، ولا حولان الحول، ونصاب ثبت به حرمة السؤال، وهو ما إذا كان عنده قوت يومه عنه بعض، وقال بعضهم: هو أن يملك حسين درهمًا. [حاشية للطحطاوي زيادة: ٧٢٢]

عند طلوع [ع]: بيان ثبوت وجوب ألقائها، وهو منصوب وعلى أنه ظرف: "يحب" أول الباب، ضمن مات قبل طلوع فجره لو ولد أو أسلم بعده لا يحب عليه. [أبين الحقائق: ١٤١/١] عن نفسه. شروع في بيان السبب وهو رأسه، وما كان في معناه من بؤنه ويلي عليه ولاية كاملة مطلقة. [المحرر الرائق: ٢٩٩/٢]

وأولاده الصغار: قيد بالإضافة، ولم يقل: والصغار لإخراج الصغير لأحصى يد، مانعاً من صدقة الفطر لا تحب، وأطلق "الولادة" مشتمل للذكر والأنثى للغة المذكورة، وهو وجوب نفقته عليه ونسب الولاية الكاملة عليه، فاستبعد منه أن ألبت الصغيرة إذا تزوجت ومُست إلى الزوج، ثم جاء يوم الفطر لا يحب علي الأب صدقة فطره؛ لعدم المؤنة عليه، وحمل الولد بين الأبوين، فإن على كل واحد منهما صدقة نفقة، وقيد بالفرد لأن الولد المني يملك نصاب يحب صدقة فطره في ماله. [المحرر الرائق تصرف: ونحو: ٢٩٩/٢]

علي الجلد: قال في البحر: رجع وح ولد الولد، فإن صدقة فطره لا يحب على حده عند عدم فيه أو فقره على ظاهر الرواية لعدم الولاية المطلقة، فإن ولاية ناصية لا تنقل إلى من الأب، صارت كولاية الوصي، وذهب في "فتح القدير" بالفرق بين الجلد والوصي لوجوبه ثقة على اخذ دون الوصي، فم يبق إلا مجرد التفات الولاية، ولا أثر له بالفرق بين الجلد والوصي كمشتركي العبد، ولا يخلص إلا بترجيح رواية الحسن أن على الجلد صدقة فطره، وهذه مسائل يخالف فيها الجلد الأب في ظاهر الرواية، ولا يخالف في رواية الحسن هذه. [المحرر الرائق: ٢٩٩/١]

وعن مالكه للخدمة ومديره وأم ولده ولو كفاراً، لا عن مكاتبه ولا عن ولده الكبير وزوجته وعن مشترك وأبنٍ إلا بعد عوده، وكذا المنصوب والمأسور، ^{أي لا يرد} هي نصف صاع من بر أو دقيقه أو سويق، أو صاع تمر أو زبيب أو شعير، وهو ثمانية أروطال بالعراقي، ويجوز دفع القيمة، وهي أفضل عند وجدان ما يحتاجه؛ ^{أي لفطر} لأنها أسرع لقضاء حاجة الفقير، وإن كان زمن شدة الحاجة والشعر، وما يؤكل أفضل من الدراهم، ووقت الوجوب بمقدار طلوع فجر يوم الفطر، فمن مات أو اختفى قبله أو أسلم أو اغتنى أو ولد بعده لا تلزمه، ويستحب إخراجها قبل الخروج إلى النصلي، وصح لو قلم أو أخر، ولأنه مكرور، ويدفع كل شخص فطرته للفقير واحد، واختلف في جواز تفريق فطرة واحدة على أكثر من فقير، ويجوز دفع ما على جماعة بواحد على الصحيح. والله الموفق للصواب.

وعن مالكه للخدمة. أخفقه من المديون والنسائم بالمهرين إذا كان عبده وفاء وفدين، وبعد الطمان عفا كذا لو حطاً، والعنف المديون بالتصدق به، وقيل المطلق عفا محمي، يوم الفطر، والعبء الموصى برفقته إذا كان وعنده لاخر، فإنما عن المهرين له بالرقبة، ثلاث، دفعه فإنما على الموصى له بالخدمة، وأما بقوله "للخدمة" إلى أنه لا يخرج عن عبده لأحد، ولا عن المنصوب المأخوذ إلا بعد عوده، فليزمه لما مضى، ولا عن عبده المأسور؛ لأنه يخرج عن عبده ونصره، فأبى المالك، ولا عن حادته بإحابة أو إهانة. [البحر الرائق مصروف: ١/٤٠١]

ومدبره: المدر: مخلوق قال له بولاً: أنت معتن عن دهر من مثلي. وأم ولده: أم الولد: أمة ولدت ولداً من مولاه، ولدى الولي منه ولو كفاراً، أي ولو كان هؤلاء كفارين، وعن مشترك أي لا يؤديها عن عدد من شر يمكن تصاعدها يحتاجه؛ أي من هذه الأوصاف التي تخرج منها الفطرة بأن كان المهر من حب.

وصح لو قدم أنصار ياتونهم إلى أن لا يعطى بين مدة ومدة كما في الأندلس، وهو الصحيح؛ وعند خلاف من أوجب تعجيلها بعد دخول رمضان لا قبله؛ وقيل: يجوز تعجيلها في النصف الأخير من رمضان؛ وقيل: في النصف الأخير، وعند الحسن بن زياد: لا يجوز تعجيلها أصلاً كالأضحية، وتسقط بعض يوم الفطر لأنها تربة احتضت يوم العيد، فسقط نصيبه، كالأضحية تسقط بعضي أيام النحر، فكانت بها فرة مالية لا تسقط بعد الوجوب إلا بالأداء كالكفارة، والأضحية لا تسقط ولكن تنقل الوجوب إلى الصدق بالقيمة؛ وهذا في الكفارة في إزالة الدم غير معقولة؛ وإذا عرفت شرعاً في أيام محصورة، ووجه تفرقة في فضاء ما كان مشلول، وهو سبب حنة المحتاج، فلا يقدر وقت الأداء فيه بوقت. [الكفاية بزيادة: ٢/٢٣٢]

كتاب الحج

هو زيارة بقاء مخصوصة بفعل مخصوص في أشهره، وهي شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة، فرض مرة على الفور في الأصح، وشروط فرضه ثمانية على الأصح: الإسلام، والعقل، والبلوغ، والحرية، والوقت، والقنطرة على الزاد ولو بمكة بنفقة وسط.
بجدة

الحج. اعلم أنه يسمى لمبدأ الحج ونحوه من بساكنة أيوه. مؤاد حرج يكون إذن مع الاحتياج إليه فلخدمة أمه، ومن: مكره. ولا حيلة والحدائق كالأوليين عند قدومهم. ولأن منه إله. كمال صيغ أو حدة حتى تسمى وإن استعمل عن مدته. كذا يستعمل من التوراة. وفي 'مفتاوى' اعلام إذا كان صبيح أو حدة لا يرحله الأب من بيته وإن كان بالغاً. كما لا يخرج منه لأن البيت مشيهاً فزحاح فقط. والأمر إذا كان صبيح الموحدة يشبه الرجال والحدائق معاً فالفتنة فيه من الخلقين ويصعب أن يستأنس به بعض والكتيل. وبسحر في من يشترى أنه يكره. وهل يسافر راكباً نحرًا. ومن يرافق فلاناً أو غلاماً لأن الاستحارة في الواجب والمكره والمفروض لا عمل لها. ومبدأ من التوبة مرادها شرطه من رد الطائم إلى أهله عند الإمكان. وقضاء ما فسر فيه من العبادات. والهدم على تقريبه. ولعمري من أن لا يعرف. والاستحالة من ذوي المحرمات والمعاملات. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٦]

بفعل مخصوصه. بأن يكون محرماً من الحج سابقاً ومطابقاً في زمن من انتهاء مطلق عمر الشعر. وتعد إلى آخر العمر. وإذا في زمن من زوال يوم عرفة إلى طلوع فجر الشعر. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٧] في شهره الحج. فائدة التوقيت هاته لم فعل شيئاً من أعمال الحج حرجها لا يبرر. وأنه يكره الإحرام فيها وإن شئنا على نفسه من المخطوطة اشبه بالركن. وإعلانها بفيد الحرم. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٧]

على الفور. اعلم أن وقت الحج في اصطلاح الأصول. يسى متكاملاً. لأن فيه جهة المصارفة والظرف. فمن قال بالصور. لا يقول بأن من أنه من الثيام الأول. يكون فعله قضاء. ومن قال بالتراسي. لا يقول بأن من أخره لا يأنه أصلاً كما إن أخر الصلاة عن توقيت الأول. بل جهة المصارفة واجبة عند الخائف بالصور. حتى أن من أخر بيسن وزنة شهادته. نكر إذا حج بالأخرة كان أداء لا قضاء. وجهة الطوعية واجبة عند الخائف بخلافه. حتى إذا أنه بعد العام الأول لا يأنه بالتراسي. لكن لو مات. ولم ينج أم عده أيضاً. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٧] الإسلام. فلا يسهه عن فكاف حتى لو ملك ما به الاستطاعة ثم أقسم به. ما انفقر. لا يجب عليه شيء. بذلك الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه قلم ينج حتى ينفق حيث يقرر وجوده شيئاً في دمه. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٧] والقنطرة على الزاد. وأطلق في الزاد فأفاد أنه يجب في حق كل مسلم ما أصبح به سنة. وليس متطابقون في ذلك (الصحر المرقى: ٤٨٨٨٦) فالقنطرة للحرم ونحوه إذا فسر على نحر وجه لا يهدأ فاندرا. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٧]

والقدرة على راحلة مختصة به، أو عني من يحمل بالمالك والإحارة لا الإباحة والإعارة،
 لغير أهل مكة ومن حولهم، إذا أمكنهم المشي مانعاً والقوة بلا مشقة، وإلا فلا بد من
 الراحلة مطلقاً، وتلك القدرة فاضلة عن نفقة ونفقة عياله إلى حين عودته، وعملاً لا بد
 منه كالمسؤول وأثره ^{بذلك} والآلات المختارين، وقضاء الدين. ويشترط العلم بفرضية الحج من
 المسلم بدار الحرب أو الكون بدار الإسلام، وشروط وجوب الأداء خمسة على الأصح:
 صحة البدن، وروال المانع الحسي عن الذهاب للحج، وأمن الطريق، وعدم قيام العدة،

وراحلة: الراحلة في اللغة: المركب من الإبل ذكرًا كان أو أنثى، وهي فاعلة معنى مفعولة، وبه إشارة إلى أنه
 لو قدر على غير الراحلة من نقل أو حمار، فإنه لا يجب عليه ولم أره شركاً، وإن اصرعوا بالكرهة، ويحتمل في
 حق كل إنسان ما بلغه، فمن قدر على ركوب راحلة، وهو النفس في عرفنا، ركب مقرب وأمكن السفر عليه
 وحسب، وإذا كان كذلك عرفنا، فلا بد أن يقدر على شق جسدهم للنفس في عرفنا بحرفة أو موهبة، وإن أمكنه
 أن يكرهه مدة لا يكسب عليه، لأنه غير قادر على الراحلة في جميع العارضة، وهو الشرط، سواء كان قادراً على
 المشي أو لا، والعلة: أن يكتري الثبات راحلة يتفقان عليها، يركب أحدهما مرحلة والأخر مرحلة، وحتى يحصل
 حاشاه، لأن للمحمل حاجتين، ويكفي لراكب أحد حاجتيه. [البحر الرائق: ٤٨٨/٢]

لا الإباحة: فلو بدل الإنسان فؤاده لطاعة، وأباح له فراد والراحلة لا يجب عليه الحج. وكذلك وجب له حال ليحج
 به لا يجب عليه القول، لأن شرائط تحمل الوجوب لا يجب عليه محصلها عند عدمها. [البحر الرائق: ٤٨٨/٢]
 لغير أهل مكة: مراد بقوله "والقدرة على راحلة" [حاشية الطحطاوي: ٧٢٨] عبارة: في "الشراعات":
 جبال البحر هو الذي يمكن معه، وعبث بغيره عليه، كقتلانه وإمرته وولده الصغير. وأقرب الموارد:
 كالمسؤول: ولا يلزم مع ما استفي عنه من بعض مسنده ليحج به، بعد هو الأفضل، وكذا لا يلزم لو كان
 عند ما شترى به مسكناً وشاهداً لا يلزم بعده ما يكفي للحج. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٨]

أو الكون: أطلقه مختصراً إذا علم أو لم يعلم، وسواء نشأ على الإسلام أو لا. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٨]
 وأمن الطريق: اعلم أن حقيقة أمن الطريق، أن يكون تعاقب به السلام، واختلف في سقوطه إذا لم يكن بد من
 ركوب البحر، فقول: البحر مع الوجوب، وفان الكرماني: إن كان العال في البحر سلامة من موضع جرت
 العادة بركوبه به، وإلا فلا. [البحر الرائق: ٤٩٠/٢] وعدم قيام العدة: أي ومن شرائط وجوب الأداء
 عدم كون المرأة الزينة للحج عتيقة، أطلق "العدة" فأفاد عدم البعد من طلاق بائن كالمات أو رجعي أو وفاة.

وخروج محرم ولو من رضاع أو مصاهرة، مسلم مأثور غافل بالغ، أو زوج لامرأة في سفر، والعمرة بعنية السلامة يرًا وبحراً على المفتى به، ويصح أداء فرض الحج بأربعة أشياء للححر: الإحرام، والإسلام، وهما شرطان، ثم الإنيان بركتيه، وهما الوقوف عمرًا بعرفات لحظة من زوال يوم التاسع إلى فجر يوم النحر بشرط علم الجماعة قبله عمرًا، والركن الثاني هو أكثر حواف الإفاضة في وقته، وهو ما بعد طلوع فجر النحر.

وواجبات الحج: إنشاء الإحرام من الميقات، ومد الوقوف بعرفات إلى الغروب، ...
المادة المتعلقة بالعمرة

وخروج محرم إلخ هو من لا يجوز ما كسبه على التأيد بغاية أو رضاع أو مصاهرة، أطلقه فحمل الحر وانعد مسلم: الأول أن يقول عمر بخوسي كما في "التنوير" له مرآة يكتفي الدرس. (حاشية الطحطاوي بتصريف) مأثور إلخ. وخرج به الهوسني الذي يعتقد بإحالة نكاحها، والمسلم القريب إذا لم يكن مأثورًا، والعبيد الذي لم يملك، والمحرور: لأن المقصود من الإحرام الحفظ والضيافة هنا، وهو مفقود في هؤلاء الأربعة. [أنهر المراتب: ٤٩١/٢] لامرأة: أطلق المرأة فحمل فتاة والمحرور، لإطلاق المصوح، والمرأة هي الحائض، لأن الكلام ليس يجب عليه الحج، فلما قالوا في نصية التي لم تبلغ حد الشهوة يسافر بلا محرم: فإن بعثها لا يسافر إلا به. [فجر الرقي بتصريف: ٤٩١/٢] في سفر: قيد بالسفر، وهو ثلاثة أيام بلياليها؛ لأن مناجعها الخروج إلى ما دون ذلك خاصة بمهر محرم، وأشتر بعدم اشتراط رضا الزوج إليه أنه ليس له منها عن حصة لإسلام إذا وجدت عمرًا، لأن حنبل لا يظهر في قصره، بخلاف حنبل للتلوع والشذور. [المراتب: ٤٩١/٢] علم الجماعة: فإن فعل ذلك فقد حجه، وهي أن تنضم إليه كالمصحيح، وأن يقضي من قبل. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٩] هو أكثر إلخ: هو أربعة أشراف، والتملة العامة واجبة بغير تركها بالدم. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٩]

فجر النحر: إلى آخر العصر، والواجب فعله أيام النحر. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٩] الميقات: أي المكان الذي لا يتجاوز الأفق إلا عمرًا خمسة، فليقات مشترك بين الوقتين للمعبر والمكان للغير، والمراد هنا الثاني.

الأول: هو الخليفة - ضم الحاء المعجمة والباء - به وبين مكة نحو عشر مراحل أو تسع، وبه وبين المدينة ستة أميال، وقيل: سبعة، وهو ميقات أهل المدينة، وهو أبعد الميقات، وهذه المكان أمار تسمية اليوم: أمار على عكس، قيل: لأن علي بن أبي طالب سجد فقاتل الحق في بعض تلك الأيام، وهو كذب من فلكه.

والثاني: ذات عرق - بكسر العين وسكون الزاء - لجميع أهل المشرق، وهي بين المشرق والمغرب من مكة، قيل: ربيها وبين مكة مرحتان.

والوقوف بالمزدلفة فيما بعد فجر يوم النحر وقبل طلوع الشمس، ورمي الجمار،
 ودخول الميقات والمناسك، واجتنيب، وتخصيصه بحرم وأيام الحج، وتقديم الرمي على
 الخلق، ونحر القارن والتمتع بينهما، وإيقاع طواف الزيارة في أيام النحر، واسمي
 بين الصفا والروضة في أشهر الحج، وحصوله بعد طواف معتمدة، والمشي فيه لمن لا
 عذر له، وبداية السعي من الصفا، وطواف النوداع، وبداية كل طواف ثاني من
 الحجر الأسود، والذي من فيه. والمشي فيه لمن لا عذر له، والصفار من الخلدون، وسر
 العودة، وأقل الأنواط بعد فعل الأكثر من طواف الزيارة، وترك الخضرات كلبس
 الرجل المحتط، وستر رأسه ووجهه، وستر المرأة وجهها، والوقوف، والتسوي.
 والحدائق،

١. وأما أحججه حسب الجب وسكون الجاه بهنك، وأما في الأهل، فبعضه دار التوبة، منها ويزن مكة
 ثلاث مراحل، وهي قرية من الغرب والشمال من مكة من طريق نوك، وهي طريق أهل الشام ومراحلهم،
 وهي مضاف أهل مصر والغرب والشمال.

والمراح: فرق بين نواف وسكون التربة وهو حل متصل عن عرفات به وهو مكة نحو مرحلتين، وهو مقادير
 أهل حن.

والمدام: سبعة، وهو مقادير أهل الحجاز، وهو مكان حدي من مكة، وهو حبل من حديد ممدود على مرحلتين من
 مكة، [الحج المراتب، زيادة، وصراف: ١٩٢/٢]

القارن: من الشرائع هو الجمع بين الحج والعمرة في إسم واحد من الصفا، فلم لا يندرج لا بد من الجمع
 لأن في الأصح. [حاشية الطحطاوي: ١٢٥] كل طواف آخر من الحج بعد أن يتبين الطواف طلبة من
 الحجر الأسود، الوقت الحج، المراتب، الجماع، وقبل الكلام الفاحش. ولا بد من عذر بقوله: لا بد من
 الكلام الفاحش، من ضرورة القضاء والعقود الموصية، وهو معنى عدا في الإسم ووجوهه، لأنه في الإسم
 أحد خمس الحرم في الصلوات والظروف في قوافل القوافل. واحدا: حصونة مع الرفقاء واحدا: وشكايا من.

[الحج المراتب، زيادة: ١٩٢/٢]

وقيل الصيد، والإشارة إليه، والدلالة عليه.

وسنن الحج منها: الاغتسال ولو حائض ونفساء، أو التوضوء إذا أراد الإحرام، وليس إذا أراد ورداء جديدين أبيضين، والتطيب، وصلاة ركعتين، والإكثار من التلبية بعد الإحرام رافعا بها صوته حتى صلى أو علا شرفا أو هبط واديا أو لقي ركبا وبالأصحاح، وتكريرها كلما أخذ فيها، والصلاة على النبي ﷺ، وسؤال الجنة، وصحبة الأبرار، والاستعاذة من النار، والغسل لدخول مكة، ودخولها من باب المعلاة غاراء، والتكبير والتهيل^١ تنفاه البيت الشريف، والدعاء بما أحب عند رؤيته.

وقيل الصيد: أي الصيد بهذا الصيد، إذ هو قوله: لا يصيد - ومن الاصطلاح - لا يصح إسهال القتل إليه. [المحر الرائق: ٥٠٩/١] والدلالة عليه: الفرق بين الإشارة والدلالة: أن الإشارة تقتضي المحركة، والدلالة تقتضي التلبية. [المحر الرائق: ٥٠٢/٢] وإذا ورداء: لوفا لمصر المعروفة، ونسبها لمصر المكينة، فإن المعلاة مع كنهها أو كتبت أحدهما مكرومة. [حاشية الصمطلاوي: ٧٣٠]

والتطيب: أي بمن له استعداد القلب في بدنه قبل الإحرام. أطلقه فدخل ما نفى عنه كالمسك والذليل، وما لا ينفى. وفيدا يتبدى، إذ لا يجوز التطيب في الثوب مما ينفى عنه على قول لكن على إحدى الروايات جهما قالوا: وجه واحد. [المحر الرائق: ٥٠٨/٢] رافعا إلخ: منهم أن المستحب عدنان في الدعاء والأذكار الخفية، إلا فيما تعلل بإعلانه مقصود كالأذان والمطبة وغيرها، والتلبية أيضا لم شروع فيها هو من أعلام الدين، ولهذا كان المستحب رفع الصوت بها كثيرا في "مسبوحة". [الكفيلة: ٣٥٨/٢] هؤلاء: من ترك رفع الصوت كان مستحب، ولا شيء عليه، ولا يبلغ فيه، فمعه نفسه، كيلا يتعسر. [فتح القدير بتصرف: ٣٥١/٢]

صلى: أطلق الصلاة فشمّل فرضها وواجبها وطولها، وهو ظاهر الرواية، وحسنها الصمطلاوي بالذكوات قياسا على تكورات التشرين. [المحر الرائق: ٥٠٩/١] أو لقي ركبا: جمع راكب كخجرج ناجر. [المحر الرائق: ٥٠٥/٢] وتكريرها: أي تكرارها كلما أخذ فيها ثلاث مرات، وبأنها على طولها، ولا يقطعها كلاما. [المحر الرائق: ٥٠٥/٢] المعلاة: أي من شية كداء بالفتح: رائحة الطيب بأعلى مكة عند الفرة، ولا ينصرف لمطبة، والثابت، وتسمى تلك الجهة للطلى، وترك الخراج ذلك في هذه الأيام. [حاشية الصمطلاوي: ٧٣٠]

والتكبير والتهيل: أي حين مشاهدة البيت الحكيم، وسماه الله فأكبر من التكمه والتعجب، لتلا بع برع شرك [حاشية الصمطلاوي: ٧٣٠]

واندفع بالسكينة والوقار بعد الغروب من عرفات، وانسروا بمزدلفة مرتفعاً عن بطن الوادي بقرب حل قرح، ونليت بها ليلة أشرعني أيام من يجتمع أمنعته، وكره تقديم نقله إلى مكة إذ ذاك، ويجعل من عن يمينه ومكة عن يساره حالة الوقوف لرمي الجملار، وكونه راكباً حالة رمي حرة العقبة في كل الأيام، ما غيا في الحرة الأولى التي تلي المسجد، والوسطى، والقباء في بطن الوادي حالة الرمي، وكون الرمي في اليوم الأول فيما بين طلوع الشمس وزوالها، وفيما بين الزوال وغروب الشمس في باقي الأيام، وكره الرمي في اليوم الأول والرابع فيما بين طلوع الفجر والشمس، وكره في الثاني والثلاث، وصح؛ لأن الليالي كلها تابعة لنا بعدها من الأيام إلا الليلة التي تلي عرفة حتى صبح فيها الوقوف بعرفات وهي ليلة العيد، وثاني في الثلاث؛ فإنها تابعة لما قبلها، والمباح من أوقات الرمي ما بعد الزوال إلى غروب الشمس من اليوم الأول، وبهذا علمت أوقات الرمي كلها حوازا وكرهه واستحبابه،

مزدلفة: وكلها مرتفع إلا بطن محسر. [حاشية المصنوعي: ٧٣٩] قرح: صم فطح، لا يعرف للعامة والعدل عن قرح بمعنى مرعى، والأصح أنه لشجر أخرام. [حاشية المصنوعي: ٧٤٠] إذ ذاك: أي أيام الرمي والمبيت من وظاهر كلامهم أن كراهية التقديم تحريمية، وأشار إلى أنه يكره ترك أسفحه بمكة، والانتحاب إلى عرفات بالطريق الأولى؛ لأنها السادة المقصودة بخلاف الرمي، ويجب أن يكون عن فكره في نفساني عند علم الأسس بمكة، أما إن لم يكن فلا لعدم شغل القلب. [تأخير الفائق: ٥٣٥/٢ وحاشية المصنوعي] أوقات الرمي إلح: أعلم أنه أوقات الرمي أربعة أيام، يوم الحرة، وثلاثة أيام بعده، هي الأول وقت مكرره، وهو ما بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، ومسرون: وهو ما بعد طلوع الشمس إلى الزوال، وصاح: وهو ما بعد الزوال إلى الغروب، وما بعد ذلك إلى طلوع الفجر مكرره، وفي يوم الثاني وثالث من طلوع الشمس إلى الزوال لا يجوز، وما بعده إلى الغروب مسرون، ومن بعد الغروب إلى طلوع الفجر مكرره، فإن من ملل قبل طلوع الفجر جزأ، ولا شيء عليه، وإنما اليوم الرابع صحت فيه حجة من صرح بغيره إلى الغروب، إلا أن ما قبل الزوال مكرره، -

ومن السنة: هدي الفرد بالحج، والأكل منه ومن هدي التطوع والسبعة والفقران فقط. ومن السنة: الخطبة يوم النحر مثل الأولى يعلم فيها بقية المناسك، وهي ثالثة خطب الحج، وتعجل النحر إذا أراد من متى قبل غروب الشمس من اليوم الثاني عشر، وإن أقام لها حتى غربت الشمس من اليوم الثاني عشر، فلا شيء عليه، وقد أساء، وإن أقام حتى إن طلع فجر اليوم الرابع لزمه ربه. ومن السنة: النزول بالخصب ساعة بعد ارتحاله من مي، وشرب ماء زمزم. والتضلع منه، واستفان البيت، والنظر إليه قائما، والصب منه على رأسه وسائر جسده، وهو لما شرب له من أمور الدنيا والآخرة. ومن السنة: التزام المتكزيم، وهو أن يصح صدره ووجهه عليه،

• وما بعد مسكون. وعندهما بقية من هذا القول ولا يجوز قتله فدا على اليوم الثاني والثالث وأبو حنيفة وأبو يوسف الأول، فإذا غربت الشمس اليوم الرابع لا يجوز أن يرمى. قيل: لأن ذلك مقصور وقت ترمي، فسلط عليه ما يحب من السوط. [المقدمة البيهقي: ١٩٦٦]

حفظ: أي لا تأكل من هدي حديك. (وحاشية الصحاح: وتعجيل النحر، ففتح شوت وسكون الفاء، وهو الرابع، واليوم الأول يحسم يوم النحر، والثاني يوم القاء الحصى، لأن سائر بقرون هذه الأيام الثالث عشر الأول، ويوم الرابع يسمى يوم النحر الثاني، واليوم الرابع هو اليوم الثالث عشر. [المقدمة البيهقي: ١٩٦٦]

بالخصب: يوم ما يجوز للأرجح، وأما القعدة، وهو موضع قرب مكة، يقال: لا الأضاح يوم حصى، والخصب السور، وذكر في التفسير أنه سنة عمدة، حين لا تركه غير مكافئ. [حاشية لطحطاوي: ٧٣٤] وشرب ماء زمزم، وتبعية: أي بالي، وأرجح: فيسمى بقية ماء، وبشره مسيل قبله، وينطلق منه ويندر فيه مزارق، ويرفع حصره لي كل مرة ويظهر بين البيت، وينسج رأسه ووجهه وحيدته، ويصعد عنه إلى سر، [نيل المصطفى: ٣١٨/٢] والتضلع عنه: تضلع الرجل متلة شعوره. [نيل المصطفى: ٧٣٢]

من أمور الدنيا: وقد شرب جماعة من العلماء مضطرب عليه فادوها بركم. [نيل المصطفى: ٣١٨/٢] المتكزيم: وهو ما بين الحجر والبيت. [حاشية لطحطاوي: ٧٣٢]

والتَّشْيِيتُ بالأسفار ساعة داعياً بما أحب، وتقبيل عتبة البيت، ودخوله بالأدب والتعظيم، ثم لم يبق عليه إلا أعظم القربات، وهي زيارة النبي ﷺ وأصحابه، فزيارتها عند عروجه من مكة من باب مَبْيَكَّة من التَّيْبَةِ السفلى، ومنذ ذكر الزيارة فصلاً على حديثه إن شاء الله تعالى.

فصل في كيفية تركيب أفعال الحج

إذا أراد الدخول في الحج أحرم من المواقف كرايع، فيغتسل أو يتوضأ، والغسل، وهو أحب للتنظيف، فتغتسل المرأة الغالض والنفساء إذا لم يضرها، ويستحب كمال النظافة بقص الظفر والشارب ونصف الإبط وحلق العانة وجماع الأهل، والدهن ولو مطياً، وليس للرجل إزاراً ورداء جديدين أو عسيلين، والجديد الأبيض أفضل، ولا يزوه ولا يعقده ولا يخلله.

التَّشْيِيتُ الحج: هو التلذذ، والمراد بالأسفار أسفار الكعبة إن كانت بحيث يملكها، وإلا وضع يديه فوق رأسه مسوطين على الجدار فالتين، ويجتهد في إسراج اللمع من عبه، ولم يذكر للصب أنه يشي القهقري، وذكره في "كصحيح" لكن يعله على وجه لا يحصل به صدم أو وطء لأحد، وهو بائس محصر على فراش البيت الشريف، وبصره ملاحظ له حتى يخرج من المسجد، [المعجم لرائي: ٥٣٧/٢] كرايع: هو بكسر الواو: واد بين الحرتين، غرب من البحر، وهو قبل الجسفة شيء للزنى على سائر الذنوب إلى مكة. [حاشية الطحطاوي: ٧٣٢] والتبسة: بضم الأول وفتح ثاني، وضع الأول وسكون الثاني، وفتحين، هي المرأة إذا وضعت. (أقرب الموارد) النظافة: نظف الشيء - من كرم - عطفة: شيء من الوسخ والغبار وحسن وهو، وهو نظيف. (أقرب الموارد) الشارب: هو ما نبت من الشعر على الشفة العليا من الإنسان. (أقرب الموارد) تنف: تنف الشعر والوش ونحوه. ربه. (أقرب الموارد) ولا يزوه: من زوا الفحص زوا: شد أزواره، وأدخلها في ثعري، وحرز بتكسر: وهو الحية تعمل في العروة، والجمع: أزرار وددور. (أقرب الموارد) ولا يعقده: بأن يعقد طرفه ببعضها. [حاشية الطحطاوي: ٧٣٣] ولا يخلله: أي يحو محيطه بدخله خلاله. [حاشية الطحطاوي: ٧٣٣]

فإن فعل كره، ولا شيء عليه، ونقطب وصل ركعتين، وقل: "اللهم إني أريد الحج فيسره لي، وثقله مني"، ولبيّ دبر صلواتك تنوي بها الخرج، وهي: "ليك النهم لبيك، لا شريك لك ليك، إن الحمد والنعمة والملك لك، لا شريك لك"، ولا تنقص من هذه الألفاظ شيئاً، وزد فيها: "ليك وسعديك، والخير كله بيدك ليك، والرغبة إليك"، والزيادة سنة، فإذا لبيت ناولها فقد أحرمت فأنّي الرقت: وهو الجماع، وقيل: ذكره بمحضرة النساء، والكلام الفاحش، والفسوق، والمعاصي،

ونقطب: أي أيها الطالب حذا أو همزة، وقال العمري: وإنما ذكر هذا الفصل بالخطاب تحريفاً على تعلم أمور الإحرام، وندباً لشدّة الاحتياج إلى معرفته [حاشية الشنقي: ٢٤٩/٢] ركعتين: ويقرا فيها ما شاء، وإن قرأ في الأولى بغاية الكتاب وظل بأنها الكملون، وفي الثانية بدخلة الكتاب وظل هو الله أحد تركا بفعل يجهل: فهو أفضل. [قضية: ٢٣٩/٢] ولبيّ: أمر من التلبية من لبيّ لبيّ: قل: ليك، تنوي بها إلح: بأن للأكمل، ولا يفسح الحج بمطلق التبة ولو بقوله بشرط مقارنتها لذكر يقصد به التعميم كسبيح وتقبل ولو بالقرسية وإن أحسن العربية وفنيلية [حاشية الضحطاري: ٧٣٣]

إن الحمد إلح: احتلف في أمر "إن الحمد" بعد الاتفاق على بولز تكسر وفتح، واحتار في "القدية" بأن الأوجه التكسر على استئناف الكتاب، وبكول التلية لنداء، وقال الكسحي: ففتح أحسن على أنه تعلق للتبة أي ليك؛ لأن الحمد إلح، وفتح الأول في فتح الفتح بأن تعلق الإجابة التي لا غنة لها بالنداء بولز منه باعتبار صفة علما وإن كان استئنافاً لنداء لا يعين مع تكسرها بولز كونه تعليلاً مستأنفاً كما في قولك: علم بك العلم إن فهم نعمة، قل تعلق: ﴿وَسَبِّحْ عَلَيْهِمْ﴾ حذوشتن تنكر فيهم [قضية: ١-٣]، وهنا مقرّر في مسلك طاعة من علم الأصول، لكن لما حوّل فيه كل سبها بحمل على الأول؛ لأوله ولا كثرته، خلاف ففتح ليس فيه سوى أنه تعلق [أمر الرتبة: ٥٠٠/٢]

فقد أحرمت: لئلا أنه لا يكون محرماً إلا لنداء فإذا أتى بعد فقد دخل في حرمان مخصوصة، فها هو الإحرام شرعاً، وذكر حسام الدين الشهيد: أنه بعد شرعاً بالتبة، لكن عند التلية لا بالتبة كما يصرّ شارحاً في الصلاة بالتبة، لكن عند التكبير لا بالتكبير، ولا يصرّ شارحاً بالتبة وحدها قبالاً على الصلاة [أمر الرتبة: ٥٠٠/٢] بمحضرة النساء: قيد بمحضرة؛ لأن ذكر الجماع في غير حضرته ليس من الرقت. [الكفالة: ٣٤٥/٢] والمعاصي: لعل المراد منها زبدت من بعض الناس، والأصل: "الفصول للمعاصي" غير الأول كما عليه علماء الكتب الفقهية.

والجدال مع الرفقاء والخدم، وقتل صيد البر، والإشارة إليه، والدلالة عليه، وليس
 المحيط والعِمَامَة والحَفَنين، وتغطية الرأس والوجه، ومس الطيب، وحلق الرأس،
 والتمر، يجوز الاعتسَال والاستطال بالحيمة والمحمل وغيرهما، وشد الحميان في
 الوسط، وأكثر التضيئة متى صُبَّت، أو علوت شرفاً، أو هيئت واديا، أو نُقِيت ركبا،
 وبالسحر رافعا صوتك بلا جهد مضر، وإذا وصلت إلى مكة يستحب أن تغتمل:
 وتدخلها من باب المعلى، لتكون مستقبلاً في دخولك باب البيت الشريف تعظيماً،
 ويستحب أن تكون ملياً في دخولك حتى تأتي باب السلام،

(قتل صيد البر: أي بعد أن صيد البحر بحور المحرم. والإشارة إليه: الإشارة تقتضي الحصر، والدلالة تقتضي
 التقييد. (الكناية) وتغطية الرأس إلخ: أي واجب تغطيتهما، والمراد بستر الرأس: تطيته، يعطى به عادة كثفون
 اخترا عن شيء لا يعطى به عادة كالقطن والطين، ولا فرق بين ستر الكفي وبعض العصابة، وهذا ذكر خاصي
 كان في كتابه: أنه لا يعطى فاه ولا قدمه ولا عابضه، ولا رأسه بل يصح به على أنه. [البحر الرائق: ٥٠٣/٢]
 ومس الطيب: أي واجب مطلقاً في الثوب والبدن. [البحر الرائق: ٥٠٤/٢]

وحلق الرأس إلخ: أي واجب هذين، والمراد إزالة شعر كيهما كان حفاً ونصاً ونقاً وتؤراً وأخرقاً، من
 أي مكان كان من الرأس والبدن مباشرة أو عمكياً، لكن قال الحلبي: ويستحب منه قطع الشعر ثلثات في العين،
 فقد ذكر بعض مشايخنا أنه لا شيء به عسناً. [البحر الرائق: ٥٠٤/٢]

والاستطال: استظل بالظل، مائل إليه وقمة فيه. (تقرب الموارد) والمحمل هو متاع اليم الأولى وكسر الثانية أو
 عكسه. وهو مقيد بما إذا لم يصب رأسه ولا وجهه. ولو أصاب أحدهما يكره. كما لو حمل ثياباً على رأسه فإنه
 يلزم الجزاء. بخلاف ما إذا حمل ثوباً طين والإحانة وفعل المشغول. [البحر الرائق: ٥٠٥/٢]

الحميان: هو يانكسر، ما يجعل به المراهق ويشد عن الحق، أطلقه فشمس ما إذا كان فيه نفقة أو نفقة غيره
 لأنه ليس بستر المحيط ولا في معاد، وأشار إلى أنه لا يكره شد المنطقه والسيوف والسهل والشمع بالهاتم.
 [البحر الرائق: ٥٠٥/٢] رافعا إلخ: اعلم أن رفع الصوت بكلمة سنة، إلا أنه لا يجهد نفسه كما يفعله لئولم.
 [البحر الرائق: ٥٠٥/٢] تغتمل: اعلم أن من الاعمال التي لا يجوز الاعتسَال لدخولها وهو للظلمة، فيستحب
 للحائض والنفساء، ولم يقيد بدخول مكة برمن خاص، فأفاد أنه لا يضره ليل دخلها أو قاراً، وأما المستحب
 فالدخول قاراً. [البحر الرائق: ٥٠٦/٢]

فتدعى المسجد الحرام منه متواضعا عاتشعا ملييا ملاحظا جلالة المكان مكبرا مهللا مصليا على النبي ﷺ **مطلقا** بالمزاحم داعيا بما أحيت، فإنه مستجاب عند رؤية البيت المكرم، ثم استقبل الحجر الأسود مكبرا مهللا رافعا يديك كما في الصلاة، وضعهما على الحجر، وقبّله بلا صوت، فمن عجز عن ذلك إلا بإيذاء تركه، ومن ^{لم يرفع يديه} ^{من موضع} الحجر بشيء وقبّله أو أشار إليه من بعيد مكبرا مهللا حامدا مصليا على النبي ﷺ، ثم طف أختلا عن يمينك بما يلي الباب مضطجعا، وهو أن تجعل الرداء تحت الإبط الأيمن وتلقي طرفه على الأيسر، سبعة أشواط داعيا فيها بما شئت، وطف وراء الخطيم، وإن أردت أن تسعى بين الصفا والمروة عقب الطواف فارمل في الثلاثة الأشواط الأول، وهو المشي بسرعة مع هز الكتفين كالمارز يتختر بين الصفيين، فإن زحمة الناس وقف، فإذا وجد فرجة رمل لا بد له منه، فيقف حتى يفيقه على الوجه المستحسن: بخلاف استقبال الحجر الأسود؛ لأن له بدلا وهو استقباله،

مطلقا: أي إذا زحمة أحد من الحجاج يظف هم. داعيا: الحديث عطاء أنه عنه الصلاة والسلام ولي إذا لم يلبس الثوب الأسود. البيت من شمس وغمر ومن صبغ الصدر وغدا. ^{التم} [شبين الحقائق: ٢٩٦/٢] وقد ذكر في المسألة أبو حنيفة رحمه الله وأوصى رجلا يريد السفر إلى مكة بأن يدعو لله عند مقابلة البيت باستجابته دعائه، فإن استجبت هذه الدعوة صار مستجاب الدعوة. [البحر الرائق: ٥٠٦/٢ وزيل]

الخطيم: اعلم أن الخطيم له ثلاث أسماء: خطيم، وخطيرة، وحجر، وهو اسم الموضع متصل بالبيت من الجانب الغربي به وبين البيت فرجة؛ وهي به لأنه حطم من البيت أي كسره، فعمل بمعنى معمول كالفتن بمعنى اشتتار، أو لأن من دعا على من ظلمه فيه حطبه الله كما جاء في الحديث، فهو بمعنى فاعل، وليس كله من البيت من مقدار ستة أذرع من البيت برواية مسلم عن عائشة رضي الله عنها: أن فيه قبر هاجر وإسماعيل عليهما السلام. [البحر الرائق: ٥٠٨/٢] كالمارز الخ. هو الذي يبرز من صف القتال لقتال العدو، فإنه يظهر جلادته وقوته لمن يارره.

ويستلم الحجر كلما مر به، ويحتم الطواف به، ويركعتين في مقام إبراهيم عليه السلام، أو
حيث يسر من المسجد، ثم عاد فاستلم الحجر، وهذا طواف القدوم، وهو سنة
للأفاني، ثم تخرج إلى الصفا فتصعد وتقوم عليها حتى ترى البيت فتستقبله مكبرا
مهذبا ملبيا مصليا داعيا، وترفع يديك مبسوطين، ثم تقبض نحو المروة على هينة، فإذا
وصل بطن الوادي سعى بين الميادين الأخضرين سعيا حثيثا، فإذا تجاوز بطن الوادي
مشى على هينة حتى يأتي المروة، فيصعد عليها،

ويحتم الحج، ويستحب أن يدعو بعد ركعتي طواف عند الحجر بدعاء آدم عن نيبا وعمله السلام، وهو: "اللهم
إنني أعلم سرّي وعلائي فاعل معدني، وتعلم حاجتي فأعطني، فأنهم إلى أسألك إنما يشار إلي، وفيها صافدا
حتى أعلم أنه لا يصيبني إلا ما كتبت علي، والرضا بما قسمت، فأوصي الله إليه: قد غفرت لك، ولن يأتي أحد من
دريقتك يدعوني مثل ما دعوتني، لا غفرت ذنوبي، وكشفت همومي، وسرعت الفجر من بين هبتي، ولتوزت له كل
ناجر، رأيت السما وهي واضحة، وإن كان لا يرى بها [تبيين الحقائق: ٢٧٧/٢]

مقام إبراهيم: وهي حجارة يقوم عليها عند سروله وركوبه من الإبل حين يأتي إلى زيارة حاجر وولدها
إبراهيم، وذكر القاضي في تفسيره: أنه الحجر الذي به أثر قدميه، والموضع الذي كان فيه حين قام عليه ودعا
إلى الحج، وقيل: مقام إبراهيم الحرم كله. [البحر الرائق حدود: ٥١٣/٢]

من المسجد، بناءً لتفضيله، ولا فحيت أراد ولو بعد الرجوع إلى أهله؛ لأنها على التراسي ما لم يرد أن يطوف
أسبعا آخر، فتكون على الفور. [البحر الرائق: ٥١٣/٢] طواف القدوم، استلم أن هذا الطواف له أربعة
أسماء: طواف القدوم، وطواف التلبية، وطواف القضاء، وطواف أول نعهد. [الفتاوى: ٣٦٠/٢]

داعيا: ويقول: لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت، وهو حي لا يموت، بيده
الحجر، وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله، ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون، يقول: إن
ثلاث مرات. [تبيين الحقائق: ٢٧٨/٢] على هينة: بكسر الهمزة من الهون، ومعناه هاء وهو التسكينة، فأصغرها
هونة فطست الهمزة، ما، لتسكعها وانكسار ما قبلها. [حاشية الصحطاوي: ٧٣٤]

المطين: هما شتان على شكل الميادين منحوتان من نفس حجار المسجد الحرام، لا أحدهما منفصلان عنه، وهما
علامتان لموضع المروة في بطن الوادي. [الكفاية: ٢٦٢/٢]

ثم بعد طلوع الشمس يذهب إلى عرفات، فيقيم بها، فإذا زالت الشمس يأتي مسجد
ثمرة فيصلي مع الإمام الأعظم أو نائبه الظهر والعصر بعد ما يخطب خطبتين يجلس
بينهما، ويصلي الفرضين بأذان وإقامتين، ولا يجمع بينهما إلا بشرطين: الإحرام،
والإمام الأعظم، ولا يفصل بين الصلاتين بأقله، وإن لم يدرك الإمام الأعظم صلى
كل واحد في وقتها المنعاه، فإذا صلى مع الإمام توجه إلى الموقف، وعرفات كلها
موقف إلا بطن عرفة، ويفضل بعد الزوال في عرفات للوقوف، ويقف بقرب جبل
الرحمة مستقبلاً مكبراً مهتلاً ملتبساً داعياً ماذا يندبه كالمستطعم،

عرفات: وهي علم للموقف، وهي حربة لا عم، ويقال لها عرفة أيضاً، ويوم عرفة التاسع من ذي الحجة.
[البحر الرائق: ٥١٧/٦] والعصر: أشار بذكر العصر بعد الظهر إلى أنه لا يصلي منه الظهر فبمعية، وهو
الصحيح كما في "الصحيح"، فالأولى أن لا يتصل بينهما، فلم يفعل كره وأعاد الأذان للعصر لا تقطاع حوزة، نصار
كالاتصال بينهما فعل آخر. [البحر الرائق: ٥١٨/٤] الإحرام: امرء ما الإحرام: إهرام الخج حين لو كان محرماً
بالعرة يصلي العصر في وقتها عتده، وهذا للشرطان لأنه منهما في كل من الصلاتين لا في العصر وحدها، حين لو
كان محرماً بالعرة في الظهر محرماً بإحرام في العصر لا يجوز له الجمع عتده كما لم يكن محرماً في الظهر، وأطلق في
الإحرام فأنه لا فرق بين أن يكون محرماً قبل الزوال أو بعده، وهو الصحيح. [البحر الرائق: ٥١٩/٢]

ولا يفصل الخج: تصريح بما علم سابقاً حينما في قوله: "الظهير والعصر". عرفة: وهي "المغرب". عرفة واحد
عرفات، وتضعفها سميت عرفة بنسب إليها العربون، وذكر القرطبي في تفسيره: أنها بفتح الراء وضمة ياء
مسجدة عرفة، حين لقته قال بعض العلماء: إن الجذر العربي من مسجد عرفة لو سقط سقط في بطن عرفة،
وحكى القاضي عن ابن جسر: أن عرفة في الحبل، وعرفة في أحرم، [البحر الرائق: ٥١٩/٢]

جبل الرحمة: هو الجبل الذي توسط أرض عرفات يقال له: "إلأ" على وزن ملأ، [تبيين الحقائق: ٢٨٩/٢]
فأما الخج قال ابن عباس عليه: "رأيت رسول الله ﷺ يقول عرفات يدمع، ويأبى في مشرو كاستغفار لتسكين، رواه أبو ذر،
ويقول: اللهم اجعل في قلبي نوراً، وفي سمعي نوراً، واجعلي من سألني "ملائكتك، أنهم يشرح بي مسرور. ويسر
في أمري، اللهم إنك تسمع كل شيء، وتعلم ما في بواطني، ولا يخفى عليك شيء من أمرى، أنت الله
الغني المستعبر للغير، أسألك مسألة تسكين، وأنت خير من أن تسأل طليل، وأنت خير من أن تسأل
الغني، ومن حسمت لك رقبته، وخضعت لك عبده، ورغب لك الله، ولا تعطيني ما أعطيتك رب، تسبيل، أكثر في رداؤنا
رحمة، يا خير مسؤول، وما أكرم مسؤول، ويحذر من الدعاء ما شاء. [تبيين الحقائق: ٢٩١/٢]

ويجتهد في الدعاء لنفسه ووالديه وإخوانه، ويجتهد على أن يخرج من عينيه قطرات من الدمع، فإنه دليل القبول، ويلج في الدعاء مع قود رجاء الإجابة، ولا يقصر في هذا اليوم؛ إذ لا يمكنه تداركه سبباً إذا كان من الأفاق، والوقوف على الراحة أفضل، والقائم على الأرض أفضل من القاعد، فإذا غربت الشمس أفاض الإمام والتس معه على هبتهم، وإذا وجد فرجة يسرع من غير أن يؤذي أحداً، ويحجز عما يفعله الجهلة من الاختداد في السير والأزدحام والإيذاء؛ فإنه حرث، حتى يأتي مزدلفة، فينزل بقر جبل قُروح، ويرتفع عن بطن الوادي توسعة للماورين، ويصلي بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامة واحدة، ولو تطوع بينهما أو تشاغل أعداد الإقامة، ولم تجز المغرب في طريق المزدلفة، وعليه إعادة ما لم يطلع الفجر، وبسنّ الميت بالمزدلفة، فإذا طلع الفجر صلى الإمام بالناس الفجر بعنق، ثم يقف والناس معه، والمزدلفة كلها موقف

ويخرج من الخ المنفل في السؤال: أعف، أو أقل عليه مواظب. (أقرب المآزير) أفاض الناس من عرفات: استغفروا ورجعوا، وغفروا وأسرعو، منها إلى مكان آخر (أقرب المآزير) جبل قُروح: يعني المشعر الحرام، وهو غير منصرف للعبس والسبية كغيره من قروح الشيء، ارتفع، نقلاً: إنه كانوا آدم على بيابا وعينه السلام، وهو موقف لإمام كما ورد أبو داود. (المحرم المراتب: ٥٢٦/٢)

ولو تطوع: ولو سنة فزكفة على الصحيح (المحرم المراتب: ٥٢٦/٢) ولم تجز الحج: أي لم تحل صلاة المغرب قبل الوصول إلى المزدلفة، وأشار إلى أن بعضه لا يحل بالطريق الأولى، وإن كان بعد دخول وقتها، لأن صاحبة الوقت وهي المغرب إذا كانت لا تحل به فمرها أولى. (المحرم المراتب بعدد: ٥٢٦/٢) السبب: وهذه ليلة جمعت شرف المكان والزمان، يعني أن يجتهد في إتمامها، فالدلالة والذكر والصرح. (المحرم المراتب: ٥٢٦/٢) فإذا طلع الحج أي إذا طلع الفجر يوم سحر صلى الإمام بالناس الفجر بعنق، والعنق: قطعة آخر الليل، وإن بعض المشروح نقلاً عن "الديوان": آخر قطعة الليل، وهو أوقع ما عن قبه. (الغاية: ٢٧٩/٢)

والله اعلم بالصواب

الآن نصل الخمس. هو صمد ثم وضع الماء الفهله وأصبغ البير الفهله الشدة، ثم وصى بذلك لأر قبل
أصغر، فقبل حمره، أي بين وكثر، وروى بخار موضع فاضل جزئى ومرددة بين من وأعدة مهيأ،
والأروى، أى وادى خسر حرجة بين وخسر وأروى فزاعا، وأن مزلة فاهة قلبه من آخرى، حيث
تلك من الشرف والأزلاف، ومع الثمرات لأر محتاج صغروا منها، وهذا ما بين وادى خسر وأروى
جوه، ويدخل فيها جميع تلك الشعب والبلد ثم عفا في هذا الذكر [البحر المرقى: ٥٦٥]

في دفاعه. فيذكر في دعائه اليهم أنه: «غير مطلوب» و«غير مرغوب» اليهم أن يقاتلوا حلفاءه و«غير محمل قهر» في هذا الموضع. هذا هو المعنى الذي ينبغي أن نضعه على ما ذكره، وأن نضع تحت تلك الأسماء «الطاعة» و«الاستعانة» ولا ينبغي أن نضع تحتها «الاحتياج» و«الطلب» لأن نصيبنا من نصيبهم وإن لا نصيب لهم من نصيبنا. لا ينبغي أن نضع تحت هذا الموضع «الاستعانة» و«الاحتياج» لأن نصيبنا من نصيبهم وإن لا نصيب لهم من نصيبنا. لا ينبغي أن نضع تحت هذا الموضع «الاستعانة» و«الاحتياج» لأن نصيبنا من نصيبهم وإن لا نصيب لهم من نصيبنا.

[illegible]

ففيها أح : أعلم أن شكلام في لامي في ثني عشر يومًا أحدهم : الموت ، وهو يوم الشعر وإزالة ألمه بعد ، والثاني : في يوم جمع لامي : وهو يعني البردي يعني من أساء إلى أهله ، وثالث : في عمر لامي أربع ، وهو الزمان حمراء العين . مسجدة لبع : ونوسطي ، والمراح : في كلمة غصبات ، وهي سعة عند كل حمرة وأحمر من في الحذور . وهو أن يكون مثل عصم العذف ، والباس : في كلمة لامي وهو ما ذكره في شكلام . وقيل : أحد الحصى طرو : يقدره وساء ، فساءه بعد لامي ، وهذا هو في اللكلام . وثالث : في صفة لامي . وهو أن يكون كالناب أو أسنانه في سبيلها .

والشيخ في موضع خروج المصباح، والمغائر، في توضيح المسألة، من المصباح، وهما المذكوران في الكتاب،
والشيخ في موضع آخر، في ما روي به، وهو ما كان من حسن الأجر، والثاني نشر أنه روي في الترمذي أن يكون هذه الطبعة
لا غير، وفي نسخة الأمام روي المصباح كلف، والكتابة في الكتاب، والشيخ [في نسخة الأمام] (٣٨٩/٢)

من يطن الفودي سبع حصيات مثل حصي الخرف، ويستحب أن أعد الجمار من التردفة أو من الطريق، ويكره من الذي عند الجمرة، ويكره الرمي من أعلى العقبة لإبذائه الناس، ^{ويكره خلعها باليد} ويلتقطها للقطا، ولا يكسر حجرا جارا، ويفسلها ليتبين طهارتها، فإنها يقيم بها قرية، ولو رمى بنحسة أجزأه وكره، ويقطع الثانية مع أول حصاة يرميها، وكيفية الرمي: أن يأخذ الحصاة بطرف إهامه وسبائه في الأصح؛ لأنه أيسر وأكثر إهانة للشيطان.

والمننون: الرمي باليد اليمنى، ويضع الحصاة على ظهر إهامه، ويستعين بالمسبحة، ويكون بين الرامي وموضع السقوط خمسة أذرع، ولو وقعت على رجل أو يحمل وثبتت أعادها، وإن سقطت على سنها ذلك أجزأه، وكره بكل حصاة، ثم يذبح المفرد بالحج إن أحبه، ثم يخلق أو يفصر، والخلق أفضل، ويكفي فيه ربع الرأس، وانتقصر أن يأخذ من رؤوس شعره مقدار الأتلة، وقد حل له كل شيء إلا النساء، ثم يأتي مكة من يومه ذلك أو من الغد أو بعده:

الخرف: قال في البحر: وهو باعك وأندل المعجطين: أن ترمي بحصاة أو نواة أو غيرها تأخذ بين مابطنك وفيل: أن تضع طرف الإهام على طرف السبابة، وسطه من باب ضرب، وفي "الطحاوي" فلا عن القلموس: هو بالراء النعجة كل ما يس من طين وشوي مائل حتى يكون محارا، ويكره الخ: وجه تكراره أنه حصي من لم يقبل حجرا، فإنه من قبل حصه وجع منه كد ورد له الحديث، [البحر الرائق: ٥٢٧/٢] ولا يكسر كما يفعل كثير من الناس اليوم. [البحر الرائق: ٥٢٧/٢]

وأكثر إهانة: لأنه لم يمتص إليه سمك لم يرمه بكل يده، بل حفره ولم يقن به حتى رماء بطراف ألباعه. [حاشية الطحاوي: ٧٢٦] خمسة أذرع: لأن ما دون ذلك يكون طرسا، وهو خرجه مخرجا حازا؛ لأنه رمى إلى قدمه إلا أنه مسمى بمخالفة السعة. [تبيين المغتنق: ٣٠٣/٢] ولو وقعت الخ: أي لو وقعت الحصاة على ظهر رجل أو على حامل، ثبت عليه، كذا عليه إعادها. [البحر الرائق: ٥٢٦/٢] المفرد: هذا المذبح ليس بأحد على المفرد، ويجب على الفاروق والمتنصع (الزنيح المعروف) والخلق. ويجب جراه للموسى على الأكرع على المختار. [تبيين المغتنق: ٣٠٧/٦]

فيطوف بأبواب طواف الزيارة سبعة أشواط. وحلت له النساء، وأكمل هذه الأيام
 ولها، وإن آخرها عنها لزمه شاة لتأخير الواجب، ثم يعود إلى ميته فيقيم بها، فإذا
 زالت الشمس من اليوم الثاني من أيام النحر رمى الجمار الثلاث، يبدأ بالخشرة التي
 على مسجد الخيف، ويرميها سبع حصيات ماضية بكبرٍ بكل حصاة، ثم يقف عندها
 داعياً بما أحب، حامداً لله تعالى، وصلياً على النبي ﷺ، ويرفع يديه في السماء،
 ويستغفر لوالديه وإخوانه المؤمنين، ثم يرمي الذنبة التي تليها مثل ذلك، ويقف عندها
 داعياً، ثم يرمي جمرة لعقبة، أكبا، ولا يقف عندها.

فإذا كان اليوم الثالث من أيام النحر رمى الجمار الثلاث بعد نزول كذا، وإذا
 أراد أن يتجهل يجرى إلى مكة قبل غروب الشمس، وإن أقدم إلى الغروب كره، ونسب
 عليه شيء، وإن طلع النحر - وهو نحر - في الرابع لزمه الرمي، وحل قبل النزول،
 والأفضل بعده، وكراه قبل طلوع الشمس. وكل رمي بعد رمي، قومه هاشيا... .

سعد بن طريف: لا رمي فيه ولا رمي بعد من أخطأ الأول، ولا رمي في طواف النساء، وروى
 هذا وأثره عنه، وبلاوس في هذا الخطأ، وأصح هذه [أشهر العلماء] ٢١، ٢٢. فإذا كان الحج يرمي
 الشمس من يوم السبت من أيام النحر، رمى الجمار ثلاث من حارمي في الحرم المشي [بغاية] ٢٣، ٢٤.
 ثمرة هاشيا هذا أن الأقبسة، وأما الجمار فتاب كره، كانت الحصى المقصود، وهو الرمي، والوقوف مروي
 من أبي عبد الله، فإنه قد ذكر من الخراج - وهو من كثر ملامه خطه - من أن ربح سبعة من حصر ذلك،
 وكان عالماً بالباطل، أنه قال: جعلت على أبي يوسف، وقد أعني عليه وأقال، قد كان من أول أيامها ما
 تغزل في رمي الجمار برمي الحاج إذا لم يمشيها فضاء - أيها - مثل أخطأه، وهذا في رمي
 فقل: أخطأه، فما هذا بقول الإمام، قال: كل رمي بعد رمي، يرمي هاشيا، وكل رمي ليس بعد رمي
 - أيها - حرج، من عنده هاشيا في مكة الثاني في رمي هاشيا، فقص أبو يوسف، ففعلت من
 حرجه على خطه في مثل هذه الحادثة، أنيس المذاهب يراها ٢٥، ٢٦.

الحج من أجل هذا إجماع على من جعله فريضة في جميع مسلكه عامة وفي هذا مسلك خاصة.

لقد دعوا بعده، وإلا راكبا؛ فنذهب عقبه بلا دعاء، وكرد انبيت بغير مني ليالي الرمي،
ثم إذا رحل إلى مكة نزل بالخصب ساعة، ثم يدخل مكة، ويطوف بالبيت سبعة
أشواط بلا رمل وسعي. إن قدمهما، وهذا طواف الوداع، ويسمى أيضا طواف
الصدر، وهذا واجب إلا على أهل مكة ومن أقام بها، ويصلي بعده ركعتين، ثم يأتي
زمزم، فيشرب من مائها، ويستخرج الماء منها بنفسه إن قدر، ويستقبل البيت،
ويتصلع منه، ويتنفس فيه مرارا، ويرفع بصره كل مرة ينظر إلى البيت، ويحب على
حسده إن نيمر، وإلا يمسح به وجهه ورأسه، وينوي بشره ما شاء، وكان عبد الله
ابن عباس رضي الله عنه إذا شرب يقول: "اللهم إني سألت علما ذاهعا، ورزقا واسعا، وشفاء
من كل داء"، وقال عليه السلام: "ماء زمزم لما شرب له".

يغير معنى الخ. ولغات في غيره من غير علم لا يؤمن شيء عابدا. [تبيين الحقائق: ٢١٥/٢] بالفتح اسم موضع، ويسمى الأنطح، وهو موضع ذو حصي بين مكة ومدينة. ر. ل. مع رسول الله كذا. [الغنية: ١٩٥/٢] صوافي المصارف. وله خمسة أصناف: صوافي المصارف؛ لأنه يصدر عنه أي برجع، والخصر: الرجوع، وطواف مبرور؛ لأنه يودع حيث به، وطواف الإفاضة؛ لأنه لأجله يحصل إلى حيث من حيث، وطواف آخر عهد حيث؛ لأنه لا مبرور بعده، وطواف التوحيد. [السر الرقعي بتصرف: ٥٢٥/٢]

الإعانة الخ. لأن يمتنع منعه، وهو لا يفارقونه ولا يتصرفون به، وكذا من كان في حكم أهل مكة من أهل نوافلته ومن درجها إلى مكة؛ لأنهم في حكم أهل مكة بغير حواجز وعيوب مكة بغير إجماع. (جوهرة النور) ثم يأتي (مزمع) أي بعد تغلب الحجة، وإتمام الملة، وإضافته حقه بحدود الكعبة. [قضية: ٣٩٨/٢]

لما ضرب له وعن جماعة من النساء لهم خبروه لقصته فحصلت، وعن الشامي أنه شربه نهرين، وكذا
يصف في كن عشرة سنة، وشربه حاكم على الصبح وغير ذلك، وكان أحسن أهل عصره تصفاً، قال
شيخنا فاضل القضاة شهاب الدين العماد الشامي: ولا يخصى كرم خبره من الأئمة لأمره بالوفاة، قال: وأما
شربه في يده طلب الحديث أن يروى الله حالة الدهي في حفظ الحديث، ثم حدثت بعد مدة نهرت من
عشرين سنة، وأنا أحد من عسى الزيد على الملك غربة، فإث ربة على منها، وأرجو الله أن أقال ذلك ما =

ويستحب بعد شربه أن يأتي باب الكعبة ويقبل العتبة، ثم يأتي إلى المنكز، وهو ما بين الحجر الأسود والباب، فيضع صدره ووجهه عليه، ويتشبت بأستار الكعبة ساعة يتضرع إلى الله تعالى بالدعاء بما أحب من أمور الدارين، ويقول: "اللهم إن هذا بيتك الذي جعلته مباركاً، وهدى للعالمين، اللهم كما هديتني له فتقبل مني، ولا تجعل هذا آخر العهد من بيتك، وارزقني العود إليه حتى ترضى عني برحمتك يا أرحم الراحمين"، والمنكز من الأماكن التي يستجاب فيها الدعاء بحكمة المشرفة، وهي خمسة عشر

• والعبد المصنف رحمه الله سبحانه شربه للاستقامة والوفاء على حقيقة الإسلام بها. [فتح القدير: ٤٠٠/٢]
والعبد الضعيف عشي هذا الكتاب شرب ماء زمزم في حجة بعد ما أطلع على فضائلها، ردة الله أن يرزق علماً نافعا وأن يحشره في زمرة الربانيين من العلماء.

بأستار الكعبة: جمع متر وهو ما يستريح به الشيء، كأنه ما كان خمسة عشر - قال في شرحه بلانية: ورأيت نظماً للشيخ العلامة عند الملك بن جمان الذي ملازاه العاصمي، ذكر فيه مواطن للدعاء في مكة المشرفة، وعين فيه سماعها زيادة على ما في رسالة الحسن الحصري، وقد طبع ما صرح به الشيخ العلامة أبو بكر بن الحسن الفيلس في مناسكه، فكانت خمسة عشر موضعا، فقال:

| | |
|---------------------------|--------------------------|
| عند ذكر القضاء في المناسك | وهو لعمرى عتبة للناسك |
| أن الدعاء في خمسة وعشره | بحكمة يقبل من ذكره |
| وهي الطواف مطلقا والمنكز | نصف ميل وهو شرط مقرب |
| وداخل البيت بوقت العصر | بين يدي حذابه ماسفر |
| وتحت ميراب نه وقت الفجر | وهكذا حلف المقام المنكر |
| وعند شر زمزم شرب الميعول | إذا دنت غش النهار للأقول |
| ثم الصفا والمروة والمسي | وقت عصر فهو قبل برعى |
| كنا من في ليلة النحر إذا | نصف الليل فعد ما يتحدث |
| ثم لدى الجمار والمزدلفة | عند الوقوف الشمس ثم مره |
| بوقف عند غروب الشمس على | ثم لدى المذرفة ظهره وكمل |
| وقد روي هذا التوفيق طرا | من غير تفيد بما قد مر |

موضعا نقلها الكمال بن الهمام عن رسالة الحسن البصري رحمه الله بقوله: في الأصواف،
وعند المناسم، وتحت الميزاب، وفي البيت، وعند زمزم، وخلف المقام، وعلى الصفا،
وعلى المروة، وفي السعي، وفي عرفات، وفي منى، وعند الجمرات.

والجمرات ترمى في أربعة أيام: يوم النحر، وثلاثة بعده كما تقدم، وذكرنا استحبابه
أيضا عند رؤية البيت المكرم، ويستحب دخول البيت الشريف المبارك إن لم يؤذ
أحد، وينبغي أن يقصد مصلى النبي ﷺ فيه، وهو قبل وجهه، وقد جعل الباب قبل
ظهره، حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قرب ثلاثة أذرع، ثم يصلي، فإذا
صلى إلى الجدار يضع حذاه عليه، ويستغفر الله، ويحمده، ثم يأتي الأركان، فيحمد
ويهلل ويسبح ويكبر، ويسأل الله تعالى ما شاء، ويلزم الأدب ما استطاع بظاهره
وباطنه، وليست البلاطة الخضراء التي بين العمودين مصلى النبي ﷺ، وما تقول العامة
من أنه العروة الوثقى وهو موضع عال في جدار البيت بدعة باطلة لا أصل لها،

عن إمام الحرم البصري عن
صلى عليه الله ثم سلم
عن إمام الحرم البصري عن
وأما الأصناف ما عرفت مما

[حاشية مطبوعاتي: ٧٣٧]

وذكرنا الحج، وعن غيره أنه إذا كان يقول إذا بقي البيت، أعوذ بك من أن يكون من أكثر العظماء، ومن من
تعدى بعد ذلك، ويرفع يده، ومن أنه لأدعية طلب الجنة بلا حساب، فإن الدعاء مستجاب عند رؤية
البيت [فتح القدير: ٣٥٢/٢]

ويستحب الحج، وأبعد أن دخول البيت مستحب إذا لم يؤذ أحد، ثبت دخول النبي ﷺ به، وأنه كثير في نواحيه، وعن
ابن عباس عنه أنه قال: من دخل البيت دخل في الجنة، وأخرج من مكة معوية بن وهب، رواه البيهقي وغيره، وقالت
عائشة: إذا دخل المسلم إذا دخل مكة كيف يرفع يده بصره قبل أن يسأل يدع ذلك إحلالا لله تعالى
وإعطائه، دخل رسول الله ﷺ ما حلف بصره يومئذ سجده حتى خرج منه، [فتح القدير: ٣٥٠/٢]

والسماز الذي في وسط البيت يسمونه سرّة الدنيا، مكتشف أجدهم عورته وسرته، ويضعها عليه، فعل من لا عقل له فصلا عن علمه، كما قاله الكمال، وإذا أراد العود إلى أهله ينبغي أن ينصرف بعد ضوائه لنوداع، وهو بمشي إلى ورائه ووجهه إلى البيت ياكيا أو متيا كما منحسرا على فراق البيت حتى يخرج من المسجد ويخرج من مكة من باب بني شيبه من الثبته السفلى.

والمرأة في جميع أفعال الحج كالرجل غير أنها لا تكشف رأسها، وتسدل عى وجهها شيئا تحته عيدان كالثبته تمنع منه الدخول، ولا ترفع صوتها دثلية، ولا ترمل ولا تقول في السعي بين الميئين الأخضرين، بل تمشي على هبتها في جميع السعي بين المصفا والمروة، ولا تخلق، وتقصص، وتلبس المحيط، ولا تواجم الرجال في استلام الحجر، وهذا تمام حج المفرد، وهو دون المتمتع في تفضل، والفراخ أفضل من التمتع.

والسماز لا يوجد هذا القبط في حج التمتع، مما كما اسم تعامل من استأجر، ومعاد: التكلف بالكا، لا تكشف رأسها، والركب مكتشف المرحه عدم عات شيء له، فلذا يكرهه أن تلبس البرقع، لأن ذلك يفسد وجهه. كما في المبسوط: [الحج المراتب: ٥١١/٢] وتسدل. وفي فتح القدير: "إنه يستحب، مطلق من سدل حتى يزعمه الثوب من سمر. [الحج المراتب: ٥١١/٢] ولا ترمل: أشير إلى أنها لا تضطجع، لأنه سنة الرمس وهي لا ترمل. [حج المراتب: ٥١١/٢]

ولا تقول المضارع اسمي من المروءة وهو يروح اسير بين العدو والمشي. وتقصص: أودأها كالمرجل جبه، خلافا لما قبل: لا يرفع في حلقه بالربع، مضاف الرعي [الحج المراتب: ٥١١/٢] وتلبس المحيط. وكذا تلبس الخفين والتعازين. [الحج المراتب: ٥١١/٢] ولا تواجم الخ: فإن قلت: لم ترك الشيخ أحكاما مخصوصة لها؟ منها أنها لا تجم إلا محرم، خلافا لرجاء، ومنها أنها ترك طواف الصفا بعد الحصى كما صرح المدرج للرسمي في شرحه بالكسر: قلت: لأن مثل هذه الأحكام ليس مما تمزق هذا لأن الأول لا يختص بالحج، بل هو حكم كل سمر، وكذا الثاني؛ لأن الحصى غير ممكن من رجل حتى يحمله في أحكامه.

فصل [في القرآن]

القرآن: هو أن يجمع بين إحرام الحج والعمرة، فيقول بعد صلاة ركعتي الإحرام: اللهم إني أريد العمرة والحج فيسرها لي وتقبلها عني، ثم يثني: فإذا دخل مكة بدأ بطواف العمرة سبعة أشواط، يرمل في الثلاثة الأولى فقط، ثم يصلي ركعتي الطواف، ثم يخرج إلى الصفا، ويقوم عليه داعياً مكبراً مهللاً ملياً مصلياً على النبي ﷺ، ثم يهبط نحو المروة ويسعى بين الميادين، فيتم سبعة أشواط، وهذه أفعال العمرة، والعمرة سنة، ثم بطواف طواف القدوم للحج، ثم يتم أفعال الحج كما تقدم، فإذا رمى يوم النحر جمرة العقبة وجب عليه ذبح شاة أو سُبُع بدنة،

القرآن إلخ: اعلم أن الحرمين أربعة: مفرد بالحج إن أحرم به مفرداً، أو مفرد بالعمرة إن أحرم بما في غير أشهر الحج وطاف لما كذلك حج من عامه أو لا، أو طاف فيها ولم يحج من عامه، أو أحرم بما في أشهر الحج وطاف كذلك ولم يحج من عامه، أو حج وأتم فيها بأهله للمناجحة، وحتتج إن أتى بأكثر أشواط العمرة في أشهر الحج بعد ما أحرم بما فقط مطلقاً، ثم حج من عامه من غير أن يلم بأهله للمناجحة، وفلان إن أحرم هما معاً، أو لدخل إحرام الحج على إحرام العمرة قبل أن يطوف لما أكثر الأشواط، أو لدخل إحرام العمرة على إحرام الحج قبل أن يضاف للقنوم ولو شرطاً، ولا يساءة في المسمون الأولين، وهو عارف مسيء في الثالث. [البحر الرائق: ٥٤٤/٢]

أن يجمع إلخ: أطلقه، فمثل ما إذا كان الجمع حقيقة أو حكماً، قد عدل به ما إذا أحرم بالعمرة ثم أحرم بالحج قبل أن يطوف لما الأكثر، أو أحرم بالحج ثم أحرم بالعمرة قبل أن يطوف له، وإن كان شيئاً في الثاني. [البحر الرائق بتصرف: ٥٤٧/٦] فيقول إلخ: المراد أنه لا التلظ، إن كان عطفه على "يجمع"، فيكون من تمام الحجة، وإن رفع كان ابتداء كلام بينا للسنة، لأن السنة للقرآن فالتلفظ بماذا العمرة: اعلم أن تقدم العمرة في الذكر مستحب، لأن الواو كترتيب. [البحر الرائق بزيادة: ٥٤٧/٢] بدأ إلخ: وهذا الفرق، أهني تقدم العمرة في أفعال الحج، واجب. [البحر الرائق: ٥٤٨/٦]

وجب عليه: قيد بالذبح بعد الرمي، لأن الذبح قبله لا يجوز، لو حرم الترتيب. [البحر الرائق: ٥٤٩/٢]
بدنه أطلق البدنة، فمثلت البعير والفرقة، وأصبح جزء من سبعة أجزاء. [البحر الرائق: ٥٤٩/٢]

فيقول بعد صلاة ركعتي الإحرام: اللهم إني أريد العمرة فسرهما لي، وتقلها مني، ثم يلبس حتى يدخل مكة، فيطوف فاء، ويقطع التلبية بأول طوافه، ويرمى فيه، ثم يطوي ركعتي الطواف، ثم يسعى بين الصفا والمروة بعد الوقوف على الصفا كما تقدم. سبعة أشواط، ثم يعلق رأسه أو يقصر إذا لم يسق المذني، وحل له كل شيء من الخساع وغيره، ويسمر حللاً، وإن ساق المذني لا ينحل من عمرته، فإذا جاء يوم التروية يحرم بالحج من الحرم، ويخرج إلى منى، فإذا رمى جرة العتد يوم النحر لزمه ذبح شاة أو سبع بدنة، فإن لم يجد صام ثلاثة أيام قبل مجيء يوم النحر، وسعة إذا رجع كالفار، فإن لم يصم الثلاثة حتى جاء يوم النحر تعين عليه ذبح شاة، ولا يحتره صوم، ولا صدقة.

فصل [في العمرة]

العمرة سنة، وتصح في جميع السنة،

بحسب ما ذكره الخلق لبيان عدم أفعال العمرة، لا لأنه شرط في التمتع لأنه محذور فيه وبين بقائه محرماً بما لا يدخل إحرام الحج. ولا يرد عليه التمتع الذي ساق المذني، فإنه لا يجوز له الخلق للعمرة حتى لو حل هذا لزمه ما كان ساقاً، عارض معه من التحلل على خلاف الأصل. [البحر الرائق: ٥٥٢/١] أو يقصر. فإن شح الإسلام في التمتع، هذا التحريم إنما كان له إذا لم يكن شاة أو سبع، أو مائة، أو مائة، وإنما إذا كان مائة، فإنه لا يتحريم لأن التقصير لا يجهل إلا بالنفس، وذلك من غير تعيين إعلق. [الفتاوى: ١١٢/١] يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة، هذا للحرز، وإلا فالأفضل أن يكون فله للمساواة إلى سحر. [البحر الرائق: ٥٥٢/٢] من الحرم. بيان لمعطيات الكفار لأهل مكة [البحر الرائق: ٥٥٣/١] صام بعد إحرامها أن أسهر الحج وحاشية الملتحقين بالعمرة سنة. [وهي إحرام، وشواف، وسعي، وحس أو تقصير. (س. المختار: ١٧٦/٢)] أي إذا أتى بها مرة فقد أقام السنة، غير مفيد بوقت غير ما نشت للنهي عنها، إلا أنه في رمضان أفضل، هذا إذا نحردها، فلا بد منه أن تقرب أقصا، لأن ذلك أمر يرجع إلى الحج لا العمرة. [رد المحتار: ١٧٦/٢]

وتكره يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق، وكيفيتها: أن يحرم لها من مكة من الحل، بخلاف إحرامه للحج، فإنه من الحرم، وأما الأتافي الذي لم يدخل مكة فيحرم إذا قصدتها من الميقات، ثم يطوف ويسعى لها، ثم يحلق، وقد حل منها كما بيناه بحمد الله.

تنبيه: وأفضل الأيام يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة، وهو أفضل من سبعين حجة في غير جمعة، رواه صاحب "معراج الدراية" بقوله: وقد صحح عن رسول الله ﷺ أنه قال: أفضل الأيام يوم عرفة إذا وافق جمعة، وهو أفضل من سبعين حجة، ذكره في "نزهة الصحاح" بعلامة الموطأ، وكذا قاله الزيلعي رحمه الله، شارح "الكسر"،

ونكره: أي كره إنشاء الإحرام لها في هذه الأيام حتى يلزم دم وإن كان رفضه، لا أدائها بها بالإحرام لسابق كدلت الحج، فاعتصر فيها لم يكره. يوم عرفة: أطلقه، ففضل ما إذا كان قبل هزول أو بعده. وأما الأتافي: يعني أن وجوب الإحرام لمن أراد دخول مكة مفيد بما إذا أراده عند الميقات، وإلا فلا يجب عليه الإحرام، كما إذا أراد كونه دخول بستان بين عامر لحاجة، لا دخول مكة، ثم قرأ دعواته، فتحو له أن يدخل مكة من غير إحرام. وقد صحح إجماع. لكن غل الشافعي عن بعض الحفاظ: أن هذا حديث باطل لا أصل له، نعم ذكر النووي في "الإسعاد": قال بعض السلف: إذا وافق يوم عرفة يوم جمعة غفر لكل أهل عرفة، وهو أفضل يوم في الدنيا، وفيه: حج رسول الله ﷺ حجة الوداع، وكان واقفا إذا نزل قوله تعالى: هَئِذَا اكْمَلْتُمْ ذِكْرَكُمْ لَدِيَّكُمْ عَشْرَةَ بَقَرَاتٍ [البقرة: ٣٦]، فقال أهل الكتاب: أو أن رأيت هذه الآية على جملته يوم عيد، فقال عمر رضي الله عنه: أشهد لقد أنزلت في يوم عشرين البقرات يوم عرفة ويوم جمعة على رسول الله ﷺ وهو واقف جرفه. [رد المحتار: ٦٦١/٢]

علامة الموطأ: قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر رحمه الله في "مفتاح البحار": في تفسير المائدة عند قول البخاري: ما ب قوله: حَاجَّكُمْ ذِكْرًا [البقرة: ٣٦] في أثناء كلامه، ما يفهم، وأما ما ذكره رزين في حاشيته مرفوعا: أخبرني أبو عبد الله عن النبي يوم عرفة وأغار يوم جمعة، وهو أفضل من سبعين حجة في يومها، فهو حديث لا يعرفه، لأنه لم يذكر صحابته ولا من بعده، بل أخرجه في حديث الموطأ الذي ذكره مرفوعا عن طلحة بن عبيد الله بن الحر، وليس الزيادة في شيء من الموطأ (يشلي على الكسر)

والمجاورة بمكة مكروهة عند أبي حنيفة؛ لعدم القيام بحق البيت والحرم، ونفى الكراهة أصحابه عليه.

مكروهة: قال في "المجموع" والمجاورة بمكة مكروهة أي عنده حلالا عاما، ويقونه قال الحنفيون عند طعن العلماء كـ في "الإحياء"، قال: ولا يظن أن كراهة القيام تنافض رفض البناء؛ لأن هذه الكراهة علته ضعف الخلق، وتصورهم عن القيام بمبنى الموضع، قال: وفي "الفتح"، وعلى هذا صعب كون الجوار في المدينة المشرفة كمالا، يعني مكروهة عدمه، فإن ضعف البناء، أو تعاطفها إلى فقد فيها مصلحة الساحة، وفلة الأدب المنعني إلى الإخلال بواجب التضرع والإجلال قائم. [رد المحتار: ٥٢٤/٢]

باب الجنائيات

هي على قسمين: جنابة على الإحرام، وجنابة على الحرم، والثانية لا تختص بالحرم، وجنابة أحرم على أقسام: منها ما يوجب دماً، ومنها ما يوجب صدقة، وهي نصف صاع من بُرٍّ، ومنها ما يوجب دون ذلك، ومنها ما يوجب القصة، وهي حَزَاءُ نَصِيدٍ، ويتعدد الحَزَاءُ بتعدد القاتلين المحرمين، فلهي توجب دماً هي: ما لو طَبَّ محرم بائع عصراً.....

باب الجنائيات: جمع حادثة، وهي هنا ما يكون حرمة بسبب الإحرام أو الحرم، وقد يكسبها دماً أو دم أو سرِّم أو صدقة فصلاً: [الدر المختار: ٥٤٣/٢] وخاصم الأصول صفة:

محرم الإحرام ترك واجب إزالة الشعر وقصر الشعر
والليس الوطني مع الشراعي والطبيب ولداه وصيد البر

وحاصل الثاني: التعرض لحيد الحرم وشعره، قال في البحر: "وخرج بقوله: 'ليس الخ' ذكر طماع بضرورة النساء لأنه منهي عنه مطلقاً، ولا ربح الدم [رد المختار: تصرف: ٥٤٣/٢] دماً: "بسم أو جدم حيث أغنى برأه به الشاة، وهي تحريم ما قتل شيء، إلا في موضعين: الأول: إذا طماع بعد الرغوف بعرفة قبل الحلق، والثاني إذا طاف الزبارة بعد أو حلقها أو تعشدها، فإن لم يوجب في قيس للأصناف السبعة: [حاشية الطحاوي: ٧٤١] صدقة: أهله أو كل صدقة في الإسرار غير مفردة، فهي نصف صاع، إلا ما يجب بقتل النفس والجوارح، لأنه قطع رأسه، وأشار إلى ذلك بقوله: "وصها ما يوجب دون ذلك" [حاشية الطحاوي: برودة: ٧٤١] ويتعدد الخ: قال في التوير: وشرجه، ولو قتل محرماً بهذا تعدد الحَزَاءُ لتعدد القتلى، ولو حلالاً بهذا الحرم؛ لأن الحَزَاءَ المحل. [حاشية الطحاوي: ٧٤١]

لو طَبَّ: طَلَعَهُ، فحسمه، إذ طَبَّ غاصاً أو حشاً أو مكرهاً، وشغل العضو الدم ولو يكن صغيراً، كثيراً، وما يلحق به، ولو جمع، واليمين كله كفصير واحد من أحد المحللين، وإلا فشكل طَبَّ كقذره، وأما إذا لم يكن طَبَّاً: كشره، وبشرط شروق الدم دوم لبسه يومه، محرم: أخرج بالحرِّم الحلال؛ لأن إحلاله بقتل عضو، ثم أحرم، فانقل منه إلى مكان آخر من بدنه، فلا شيء عليه اتفاقاً، وأخرج بالشيخ نصي، فلا شيء عليه، وفيه بالعضو: لأن طَبَّاً: دونه فيه صدقة. [حاشية الطحاوي: تصرف: ٧٤١]

أو حنظل رأسه بحناء، أو لدهن بزيوت وغوره، أو ليس محيطاً، أو ستر رأسه يوماً كاملاً،
 أو حلق ربيع رأسه، أو محجمه، أو أخذ إبطيه، أو عاتنه، أو رقبته، أو قص أظفار يديه
 ورجليه ^{بالحل}، أو بلبا أو رجلا، أو ترك واجبا مما تقدم يأنه، وفي أخذ شاربه ^{بالحل} حكومة.

عندما تكسر الحمار وتغسله، فتوفى مات برزخ وذكر حتى يفرغ من خضرة الكفار، ورفه كبرى الزمان وعبادة
 كعبده، له زهر أبهى كعبته، يحدد من ورفه الخصب الأخير، وإنما سرح بعده مع دهرها تحت طليق
 لغوره، ^{بالحل} حياء، حياء، لا حياء، ولا حياء على الرأس، ولا يأنه الحياء كما وقع في "الأصل"، يحدد أن
 الرأس ما يفرده، حياء، ^{بالحل} لأن الوباء تعني "أو" في عبادة "الأصل" دليل الانحصار على الرأس في أظفار الأصغر،
 وما كان مفرحاً فيما يأتي بأن تعصية الرأس موحية للتعصم بعبادة الحياء بأن تكون مانعة، فإن كانت ملكاً فيه
 دهن، دم لطيف مطلق، ودم للتعصية إن دم يوماً ودية وغطى فشكل أو الرقع، علم كان التقليد مع الله، ثم دم
 أنصا، والتقليد أن ماخذ، شيد من الحنظلي والأش والقصص، فيجمع في أصول الشعر ليلتد، [الحج الرق: ١٣٨]

زيت، أصنافه، فليس ما إذا كان مملوحاً أو غير مملوح، معاً أو غير مطبوخ، وأما الزيت دهن الزيتون
 والبسم، وهو المستعمل في مملوح، فخرج عليه لأحد كالتحريم والسمن، وقد راجعنا، لأنه لو أكله أو
 دأب به شعري رجليه أو أظفر في أدنه لا يجر، دم، لا صدف، [الحج الرق: ١٣٩]

أو ليس محيطاً، اعلم، حقيقة حب المحيط، أن تعزل وسطه الخياطة فتعال على الزمان، واستمسك فتدلو
 تولد، بالقبض أو التمسح أو تشدوها بالسريوس، فلا بأس به، لأنه لم يفسد لمس المحيط، لعدم الاشتغال،
 أطلق في اللبس، فتدل ما إذا أحدث اللبس بعد الإحرام، أو أخرجه وهو لا يجر، فمما علم ذلك اختلافه، فمما
 بعد الإحرام بالخطب السابق عليه فتدلو باللبس، وبولاد لأرجاسه أيضاً، وشمل ما إذا كان ملبساً أو عرياناً، فمما
 لو جاهد، محتراً لم يكرهه، وشمل ما إذا ليس ثوباً واحداً أو جمع اللباس كله، القميص والقميص والخضيرة، ولما
 ثم يقل: حب ثوباً كبيره، [الحج الرق: ١٤٠]

حقيق الحج، أراد انفسد بخلق الإزالة، سواء كان ملبساً أو عرياناً، وسواء كان محتراً أو لا، فهو أرثه بالثوب،
 أو شر، خفيه، أو احت في شره، ثمز، أو مبه يرد مفسد، فهو كالحلق كما في التمهيد، [الحج الرق: ١٤١]

تجلس، قد انفسد، لأنه نوع من الكفر في الخلق، في كل حبس نصوب، ثمزه أربعة دماء، [الحج الرق: ١٤٢]

حكومة، ونفسره أنه ينظر أنه هذا المأجود كم يكون من ربيع أنجي، صحت عليه عسائه من الصعد، حتى إذا
 أحد، منه نصف من الشربة يجر عليه روح الدم، وهذا الأصل في الشارب، وهو انفسد، لأنه هو الشربة، وهو أن
 بقص منه حتى يوافي الإطراء، وهو الحرف الأدنى من الشربة، فمما، [تميز: ١٤٣]

والتي توجب الصدقة بنصف صاع من بر أو قيمته هي: ما لو طيب أقل من عضو، أو لبس، خفيضا، أو غطى رأسه أقل من يوم، أو حلق أقل من ربع رأسه، أو قص ظفرا، وكذا نكل ظفر نصف صاع، إلا أن يبلغ المجموع دما، فينقص ما شاء منه، كخمسة منفردة، أو طاف لتقديم، أو للصدر محدثا، ونحى شاة ولو طاف جبا، أو ترك شوطا من ضواف الصدر، وكذا لكل شوط من أقله، أو حصاة من إحدى الجمار، وكذا لكل حصاة فيما لم يبلغ رمي يوم إلا أن يبلغ دما، فينقص ما شاء، أو حلق رأس غيره، أو قص أطماره، وإن تطيب أو لبس أو حلق بعذر مخير بين الذبح أو التصدق بثلاثة أصوع ^{مع تاج} على ستة مساكين، أو صيام ثلاثة أيام، والتي توجب أقل من نصف صاع، فهي ما لو قتل قملة أو جرادا، فيصدق بها شاء.

والتي توجب القيمة هي ما لو قتل صيدا، فيقومه عدلان في مقتله،

بنصفه صاع. أثناء لتصور أو تصدقة بمعنى تصديق. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٢] ونحى شاة أي وحوب نصف صاع، لو قيمته كان فيما إذا ضاف وهو محدث، وأنا إذا حذف حسا فيجب شاة. أو ترك: عطف على ما يجب به صدقة. [حاشية الطحطاوي] وكذا لكل إلخ: أي وكذا يجب ما ذكر من نصف صاع، أو قيمته إذا ترك شوطا من لقل الطواف، وهو ثلاثة أشواط. حصاة أي وكذا يجب ما ذكر إذا ترك حصاة من حبات الرمي إذا لم يبلغ المترك متروك رمي يوم.

فيما لم يبلغ: أي إذا بلغه أو أكثره ففيه دم. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٢] إلا أن يبلغ إلخ: أي إلا أن يبلغ مجموع ما وجب عليه ثم دم، عليه أن ينقص ما شاء غيره. لحلف فحلف ما إذا كان لغو مجرما أو حلالا، وهذا خلاف ما لو شرب عسبر غيره، لو أشبه عسبرا، فإنه لا شيء عليه إجماعا. [حاشية الطحطاوي بزيادة: ٧٤٣] بقدر: قيد بالسنن؛ لأنه لو فعل شيئا منه لغو لزمه دم، أو صدقة معينة، ولا يجوز له غيره كما صرح به الإمام الإسماعيلي. [البسر لمراتب: ٢٠/٣] قتل قملة: تحلفه فحلف ما إذا فعلها بعد ما أخرجها من بدنه، أي أفضها، أو ألغى ثوبه في فمها، لتدبير، ويجب في الكثير منه، وهو ما زاد على ثلاثة، نصف صاع، ويجب الجزاء في الفعل بالدلالة عليه كالتصديق. [حاشية الطحطاوي بزيادة: ٧٤٣]

أو قريب منه، فإن بلغت هدبا قله الخوار، إن شاء اشتراه ودبره، أو اشترى طعاما وتصدق به، لكل فقير نصف صاع، أو صاع عن طعام كل مسكين يوم، وإن فضل ثلث من نصف صاع تصدق به، أو صاع يوم، ونجب قيمة ما نقص: ويتنف ريشه الذي لا يطير به وتعره، وقطع عضو لا يمتنع الامتناع به، ونجب القيمة بقطع بعض قوائمه، وتنف ريشه، وكسر بيضه، ولا يجاوز عن شاة مقتل السبع، وإن صال لا شيء، بقتله، ولا يجزئ الصوم بقتل الخلال صيد الحرم، ولا بقطع حشيش الحرم، وشجرة الثابت بنفسه، وليس مما يشته للنفس بل القيمة، وحرم رعي حشيش الحرم، وقطعه، إلا لإذخر والكفاة.

أو قريب: أي مكان قريب من مقتله، ما نقص. فتقوم القيمة سليما وحرجا، فحرم ما بين تقيتين، مثلا كانت قيت سليما درهمين، ثم إذا تنف ريشه نقصت قيمته درهمًا فحرم ما بين تقيتين، وهو درهم، ولا يجوز الخ أي إذا راد قيمة السبع الذي قتله الحرم على الشاة يؤدي قيمة الشاة، فيكفيه فيه الشاة، ولا يراد على هذا السبع. المراد به حيوان لا يؤكل ولو حسروا أو عذرا [حاشية السلطاني: ٦٨٣]

ولا يجزئ الخ أي إذا قتل رجل خلال حر محرم صيد الحرم، فعليه قيمة ما قتله، بتصدق ما على الفقراء والساكنين، ولا يجزئه الصوم، فإذا ما بالخلال استبرأ عن الحرم بقتل صيد الحرم، فإنه يلزمه كفارة واحدة: لأجل الإحرام، ولا يجب عليه شيء لأجل الحرم استعسأنا، لأن معنى تحريم الأكل إذا احتو أمرة، لإحباب الضمان لا يمكن اعتباره ثانياً لإحباب ضمان. وإنما أوجبهنا ضمان الإحرام: لأن فيه معنى احترام وضمان الخلل، وضمان الحرم لا يشمل على معنى ضمان الإحرام، فكان في معنى إيجاب ما هو مشتغل على المعيار أولى.

حشيش الحرم: أصله أن شجر الحرم أنواع أربعة: ثلاث من قطعها: ولا تنفع لها من بحر حراب، وواحدة منها لا يجل قطعها ولا تنفع لها، وإذا قطعها: حل عليه الحرام، أما الثلاث فكل شجر أقيت الناس. وهو ليس من جنس ما يشته الناس، وكل شجر يشته الناس وهو من جنس ما يشته الناس، وكل شجر يشته الناس وهو من جنس ما يشته الناس، وإذا أوجبه الله كفي شجر تشبه نفسه وهو ليس من جنس ما يشته الناس، ويستوي في هذه الواحدة أن تكون مملوكة للإنسان بأن تشبه في ملكه أو لا يمكن، حتى قالوا في رجل يبت في ملكه ثم عولان قطعها إسلامه، فعليه قيمتها لملكها، وقيمة أخرى خلق البشر، بمنزلة ما لو قتل صيدا غير كذا في الحرم، وبعد ما أدى جراه الشجرة يكره لقطعها إلا تنفع بها [المكفأة: ٢٢١/٢]

وعصر ذبح كل هدي بالحرم إلا أن يكون تطوعاً ونعيب في الطريق، فيحرم في غلته،
 ولا يأكله غني، وفغير الحرم وغيره سواء، وتقلد بدنة التطوع والمنعة والقران فقط،
 ويتصدق بجلاله وعظامه، ولا يعطى أجر الجزاء منه، ولا يركبه بلا ضرورة،
 ولا يغلب لينة، إلا أن بعد الحبل فيصدق به، ويتضح ضرعه إن قرب الحبل بالقياح،
 ولو نذر حجا ماشيا لزمه، ولا يركب حتى يطوف الركن، فإن ركب أراق دما،
 وفضل المشي على الركوب للقادر عليه. وفقنا الله تعالى بفضله، ومن علينا بالعود
 على أحسن حال إليه بحمد مبدنا محمد ﷺ

فصل في زيارة النبي ﷺ على سبيل الاختصار

تبعا لما قال في الاختيار

لما كانت زيارة النبي ﷺ من أفضل القرب وأحسن المستحبات،

كما هدي: دخل فيه أفندي المشور، بإسلاف البدنة المنذورة، وإنما لا تنفذ بالحرم عند أبي حنيفة ومحمد بن عبد
 [البحر الرائق: ١٠٠/٣] بجلاله - بجلال: جمع الحبل، وهو ما يسير على الدابة والحطام هو التراب، وهو ما
 يجعل في أف البحر. [البحر الرائق: ١٠٠/٣] أجر الجزاء إلخ. قيد بالأجر لأنه لو تصدق شيء من خسها
 عليه سوى أجره حذر لأنه أهل للتصدق عليه [البحر الرائق: ١٠٠/٣] ولا يركبه أشتر إلى أنه لا يكمل معها
 أيضا، وإلى أنه لو ركبها لو حزن عليها نفقت، فعليه صدقة ما مضى. [البحر الرائق: ١٠٠/٣]
 ويصح ضرعه إلخ. أي يرضي بقاء البدن حتى يتفطر، وتلقاها بغوت المضطرة والثقاف واحد، النعصة الماء
 نعتب الذي يقع القود بعده، كذا في "مصباح" و"معرب"، وفي "المصباح الغريب"، يصح من باقي ضرب
 ونفع" فعلى هذا تكسر ثوبه ونفع، قالوا: هذا إن كان، قربا من وقت الذبح، وإن كان بعدها غلها، ويتصدق
 سبها، كما لا يخفى من ذلك. [البحر الرائق: ١٠٠/٣] لزمه لبلى. يخشى من عين خرم، وقيل من بقاء، وهو
 الأصح. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٥] زيارة النبي ﷺ إلخ. قالوا: إن كان الحج مرمما فقدمه معها، ولا يخبر -

بل تقرب من دوحه ما لزم من الواجبات، فإنه عليه السلام حرّض عليها وبالغ في التذنب إليها، فقال عليه السلام: "من وجد سعة ولم يزرني فقد خفاني"، وقال عليه السلام: "من زار قبري وجبت له شفاعتي"، وقال عليه السلام: "من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي" إلى غير ذلك من الأحاديث، وما هو مقرر عند المحققين: أنه عليه السلام حتى يزور، بمنع جميع الملاذ والعبادات، غير أنه حجب عن أبصار القاصرين عن شريف المقامات،
في الشهرة، لرحمة الله

- والأولى في الزيارة لمجرد التوبة لزيارة غيره عليه السلام. وهل يجوز زيارة السعد أيضا، لأنه من المساجد الثلاثة التي تشد بها الرحال. [حاشية الطحطاوي: ٧١٥] قال ابن المسلم: والأولى فيما يقع عند المصعب لمجرد التوبة لزيارة غيره عليه السلام، لم يحصل له إذا قدم بزيارة المسجد أو يستنج بعض الله تعالى مرة أخرى بتوبتها فيها، لأن في ذلك زيادة تعظيمه عليه السلام وإجلاله، وبواقفه ظاهر ما ذكرناه من قوله عليه السلام: "من حابر زارني لا أخذه حاشية إلا بداري" كان حقا على أن يكون شيئا له يرد التوبة.

وقيل لو جئنا من العارف الملاجمي - - - أنه يجوز الزيارة عن الخج حتى لا يكون له مقصد غيرها في سفره، وفي الحديث التفتي عليه: لا تشد الرحال إلا لثلاثة مساجد: مسجد الحرام، ومسجد أبي بكر، والمسجد الأقصى. والشيء كما أضافه في "الإجابة" أنه لا تشد الرحال لمسجد من المساجد إلا طلبة الثلاثة؛ لأن فيها من المصاحبة جلال بقية المساجد، فإنها متساوية في ذلك. [رد المحتار: ٦٢٧/٢] ومن عهد طهر بطلان ما احتقن على مشايخنا الديوبندية أنهم منعوا زيارة غيره عليه السلام، كيف لا! وقد صرحوا بولا وعدلائها من أفضل القراء.

وبالغ في التذنب: أي بالغ في طلبها، والبلغف يذكر الزيادة على القراء، والوند ناس الغنى. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٥] سعة: فتح ابن ورنما كسرت، وفي حديث ذكره القاري: "من حج تبت وقدمه ولم يزرني فقد خفاني"، ورواه ابن عدي بسند حسن. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٥] وجبت: أي ثبت له شفاعتي، وإنراد شفاعته غير شفاعتي، المقام المحمود، وإنما عامة. [حاشية الطحطاوي: ٧١٥]

في حياتي: هو قلت: هذا مسلم أن يكون كل من زاره عليه السلام أو غيره البارئ من فصاحته، ولم يقل له أحد قسبت: المراد أن له أمرا كآثر من زارني حيا، وأنبه لا يعطى حكم الشيء من كل وجه. [حاشية الطحطاوي: ٧١٥] حجب عن أبصار الخ: فصله عليه السلام بعد وفاته كمثل شيع في حجرة تعشق بها، فهو دستور ممن هو خارج المحبرة، ولكن بوجه كما كان، بل أزيد، ولهذا حرم سكاك أرواحه بعده عليه السلام، ولم يجر أحكام القوارب فيها تركها، لأنها من أحكام الموت.

ولما رأينا أكثر الناس غافلين عن أداء حق زيارته، وما يسن للزائرين من الكليات والجزئيات، أحببنا أن نذكر بعد المناسك وأدائها ما فيه نبهة من الآداب؛ تسميها ^{في بعد ذكرها} نفاذة الكتاب.

فنقول: ينبغي من قصد زيارة النبي ﷺ أن يُكثِر من الصلاة عليه، فإنه يسميها وتبلغ إليه، **وفضلها أشهر** من أن يذكر، فإذا عاين حيطان المدينة المنورة بصلي على النبي ﷺ، ثم يقول: ^{عاش من العاش} اللهم هذا حرم نبيك ومهبط وحيك، فامنن علي بالدخول فيه، واجعله وقاية لي من النار، وأمانا من العذاب، واجعلي من الفائزين بشفاعة المصطفى يوم المآب، وبختسل قبل الدخول أو بعده قبل التوجه للزيارة إن أمكنه، وتنظيف ولبس أحسن ثيابه؛ تعظيما للقُدُوم على النبي ﷺ، ثم يدخل المدينة المنورة ماشيا إن أمكنه ^{أو ركبا} بلا ضرورة بعد وضع ركبته،
أو لسبب ضروري

المكليات إلخ: أراد هنا الأمور المشتركة بين وبين غيرها، كتحية المسجد، وبـ "أخرجات" ما هو خاصة بالزيارة، كهيئة الموقف المذكورة مما يأتي. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٦] نبهة: يلتفت ونصم القطعة من الشيء. يسميها: أي إذا كانت بالقرب منه ﷺ. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٦] وقيل: إلخ: أي يلعبها ذلك إليه إذا كان المصلي بهذا. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٦]

وفضلها أشهر إلخ: فيها ما ذكره العرف بالله سبحانه وتعالى في "بين الحرم" قال ﷺ: "من دخلني من غيري، ما هو أعبد، ما هو أشرف، أعبد سبعا كذا ألف مساجد". رواه الطبراني، وقال ﷺ: "من صلى علي عشر مرات سمى الله عليه مائة مرة، ومن سمى علي مائة مرة كتب من عباده مائة من العاق وراثة من ثوابي، وأسمي الله يوم القيامة مع الشهداء". رواه الطبراني أيضا، وقال ﷺ: "من صلى علي في يوم ألف مرة لم يمت حتى يرى مقعده من الجنة". رواه ابن شاذان، وفي رواية: "من صلى علي كل يوم ثلاث مائة وألف ليلة ثلاث مرات، حيا وشهيدا، كان حقا علي الله أن يعمر له دوما ثلاث مائة وألف يوم". رواه الطبراني. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٦] حرم نبيك: أي مسجده، أو ما يحرم لأجله. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٦] المودة: لفتها، فإنها منزلة بصاحبها ﷺ. (حاشية الطحطاوي: ٧٤٦) ركبته: أي بعد استقرار من معه من الركاب؛ ليعرف عنهم في العود. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٦]

والمؤمناء على حشمه أو أمتعته متواضعا بالسكينة والوقار، ملاحظا جلالة المكان،
 قالوا: "بسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ". رب أدخلني مدخل صدق. وأخرجني
 مخرج صدق، واحمل لي من لدنك سلطانا نصيرا. اللهم صل على سيدنا محمد
 وعلى آل محمد إلى آخره، واغفر لي ذنوبي، وانفخ لي أبواب رحمتك وفضلتك". ثم
 يدخل المسجد الشريف، فيقبل على خبته عند منبره ركعتين، ويتف بيمينه بكون عمود
 المنبر الشريف تحذاء منكبه الأيمن، فهو موقف النبي ﷺ. وما بين يديه ومنبره روضة
 من رياض الجنة كما أخبر به ﷺ. وقال: "هتري على حوصي". فلنسجد شكرا لله
 تعالى بأداء ركعتين غير نية المسجدين شكرا لما وفقت الله تعالى ومن علينا بأن يوصل
 إليه، ثم تدعو بما شئت ثم تنهض متوجها إلى الفير الشريف، فتقف بمقدار أربعة
 أذرع بعيدا عن المقصورة الشريفة بغاية الأدب مستدير القبله محاذيا لرأس النبي ﷺ.

حشمه: الخشبة المحركة باليد - طاج وهو لعل والشريف: جامعته الذين يمدون له من أهل أو غيره أو
 حرمه لقاده في التفسير، والمراد بالأول: [أحادية الطحطاوي: ٧٤٦] جلالة المكان، أو: ما بين يديه ومنبره ملاحظا
 عظمة مكان حضر لديه، وأما داخا المنبر، معناه ملاحظ من حيث المكان وهو الذي يأتي بسم الله أي
 دخلت بسم الله، وعلمت سبي عن اتباع به رسول الله ﷺ.

مدخل صدق: أي بإخلاص نصرا لا أرى فيه ما يكره [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧] مخرج صدق: أي إخراجنا
 من هذا المكان حيث لا يكون علي فيه موانع [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧] سلطان نصير: أي قوة تسري لما
 علي أعتدتك. [أحادية الطحطاوي: ٧٤٧] إلى آخره أي إلى آخر صلاة تشهد. [أحادية الطحطاوي: ٧٤٧]
 أبواب رحمتك. أي حين في الأساس المتضمنة المرحمة بالإمامة. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧]

روضة من رياض الحج: أي أنه يحيط كذلك بيمينه، فمما لا يمتد يحصل به من الثواب والأمر كما كانت أو لأنه
 يوصل إليها. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧] هتري: لا مانع من حمد علي الغنية. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧]
 ثم تنهض إلى أي تقوم لأداء، وإشادة أنه لا يراعى، وإن كان ينبغي والتسليم. مستدير القبله: كتب عن
 النية في زينة الإمامة. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧]

وروجه الأكرم فلاحظ نظره السعيد إليك، وسماعه كلامك، وردّه عليك سلامك، وتأمينه على دعائك، وتقول: 'السلام عليك يا سيدي يا رسول الله' السلام عليك يا نبي الله، السلام عليك يا حبيب الله، السلام عليك يا نبي الرحمة، السلام عليك يا شفيع الأمة، السلام عليك يا سيد المرسلين، السلام عليك يا خاتم النبيين، السلام عليك يا مؤملي، السلام عليك يا مدثر، السلام عليك وعلى أصولك الطيبين، وأهل بيتك الطاهرين، الذين أذهب الله عنهم الرجس، وصهرمه تطهيراً، جزاك الله عنا أفضل ما جرى نبيا عن فومه، ورسولا عن أمته، أشهد أنك رسول الله، قد بلغت الرسالة، وأدّيت الأمانة، وأوصحت الأمة، وأوضححت الحق، وحاجدتك في سبيل الله حتى جهاده، وأتممت الدين حتى أدركت اليقين، صلى الله عليك وسلم، وعلى أشرف مكان تشرف بحلول جسدك الكريم فيه، صلاة وسلاما دائمين من رب العالمين عدد ما كان وعدد ما يكون يعلم الله، صلاة لا انقطاع لأمرها يا رسول الله، نحن وفدك وزوار حرمك، تشرفنا بالتحلول بين يديك، وقد جئناك من بلاد شاسعة وأمكة بعيدة،

فلاحظ: أي نلاحظ أنه يفتي بغير علم بذلك [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧] مراراً: نفسه المزمع أنعمت على في الرأى، أي التفت ببابه حين جرى لؤي لها عوداً من بلاد، وماله الله أصلاً ومعه [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧] أصولك الطيبين هو بهم الذكور والإناث. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧] لإمامة أي صلاة ومبرها ما في مكة لواد، تركه عفاً، أي أدرك ذلك. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨] جهاده، أي جهاده الحق، أو أعظم جهاده. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨]

يعلم الله -صلى الله عليه وسلم- كان "يكون" على الشرايع لأمرها، الأمة فتح فيها العابة وتستهي. (القرب المؤرد) وفدك، أي الوفود، والمودعون عليك. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨]

نقطع السهل والوعر بقصد زيارتك لنفوز بشفاعتك، والنظر إلى مآثرك ومعاهدك،
والقيام بقضاء بعض حقك، والاستشفاع بك إلى ربنا، فإن الخطايا قد قصمت
ظهورنا، والأوزار قد أثقلت كواهلنا، وأنت الشافع الموعود بالشفاعة العظمى،
والنظام المأمود والوسيلة، وقد قال الله تعالى: ﴿قُلُوا أَنِّي إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ
مُسْتَغْفِرِينَ أَنَّهُمْ أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ فَاغْفِرْ لَهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾، وقد جئناك طالبين لأنفسنا
مستغفرين للذنوب، فاشفع لنا إلى ربك، وسأله أن يحسننا على سبيلك، وأن يحسننا
في زمرك، وأن يوردنا حوضك، وأن يسقينا بكأسك غير خزايا ولا ندامى،
الشفاعة! الشفاعة! يا رسول الله! بفرأنا ثلاثاً: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ
سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾، وتبلغه
سلام من أوصاك به، فتقول: "السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان يتشفع
بك إلى ربك فاشفع له وللمسلمين". ثم تصلي عليه، وتدعو بما شئت عند وجهه
الكريم مستدبر القبلة،

السهل: هو من الأرض ضد العزل. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨] مآثر: جمع مآثر، وهي المكرمات المتواترة.
[حاشية الطحطاوي: ٧٤٨] ومعاهدك: جمع معهد، المنزل المشهود به الشيء. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨]
قصمت: من انقسم، انكسر مع الإذابة أو عجزها. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨] كواهلنا: جمع كاهل، الحارك أو
مبدع أعلى الظهر، يطي الخنزير، وهو لك الأعلى، وفيه ست فقر، أو ما بين الكتفين، أو موصل العنق إلى الصلب.
[حاشية الطحطاوي: ٧٤٨] والوسيلة: هي منزلة في الجنة لا تكون إلا لله ﷻ. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨]
الرسول: فيه تنفدت من الحظوظ لجميعها شاء ﷻ. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨] الكأس: الإناء الذي شرب
فيه، أو ما دله الشرب فيه، والمراد كلورس حوصت. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨] غير خزايا: جمع خزانة، جمع سرمان، معنى
مجهول ولا ندامى: جمع ندام بالفتح بمعنى متأسف. فلفظه: ذكرُوا أن تليق السلام واجب، لأنه من أداء
الامانة. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٩]

ثم تقول: قد فرغ من فرائضه حتى نحاذي رأس الصديق أبي بكر رضي الله عنه ونقول: "السلام عليك يا خليفة رسول الله ﷺ، السلام عليك يا صاحب رسول الله، وأنت في الغار، ورفيقه في الأسرار، وأمنه على الأسرار، جزاك الله عنا أفضل ما جرى إمنا على أمة نبيه، فلقد خلفته بأحسن خلف، وسلكت طريقه ومنهاجه خير مسلك، وقانت أهل الردة والبدع، ومهات الإسلام، وشيدت أركانه، فكنت خير إمام، ووصت الأرحام، ولم نزل قائما بإحق ناصر لدين وأهله، حتى أتت اليقين، سل الله سبحانه لنا درام حرك، والخسر مع حرك، وقبول زيارت، السلام عليك ورحمة الله وبركاته".

ثم تقول مثل ذلك حتى نحاذي رأس أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ونقول: "السلام عليك يا أمير المؤمنين، السلام عليك يا مظهر الإسلام، السلام عليك يا مكشّر لأصنام، جزوك الله عنا أفضل الجزاء، لقد نصرت الإسلام والمسلمين، وفتحت معظم البلاد بعد سيد المرسلين، وكففت الأنيام، ووصت الأرحام، وقوي بك الإسلام، وكنت للمسلمين إماما مرضيا، وهاديا مهديا، جمعت لهم، وأعنت فقيرهم، وحملت كسرهم، السلام عليك ورحمة الله وبركاته". ثم ترجع قدر نصف ذراع،

أي بكر. هو يد تد من عنده، أسم أبوه وصارت له صفة، وتأخر بعد موت العبد، ولم يستطع العبد أن يصنع أصلا. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٩] خلفته أي كنت خليفته، وبقيت بعده. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٩] حلف يقول: هو حلف من أبيه، بلا فم حقه. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٩] أهل الردة أي الذين ارتدوا بعد وفاته. [الأرحام: أي أرحامه] وهذا رد على من أتت علاوة بين فاضله والصدق. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٩] وقوي بك الإسلام، فقد كان يفتيهم ويصلحهم، ومن أسلم معه في دار الأرض حتى أسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٩] نصف ذراع: فيكون متوسط بين أي بكر وغيره. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٩]

فتقول: "السلام عليكما يا ضحيجي رسول الله ﷺ ورفيقه ووزيره ومشوره،
 والمعززين له على القيام بالدين، والقائمون بعده بمصالح المسلمين، جزاكم الله أحسن
 الجزاء، جنناكما نوسل بكمما إلى رسول الله ﷺ؛ نישفع لنا، ويسأل الله ربنا أن يتقبل
 سعيانا، ويعيننا على ملته ويمتتنا عليها، ويحشرنا في رمرت^١ه". ثم يدعو لنفسه وتوابعه ولمن
 أوصاه بالدعاء، ولجميع المسلمين، ثم يقف عند رأس النبي ﷺ كالأول، ويقول: "اللهم
 إنك قمت، وقولك الحق: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَنَنُوا أَنَّهُمْ أَخْلَوْا مِنَ اللَّهِ فَأَنْتَفَعُوا فِيهِ أَنُفِقُوا خِلَافَهُ فَأَتَوْا بِهِمْ كَبِيرَةً﴾" ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠}

ثم يأتي الاسطوانة الخشابة، وهي التي فيها بقية الخلع الذي حرّ إله النبي ﷺ حين
مركه. ويخشب على المنبر حتى تزل فاحتضنه وسكن، ويترك يد بقي من آثار
النبي، والأماكن الشريفة، ويحتشد في إحياء الليالي عدة إقامته، واعتماد مشاهدته
المحصورة النبوية، وإبرارته في عموم الأوقات.

ويستحب أن يخرج إلى البقيع، فيأتي المشاهد والمزارات خصوصاً قبر سيد الشهداء
 حمزة عليه السلام، ثم إلى البقيع الأخر، فيزور لعنس والحسن بن علي، وبقية آل الرسول عليهم السلام،
 ويزور أمير المؤمنين عثمان بن عفان عليه السلام، وإبراهيم بن الحنفية عليه السلام، وأرواح النبي عليه السلام، وعمته
 صفية، والنصحية، والاعتر عليهم السلام.

ويزور شهاد أحد، وإن تيسر يوم الخميس فهو "حسن" ويقول: "سلام عليكم
ما صرتم فنعم عفي المدار"، ويقرأ آية الكرسي: والإخلاص إحدى عشرة مرة.

[illegible]

والمراد قيل: إنه حدث بالمدينة المنورة من الصحابة سنة عشرة آلاف، عمر أن غلامهم لا يعرف، فكأنهم
 سألوه عن [أخيه الضحطوي ٧٥٠] وإبراهيم وفي مشهد رغبه بوزن من ثوب، وعمل من مظهره [٧٥٠] وهو
 الأخ الرضاوي الذي [٧٥٠] وعنه [٧٥٠] من عرف [٧٥٠] وسعد بن أبي وقاص [٧٥٠] من العشرة للشرع، فأنفق
 ربع [٧٥٠] من ماله [٧٥٠] وهو من أهل الحجاز وأقربهم [٧٥٠] [أخيه الضحطوي: ٧٥٠]

وَالْإِحْلَاصُ: الْح: عَنْ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: "مَنْ مَرَّ عَلَى الْقَبْرِ وَفَرَغَ مِنْهُ فَلْيُحَيِّهِمْ أَلَمْ يَحْيِئَهُمُ اللَّهُ إِذَا حَلَّاهُمْ؟" (إحدى عشرة مرة). ثُمَّ وَفَّيَ أَهْلَهُمَا لَأَعْوَابَاتٍ. نَحْنُ مِنَ الْأَسْمَاءِ بِعَدَدِ الْأَعْوَابَاتِ. زَوْدُ الْمَوْلَى فَلْيُحْيِ. (مَرْفَعِي الدَّلَامِ)

وسورة "يس" إن نيسر، ويهدي ثواب ذلك لجميع الشهداء، ومن يحوارهم من المؤمنين، ويستحب أن يأتي مسجد قباء يوم السبت أو غيره، ورسلي فيه، ويقول بعد دعائه بما أحب: يا مريخ المستصرخين، يا غياث المستغيثين: يا مفرج كرب المكروبين، يا مجيب دعوة المضطرين، صل على سيدنا محمد وآله، واكشف كربى وحزنى كما كشفت عن رسولك حزنه وكربه في هذا المقام، يا حنان، يا منان، يا كلّم المعروف والإحسان، يا دافع الهم، يا أرحم الراحمين".

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وسلم تسليماً دائماً أبداً، يا رب العالمين. آمين.

مسجد قباء هو أفضل المساجد، أي بعد المساجد الثلاثة، أي المسجد الحرام، ومسجد المدينة. والمسجد الأصغر. [حاشية الطحاوي: ٧٥٠] يا أرحم الراحمين. روى الحاكم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: "إن الله يكثر موافق من يقول: يا أرحم الراحمين، من بعد صلاة الفجر إلى الغروب". [حاشية الطحاوي: ٧٥١] ورد في الحاكم عن أبي هريرة أيضاً عن النبي ﷺ أنه قال: "أفضل الصلاة لله عز وجل، ما سطره الله على قلبه". [حاشية الطحاوي: ٧٥١] وصلى الله عليه: قد علم الصنف بك دعائه بالصلاة على النبي ﷺ كما تقدم مما لا شك فيه، وإن الله تعالى يكثر الصلوات، وهو أكثر من أن يرد ما بهما. [حاشية الطحاوي: ٧٥١]

الفهرس

| الموضوع | الصفحة | الموضوع | الصفحة |
|---|--------|--|--------|
| مقدمة الكتاب | ٥ | فصل في ما لا يعض الوضوء | ٢٣ |
| كتاب الطهارة | | فصل في ما يوجب الاغتسال | ٢٢ |
| الباء المظهر | ٩ | فصل عشرة أشياء لا يغسل بها | ٢٥ |
| ألفاظ المياه | ١٠ | فصل في بيان الفصل | ٢٦ |
| ساكن غلبة الله | ١١ | فصل في غسل الرجل | ٢٧ |
| فصل في بيان أحكام الجزر | ١٢ | فصل في آفات الأكل ومكروهات | ٢٨ |
| فصل في التحريم في الأول والثاني | ١٤ | فصل لأشياء التي يسر لها الاعتدال | ٢٨ |
| فصل في أحكام الأثر ونظيره | ١٤ | باب التيمم | ٢٩ |
| فصل في الاستحباب | ١٦ | شروط صحة التيمم | ٤١ |
| فصل في ما يجوز به الاستحباب وما يكره به وما | | من التيمم | ٤٤ |
| يكره به | ١٩ | أحكام تيمم | ٤٥ |
| فصل في الوضوء | ٢٩ | باب المسح على الخفين | ٤٧ |
| باب أن وضوء وحكمه | ٢٩ | شروط جواز | ٤٧ |
| شروط وجوب الوضوء | ٢٣ | وأنس استح | ٤٩ |
| شروط صحة الوضوء | ٢٣ | فصل في حكمه ونحوها | ٤٩ |
| فصل في تمام أحكام الوضوء | ٢٤ | باب العذر والعذر والاستحباب | ٥١ |
| فصل في غسل الوضوء | ٢٥ | من عزم الخبيث والفنيل | ٥٣ |
| فصل في باب الوضوء | ٢٦ | من عزم بإعادة الخلط | ٥٥ |
| فصل في مكروهات الوضوء | ٢٨ | أحكام المنذور | ٥٥ |
| فصل في أوصاف الوضوء | ٢٩ | باب الأخص والطهارة عنها | ٥٤ |
| فصل في بواطن الرجوع | ٢٩ | فصل في طهارة جلد بينة ونحوها | ٦٣ |

| الموضوع | الصفحة | الموضوع | الصفحة |
|--|--------|--------------------------------|--------|
| كتاب الصلاة | | فصل في ما لا يكره لبعضه | ١٢٣ |
| أوقات الصلاة | ٦٤ | فصل في ما يوجب قطع الصلاة وما | |
| فصل في الأوقات المكرهة | ٦٧ | يجزئ ويجزئ ذلك | ١٢٥ |
| باب الأذان | ٧٠ | باب الترتيب | ١٢٦ |
| حكم الأذان والإقامة | ٧١ | فصل في التلويل | ١٢٩ |
| باب شروط الصلاة وأركانها | ٧٤ | فصل في تحية المسجد وصلاة الضحى | |
| فصل في منعمات الشروط وفروعها | ٨٠ | وأحياء الليل | ١٣٠ |
| فصل في واجب الصلاة | ٨٤ | فصل في صلاة النفل حليا والصلاة | |
| فصل في سبها | ٨٧ | على الدابة | ١٣١ |
| فصل في آداب الصلاة | ٩٦ | فصل في صلاة الفرض ونوعه | |
| فصل في كيفية تركيب الصلاة | ٩٣ | نظري الدابة | ١٣٢ |
| باب الإدامة | ٩٨ | فصل في الصلاة في الأسيرة | ١٣٣ |
| أحكام الإدامة | ٩٨ | فصل في التراخي | ١٣٤ |
| فصل في مدققات الجماعة | ١٠١ | باب الصلاة في الكعبة | ١٣٨ |
| فصل في الأحن بالإدامة وترتيب الصفوف | ١٠١ | باب صلاة المسافر | ١٣٩ |
| فصل فيما يحرم المقتدى بعد فراغ الإمامه | | باب صلاة المريض | ١٤١ |
| من واجب ومحرمة | ١٠٤ | فصل في إسقاط الصلاة والصوم | ١٤٣ |
| فصل في الأذكار الواردة عند الفرض | ١٠٥ | باب قضاء الحيوات | ١٤٨ |
| باب ما يفسد الصلاة | ١٠٧ | باب يترك الفريضة | ١٥٠ |
| باب زلة العارضي | ١١٣ | باب سجود المسهر | ١٥٤ |
| فصل في ما لا يفسد الصلاة | ١١٦ | فصل في استاك | ١٥٨ |
| فصل في ما يكره لمصلي | ١١٧ | باب سجود التلاوة | ١٦٠ |
| فصل في تعدد المسرة ودفع النار | | فصل في سجدة الشكر | ١٦٥ |
| في يدي المصلي | ١٢٢ | قاله منه تدفع كل مهنة | ١٦٥ |

| الموضوع | الصفحة | الموضوع | الصفحة |
|---|--------|--|--------|
| باب الجماع | ١٦٦ | فعل فيما يكره للصائم وما لا يكره | |
| باب العنين | ١٦٧ | وما يستحب | ٢١٧ |
| باب صلاة تكسوف رخصوف | | فصل في العوارض | ٢١٩ |
| والأعزاز | ١٧٧ | باب ما يرمى لوجهه به من مذخور الخبيث | |
| باب الاستعفاء | ١٧٨ | والصلاة وعزمها | ٢٢٢ |
| باب صلاة الخوف | ١٨١ | باب الاغتصاف | ٢٢٥ |
| باب أحكام الحائض | ١٨٢ | كتاب التزكاة | |
| فصل في صلاة القنار | ١٨٦ | عربى تزكاة وعرضها | ٢٢٨ |
| فصل في بيان أحسن الناس بالصلاة عليه | ١٨٩ | حروط وجوب أداء تزكاة | ٢٢٩ |
| فصل في خلفها ودعتها | ١٩٠ | تزكاة الذين | ٢٣١ |
| فصل في زيارة القصور | ١٩٦ | باب مصرف | ٢٣٦ |
| باب أحكام الشهادة | ١٩٧ | باب صلغة القطر | ٢٤٠ |
| كتاب الصوم | | كتاب الحج | |
| أحكام الصوم | ٢٩٩ | عرضه حج وضرائفه | ٢٤٧ |
| فصل في صفة الصوم ونسبته | ٢٠٠ | عروض لرؤية الحج | ٢٤٢ |
| فصل في ما يشترط لبيته ونسبته | | شروط وجوب أداء الحج | ٢٤٤ |
| فيه وما لا يشترط | ٢٠٦ | شأن الحج | ٢٤٦ |
| فصل في ما ثبت به الحلال وفي صوم | | فصل في كيفية تركيب أعمال الحج | ٢٥٠ |
| الملك وغيره | ٢٠٤ | فصل في مراحله | ٢١٥ |
| باب مالا يفعله الصوم | ٢٠٨ | فصل في التمتع | ٢١٦ |
| باب ما يفعله به الصوم وقت به | | فصل في العمرة | ٢١٧ |
| الزكاة مع القضاء | ٢١٠ | باب المناسبات | ٢٧٠ |
| فصل في الزكاة وما سقطها عن ثمة | ٢١١ | فصل | ٢٧٤ |
| باب ما يفعله الصوم من غير كفارة | ٢١٤ | فصل في أحكام الهدي | ٢٧٩ |
| اصل | ٢١٧ | فصل في زيارة النبي ﷺ علي سبيل الاعتصار | ٢٧٥ |

من منشورات مكتبة البشري

الكتب العربية

كتب تحت الطباعة

(سليح الرب عن محمد بن)

(مريخ، محمد)

| | |
|---------------------|----------------------|
| عوامل النصر | المقامات للحريزي |
| العرفان للإمام مالك | التفسير للبيضاوي |
| قطبي | الموطأ للإمام محمد |
| ديوان الحماسة | المسند للإمام الأعظم |
| الجامع للمذهبي | تلخيص الميعاد |
| الهدية السعيدة | المعلقات للمسح |
| شرح الجامي | ديوان المتنبي |
| | مترجمي والتونج |

☆ ☆ ☆

Books In Other Languages

English Books

Tafsir-e-Qumani (Vol. 1, 2, 3)

Lisan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)

Key Lisan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)

Al-Hizbul Azzam (Large) (H. Binding)

Al-Hizbul Azzam (Small) (Card Cover)

Secret of Sahih

Other Languages

Riyaz-ul-Salihin (Spanish) (H. Binding)

Fazil-e-Aamal (German) (H. Binding)

To be published Shortly Insha Allah

Al-Hizbul Azzam (French) (Coloured)

الكتب المنشورة

(ملونة، مجلدة)

| | |
|------------------|-----------------------------|
| مكتاب الحامي | الهداية (٥ مجلدات) |
| نور الإيتاح | الصحاح لمسلم (١٠ مجلدات) |
| أصول الدقائق | مبشركا المصالح (٥ مجلدات) |
| نخبة طهر | نور الأنوار (مجلدين) |
| شرح العقائد | تيسر مطلق الحديث |
| تعريب علم القيمة | كبر الدقائق (٣ مجلدات) |
| مختصر القلوبي | النيل في علوم القرآن |
| شرح فريد | مختصر المعاني (مجلدين) |
| | التفسير الحلالين (٣ مجلدات) |

(ملونة كبرون مغوي)

| | |
|--------------|--------------------------|
| زاد الطالبين | عن النفيسة الطحاوية |
| لمرقات | هداية البحر (مع الخلاصة) |
| الكلية | هداية البحر والمتداول |
| شرح الهدى | شرح مائة عامل |
| المراسي | فروض الخلافة |
| بستان غري | شرح عشرة رسوم المعنى |
| لحوز الكبر | السلامة في الصلاة |

مکتبۃ البشری کی مطبوعات

اردو کتب

مطبوعہ کتب

(تیسرا جلد)

اسان القرآن (اول، دوم، سوم) تعلیم و اسلام (کمل)
غنائی بھی شرح مشکاوتی (۳۳) پیش روی (۳۳)
الغزب الاظم (امانہ تہذیب پر) تمیز مکی (۲ جلد)
فطیات و احکام لمجعات العام

تخلی کا ذکر

الغزب الاظم (جی ایم تہذیب پر) تمیز مکی
الجلد (مجھے تاکو) بدینہ ایٹیشن
علم انصرف (نورین و آخرین) بنال القرآن
عربی لغو المعبر میرا صبا پبلش
عربی کا آسان قاعدہ تسلیل انجمن
فارسی کا آسان قاعدہ نو آفرین
عربی کا معلم (اول، دوم) پیشی کوہ
خیر الاصول فی حدیث الرسول تاریخ اسلام
روحہ الادب زوار الصبیح
آداب المعاشرت تعلیم الدین
خیاۃ المسلمین جہاد الاسلام
تعلیم الاسلام (کمل) جرائع الحكم

تخلی کا ذکر

غنائی اعمال منتخب احادیث
مکمل لسان القرآن (اول، دوم، سوم) اکرام مسلم
۳۳ ۳۳ ۳۳

تخلی کا ذکر

حسن حصین تعلیم و اسلام
آسان اصول فقہ غنائی
عربی کا معلم (سہ جلد) مسلم المعراج